

الكتاب: الممتع الكبير في التصريف

المؤلف: علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن

عصفور (المتوفى: 669هـ)

الناشر: مكتبة لبنان

الطبعة: الأولى 1996

عدد الأجزاء: 1

[ترقيم الكتاب موافق للمطبوع وهو مذيل بالحواشي]

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثامنة:

ألا لله الحمد كل الحمد، وعلى النبي الكريم وسائر الأنبياء والمرسلين أفضل الصلاة والتسليم. وبعد: فقد رأى النور كتابي هذا منذ ربع قرن، حين كانت المصادر الصرفية المحققة نادرة، فلقي الترحاب والاهتمام والتقدير في الأوساط العلمية، لما يمتاز به من أسلوب مشرق وعرض يسير ونفس أندلسي لطيف، خلافاً لنظائره التي هي متون مكثفة معقدة، أو شروح على المتون تداخلت فيها الأحكام وتكررت بالتعبير الصلب العنيد.

وتوالت الطبعات من هذا الكتاب، بعون الله تعالى، منسوخة مصورة دون أن يدخلها تعديل جوهري، وأنا أرجع إليها بالمطالعة والمتابعة، أرصد ما فيها من حاجة إلى الإصدار الجديد المتقن القويم، وأجمع الملاحظات والمعلومات اللازمة لذلك. وكان في نشر المصادر الصرفية المتوالية مورد غني، أمدني بكثير من التوجيهات والأضواء الميسرة لما أتطلع إليه. أضف إلى هذا متابعتي دراسة هذا العلم وتدريبه نظرياً وعملياً في الجامعات العربية وغيرها، مما يهيئ لي منافذ للوضوح والدقة والاستيعاب. ثم جاءت المبادرة الطيبة من الزملاء الكرام، المشرفين على "دار مكتبة لبنان" بالرغبة في إخراج الكتاب إخراجاً لائقاً به في الشكل والمضمون والتدقيق، ليصار إلى إعادة رصف حروفه وتغييره

بالجودة والأناقة والغنى العلمي السديد، فكانت فرصة سائغة، يسرت لي أن أجمع شتات ما تناثر لدي من الآمال والرغبات والمراجعات، وأنصرف إلى الإخراجة القديمة المكررة، بالإغناء والتصويب والتسديد.

وأول ما شغلت به هو النصوص الملحقة بنسخة "فيض الله"، من زيادات ابن عصفور، فقد كان صنف "الممتع" للأمير عبد الله بن عبد العزيز، في إشبيلية بين عامي 625 و629، في صورة مختصرة بدائية، ثم تابع إغناؤه بالمواد العلمية سنة بعد سنة، يُلحقها بحواشي نسخته بخطه، حتى وافته المنية سنة 699. وفي خلال ذلك كانت النسخ تتولد من الكتاب، وكل منها يحمل الزيادات التي سجلت آنذاك. ولذا رأينا الخلاف الكبير بين النسخ التي وصلت إلينا نماذج

(5/1)

منها أو من نصوصها، في الزيادة والنقص والتعديل والتصويب، فكان منها ما يحمل صور تطور الكتاب بين يدي مؤلفه وثقافته وعلمه.

والواقع أن أبا حيان النحوي اطلع على الصورة الأخيرة من نسخة المؤلف نفسه، وعبر عنها بالنسخة الجديدة، وأطلق عليها اسم "الممتع الكبير". ذلك لأن ابن عصفور كان قد ألحق بها عشرات وعشرات، من الأحكام والضوابط والأمثلة والتفسير والحجاج والاستدلال، وبعض الأبواب الكاملة مما يحتاج إليه الكتاب، وأجرى تعديلات في كثير من التعبير والاقتباس والإحالات، وصبغ بعض الأحكام والقيود والشواهد والأمثلة، وضرب على عدد وافر من النصوص لأنها لا تنفي بالمراد. وقد وقف أبو حيان على هذا كله في "الممتع الكبير"، ورأى فيه زادًا غنيًا تفتقر إليه نسخته التي يمتلكها ويرعاها بالتسديد والعناية، فنقل تلك الزيادات والتعديلات إلى حواشي نسخته، حتى صارت نموذجًا وافيًا بالإخراجة الأخيرة للكتاب، كما أرادها ابن عصفور.

ولما حققت الكتاب في طبعاته الماضية وقفت على تلك الحواشي الغنية، وضقت بما فيها من خروم وغيمومة وتداخل، فاستقيت ما تيسر لي منها وألحقته بالنص، وأشارت إلى الباقي في التعليقات، على أمل أن أجد نسخة كاملة تحل ما في الحواشي من النقائص والصعوبات، ولكن الظروف لم تسعني بذلك، فرجعت إلى تلك النصوص بالتبعية والتدقيق والتحليل والتركيب، مستأنسًا بالمصادر التراثية المنشورة مؤخرًا، حتى انقادت لي الجمهرة الغفيرة من الحواشي هذه، فأثبتها في مواضعها من النص، وجعلت ما تعذرت قراءته بين معقوفين للدلالة على اجتهادي، أو في عبارات مقتضبة في التعليقات.

وبهذا أكون -والحمد لله- قد استوفيت الإخراجة النهائية لكتاب ابن عصفور، وأصبح النص المنشور قبل في غضون ربع قرن من الرعاية والتوجيه والتنمية قد شب عن الطوق، بعد أن كان وليدًا غرًا، وحق لي أن أجعل اسمه في هذه الطبعة "الممتع الكبير" كما ذكر أبو حيان. ثم رجعت إلى النص مرارًا بالقراءات المختلفة، لأتلمس مواطن القصور في الطبقات الماضية، وملامح الضعف في مظاهر التحقيق والإخراج والتيسير، فتجمع لدي ألوان غفيرة من ذلك، تقتضي التبصر والتدقيق لإجراء التعديلات اللازمة. وكان عن ذلك أن أصبح للنص توزيع جديد في بعض المواطن، يناسب الملحقات وما تخلل السياق من لفظ، يملأ صفحة أو فقرات أو أسطرًا أو عبارات أو كلمات. ورصدت ما كان من تطبيعات وخلل في الإخراج، فقومت سبيله وخلصته من شوائبه، فإذا بي أعيد ضبط الكلمات في النثر والشعر بما يناسب الواقع الثقافي الآن، فثبَّت الحركات

(6/1)

اللازمة، ويُستغنى عن الفائض الذي يعرقل عمليات القراءة والإدراك والاستفادة من المضمون. وتبع ذلك اهتمام بعلامات الترقيم؛ لأنها في الحقيقة رموز لجمل تعبيرية، توجه القارئ وتساعد على الفهم الدقيق للدلالات والمقاصد، وكان من هذه العلامات تلك الآلاف من الأقواس المتلاحقة، أسقطتها من المتن مستغنيًا عنها بالإشارات البسيطة، لأزيل عن وجه الكتاب ما عقد صورته وبطأ حركة المطالعة والاستفادة، فلم أترك منها إلا النزر اليسير، مما هو ضروري لا يكون عنه عرقلة ونتائج سلبية. أضف إلى هذا كله تصويب ما ند عن النسخ، من هنات وأوهام تقتضي التوجيه والتعديل والتقويم. هذا في النص المحقق. أما متممات التحقيق فقد رجعت إليها بالإغناء والتنمية أيضًا، فيما كان من تعليقات وتوجيهات، ألفت عليها المنشورات التراثية الجديدة لمسات من التصويب والتحقيق والتوضيح، واقتضت الأوضاع الثقافية الحالية نثره في طيات المتممات. ومن ذلك تفسير ما أغفلته قبل من الغريب، كان مألوفًا لدى القراء معناه، وأصبح الآن بحاجة إلى البيان والإيضاح، والأعلام من العلماء الذين تجاوزت الترجمة لهم صاروا مجاهيل في ميادين الدراسة والبحث، فكان واجبًا علي أن أعرف بهم أيضًا.

بل إن الشواهد الشعرية خالطها بعض القصور والوهم، لندارة المصادر آنذاك، ثم قدمت المنشورات التراثية الجديدة وجوهًا من الدقة والصواب في ذلك السبيل، فعرفنا أصحاب بعض الأشعار الغفل، وصححنا ما كان قد نسب إلى غير صاحبه. وكذلك الإحالات التي نثرها ابن عصفور وجد كثيرًا منها

مصدره الذي نقل عنه، وكان من قبل تائها مجهول القرار.

وفي التعليقات أيضاً، أسقطت كثيراً من العبارات التي تمثل تصحيف النسخ وأوهامهم، واكتفيت ببعض النماذج، تشير إلى ما كانت عليه النسخ، مع أنها قد عورضت وصححها علماء أعلام. ثم أضفت بقية الحواشي التي ألحقها أبو حيان وغيره، وهي كثيرة جداً تقدم للنص خدمة كبيرة، وتطلعنا على مصادر تراثية بعضها ما زال مجهولاً. وتزودنا بالبيان والتفسير والتوجيه والتقويم. تلك هي الصورة الجديدة لـ "الممتع الكبير" أضعها بين أيدي الدارسين والباحثين والحققين، آملاً أن تجد لها ما يناسبها من التقدير والعناية والاهتمام، وشاكراً للمسؤولين عن "مكتبة لبنان" هذه البادرة الطيبة، التي فتحت لي باب العودة إلى كتابي الغالي، ليكون في ثوبه التام الأنيق الرصين. والحمد لله رب العالمين.

حلب في 18 من رجب سنة 1414

1 من كانون الثاني سنة 1994 الدكتور فخر الدين قباوة

(7/1)

تمهيد:

وقفت، في زيارتي لإستانبول عام 1963، على نسخة مخطوطة من كتاب "الممتع" في مكتبة "مراد ملأ"، فثبت لدي أن ما ذكره المؤرخون عن هذه النسخة صورة مصغرة بالميكروفيلم، على أمل أن أتابع النسخ الأخرى، في مكتبات أخرى. وقد تبين لي بعد المراجعات المتتابعة لهذه النسخة، أنها مخرومة ناقصة، لا يمكن الاعتماد عليها، في المعرفة التامة لهذا الكتاب. ولذلك كنت أشد حرصاً على تتبع ما يمكن أن يعثر عليه من النسخ، حتى وقفت على نسخة مخطوطة في مكتبة "فيض الله"، فكانت بحق الضالة التي أنشدها، لما تمتاز به من تمام وتوثيق وضبط. ثم وقفت على نسخة أبي حيان "المبدع"، فشعرت أن أصول العمل العلمي قد توافرت، فلا بد من الشروع به، ليخرج إلى محي العربية وخدمتها، بثوب يليق به ومؤلفه. وهأنذا أدفع به إلى المطبعة، بعد أن حملته، من الجهود والعناء والصبر، ما لا يقدره إلا الله. فهو حسبي، ونعم الوكيل.

(8/1)

ابن عصفور:

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد النحوي الحضرمي الإشبيلي. ولد في مدينة إشبيلية من بلاد الأندلس سنة 597هـ - 1200م، وأخذ النحو والأدب واللغة من أشهر علماء عصره هناك. ولما بلغ من العلم منزلة الأستاذية شرع يدرّس علوم العربية في إشبيلية، ثم في حواضر الأندلس مدن: شريش ومالقة ولورقة ومُرسية. وكان يملّي مصنفاته من حفظه دون كتاب. وهي الشروح التي وضعها على: الجمل للزجاجي، والإيضاح لأبي علي الفارسي، والمقدمة الجزولية، وكتاب سيبويه ...

ثم انتقل ذكره إلى المغرب، فودع الأندلس وجاز إلى مراكش، يقيم في حواضرها ويملي مصنفاته، ثم انتقل إلى تونس، حيث أكرمه أمير المؤمنين المستنصر بالله محمد بن أبي زكرياء، واصطحبه في رحلاته ومجالسه، يشجعه على الإقراء والتعليم. وقد حن إلى وطنه فعاد إلى بعض مدن الأندلس، ثم عاد إلى مراكش ومنها إلى تونس، حيث أقام في عاصمتها حتى توفي سنة 669هـ - 1270م، ودفن في مقبرة ابن مهنا قرب جبانة الشيخ ابن نفيس.

وقد اختلف في سبب وفاته، والراجح ما رواه الزركشي. وهو أن ابن عصفور¹ كان في مجلس السلطان آنذاك، من أحد أيام الشتاء، في رياض أبي فهر قرب الجابية الكبيرة. وهي حوض ضخم. ولما افتخر السلطان بما في مملكته من مظاهر العظمة قال ابن عصفور، يذكره فضل العلماء في ذلك: "بنا وبأمثالنا". فغضب السلطان وأمر بعض رجاله أن يلقيه بثيابه في الجابية، ويطلبوا بقاءه فيها. وبعد خروجه منها أصابته حمى شديدة، لبث فيها ثلاثة أيام، ثم قضى نحبه. ورثاه القاضي ابن المنبر ناصر الدين أحمد بن محمد المالكي المتوفى سنة 683، ببنتين زعم فيهما أن النحو انتهى بوفاته. وذكر في تاريخ حياته أنه كان حامل لواء العربية في عصره، وأصبر الناس على المطالعة، لا يملّ

1 الفصيح في اللغة أن لفظ "عصفور" بضم العين. وحكى ابن رشيق أنها تفتح في لغة. التاج "عصفور". وانظر ص 105.

من ذلك، وأنه لم يكن ذا ورع، وهو يرتاد مجالس الشراب ويصبغ لحيته ورأسه بالحناء. وزعم بعض المؤرخين أنه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو، ولا تأهل لغيره من علوم العربية. ولكن ما سنذكره، من شيوخه وتلاميذه ومصنفاته، يدل على علم بالأدب أيضاً والنقد ونظم الشعر. فقد لازم رئيس نحاة الأندلس أبا عليّ الشلوبين عمر بن محمد الأزدي المتوفى سنة 645، لازمه عشر سنين، وقرأ عليه كتاب سيبويه. وكان من شيوخه أيضاً المقرئ العالم باللغة والأدب أبو الحسن الدباج علي بن جابر اللخمي المتوفى سنة 646، ومن تلاميذه أبو الفضل الصفار قاسم بن علي الأنصار البطلبوسي المتوفى بعد سنة 630، وأبو عثمان الطبري سعيد بن حكم القرشي النحوي الأديب الشاعر الناثر الفقيه المحدث المتوفى سنة 680، وأبو عبد الله الشلوبين الصغير محمد بن علي الأنصاري المالقي النحوي المقرئ الذي توفي سنة 670، وابن سعيد المدلجي أبو الحسن علي بن موسى الغرناطي الأديب المؤرخ للأدب المتوفى سنة 685، وأبو حيان محمد بن يوسف الغرناطي النفزي، العالم المشهور في القراءة والتفسير واللغة والحديث والأصول والفروع والبلاغة والتراجم المتوفى سنة 745.

أما مصنفاته، فما طبع منها:

- 1- الممتع في التصريف: حققته على نسخ خطية، ونشر سنة 1970م، وصدر منه عدة طبعات. وقد صنف ابن عصفور هذا الكتاب مختصراً، وقدمه إلى الأمير أبي بكر عبد الله بن أبي الأصبح حاكم إشبيلية، ثم ألحق به زيادات كثيرة، جعلت أبا حيان يطلق عليه اسم "الممتع الكبير". وقد علق عليه ابن مالك صاحب الألفية نقوداً كثيرة، أضاف إليها أبو حيان أكثر منها، ثم اختصره في كتاب سماه "المبدع الملخص من الممتع" ونشر في الكويت سنة 1982م، بتحقيق عبد الحميد سيد طلب.
- 2- المقرب في النحو: حققه عبد الستار الجوّاري وعبد الله الجبوري، ونشر سنة 1971م. وقد ألفه ابن عصفور للأمير يحيى بن عبد الواحد الهنتاتي جد الحفصيين، ثم عاد إليه بالشرح والتفصيل في مؤلف آخر لم يتيسر له إنجاز، واستل من المقرب المثل والمسائل المشكّلة، وشرحها مع إيراد الأمثلة الأخرى في كتاب سماه "مثل المقرب"، ألفه للخاصة من العلماء سنة 647هـ. وقد حققه عبد الرحمن بن محمد العمّار، ثم أحمد حسن كحيل.

واختصر أبو حيان أصل الكتاب في مصنف اسمه "تقريب المقرب"، حققه عفيف عبد الرحمن ونشر في بيروت سنة 1982م. ولما رأى أبو حيان غموض مختصره هذا، وعسره على الطلبة، شرحه مع تعقب لابن عصفور وتفسير لدقائقه، في كتاب سماه "التدريب في تمثيل التقريب". وروى أبو حيان مقطوعة من الشعر لابن تُوَلُو القرشي المتوفى سنة 685هـ، يقرّظ بها

كتاب المقرب ويمتدح ابن عصفور.

وقد شرح المقرب أيضاً كل من بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحاس المتوفى سنة 698، وتاج الدين أحمد بن عثمان التركماني المتوفى سنة 768. ولتاج الدين نفسه تعليقة لطيفة على شرح ابن عصفور لكتابه "المقرب". وفي عصرنا هذا شرحه علي محمد فاخر باسم "شرح المقرب لابن عصفور"، ونشره في القاهرة سنة 1990م. ويعمل خيرى عبد الراضي عبد اللطيف في تحقيق القسم الأول من شرح ابن النحاس.

وكان قد تعقب المقرب بالنقد والتجريح كل من ابن مؤنس القابسي، وابن هشام، وابن الحاج أحمد بن محمد المتوفى سنة 647 في كتابه "الإيرادات على المقرب"، وابن الضائع المتوفى سنة 680، وإبراهيم بن أحمد الأنصاري الجزري في كتابه "المنهج المعرب في الرد على "المقرب"، وحازم القرطاجني الخزرجي المتوفى سنة 684 في كتابه سنة 684 في كتابه "شد الرُّنَّار على جحفلة الحمار"، والمالقي أحمد بن عبد النور المتوفى سنة 702.

3- الشرح الكبير: وهو أكبر شرح لابن عصفور على كتاب "الجمال في النحو" للزجاجي، يسمى "أحكام ابن عصفور". حققه صاحب أبو جناح، ونشر في بغداد سنة 1980م. وكان أبو حيان قد اختصر هذا الكتاب. ورتبه ترتيب أبواب "المقرب" وسماه "الموفور في تحرير أحكام ابن عصفور". وقد وهم بعض المعاصرين، فظن "الموفور" اختصاراً لشرح ابن عصفور على المقرب.

4- ضرائر الشعر: حققه السيد إبراهيم محمد، ونشر في بيروت سنة 1980م أيضاً.

وما لم يطبع من مصنفاته، وفي المكتبات الخطية نسخ مخطوطة، من بعضه:

1- الأزهار.

2- إنارة الدياجي.

3- البديع: وهو شرح على المقدمة الجزولية التي صنفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي المتوفى سنة 607، وعرفت باسم "القانون". وهي مقدمة موجزة جداً في النحو، وصفها العلماء بالعرس والغرابة، وكان الجزولي نفسه قد شرحها أيضاً.

4- سرقات الشعراء.

5- شرح أبيات الإيضاح.

6- شرح الأشعار الستة: وهو شرح لدواوين: امرئ القيس، والنابغة الذبياني، وزهير بن أبي

- سلمى، وعلقمة الفحل، وطرفة بن العبد، وعنزة بن شداد.
- 7- شرح الإيضاح: والإيضاح كتاب نحوي لأبي علي الفارسي المتوفى سنة 377، عرف باسم "الإيضاح العضدي". وفي خزانة الأدب وشرح أبيات المغني للبغدادى نُقول من شرح ابن عصفور هذا.
- 8- شرح الإيضاح الشعري.
- 9- الشرح الأوسط: وهو شرح متوسط الحجم لكتاب "الجمل في النحو" للزجاجي.
- 10- شرح الحماسة: وهو شرح على "ديوان الحماسة" الذي جمعه أبو تمام حبيب بن أوس الطائي المتوفى سنة 231.
- 11- شرح ديوان المتنبي: وهو شرح لشعر أبي الطيب أحمد بن الحسين المتوفى سنة 354.
- 12- الشرح الصغير: وهو شرح موجز على "الجمل في النحو" للزجاجي.
- 13- شرح الكتاب: وكان ابن عصفور قد لزم شيخه أبا علي الشلوين عشر سنين، قرأ عليه فيها بعض الكتب النحوية، وكتاب سيبويه المتوفى سنة 180، ثم تصدر لتدريس هذا الكتاب وإقراءه، وعلق عليه شرحًا نقل منه البغدادى بعض النصوص في "خزانة الأدب". وكان ابن الحاج أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي يقول معرضًا بابن عصفور: إذا مت فعل أبو الحسن ابن عصفور في كتاب سيبويه ما أراد، فإنه لا يجد من يرده.
- 14- شرح المقدمة: وهو شرح على المقدمة النحوية التي صنفها ابن عصفور نفسه.
- 15- مختصر العروة.
- 16- مختصر المحتسب: وهو اختصار لـ "المقدمة المحتسبة" في النحو، التي ألفها ابن بابشاذ طاهر بن أحمد النحوي المتوفى سنة 469.
- 17- مفاخرة السالف والعدار.
- 18- المفتاح.
- 19- مقدمة في النحو: وهي مصنف موجز في النحو، شرحه ابن عصفور نفسه فيما ذكرنا تحت رقم 14.
- 20- مقطوعات شعرية.

(12/1)

21- الهلال أو الهلالية.

ونسب إليه في بعض كتب المعاصرين من المصنفات ما يلي:

1- إيضاح المشكل: وهو شرح لكتاب "المغرب في ترتيب المغرب"، لأبي الفتح المطرزي ناصر الدين

ابن عبد السيد الخوارزمي الحنفي، المتوفى سنة 610.

2- السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان: وهو أرجوزة في النحو، مع شرح لها.

3- المقنع في النحو.

4- منظومة في النحو: شرحها صدقة بن ناصر بن راشد الحنبلي، سنة 1016.

والناظر فيما نشر من مصنفات ابن عصفور، وعناوين ما صحت نسبته إليه مما لم ينشر، يجد نشاطاً واسعاً في دراسة النحو والصرف واللغة والأدب، وإنتاجاً أدبياً في النثر والشعر والرجز. ولهذا قيل عنه: إنه كان علماً في اللغة رياناً في الأدب، في الطبقة الأولى من أعلام إشبيلية، وحامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، وإماماً في المغرب والمشارك، وحيث حل فعلمه نازل بالحل الرفيع ومقابل بالبر الفائق.

أما أعماله النحوية فكانت تسير فيما خطه قدماء النحاة، من مذهب التحقيق. وهو يقوم على اتخاذ سبيل بين طريقي البصرة والكوفة، لاختيار الرأي المدعوم بالدليل. فإن كان دليل الطرفين ضعيفاً، وتبدى للباحث ما هو أصح، بذل في المسألة اجتهاده ووضع حكماً جديداً بعيداً عن المذهبين. ولذا كان ابن عصفور يختار في مصنفاته ما رجحته الأدلة، من أقوال البصريين والكوفيين والبغداديين، ويضيف أحياناً ما انفرد به هو، من الأحكام والضوابط والتعليل والتفسير.

وكان لمذهب التحقيق هذا في تاريخ النحو بذور، لدى قدماء البصريين كالمبرد، حين تصدى للرد على مسائل من كتاب سيبويه، بما استدل به الأخفش وغيره. ثم جاء ابن كيسان والزجاجي والفارسي يوسعون هذه الدائرة، عاملين بما رسمه المازني في قوله: "إذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به، والاحتجاج لقوله، والاختيار لخلافه إن وجد لذلك قياساً". واتسعت بذلك رقعة مذهب المحققين في النحو لدى المتأخرين كالرضي وابن عصفور وابن مالك وابن هشام، حتى عبر عنه أبو حيان بوضوح في قوله: "ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصرة، بل نتبع الدليل".

(13/1)

المصادر والمراجع:

- 1- ابن عصفور والتصريف لفخر الدين قباوة، بيروت 1981.
- 2- أخبار التراث العربي 19: 14 و 28: 23.
- 3- اختصار القدرح المَعلىّ لمحمد عبد الله، القاهرة 1959 ص 22 و 155.
- 4- أسماء الكتب لعبد اللطيف بن محمد، دمشق 1983 ص 289.
- 5- الأعلام لخير الدين الرزكلي القاهرة 1959، 5: 179.
- 6- إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي طهران 1947، 1: 527.
- 7- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي القاهرة 1326 ص 357.
- 8- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان القاهرة 1975، 5: 248 و 366.
- 9- تنمة المختصر في أخبار البشر لابن الوردي، القاهرة 1285، 2: 220.
- 10- تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية لمحمد بن إبراهيم الزركشي تونس 1289 ص 29، 30.
- 11- الجنى الداني في حروف المعاني لابن أم قاسم المرادي، بيروت 1981 ص 244.
- 12- الذيل والتكملة لأبي عبد الله المراكشي، بيروت 5: 313، 414.
- 13- روضات الجنات لمحمد بن باقر الموسوي سنة 1347 ص 493.
- 14- شذرات الذهب لابن العماد، مكتبة القدسي 1351، 5: 330، 331.
- 15- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور بغداد 1980.
- 16- شرح المقرب لعلي محمد فاخر القاهرة 1990.
- 17- صلة الصلة لأبي جعفر بن الزبير بيروت ص 142.
- 18- ضرائر الشعر لابن عصفور بيروت 1980.
- 19- عنوان الدراية لأحمد بن أحمد الغبريني، الجزائر 1910 ص 188، 190.
- 20- فهرسة المكتبة الخديوية القاهرة 4: 113.
- 21- فوات الوفيات لابن شاکر الكتبي القاهرة 1951، 2: 184، 185.
- 22- كشف الظنون للحاج خليفة طهران 1947 ص 527 و 603 و 1041 و 1621 و 1801 و 1805 و 1822.
- 23- مجلة حوليات جامعة القديس يوسف بيروت 1989 ص 321، 326.
- 24- معجم المؤلفين لعمر رضا كحّالة، بيروت 7: 251.

- 25- مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زاده، حيدر آباد 1329، 1: 118.
- 26- المقرب في النحو لابن عصفور، بغداد 1971.
- 27- الممتع في التصريف لابن عصفور، بيروت 1987.
- 28- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري، بيروت 1968، 2: 209 و271، 272 و701 و3: 184 و4: 148 و5: 82.
- 29- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، طهران 1947، 1: 712.
- 30- الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي 12: 218، 219.
- 31- الوفيات لابن قنفذ، بيروت 1972 ص331.

(14/1)

النسخ المخطوطة:

صنف أبو الحسن كتاب "الممتع" وقدمه إلى الأمير أبي بكر عبد الله بن أبي الأصبح عبد العزيز بن صاحب الرد، وقد صرح بذلك في خطبة كتابه وأشاد بالأمير إشادة بالغة. والمشهور أن هذا الأمير 1 شاعر أديب، ذواقة لأطراف العلوم، ولآه ابن هود على زُندة، ثم سار إلى إشبيلية، وطرده والي ابن هود واستبد بها، واتفق وابن الأحمر على ابن هود. ولكن ابن الأحمر غدر به، وقتله عام 631.

وإذا استأنسنا بحياة الأمير أبي بكر، استطعنا أن نحدد التاريخ التقريبي، لتصنيف كتاب "الممتع". فالمعروف أن ابن هود تلقب بالمتوكل على الله سنة 625، وانفصل 2 عنه أبو بكر عام 629، حين ثار عليه في إشبيلية وطرده واليه. ولما كان ابن عصفور يشيد بأبي بكر 3، "الذي بذل جهده في نصر هذه الدعوة النبوية، ولم يأل جهده في عضد هذه الدولة المتوكلية"، فإن من البديهي أن يكون قد صنف هذا الكتاب، خلال السنوات التي كان فيها أبو بكر مخلصاً لابن هود المتوكل على الله. وذلك بين عامي 625 و629.

وقد بسط ابن عصفور مسائل التصريف، في هذا الكتاب، بسطاً مُسهباً مدعوماً بالتعليل والتفسير والحجاج والأدلة والشواهد، فكان من أشهر كتبه، ومن أمثل كتب الصرف المطولة، 4 حتى قل أن يخلو من مسائله كتاب من كتب المتأخرين. وكان أبو حيان النحوي شديد الإعجاب به، يقدمه على ما سواه، ولا يفارقه في الحل والترحال 5؛ لأنه كما يقول 6: "أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً،

وأخصه تهذيبًا، وأجمعه تقسيمًا، وأقربه تفهيمًا".

- 1 اختصار القدح المعلى ص 112، 113.
- 2 تاريخ ابن خلدون 4: 169.
- 3 الممتع ص 28.
- 4 مفتاح السعادة 1: 218 وكشف الظنون ص 1822.
- 5 بغية الوعاة ص 357 وشذرات الذهب ص 330، 331 ومفتاح السعادة وكشف الظنون.
- 6 المبدع الورقة 2.

(15/1)

ومن مظاهر عناية أبي حيان به أنه علق عليه تعليقات عظيمة الأهمية، ثم لخصه في كتاب سماه "المبدع في التصريف". وكان ابن مالك، صاحب الألفية، قد علق على "الممتع" نقودًا كثيرة، وقد استوفينا أكثر تعليقات ابن مالك وأبي حيان، فأثبتناه في حواشي النص إتمامًا للفائدة. أما النسخ المخطوطة التي اعتمدها في التحقيق فإليك وصفها 1:

نسخة فيض الله "ف":

تحفظ بها مكتبة "فيض الله" بإستانبول تحت رقم 2052. وهي في 73 ورقة قياس 16×21 سم، وفي كل صفحة 27 سطرًا، بخط مغربي جيد. ومنها صورتان مصغرتان على الميكروفيلم، في معهد المخطوطات بالجامعة العربية، تحت الرقمين 9 و 20 من قسم الصرف. على الورقة الأولى من النسخة "تصريف الأستاذ أبي الحسن بن عصفور أكرمه الله. وهو الذي سماه بالممتع في التصريف". وقبالة ذلك: "كتبه لنفسه حسن بن محمد...". ويلى هذا عدة تملكات، انتهت بانتقال ملكية النسخة إلى شيخ الإسلام فيض الله، الذي أثبت عليها خاتمه: "وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي - غفر الله له ولوالديه - بشرط ألا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة 1112".

وكان أبو حيان النحوي تملك هذه النسخة، من قبل، وحملها معه إلى القاهرة، حيث قابلها قراءة بنسخة شيخه رضي الدين محمد بن علي الأنصاري الأندلسي. وقد أثبت هذه المقابلة في ختام النسخة كما يلي: "قابلت جميع هذا الكتاب مع شيخنا الإمام اللغوي الحافظ حجة العرب أوحد

العصر، رضي الدين أبي عبد الله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الأندلسي الشاطبي. قاله كاتبه أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان النفزي الأندلسي الجياني نزيل القاهرة ...".
يضاف إلى هذا أن أبا حيان عارض قسمًا من هذا الكتاب، بنسخة بخط ابن عصفور نفسه، وصوب بعض العبارات، نقلًا من تلك النسخة. وعارض أبو حيان هذا الكتاب أيضًا بنسخ أخرى، منها:

1 أشار الأستاذ عبد العزيز الميمني في مذكراته إلى نسخة مخطوطة من "الممتع" في خزنة ولي الدين بإستانبول تحت رقم 2004، ونقل ذلك الأستاذ الزركلي في الأعلام 10: 158. وقد اتصلت بالسيد مدير المكتبة السلিমانية؛ لتصوير هذه النسخة فكان الجواب أن هذه الخزنة ليس فيها من الممتع شيء. وفي خزنة شيخ الإسلام عارف حكمة بالمدينة المنورة نسخة مخطوطة من "الممتع" تحت رقم 48، لم يتيسر لي الوقوف عليها. انظر المقرب 1: 12. وفي مكتبة القرويين نسخة أخرى ...

(16/1)

1- نسخة ابن الزبير.

2- نسخة ابن الخفاف.

3- نسخة الخزرجي.

4- نسخة الكرمانى.

وبذلك أصبحت نسخة أبي حيان رفيعة القدر، ذات قيمة علمية منقطعة النظير، فهي تمثل أكثر من عشر نسخ قديمة، منها نسخة بخط المؤلف.

ومما يذكر ههنا أن أبا حيان، وغيره من العلماء، حلوا هذه النسخة بتعليقات على النص، بعد أن اتخذنا هذه النسخة أصلًا للتحقيق، ورمزنا إليها بالحرف "ف".

نسخة مراد ملاً "م":

تحتفظ مكتبة "مراد ملاً" في إستانبول بهذه النسخة التي تضم 95 ورقة من القطع المتوسط، في كل صفحة منها 17 سطرًا. وفي الصفقة الأولى منها: "متمع في الصرف، تأليف الفقيه الأستاذ أبي الحسن بن عصفور من أهل مدينة إشبيلية، إمام علم العربية. رحمه الله وعفا عنه". وفي الصفحة الأخيرة: "كمل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله عليه سيدنا محمد وآله، وكان الفراغ منه يوم الخميس، الخامس عشر لشهر شوال، من عام خمسة وثلاثين وسبعمائة".

وقد كُتبت هذه النسخة بخط حسن، كثر فيه الخطأ والتصحيف والتحريف، ولم تُعارض بالأصل الذي نقلت منه. ونحن نرجح أن ذلك الأصل يرجع إلى ما هو أقدم من الأصل الذي نقلت منه نسخة "فيض الله"؛ لأن الخلافات بين النسختين أثبتت أن نسخة "فيض الله" اعتمدت أصلاً، يضم زيادات وتنقيحات وتصويبات، للمؤلف، لم تصل إلى نسخة "مراد ملاً".

نضيف إلى هذا أن نسخة "مراد ملاً" هذه قد اخترمت نصوصها: في مواطن كثيرة، 1 وبعض هذه الخروم طويل جداً. يستغرق صفحات، بل عشرات من الصفحات، وأظهرها سقوط باين كبيرين، هما "باب أحكام حروف العلة الزوائد"، و"باب القلب والحذف على غير قياس". وتحت كل منهما بضعة أبواب فرعية 2. وقد حاول أحد العلماء أو النساخ أن

1 انظر الورقات 6 و7 و9 و18 و31 ...

2 انظر الورقات 4 و67 ...

(17/1)

يعوّض بعض هذه الخروم، فكان في النسخة عدة مواطن، كُتبت بقلم يخالف خط الأصل 1.

بيد أن هذه النسخة على رداءتها ونقصها، ساعدت في تحقيق الكتاب، فقومت بعض العبارات، وملاّت بعض الثغرات المطموسة في نسخة "فيض الله"، وكان الرمز إليها بالحرف "م".

نسخة المبدع:

كان أبو حيان النحوي شديد الإعجاب بكتاب "الممتع" كثير الاهتمام به، حتى إنه كان لا يفارقه. وقد رأينا في وصف نسخة "فيض الله" كثرة العناية التي أولى بها أبو حيان هذا الكتاب، من مقابلته قراءة على شيخه رضي الدين الأنصاري الأندلسي، ومعارضته بالنسخ الكثيرة التي منها قطعة بخط المؤلف، وتعقبه بزيادات وشروح ونقود.

وقد توج أبو حيان عنايته هذه، بأن لخص كتاب "الممتع" بنفسه، فاخترل عباراته، وأسقط شواهد، وما فيه من احتجاج وجدل واستطراد، وقدم وأخر في بعض مقاصده، تبعاً لتنسيقه الخاص في عرض المادة، دون أن يجري في تلك المادة تنقيحاً أو تصويباً يذكر. وقد سمى مختصره هذا "كتاب المبدع في التصريف".

ولما كان في نسختي "فيض الله" و"مراد ملاً" خروم وتصحيقات وعبارات، غائمة أو مطموسة، فإنني

استعنت بنسخة مخطوطة من كتاب "المبدع"، فعارضت بها وبما علق عليها من حواشٍ بعض المواطنين من "الممتع"، لتصويب النص وإتمامه.

والنسخة التي اعتمدها هي بخط أبي حيان. فقد جاء في آخرها: "تم كتاب المبدع، غدوة الجمعة التاسع والعشرين لشهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وستمائة، على يدي ملخصه أبي حيان وبخطه". وهي بخط مغربي جميل واضح، تقع في 38 ورقة، وتضم الصفحة الواحدة 15 سطراً. والنسخة هذه محفوظة في دار الكتب المصرية، ضمن مجموعة بخط مؤلفها، تحت الرقم 24 ش 2. تستهل هذه النسخة بالخطبة التالية: "قال أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان: حمداً لك اللهم على ما منحتناه وشكراً، وستراً لما اجترحناه وغفراً، وصلاتك وسلامك على من أنزلت عليه القرآن ذكرى، وبعثته هادياً للورى سوداً وحمراً. وبعد فإن علم التصريف يلطف إدراكه على ذوي الأفهام، ويشرف المتحلي به على سائر الأنام، إذ هو أشرف شطري اللسان

1 انظر الورقات 4 و5 و67 ...

2 انظر فهرست كتب دار الكتب 2: 67.

(18/1)

العربي، وأجمل ذخيرة الفاضل النحوي، ولغموضه قل فيه التصنيف والخلاف، ولم تتوارد عليه الأفهام فيكثر فيه الاختلاف. وليس كعلم الإعراب الذي ازدحم على منهلته الوارد، وترنقت بعد صفوها منه الموارد، فلا يتميز فيه الفاضل إلا عند أفراد الرجال، ولا يظهر فيه السابق إلا عند ضيق المجال. وما أحد ممن نظر في الإعراب أدنى نظر إلا وهو مدعٍ فيه، وموهم الأعمار أنه يحسنه ويدريه. ولقد أخذنا هذا الفن، بعد أخذ علم الإعراب، عن أستاذنا أبي جعفر ابن الزبير، وتلقناه من فيه لا من كتاب، حفظاً وعرضاً ونقلناه عنه شفاهاً رطباً غصّاً، في مدة شهر يُدرّ بنا في مسالكة الصعاب، ويوغل بنا في أبعد المذاهب وأشعب الشعاب، إلى أن امتطيناه ذلواً، وهبت لنا زعزعه قبولاً، وجنبناه سلس القياد، وإن كان أبيعاً، واقتدناه طوع المراد، وإن كان عصياً. ولما كان كتاب "الممتع" أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً، وأخصه تهذيباً، وأجمعه تقيسماً، وأقربه تفهيماً، قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمنه من الأحكام بأخص عبارة وأبدع إشارة، ليشرّف الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان، ويسرّح بصيرته في عقائل حسان. وسميته بالمبدع الملخص من

الممتع، ولم أتعرض للتنبيه على ما فيه من الاعتراض، بل أبرزته بين المغضي عنه والراض. وإن فسح الله لي في العمر، وساعدني سابق القدر، وضعت في علم التصريف ما أنا له آمل، وعلى تحصيل مواده من قديم الزمان عامل. والله يبلغنا فيما أملنا من ذلك الأمنية، ويخلص لنا في العلم والعمل النية. لا مرجو إلا ثوابه، ولا محذور إلا عقابه".

وإذا أردنا أن نتبين الصورة التقريبية لعمل أبي حيان في ملخصه، فحسبنا أن نعارض باب "التمثيل" في الممتع، بما يقابله في المبدع. وهو قول أبي حيان 1: "التمثيل: تقابل الأصول بالفاء والعين واللام، فإن لم تفن الأصول كررت اللام حتى تفتى. والزوائد إن لم تتكرر من لفظ الأصل بقيت في المثال، أو تكررت وزنتها بالحرف الموزون به الأصل. وزعم الكوفيون أن نهاية الأصول ثلاثة، فما زاد من رباعي أو خماسي فزائد. وذهب الكسائي إلى أن الزائد في الرباعي ما قبل الآخر. واختلفوا؛ فمنهم من لا يزن الكلمة، ومنهم من يزن ويبقى الزائد في المثال".

1 المبدع الورقة 15.

(19/1)

منهج التحقيق:

اعتمدت نسخة "فيض الله" من الممتع، فرمزت إليها بحرف "ف" وجعلتها أصلاً للنص، ثم عارضت النص بنسخة "مراد ملاً" التي رمزت إليها بحرف "م"، مستعيناً بنسخة أبي حيان من "المبدع"، في تصويب بعض العبارات وإتمامها. وقد ذيلت النص بما يلي:

- 1- إثبات الخلاف بين النسخ.
- 2- تفسير المفردات الغريبة.
- 3- التعريف ببعض الأعلام.
- 4- ذكر أسماء المصادر التي استقى منها المؤلف في كل قسم أو باب أو مسألة.
- 5- إثبات أسماء المصادر التي عرضت لما بسطه ابن عصفور.
- 6- تخريج الشواهد القرآنية، والشعرية، والنثرية من حديث أو أثر، مع إتمام البيت الشعري بزيادة بين معقوفين.
- 7- إثبات ما لم يُحترم من حواشي نسخة "فيض الله" التي علقها أبو حيان النحوي أو غيره.



حلب 15 / 8 / 1968م

1388 / 5 / 21هـ

الدكتور فخر الدين قباوة

(20/1)

من نسخة فيض الله "ف"

(21/1)

من نسخة فيض الله "ف"

(22/1)

من نسخة مراد ملا "م"

(23/1)

من نسخة المبدع

(24/1)

خطبة الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم 1

الحمد لله الذي لم يُستفتح بأفضل من اسمه كلام، ولم يُستنجح بأجمل من صنعه مرام 2، جاعل الحمد

مفتتح قرآنه، وآخر دعوى أهل جنانه. أحمده -سبحانه- على أن جعلنا خير أمة 3، وأنطقنا بلسان أهل الجنة؛ حمداً يؤنس وحشي النعم من الزوال، ويحرسها من التغير والانتقال 4. والصلاة على خير من افتتحت بذكره الدعوات، واستنجحت بالصلاة عليه الطلبات، محمد نبي الله 5 وخيرته من خلقه، وحجته في أرضه، الصادع بالرسالة، والمبالغ في الدلالة، وعلى آله الطيبين الأخيار، الطاهرين الأبرار، الذين أذهب عنهم الأرجاس، وطهرهم من الأدناس، وجعل مودتهم أجراً له على الناس. وبعده 6، فإنني لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه 7 علم التصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلا القليل منهم فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يُرَدُّ غليلاً، ولا يحصل لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه، وضعت في ذلك كتاباً رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملكته عاصيه وطائعه، وذلته للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع، فلما أتيت به على القُدْح 8، ممتنعاً عن القُدْح،

- 1 م: "على سيدنا محمد وآله". والنص التالي في تذكرة النحاة ص 539، 540 بخلاف كثير، تحت عنوان: خطبة الممتع الكبير للأستاذ أبي الحسن بن عصفور، عفا الله عنه.
- 2- في التذكرة: الحمد لله الذي نصب لنا معالم الهداية، وجنبنا مجاهل الغواية.
- 3 م: خير الأمة.
- 4 م: "التغيير والانتقال". وفي التذكرة: حمداً يؤنس من النعم وحشيها، وتعطف مواصلته أبيها.
- 5 في التذكرة: رسول الله.
- 6 في التذكرة: أما بعد.
- 7 في م والتذكرة: لغموضة.
- 8 القُدْح: السهم والنصيب.

(27/1)

مُشَبَّهًا لِلرُّوضِ فِي وَشْيِ أَلْوَانِهِ، وَتَعَمُّمِ أَفْنَانِهِ، [2أ] وَإِشْرَاقِ أَنْوَارِهِ، وَابْتِهَاجِ أُنْجَادِهِ وَأَغْوَارِهِ، وَالْعَقْدِ فِي التَّنَامِ وَصَوْلِهِ، وَانْتِظَامِ فِصْوَلِهِ، سَمِيَّتَهُ بِ"الْمَمْتَعِ"، لِيَكُونَ اسْمُهُ وَفَقَّ مَعْنَاهُ، وَمَتْرَجَمًا عَنْ فِحْوَاهِ 1، وَوَسَمَّتَهُ بِاسْمِ مَنْ إِذَا ذَكَرَتْ الْعُلُومَ فَهُوَ مَالِكٌ عِنَانَهَا، وَفَارَسَ مِيدَانَهَا، أَوْ ذَكَرَتْ السَّمَاخَةَ فَهُوَ تَارِيخُهَا

وعنوانها، وحدقتها وإنسانها، أو عُددُ الموروث والمكتسب فناهيك به شرفاً سابقاً، وبأوائله فخراً في فلك المجد سامقاً، الذي بذل جِدَّهُ 2 في نصر هذه الدعوة النبوية، ولم يألُ جهده في عضد هذه الدولة المتوكلية. أدام الله للمسلمين بركتها. فريد دهره، ووحيد عصره، أبو بكر ابن الشيخ الأكرم، العالم العلم، أبي الأصبع بن صاحب الرد 3. أدام الله علاءهم، وأنار بنجوم السعد سماءهم 4. [2ب]

1 في التذكرة: فإنهم وضعوا فيه كتباً مظلمة المعاني، غير محكمة المباني، لاضطراب ترتيبها، وتداخل تبويبها، فحملني ذلك على أن وضعت كتاباً استوفيت فيه أقسامه، وأحكمت نسقه ونظامه، وعبدت فيه طريق الإيضاح لما أوردته بتبيين السبب والعلة، ومهدت سبيل الإفصاح عما قصدته، بإيراد الحججة التي قامت على صحتها الأدلة. فلما أتيت به فائز القُدح، واري القَدح، مشتتلاً على جملته وتفصيله، محتويًا على دقيقه وجليله، سميته بالمتع؛ ليكون اسمه طبقاً لمعناه، منبئاً عن مقتضاه.

2 الجد: الاجتهاد والجهد.

3 في حاشية ف بخط آخر: صاحب الرد هو ترجمان السلطان.

4 ألقى أبو حيان خطبة الكتاب هذه بنسخة "ف"، وختمها بقوله: "هذه الخطبة لم تثبت في كتاب أستاذي أبي جعفر -رضي الله عنه- وثبتت في بعض النسخ". قلت: وهي ثابتة أيضاً في م، وسقط "ووسمته باسم ... سماءهم" من التذكرة، وجاء فيها بدلاً منه: وهو المسئول -سبحانه- أن يعيننا ويوفقنا لطاعته، ويجعلنا ممن أنضى فيها مطايا استطاعته، بمنه ومُمنه.

(28/1)

المقدمة

ذكر شرف علم التصريف وبيان مرتبته في علم العربية

...

ذكر شرف علم التصريف، وبيان مرتبته في علم العربية: 1

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً.

لتصريف 2 أشرف شطري العربية وأغمضهما:

فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحوي ولغوي، إليه أيما حاجة؛ لأنه ميزان العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف، نحو قولهم: "كل اسم في أوله ميم زائدة مما يعمل به وينقل فهو مكسور الأول، نحو: مطرقة ومروحة، إلا ما استثنى من ذلك". فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من جهة التصريف. ونحو قولهم: "إن المصدر من الماضي 3، إذا كان على وزن أفعل، يكون مفعلاً بضم الميم وفتح العين. نحو: أدخلته مدخلا"; ألا ترى أنك لو أردت المصدر من "أكرمته"، على هذا الحد، لقلت: "مكرماً" قياساً، ولم تحتج 4 فيه إلى السماع، إذا علمت أن "أكرم": "أفعل"؟ ألا ترى 5 أن ذلك كله لا يُعرف إلا بالتصريف؟ وأشبه ذلك كثير.

ومما يبين شرفه أيضاً أنه لا يوصل إلى معرفة الاستقاق إلا به؛ ألا ترى أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله - سبحانه 6 - بـ "حنان"، أنه من الحنين، والحننة 7 من صفات البشر الخاصة بهم، تعالى الله عن ذلك؟ وكذلك امتنعوا أيضاً من وصفه بـ "سخي"، لأن أصله من الأرض السخاوية وهي الرخوة. بل وصفوه بـ "جواد"؛ لأنه أوسع في معنى العطاء،

- 1 أثبت أبو حيان في حاشية ف بقلمه نصاً، ذكر فيه ما يتعلق بعلم التصريف وعلم الإعراب، وقد اخترم كثير من النص، فتعذرت قراءته.
- 2 انظر المنصف 1: 2.
- 3 وكذلك عبارة ابن جني في المنصف. وانظر المسألة 28 من كتاب الإنصاف. ف: مصدر الماضي.
- 4 م: لم يحتج.
- 5 سقط من م.
- 6 م: تعالى.
- 7 الحنة: رقة القلب.

(31/1)

وأدخل في صفة العلاء. وامتنعوا أيضاً من وصفه بـ "الدَّاري"، وإن كان من العلم، لأن أصله من الدَّرية. وهي شيء يضعه الصائد لضرب من الحيلة والخديعة 1. فكأن ما يقدمه 2 الذي يريد أن يتوصل إلى علم شيء، من الأدلة بمنزلة الدرية التي يتوصل إلى ختل الصيد وخذعه. فأما قول

بعضهم 3:

لا هُمَّ لا أدري وأنت الداري

فغير معرَّج عليه ولا مأخوذ به. ووجهه أنه أجراه مجرى "عالم"، ولم يلتفت إلى أصله. ومن لا بصر له بالاشتقاق يجوز استعمال هذه الصفات، في حق الله تعالى 4.

والذي يدل على غموضه كثرة ما يوجد من السقطات فيه لجملة العلماء 5؛ ألا ترى ما يحكى عن أبي عبيد، من أنه قال في مندوحة من قولك 6 "مالي عنه مندوحة" أي متسع: إنها مشتقة من انداح؛ وذلك فاسد لأن انداح: "انفعل" ونونه زائدة. ومندوحة: "مفعولة" ونونه أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لكانت "منفعله". وهو بناء لم يثبت في كلامهم. فهو، على هذا، مشتق من الندح، وهو جانب الجبل وطرفه، وهو إلى السعة.

ونحو من ذلك ما يحكى عن أبي العباس ثعلب 7، من أنه جعل أُسْكُفَةَ الباب 8 من "استكف" أي: اجتمع. وذلك فاسد، لأن استكف: "استفعل" وسينه زائدة، وأسكفة: "أفعللة" وسينه أصلية؛ إذ لو كانت زائدة لكان وزنه "أسفعللة"، وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم. وكذلك أيضاً حكي عنه أنه قال في تَنُور: إن وزنه "تَفْعُول" من النار. وذلك باطل؛ إذ لو كان كذلك لكان تَنُوراً. والصواب أنه "فَعُول" من تركيب تاء ونون وراء، نحو: تَنَرَ، وإن لم ينطق به. وقد حكي عن غيرهما، من رؤساء النحويين واللغويين، من السقطات نحو مما ذكرنا. إلا أني قصدت إلى الاختصار، وفي "9" هذا القدر الذي أوردناه كفاية.

1 سقط من م.

2 م: ما يقدره.

3 من أرجوزة للعجاج، ديوانه ص 26 والصحاح واللسان والتاج "دري". وقد علق عليه صاحب التاج بأنه من عجرفية الأعراب، وانظر تذكرة النحاة ص 540.

4 سقط من م.

5 انظر المنصف 1: 3 والمزهر 2: 370، 371 والخصائص 3: 283، 286.

6 م: "قولهم". وأبو عبيد هو القاسم بن سلام الأزدي، عالم باللغة والأخبار توفي سنة 224 بغية الوعاة 2: 553.

7 هو أحمد بن يحيى الشيباني، إمام الكوفيين في اللغة والنحو. توفي سنة 291. تاريخ بغداد 5:

204.

8 أسكفة الباب هي خشبته التي يوطأ عليها. وقيل: هي العتبة العليا.

9 م: إذ في.

(32/1)

وقد كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب، ينبغي [3] أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب. إلا أنه أُخِرَ للطفه ودقته، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرّب وارتاض للقياس.

(33/1)

[تقسيم التصريف]:

والتصريف ينقسم قسمين:

أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضرب، وضرب، وتضرب، وتضارب، واضطراب. الكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء، نحو "ضرب" قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة، لمعانٍ مختلفة.

ومن هذا النحو هو 1 اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير، نحو: زبيد، وزبيود. وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه، مع ما ليس بتصريف. فلذلك لم نضمنه هذا الكتاب. إلا أن أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي، فينبغي أن تبين حروف الزيادة، والأشياء التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصلاتها.

والآخر من قسمي التصريف: تغيير 2 الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير 3 دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم "قول" إلى "قال"؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه "قول"، الذي هو الأصل لو استعمل. وهذا التغيير منحصر في: النقص كـ "عدّة" ونحوه، والقلب كـ "قال" و"باع" ونحوهما، والإبدال كـ "اتعد" و"اترن" ونحوهما، والنقل كنقل عين "شاك" و"لاث" 4 إلى محل اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: قلت وبعث، على ما يبين بعد 5.

والفرق بين الإبدال والقلب أن القلب تصيير الشيء على نقيض ما كان عليه، من غير إزالة ولا تنحية، والبدل وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأول وتنحيته. فلذلك جعلنا مثل "قال" و"باع" قلبًا؛ لأن حروف العلة يقارب بعضها بعضًا؛ لأنها من جنس واحد، فسهل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض. وجعلنا مثل "اتعد" ونحوه إبدالًا، لتباين حروف الصحة من حروف

1 كذا، بزيادة "هو".

2 م: تغير.

3 م: التغير.

4 الشاكي: الشانك. واللائي: اللاتئ. انظر الورقة 57ب.

5 في الورقة 41.

(33/1)

العلة. وكذلك جعلنا قولهم: "أمواء" في أمواه من قبيل البدل، لتباين حروف الصحة بعضها من بعض. فنقول 1، على هذا، في "اتعد" وأمثاله: إنه كان في الأصل "اتوعد"، فحذفت الواو وأبدل منها التاء، لا أن الواو انقلبت تاء، وأما "قام" وأمثاله فيقدر 2 أنه كان في الأصل "قوم"، ثم استحالت الواو ألفًا، لا أنها حذفت وجعل مكانها الألف.

وينبغي أن نبين 3، في هذا القسم الآخر، حروف البدل والقلب، والأماكن التي تبدل فيها وتقلب، والحروف التي تحذف، وأين يجوز نقل الحركة إلى الحرف 4؟ وأين لا يجوز ذلك؟ فإذا بينا جميع ما ذكرناه، في هذين القسمين، فقد أتينا على جملة التصريف.

1 م: فتقول.

2 م: فتقدر.

3 ف: يبين.

4 م: الحركة والحرف.

(34/1)

باب تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله:

اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء. وهي: الأسماء الأعجمية [التي عجمتها شخصية] 1، كـ"إسماعيل" ونحوه؛ لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة. والأصوات كـ"غاق" 2 ونحوه؛ لأنها حكاية ما يصوت به، وليس لها أصل معلوم، والحروف. وما 3 شُبِّهَ بها من الأسماء المتوغلة في البناء، نحو "من" و"ما"؛ لأنها لا فتقارها بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أن جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلة. وقد جاء بعض [الكلمات] 4 المبنية مشتقًا، نحو "قَطُّ"؛ لأنها من "قططت" أي: قطعت؛ لأن قولك: "ما فعلته قط" معناه: "فيما انقطع من عمري. وكذلك "ذا" و"ذي" و"الذي" ونحو ذلك، مما يدخله التحقير 5، ويستعمل استعمال المتصرف، وليس ذلك بالكثير، وكلما كان الاسم من شبه الحرف أقرب كان من التصريف أبعد. ومما يدل ذلك [3ب]، على أن الحرف لا يدخله تصريف، وجود "ما" و"لا" ونحوهما من الحروف؛ ألا ترى أن الألف لا تكون فيهما منقلبة، كالألف التي في عصا ورحى؟ لأنها لو كان أصلها واوًا أو ياء 6 لظهرتا؛ لسكونهما، كما ظهرتا في نحو: كي وأي ولو. فلو كان أصل ألف "ما" واوًا 7 لقلت "مؤ" كـ"لو". ولو كان ياء لقلت "مئي" كـ"كي"؛ لأن حرف 8 العلة إنما كان يقبل، لو كان متحررًا وقبله مفتوح.

1 من م.

2 غاق: حكاية صوت الغراب.

3 وهذا هو القسم الرابع مما لا يدخله التصريف.

4 تنمة يقتضيها السياق. ووصف "قط" بالاشتقاق هو تعبير لغوي لا صرفي؛ لأن "قط" ليس من المشتقات.

5 أي: التصغير.

6 م: ياء أو واوًا.

7 زاد في م: أو ياء.

8 م: حروف.

فإن قيل: فهلا قُدرت الألف، في "ما" وأشباهاها، منقلبة من حرف علة متحرك. فالجواب أن ذلك لا يمكن تقديره؛ لأن "ما" حرف مبني، والحروف لا تُبنى إلا على السكون، ولا يحرك آخرها إلا عند النقاء الساكنين نحو "ثم"، أو إذا كان على حرف واحد نحو واو العطف وفائه، وليس شيء من ذلك في "ما". ولا يمكن أن تكون "1" الألف في "ما" وأمثالها زائدة؛ لأنه إنما تعرف الزيادة من غيرها، بالاشتقاق والتصريف وسائر الأدلة التي تذكر بعد 2 - إن شاء الله - ولا يوجد شيء من ذلك في الحرف.

وما عدا ما ذكر، من الأسماء العربية والأفعال، يدخله التصريف.

1 م: يكون.

2 انظر القسم الأول من التصريف.

(36/1)

ذكر القسم الأول من التصريف:

باب: تبين الحروف الزوائد والأدلة التي يتوصل بها إلى معرفة زيادتها من أصلتها وإنما بدأنا بهذا القسم؛ لأن يبني عليه معرفة التصغير والتكسير اللذين جرت عادة النحويين بذكرهما، قبل الخوض في علم التصريف، ومعرفة كثير من الأسماء التي لا تنصرف أيضاً، نحو الأسماء التي امتنع صرفها؛ لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختص، أو لزيادة الألف والنون في آخرها؛ إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة والوزن إلا من علم التصريف.

أما الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي فهي 1: الاشتقاق، 2 والتصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء وكون الزيادة لمعنى، والنظير، والخروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير.

أما الاشتقاق منها فينقسم إلى قسمين: اشتقاق أصغر، واشتقاق أكبر.

أما الاشتقاق الأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على المعنى واحد، نحو ما ذهب إليه [أبو الفتح]

3 بن جني من عقد تقاليب

"القول" 4 الستة على منى الخِفة 5. ولم يقل به أحد من النحويين إلا أبا الفتح. وحكى هو عن أبي

علي 6 أنه كان يأنس به في بعض الأماكن 7. والصحيح أن هذا النحو من الاشتقاق غير مأخوذ به؛ لعدم اطراده، ولما يلحق فيه من التكلف لمن 8 رآه.

1 م: "هي". وانظر شرح الشافية 2: 333، 363.

2 علق عليه أبو حيان في حاشية ف، بذكر مذاهب العلماء في الاشتقاق، ملخصة من كتاب "اشتقاق أسماء الله الحسنى"، لأبي القاسم الزجاجي. وانظر ص 262، 263 من ابن عصفور والتصريف.

3 من م. وهو عثمان بن جني الموصلية النحوي اللغوي، صاحب الفارسي أربعين سنة، وتوفي سنة 392. معجم الأدباء 12: 83.

4 م: قول.

5 في حاشية ف أن ذلك هو الخفة والسرعة. وانظر 1: 5، 13.

6 وهو أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد النحوي. توفي سنة 377. تاريخ بغداد 7: 276. وهو شيخ ابن جني.

7 الخصائص 1: 11، 12.

8 كذا، بزيادة لام التقوية قبل المفعول به.

(39/1)

وقد صرح صاحب هذا 1 المذهب - وهو أبو الفتح بن جني 2 - بعدم اطراد هذا القسم 3 من الاشتقاق، فقال 4: "على أن هذا، وإن لم يطرد وينقَد في كل أصل، فالعذر فيه على كل حال 5 أبين منه في الأصل الواحد، من غير تقليب لشيء من حروفه. فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد، من أن تنظمه 6 قضية الاشتقاق، كان فيما تقلبت أصوله عينه وفاؤه 7 ولامه أسهل، والمعذرة فيه أوضح". انتهى 8.

بل قد كان أبو بكر 9 وغيره، ممن هو في طبقتهم، قد استسرفوا 10 أبا إسحاق 11 - رحمه الله - فيما تجشمه من قوة حشده، وضمه ما انتشر من المثل المتباينة إلى أصله، وإن كان جميع ذلك راجعاً إلى تركيب واحد. ورأوا أنه لا ينبغي أن يضم من ذلك إلا ما كان الجمع بينه وبين أصله واضحاً جداً. فإن لم يكن وجه رجوع اللفظ إلى غيره بيئاً، بل التكلف فيه بادٍ، [وجب أن يدعى أنهما أصلان،

وليس أحدهما مأخوذاً من الآخر] 12 نحو الجمع بين حمار وحمرة، بأن يدعى أن أصل هذا الاسم أن يقع على الوحشية منها، وأكثرها حُمر، ثم شبهت الأهلوية بها، فوقع عليها الاسم. فإذا كان الأمر عندهم على ما ذكرت لك، مع اتفاق اللفظين في تركيب واحد، فما ظنك [4]؟ بما، إذا تعابرا في التركيب؟

والاشتقاق الأصغر حده أكثر النحويين بأنه 13 "إنشاء فرع من أصل يدل عليه". نحو أحمر فإنه مُنشأ من الحمرة، وهي أصل له وفيه دلالة عليها. وهذا الحد ليس بعام للاشتقاق الأصغر؛ لأنه قد يقال: "هذا اللفظ مشتق من هذا"، من غير أن يكون أحدهما مُنشأ من الآخر. وذلك إذا

1 سقط من م.

2 سقط من م.

3 سقط من م.

4 الخصائص: 1: 12.

5 الخصائص: فالعذر على كل حال فيه.

6 م: يضمه.

7 الخصائص: فأؤه وعينه.

8 م: انتهاء.

9 هو محمد بن سهل المعروف بابن السراج، أحد العلماء المذكورين بالأدب وعلم العربية. توفي سنة 316.

نزهة الألباء ص 312. وانظر الخصائص 1: 12.

10 ف: "استرفوا". وقد صوبت في الحاشية نقلاً عن خط الحفاف. وفي الحاشية أيضاً بقلم آخر: "استرکوا" مفسراً بما يلي: عدّه ركيكاً.

11 وهو إبراهيم بن السري الزجاج شيخ أبي علي الفارسي. توفي سنة 311. البلغة ص 5.

12 من م.

13 فوقها في ف: الاشتقاق صوغ تركيب من مادة، يدل عليها بزيادة.

كان تركيب الكلمتين واحداً، ومعنيهما متقاربان 1.

وذلك نحو ما ذهب إليه أبو علي في "أولق"، في أحد الوجهين، من أنه مأخوذ 2 من: وَلَقَّ يَلْقُ، إذا أسرع؛ وذلك لأنَّ الأولق 3: الجنون. وهي مما يوصف 4 بالسرعة. فلما كانت حروف أولق، إذا جعلته "أفعل" و"ولق" واحدة، ومعنيهما متقاربان؛ لأنَّ الجنون ليست السرعة في الحقيقة، بل يقرب معناها من معنى السرعة، جعل الأولق مشتقاً من "ولق"، لا بمعنى أن الأولق مأخوذ من "ولق". بل يريد أن الأولق حروفه الأصول الواو واللام والقاف، كما أن "ولق" كذلك.

ويستدل على ذلك بأن العرب جعلت هذه الأحرف دالةً على السرعة، و "الأولق" قريب في المعنى من السرعة، فحروفه الأصول الواو واللام والقاف، وهمزته زائدة. فيجعل سبب اتفاق الأولق و"ولق" في اللفظ تقاربهما من المعنى؛ لأنَّ هذا الاتفاق بين اللفظين وقع بالعرض، كاتفاق الأسود والأبيض في لفظ الجون، إذ لا جامع من طريق المعنى بين الجون الذي يراد به الأبيض، والجون الذي يراد به الأسود.

فإن قيل: فكيف 5 يجوز أن تقول: "هذا اللفظ مشتق من هذا اللفظ"، وأحدهما ليس بمأخوذ من الآخر، وقولك: "مشتق" يعطي أخذ أحدهما من صاحبه؟ فالجواب أن هذا على طريق المجاز، كأنهما لاتحاد لفظيهما وتقارب معنيهما قد أخذ أحدهما من الآخر، كما تقول في الشخصين المتشابهين: "هذا أخو هذا" تشبيهاً لهما بالأخوين.

ولما خفي هذا الوجه من الاشتقاق على بعضهم، رد قول من زعم أن اسم "الله" -تعالى- مشتق من الوله أو من غير ذلك؛ لأنَّ "الله" هذا اللفظ قديم؛ لأنَّ أسماء الله -تعالى- قديمة، والوله لفظ محدث، والمشتق منه قبل المشتق، فيلزم على هذا أن يكون المحدث قبل القديم. وذلك حلف 6. ولو علم أنه قد يقال: "هذا اللفظ مشتق من هذا"، وإن لم يكن مأخوذاً منه كما قدمنا لم ينكر ذلك. والحد الجامع لهذا الضرب، من الاشتقاق -أعني الأصغر- هو "عقد تصاريف تركيب،

1 م: متقاربان.

2 انظر الخصائص 1: 8، 9 حيث نسب ابن جني هذا المذهب إلى الزجاج. وانظر ص 158.

3 م: الولق.

4 م: مما توصف.

5 م: كيف.

6 الخلف: الرديء الفاسد.

من تراكيب الكلمة، على معنى واحد، [أو معنيين متقاربين] 1. وذلك نحو ردك ضاربًا وضربًا وضروبًا ومضربًا وأمثال ذلك إلى معنى واحد. وهو: الضرب. إلا أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حدّه النحويون به، من أنه "إنشاء فرع من أصل يدل عليه".
وأما "المشتق" فيقال للفرع الذي صيغ من الأصل؛ لأنك تطلب معنى الأصل في الفرع. فكأنك تشتق الفرع، لتخرج منه الأصل، وكأن الأصل مدفون فيه. و"المشتق منه" هو الأصل.
فإن قيل: فكيف 2 يصح أن يقال في الفرع: "إنه مشتق من الأصل"، أي مأخوذ منه، والأصل لا ينفصل منه الفرع؟ فالجواب 3 أن ذاك يصح على جهة الاستعارة والمجاز. وذلك أنه لما كان لفظ الفرع مبنياً من حروف الأصل، وكان معنى الأصل موجوداً فيه، صار لذلك كأنه جزء من الأصل، وإن كان الأصل لم ينقص منه شيء.

فإن قيل: إذا كانت البنيتان متحدتين في الأصول والمعنى، فبأي شيء يعلم الأصل من الفرع؟ فالجواب أن الأصل يستخرج 4 بشيئين: باعتبار دوره في اللفظ والمعنى، وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى. والوجه [4ب] التي يكون بسببها أولى تسعة:
أولها: أن يطرد معنيان، أحدهما أمكن من الآخر؛ لكثرة ما يشتق منه كالمصدر. وذلك كالسقاء 5، فإنه مأخوذ من السقى 6.

والثاني: بأن يكون أحد المطردين أشرف من الآخر. فإن الاشتقاق من الأشرف أولى، عند بعضهم، كـ"مالك" قيل: إنه من معنى القدرة. وقيل: إنه من معنى الشد والربط. والثاني قول ابن السراج، والأول قول أبي بكر أحمد بن علي ابن الإخشيد 7. فسئل: لم جعلته من معنى القدرة دون معنى الشد والربط؟ فقال: لأن الله -تعالى- اشتق اسمه منه في صفات، فقيل: مالك ومليك ومليك.
والثالث: كون أحد المطردين أبين وأظهر، فيكون الأخذ منه لذلك أولى؛ لأن الأظهر طريق

1 من م. وانظر ما ذكره قبل في مسألة أولق. وتعليقنا عليه يرد في بعض ما يعرضه هنا.

2 ف: كيف.

3 زاد في م: عن.

4 يبدأ ههنا في م خط مغاير، وينتهي عند قوله: "صاحب الزيادة أولى لأن معنى"، حيث يظهر الحرم في هذه النسخة.

5 في ف بكسر السين. وقال ابن الأعرابي: "السفاء من السفى كالشقاء من الشقا". والسفاء: انقطاع لبن الناقة. والسفى: السفه والحمق.

6 م: الصفى.

7 وهو من رؤساء المعتزلة وزهادهم. انظر لسان الميزان 1: 231. م: الأخشيين.

(42/1)

إلى الأغمض، والأبينَ طريق إلى الأخفى، كالإقبال والقَبَل.

والرابع: كون أحدهما أخصَّ من الآخر. فالأخصُّ أولى من الأعم الذي هو له ولغيره، كالفضل والفضيلة. لو قال قائل: أصله الزيادة، وقال آخر: أصله المدحة، كان قول صاحب الزيادة أولى؛ لأنَّ معنى 1 المدحة في أشياء كثيرة هي أعم من الزيادة؛ ألا ترى أن معنى المدحة في العلم والقدرة والنعمة والنَّصْفَة، وفيما لا يحصى كثرةً من الأفعال الحسنة؟

والخامس: أن يكون أحدهما أحسن تصرفاً، فتجد رده إليه سهلاً قريباً وبيناً واضحاً، كباب المعارضة والاعتراض والتعريض والعارض والعرض. رُدُّه كله إلى معنى "العَرْض" -وهو الظهور- من قولك: "عَرَضَ عَرَضًا" إذا ظهر، أولى من رده إلى العَرْض: الناحية من نواحي الشيء، وإن كان أبو إسحاق قد رده إلى الناحية، لما رآها تطرد في الباب كله، ولم يراع باب الأحسن في المطردين.

والسادس: كون أحدهما أقرب من الآخر 2، فيكون الأقرب أولى من الأبعد. وذلك أن الأبعد يرجع الفرع إليه بكثرة وسائط، والأقرب يرجع إليه بقلّة وسائط. وكذلك ردك إلى الأصل الواحد قد يكون من طرق مختلفة، أحدهما أقرب من الآخر، فيكون الرد بالطريق الأقرب أولى. كردك العُقار 3 إلى العُقَر، من جهة أنها تعقر الفهم، فإنه أحسن من ردها إليه، من جهة أن الشارب لها يسكر، فيفسد ويعقر. فالأول أقرب.

والسابع: أن يكون أحدهما أليق وأشد ملاءمة. وذلك كالهداية هي أليق بالدلالة، منها بمعنى "التقدم" من قولك "هوادي الوحش" لمتقدماتها.

والثامن: أن يكون أحدهما مطلقاً والآخر مضمناً. وذلك كالقرب والمقاربة. فالقرب أولى من المقاربة؛ لأنَّ المقاربة مضمّنة، والقرب مطلق.

والتاسع: أن يكون أحدهما جوهرًا والآخر عَرَضًا، فيكون الرد إلى الجوهر أولى من الرد إلى العرض، إذ كان الجوهر أسبق إلى النفس في التقديم، كقولهم: "استحجر الطين" مأخوذ من الحجر، و"استنوق

الجمال" و"استتبت الشاة" و"ترجلت المرأة"4. فهذه جملة الوجوه التي يكون بسببها أولى.

1 سقط من م حتى قوله: "أو في حكم الجارية وفي" ص44.

2 أي: أقرب إلى الفرع من الآخر. ف: إلى الآخر.

3 العقار: الحمرة.

4 يعني أن الاشتقاق من الناقة والتميس والرجل. وعندني أن الاشتقاق هنا من المصادر التي صيغت من هذه الأسماء الأعيان. وهي: الاستحجار والاستنواق والاستتياس والترجل؛ وذلك لأن أصل الاشتقاق من المصدر. انظر تصريف الأسماء والأفعال ص128.

(43/1)

وينبغي أن تعلم أن قولنا: "هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلاً من هذا الآخر"، في جميع ما تقدم، إنما نعني بذلك إذا استويا في كل شيء، إلا في تلك الرتبة التي فضل بها. فأما إذا عرضت عوارض توجب تغليب غيره عليه، فالحكم للأغلب.

واعلم أن الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياء، وهي الأربعة التي ذكرنا 1 لا يدخلها تصريف، وثلاثة من غيرها. وهي: الأسماء النادرة ك"طوبالة"2، فإنها لندورها لا يحفظ لها ما ترجع إليه. واللغات المتداخلة، نحو الجؤن للأسود والأبيض؛ للتناقض الذي بينهما لا يمكن رد أحدهما إلى الآخر. والأسماء الخماسية؛ لامتناع تصرف الأفعال منها، فليس لها من أجل ذلك مصادر.

وأصل الاشتقاق وجُّه [5] إنما يكون من المصادر، وأصدق ما يكون: في الأفعال المزيدة؛ لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة. وفي الصفات كلها؛ لأنها جارية على الأفعال، أو في حكم الجارية. وفي 3 أسماء الزمان والمكان المأخوذة من لفظ الفعل، فإنها جارية عليه أيضاً، وفي الأسماء الأعلام؛ لأنها منقولة في الأكثر، وقد تكون مشتقة قبل النقل، فتبقى على ذلك بعد النقل.

وأصعب الاشتقاق وأدقّه في أسماء الأجناس؛ لأنها أسماء أول أُوِّقعت على مسمياتها4، من غير أن تكون منقولة من شيء. فإن وجد منها ما يمكن اشتقاقه حمل على أنه مشتق. إلا أن ذلك قليل فيها جداً. بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقة، نحو تراب وحجر وماء، وغير ذلك من أسماء الأجناس. فمما 5 يمكن أن يكون منها مشتقاً غراب، فإنه يمكن أن يكون مأخوذاً من الاعتراب؛ فإن العرب

تتشاءم به، وتزعم أنه دال على الفراق. وكذلك جرادة، يمكن أن تكون مشتقة من الجرْد؛ لأنَّ الجرْد واقع منها كثيراً. وقد روي أن النابغة نظر، فإذا على ثوبه جرادة، فقال "جرادةٌ تجرْدُ6، وذات ألوان"7. فتطيرُ ورجع عن حاجته.

1 في ص 35.

2 في حاشية ف بخط مغاير: "الطوبالة: النعجة. ولا يقال للكبش: طوبال. قاله ج". يريد أن الجوهرى قال ذلك. انظر الصَّحاح "طبل".

3 ينتهي ههنا الحرم في م، لبيدأ الخط المغاير ثانية فينتهي عند بيت جران العود.

4 م: مستمياتها.

5 م: فما.

6 م: تجريد.

7 في الحيوان 5: 447 أن النابغة أراد الغزو مع صهره زيان بن سيار، ورأى جرادة على ثوبه، فقال: جرادة تجرد، وذات لونين، غيري من خرج في هذا الوجه". فتطير ورجع عن الغزو. وانظر الحيوان 3: 447.

(44/1)

فأما قول أبي حَيَّةَ التَّمِيرِي1:

وعاد لنا حلو الشباب ربيح ... وقالوا حمام قلت حُم لقاءها

وقول جِرَانِ العُودِ2:

فأما العُقَابُ فهي يمنها عقوبة ... وأما الغراب فالغريب المطوح

وقول 3 سَوَّارِ بنِ المُضَرَّبِ4:

فكان البان أن بانة سليمة ... وفي الغراب اغتراب غير داني

وقول الشَّنْفَرِيِّ5:

فقال غراب لاغتراب من النوى ... وبالبان بين من حبيب تعاشره

وقول الآخر6:

دعا صُرْدٌ يوماً على غصن شَوْحَطٍ ... فطار بذات البين مني غرابها

فقلت أتصريد وشحط وغربة ... فهذا لعمرى نأيها واغترابها
فليس باشتقاق صحيح.

بل أخذ "حُمّ" من الحمام على جهة التفاضل، 7 والبينونة من البان، والاغتراب من العُرب، والتصريد
والشحط من الصُرد والشوحط، والعقوبة من العُقاب، على جهة التطير. وإلا فهذه المعاني ليست
بموجودة في هذه الأشياء، كما أن الاغتراب موجود في غراب، والجرد في جرادة.

1 من قصيدة له. زهر الآداب 2: 167، 168 والحيوان 3: 445، 446. وحم: قضى وقرب.
وعاد: رجع. والرييح: ما فيه ربح كثير، خير لمبتدأ محذوف.
2 ديوانه ص 3 والحيوان 3: 441. والمطوح: البعيد.
3 م: وقال.

4 قبله في الحيوان 3: 440:

تغني الطائران بين ليلي ... على غصنين من غُربٍ وبانٍ
وينسب الشعر أيضاً إلى المعلوط وجحدر العكلي. انظر عيون الأخبار 1: 149 والكامل ص 126
ونثار الأزهار ص 75. والغرب والبان: نوعان من الشجر. وبانت فارقت.
5 من أبيات تنسب إلى كثير عزة وإلى شاعر سهمي. وقبله:
رأيت غرابا ساقطا فوق بانه ... ينتف أعلى ريشه ويطايره
فقلت ولو أني أشاء زجرته ... بنفسي للنهدي هل أنت زاجره
ديوان كثير 1: 192، 195 وعيون الأخبار 1: 147، 148 والحيوان 3: 441 وزهر الآداب 2:
169 والمحاسن والمساوي 2: 15، 16 والمستطرف 2: 169. والنوى: الفراق.
6 زهر الآداب 2: 168 والحيوان 3: 437. وسقط البيت الثاني من م. والصرد: طائر. والشوحط:
شجر. والتصريد: القطيعة. والشحط: البعد.
7 م: التفؤل.

(45/1)

ومما يبين لك أن العرب قد توقع على الشيء لفظ غيره، إذا كان بينهما مناسبة من طريق ما، وإن لم
يتحد المعنى كما ذكرنا في مسألة "أولق" 1، قول بعض الفصحاء 2:

شهدت بأن التمر بالزبد طيب ... وأن الحبارى خالة الكروان
فجعل الحبارى خالة الكروان، لما كان اللون، وعمود الصورة فيهما واحداً، ورأى ذلك قرابة، وإن
كان الحبارى أعظم بدناً من الكروان.
ومنه قول عمرو بن معد يكرب 3:
وكل أخ مفارقه أخوه ... لعمر أبيك إلا الفرقدان
فجعل الفرقدين أخوين، تشبيهاً لهما بالأخوين؛ لتلازمهما. ومنه قول أبي النجم
فظل يوفي الأكم ابن خالها
فجعل الوحشي ابن خال الأكم؛ لملازمته لها، وقال عليه السلام 4: "نعم العمدة لكم النخلة" فجعلها
عمدة للناس، حين كان بينها وبينهم تشابه من وجوه.
وإنما بسطت القول في الاشتقاق؛ لغموضه، وكثرة المنفعة به في علمه، لما فيه من الاختصار والتقريب،
والفهم والحفظ:
أمّا الاختصار فلأنه يُجتزأ فيه بجزء من الكلمة، ولولا مكانها لاحتيج إلى كلام كثير؛ ألا ترى كيف تدل
بالتاء من "تفعل" على معنى المخاطبة والاستقبال، وبالياء في "يفعل" على الغيبة والاستقبال؟ ولو
جعل لكل معنى لفظاً يبين به لانتشر الكلام. ولما فيه من الاختصار عد من أكبر آيات البيان.
وأمّا الفهم فلما فيه من المناسبة، والاقتضاء بالمشاكلة. وأمّا الحفظ فسيببه ما ذكرناه من الاختصار.
قال أبو بكر: من الفائدة [5ب] في الاشتقاق أنه ربما سمع العالم الكلمة، لا يعرفها من جهة صيغتها،
فيطلب لها مخرجاً منه، فكثيراً ما يظفر. وعلى هذا أكثر العلماء في تفسير الأشعار، وكلام العرب في
الأمثال والأخبار.
وأمّا التصريف فتغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى، نحو بنائك من "ضرب" مثل جعفر

1 انظر ص 41.

2 الحيوان 6: 272 ومحاضرات الأدباء 2: 299. والحبارى والكروان: طائران.

3 انظر تحريجه في شرح اختيارات المفضل للتبريزي ص 1599.

4 في النهاية واللسان "عمم": "أكرموا عمتمكم النخلة". وقال فيه السخاوي والسيوطي: لا أصل له.

انظر كتاب تحذير المسلمين ص 64.

فتقول "ضَرَبَ"، ومثل قَمَطَرُ فتقول "ضَرَبَ"، ومثل درهم فتقول "ضَرَبَ"، ونحو 1 تغيير التصغير والتكسير، وأشباه ذلك مما تصرف فيه الكلمة على وجوه كثيرة. وهو شبه الاشتقاق، إلا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فعلت العرب من ذلك، والتصريف عام لما فعلته العرب، ولما أحدثه نحن بالقياس. فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقاً. ومما يدل على أن الاشتقاق تصريف 3 قول رؤبة، يصف امرأة بكثرة الخصومة 4:

تشتق في الباطل منها الممتدق

فإن قيل: ما أحدثه لا دليل فيه على معرفة زائد من أصلي، وإنما الدليل فيما فعلت العرب من ذلك، والذي فعلته العرب من ذلك قد زعمت أنه يسمى اشتقاقاً، فلا شيء عدت، فيما يعرف به الزائد من الأصلي الاشتقاق والتصريف؟ وهلا اكتفيت بأحدهما عن الآخر. فالجواب أنه إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة، برد الفرع إلى أصله، سمي ذلك اشتقاقاً. وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سمي ذلك تصريفاً.

فمثال الاستدلال، برد الفرع إلى الأصل، استدلالنا على زيادة همزة أحمر مثلاً، بأنه مأخوذ من الحمرة. فالحمرة هي الأصل الذي 5 أخذ منه أحمر. فهذا وأمثاله اشتقاقاً؛ لأن المستدل على زيادة همزته - وهو أحمر - مأخوذ من "الحمرة".

ومثال الاستدلال، على الزيادة بالفرع، استدلالنا على زيادة ياء أَيْصَرَ 6، بقولهم في جمعه: "إِصَارٌ" بجذف الياء وإثبات همزة. ف"إِصَارٌ" فرع عن أَيْصَرَ لأنه جمعه. فهذا وأمثاله يسمى تصريفاً؛ لأن المستدل على زيادة يائه - وهو أَيْصَرَ - ليس بمشتق من إِصَارٍ، بل إِصَارٌ تصريف من تصاريفه الدالة على زيادة يائه.

واعلم أنه لا يدخل التصريف ولا الاشتقاق في الأصول المختلفة، نحو لَأَلٌ 7 ولَوْلُو؛ لا ينبغي أن يقال: "إن أحدهما من الآخر"؛ لأن لَأَلًا من تركيب "لءل" ولَوْلُوًا من تركيب "لءلء". فلأل ثلاثي الأصول ولؤلؤ رباعي.

1 م: وهو.

2 م: فعلت.

3 م: تصرف.

4 ديوان رؤبة ص 107 والمنصف: 1: 4 وأراجيز العرب ص 33. والممتدق: المخلوط. يقول: تخلط حقاً بباطل.

5 م: التي.

6 م: "استدلنا على ياء أیصر أنها زائدة". وفي حاشية ف: "الجوهري: الإصار والأیصر: حبل قصير يشد به في أسفل الحباء إلى وتد، وجمع الإصار أصر، وجمع الأیصر أیصر. والإصار والأیصر أيضاً: الحشيش. يقال لفلان محش لا یجز أیصره، أي: لا یقطع". انظر الصحاح "أصر".
7 اللأل: بائع اللؤلؤ.

(47/1)

وأما الكثرة فإن يكون الحرف، في موضع ما، قد كثر وجوده زائداً، فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، ويقل وجوده أصلياً فيه، فينبغي أن يجعل زائداً فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف، حملاً على الأكثر. وذلك نحو الهمزة، إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، فإنها زائدة فيما عرف اشتقاقه، نحو أصفر وأحمر، إلا ألفاظاً يسيرة فإن الهمزة فيها أصلية. وهي: أرطى¹ في لغة من يقول: أديم مأروط، وأیطل² لأنهم يقولون في معناه: إطل، وأیصر وأولق وإمعة على ما نبين بعد³. فإذا جاءت الهمزة فيما لا اشتقاق له ولا تصريف، نحو أفكّل⁴، وجب حملها على الزيادة وإلا يلتفت إلى أرطى وأخواته؛ لقلتها وكثرة مثل أحمر.

وأما للزوم فإن يكون الحرف، في موضع ما، قد لزم الزيادة في كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف. فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف جعل زائداً، حملاً على ما ثبتت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق. وذلك نحو النون، إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان، ولم تكن مدغمة [6أ] فيما بعدها نحو عجنس⁵، فإنها أبداً زائدة فيما عرف له اشتقاق أو تصريف⁶. نحو جحنفل⁷ فإنه من الجحفلة⁸، وحبنطى⁹ لأنك تقول: حبط بطنه¹⁰، ودلنطى وهو الشديد الدفع. تقول: دلظه بمنكبه، إذا دفعه.

وكذلك وجدت في كل ما عرف اشتقاقه. فإذا جاءت في مثل عبئس¹¹، مما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف، حمل على ما عرف اشتقاقه أو تصريفه، فجعلت نونه زائدة.

وأما لزوم حرف الزيادة البناء فنحو حنطأو¹² وكنثأو¹³، وسندأو¹⁴، ونها "فنعلو" والنون

1 الأرطى: ضرب من الشجر يدبغ به.

2 الأیطل: الخاصرة.

3 في الورقة 22.

- 4 في حاشية ف: الأفكل: الرعدة.
- 5 سقط "نحو عجنس" من م. وفي حاشية ف: الجوهرى: العجنس الجمل الضخم.
- 6 م: عرف اشتقاقه أو تصريفه.
- 7 الجحفل: الغليظ الشفة.
- 8 الجحفلة: الشفة للخيل والحمير والبغال.
- 9 الجبطنى: الممتلى غيظاً.
- 10 حبط بطنه: انتفخ.
- 11 العبنقس: السبيء الخلق. وفي حاشية ف عن الجوهرى: العفنقس بالفاء والقاف: العسر الأخلاق.
- انظر الصحاح "عفقس".
- 12 الحنطأو: الوافر اللحية.
- 13 الكنثأو: الوافر اللحية م: الكنشأو.
- 14 السندأو: الحديد الشديد.

(48/1)

زائدة، إذ لو كانت أصلية لجاء في موضعها حرف من الحروف التي لا تحمل الزيادة، نحو "سِرْدَأو" مثلاً. فعدم مثل ذلك من كلامهم، ولزوم هذا البناء حرف من حروف الزيادة، دليل على أن ذلك الحرف زائد1.

فإن قلت2: فاحكم على الهمزة بالزيادة فإنها [من أحرف الزيادة. قيل: هذا فاسد؛ لأنه] قد حكي عَنْزَهُو، فلم تلزم، ولأنك لو [حذفت الهمزة] والنون والواو لبقى الاسم على حرفين. وأما كون الزيادة لمعنى فنحو حروف المضارعة، وياء التصغير، وأمثلة ذلك. فإنه بمجرد وجود الحرف، يعطي معنى، ينبغى أن يجعل زائداً؛ لأنه لم يوجد قط حرف أصلي في الكلمة يعطي معنى. على أن هذا الدليل قد يمكن أن يستغنى عنه بالاشتقاق والتصريف؛ إذ ما من كلمة فيها حرف معنى إلا ولها اشتقاق أو تصريف، يُعلم به حروفها الأصول من غيرها. لكن مع ذلك قد يعلم كون الحرف زائداً، بكونه لمعنى، من غير نظر إلى اشتقاقه وتصريفه، فلذلك أوردناه في الأدلة الموصلة إلى معرفة الزيادة من غيرها.

وأما النظر فأن يكون في اللفظ حرف، لا يمكن حمله إلا على أنه زائد، ثم يسمع في ذلك اللفظ لغة

أخرى، يحتمل ذلك الحرف فيها أن يحمل على الأصالة وعلى الزيادة، فيُقتضى عليه بالزيادة؛ لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيرة هذه.

وذلك نحو تَفْعُلٌ⁴، فإن فيه لغتين⁵: فتح التاء الأولى وضم الفاء، وضمها مع الفاء. فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة؛ إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة "فَعْلُلًا"، بضم اللام الأولى، ولم يرد مثل ذلك في كلامهم. ومن ضم التاء أمكن أن تكون عنده أصلية، لأنه قد وجد في كلامهم مثل "فَعْلُلٌ"، بضم الفاء واللام، نحو بُرْثُنٌ⁶. إلا أنه لا يُقتضى عليها إلا بالزيادة؛ لثبوت زيادتها في لغة من فتح التاء.

1 وانظر ص 63 و 118.

2 سقطت الفقرة من م، وهي في حاشية ف بخط أبي حيان.

3 م: تعلم.

4 التتفل: ولد الثعلب.

5 في حاشية ف: "قال ابن القطّاع في أبنيته: وعلى تَفْعُلٌ نحو تتفل لولد الثعلب وتتضب لشجر. وعلى تُفْعُلٌ نحو تتفل. وعلى تَفْعِلٌ نحو تتفل، ونفج للجبان. وعلى تَفْعَلٌ نحو تتفل، وتألّب لعود تُعمل منه القسي، وعلى تَفْعِلٌ نحو تتفل. وعلى تَفْعَلٌ نحو تتفل ...". وانظر ص 60.

6 البرثن: مخلب الأسد.

(49/1)

وأما الخروج عن النظير فإن يكون الحرف إن قدّر زائداً كان للكلمة التي يكون فيها نظير، وإن قدر أصلاً لم يكن لها نظير، أو بالعكس، فإنه -إذ ذاك- ينبغي أن يحمل على ما لا يؤدي إلى خروجها عن النظير، وذلك نحو غَزُوبِيت¹، فإننا إن جعلنا تاءه أصلية كان وزنه "فِعْوِيلاً"، وليس في كلام العرب "فِعْوِيلٌ"، فيكون غزوبيت مثله. وإن جعلناها زائدة كان وزنه "فِعْلِيَّتًا"، وهو موجود في كلامهم، نحو عفريت، فقضينا من أجل ذلك على زيادة التاء.

وأما الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير، فإن يكون في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة، إن جعلته زائداً أو أصلياً خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم، فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد؛ لأن أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة،

فحملة على الباب الأوسع 2 أولى، وذلك نحو كَنَهْلُ 3؛ ألا ترى أنك إن جعلت نونه أصلية كان وزنه "فَعْلَلًا"، وليس ذلك من أبنية كلامهم. وإن جعلتها زائدة كان وزنه "فَنَعْلَلًا"، ولم يتقرر أيضًا ذلك في أبنية كلامهم بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريف، ولكن 4 حملة على أنه "فَنَعْلَلٌ" 5 أولى لما ذكرنا. فهذه جملة الأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي. ولما كان النظير والخروج عنه لا يعلمان إلا بعد معرفة [6ب] أبنية الأسماء والأفعال وضعت من أجل ذلك باين، حصرت في أحدهما أبنية الأسماء، وفي الآخر أبنية الأفعال.

- 1 الغزويت بالعين والغين المعجمة: القصير والداهية. وفي حاشية ف تفسير لذلك عن أبي عمرو وابن القطاع.
- 2 م: الواسع.
- 3 الكنهيل: شجر عظام.
- 4 م: لأن.
- 5 م: فَنَعْلَلٌ.

(50/1)

باب: أبنية الأسماء

[الثلاثي المجرد]:

أبنية الأسماء 1 الأصول أقل ما تكون ثلاثة، وأكثر ما تكون خمسة. ولا يوجد اسم متمكن، على أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون منقوصًا، نحو: يد ودم وباهما. فأما الثلاثي من الأصول فيتصور فيه اثنا عشر بناء؛ وذلك أنه يتصور في الفاء أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة. ويتصور -مع تحريكها بالفتح- في العين أربعة أوجه: أن تكون مفتوحة ومضمومة 2 ومكسورة وساكنة. وكذلك مع تحريكها بالضم والكسر. إلا أنه أهمل منها بناءان -وهما "فُعِلٌ" و"فُعِلٌ"؛ لكرهية الخروج من ضم إلى كسر، أو من كسر إلى ضم. فأما دُئِلٌ 3 ورئِمٌ 4 فلا حجة فيهما، لاحتمال أن يكونا منقولين من "دُئِلٌ" و"رئِمٌ" اللذين هما فعلاً مبنيان للمفعول إلى الأسماء؛ لأنه يقال: دَأَلٌ 5 ورئِمٌ 6. فإذا بُنِيَ للمفعول قيل: دُئِلٌ ورئِمٌ. وقد ينقل الفعل إلى الاسم في حال التنكير؛ ألا ترى أنهم قالوا: الينجلبُ، للخرز الذي يجلب الإنسان به إلى

أمر 7؛ فيكون دُئِلٌ ورثم 8 من هذا القبيل، فلم يبق للثلاثي من الأصول إلا عشرة أبنية: فَعَلٌ: ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو: صَفْرٌ وفَهْدٌ. والصفة نحو: ضَحْمٌ وصَعْبٌ 9.

- 1 سقط من م. وانظر في هذا الباب 2: 315، 342 من الكتاب و2: 4، 36 من المزهري.
- 2 م: بالفتح أن تكون العين مضمومة ومفتوحة.
- 3 الدئل: ابن آوي. وهو أيضاً اسم علم لجد من جدود أبي الأسود الدؤلي.
- 4 الرثم: الاست. وأثبت أبو حيان في حاشية ف: ذكر ابن مالك أن وَعَلًا لغة في وَعَل، وأن أكثر النحويين لا يعتدون بهذا البناء في الأسماء.
- 5 دأل: مشى مشيا فيه ضعف.
- 6 رثم: أحب وألف. وفي حاشية ف: "رثم" بفتح الهمزة وكسرهما وفوقها: معًا.
- 7 م: في الخرزة التي يجلب بها الغائب. وكذلك في نسخة أخرى كما جاء في حاشية ف. وانظر ص 75.
- 8 سقط من م.
- 9: صعب وضخم.

(51/1)

وَفَعَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: بُرْدٌ وفُرْطٌ 1. والصفة نحو: مُرٌّ وحَلْوٌ وعُزْبٌ 2.
وَفَعَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عِكْمٌ 3 وجذع. والصفة نحو 4: نِقْضٌ ونضو.
وَفَعَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَمَلٌ وجبل. والصفة نحو: حَدَثٌ وبطل.
وَفَعَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: كَتَفٌ وكبد. والصفة نحو: حَذِرٌ ووجع.
وَفَعَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: رَجُلٌ وسُبُعٌ. والصفة نحو: حَدَثٌ 5 وخالط 6.
وَفَعَلٌ: 7 ويكون فيهما. فالاسم نحو: صَرْدٌ ونغر 8. والصفة نحو: حُطَمٌ ولُبدٌ 9.
وَفَعَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: طُنْبٌ وعنق. والصفة نحو: جُنْبٌ وأخذ.
فِعَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: ضِلَعٌ وعَوْضٌ. والصفة: عِدَى 10 وزَيْمٌ. ولم يجئ غيرهما 11، قال الشاعر 12:

إذا كنت في قومٍ عِدَى لست منهم ... فكل ما غلقت من خبيث وطيب

وقالوا 13: منزل زيم. قال 14:

[باتت ثلاث ليال ثم واحدة ... بذي الحجاز] تراعى منزلاً زيمًا

أي: متفرق الأهل.

فأما "سوى"، من قوله تعالى 15: {مَكَانًا سَوًى} ، فهو اسم في الأصل للشيء المستوي وصف به،
بدليل أنه لو كان صفة أصلية لتمكن في الوصفية، فكان يذكر مع المذكر، ويؤنث مع المؤنث، إذ حق
الصفة أن تطابق الموصوف. ومما يدل ذلك على أنها إذا لم تطابق موصوفها

1 سقط من م.

2 العبر: الثكلي.

3 العكم: العدل.

4 النقص: المنقوض. والنضو: المهزول.

5 الحدث: الحسن الحديث.

6 الخلط: المخالط للأمر والعارف بها.

7 سقط البناء كله من م.

8 الصرد: ضرب من الغربان. والنغر: البلبل.

9 اللبد: المقيم لا يبرح منزله.

10 في حاشية ف: "لم يثبت سيوييه إلا قومًا عدى". انظر الكتاب 2: 315.

11 م: والصفة عدى ولم يجئ غيرها.

12 ينسب إلى زراقة بن سبيع. إصلاح المنطق ص 99 والكامل ص 271 والبيان والتبيين 3: 250

والحيوان 3: 103 وشرح الحماسة للمرزوقي ص 358 وللتبريزي 1: 336 والمخصص 12: 52

والحماسة البصرية 2: 56 الصحاح واللسان والتاج "عدو" والاقتضاب ص 379.

13 سقط القول والشاهد مع تفسيره من م.

14 النابغة الذبياني. اللسان "زيم" وديوانه ص 109 يصف امرأة. وذو الحجاز: سوق للعرب. وتراعي:

ترقب.

15 الآية 58 من سورة طه.

جرت مجرى الأسماء، جمعهم رُبْعَةٌ 1: "رَبَعَات" بفتح العين 2 كجفنات. والصفة المحضة 3 لا يكون فيها 4 إلا إسكان العين. وأنت لا تقول إلا: بَقْعَةٌ سِوَى. فدل ذلك على أنه ليس 5 بصفة في الأصل. وكذلك قوله عز وجل: {دِينًا قِيَمًا} 6 لا حجة فيه؛ لأنه مصدر في الأصل مقصور من "قيام". ولولا ذلك لكان "قَوْمًا" لأنه من ذوات الواو، ولا تغلب الواو ياء إذا كانت متحركة عينًا في مفرد لانكسار ما قبلها، إلا بشرط أن يكون بعدها ألف وتكون في مصدر لفعل اعتلت عينه، نحو: قام قيامًا وعاد عيادًا. فدل انقلاب الواو ياء، في "قِيم"، على أنه مصدر في الأصل وُصف به، كما وصف بعد وزوَر، وهما مصدران في الأصل.

وكذلك 7 قولهم: سَيِّ طَيْبَةٌ 8، وماء روى، وماء صِرَى 9. لا حجة في شيء من ذلك على إثبات "فِعْلٍ" في الصفات؛ لأنَّ جميع ذلك لا يطابق موصوفه: أَمَّا طَيْبَةٌ فَإِنَّهُ مُؤَنَّثُ اللَّفْظِ وَهُوَ تَابِعٌ لِمَذْكَرٍ، وَأَمَّا رَوَى وَصِرَى فَيُوصَفُ بِمَا الْجَمِيعِ وَالْمَفْرَدِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، فَيُقَالُ: مِيَاهُ صِرَى، وَمِيَاهُ رَوَى. وقد تقدم أن الصفة إذا كانت كذلك كانت محكومًا لها بحكم الأسماء.

وفِعْلٌ: ولم يجئ منه إلا [7أ] "إِبِلٌ" خاصة، فيما زعم سيبويه 10. وحكى غيره "أَتَانٌ إِبْدٌ" للوحشية. فأما "إِطْلٌ" فلا حجة فيه؛ لأنه المشهور فيه إِطْلٌ بسكون الطاء. فإِطْلٌ يمكن أن يكون مما أتبعَت الطاء فيه 11 الهمة للضرورة؛ لأنه لا يُحْفَظُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، نحو قوله 12:

له إطلا ظي وساقا نعامة

وكذلك حِبرَةٌ 13، الأَفْصَحُ والمَشْهُورُ فيها إنما هو حِبرَةٌ، وحِبرَةٌ ضعيف. وكذلك بلز 14 لا حجة فيه؛ لأنَّ الأشهر فيه بِلَزٌّ بالتشديد. فيمكن أن يكون بِلَزٌّ مخفَّفًا منه.

1 الرُبْعَةُ: المتوسط القامة، يوصف بها المذكر والمؤنث.

2 يريد: فتح عين الكلمة، وهي الباء من ربعات.

3 م: المختصة.

4 أي: في جمعها جمع مؤنث سالمًا.

5 في حاشية ف بخط أبي حيان: "لا تقول إلا بقعة سوى. فدل على أنه ليس بصفة في الأصل" ثبت هذا هنا في النسخة المقابل بها، وسقط فيما بعد. ومما يدل ذلك ... في نسخة الخزرجي.

6 الآية 161 من سورة الأنعام. وهذه قراءة الكوفيين وابن عامر.

7 سقطت الفقرة كلها من م ومن نسخة أخرى أشير إليها في حاشية ف.

8 الطيبة: الحِل.

9 الصرى: الذي طال استنقاعه، فتغير.

10 الكتاب 2: 315 وشرح الشافية 1: 45، 46.

11 م: فيه الطاء.

12 من معلقة امرئ القيس. ديوانه ص 21. والإطل: الخاصرة.

13 الحبرة: صفرة الأسنان.

14 البلز: الضخمة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: البلز: المرأة السمينة القصيرة، وأثبت ابن مالك بلزاً على وزن فعل.

(53/1)

[الرباعي المجرد]:

وأما الرباعي من الأصول فله ستة أبنية:

فَعَلَّلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَعْفَرٌ وَعَنْبَرٌ. والصفة نحو: شَجَعَمٌ 1 وسلهَبٌ 2.

وفِعَلَّلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: زَبْرَجٌ وَزَيْبَرٌ 3. والصفة نحو: زَهْلِقٌ وَعِنْفِصٌ 4.

فُعَلَّلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فُلْفُلٌ وَبِرْثَنٌ. والصفة نحو: جُرْشَعٌ 5 وَكُنْدُرٌ 6.

وفِعَلَّلٌ: ويكون فيهما. فالاسم 7 نحو: دَرَهْمٌ وَقَلْعَمٌ 8. والصفة نحو: هَجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ 9.

وفِعَلَّلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فِطْحَلٌ. والصفة نحو: هَزَيْرٌ 10.

وعلى فَعَلَّلٍ: ولم يجئ منه 11 إِلَّا طَخْرِبَةٌ 12.

أما جُحْدَبٌ وَبُرْقَعٌ وَجُوْدَرٌ 13 فلا حجة فيه؛ لأنه يقال: جُحْدَبٌ وَبُرْقَعٌ وَجُوْدَرٌ بالضم، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً. وإنما يكون ثبت "فُعَلَّلٌ" بأن يوجد لا يجوز معه "فَعَلَّلٌ" بالضم.

1 الشجعم: الضخم الطويل.

2 السلهب: الطويل.

3 الزبرج: الذهب. والزئير: ما يظهر من درز القماش.

4 الزهلق: السريع الخفيف. والعنفص: السيئ الخلق.

5 الجرشع: العظيم من الإبل والخيل.

6 الكندر: الغليظ القصير الشديد.

7 سقط من م.

8 قلعهم: اسم علم. وسقط من م.

9 الهجرع: الأحمق. والهبلع: الواسع الحنجور العظيم اللقم. وفي حاشية ف: "على خلاف فيهما".
انظر ص 148.

10 الفطحل: اسم زمن قديم. والهزبر: الغليظ الضخم.

11 سقط من م.

12 الطحربة: القطعة من خرقة. وفيها لغات كثيرة. وفي حاشية ف تفسير ذلك عن الجوهري، وعن ابن مالك ما حكاه أبو عبيد، مع ذكر "فَتَكْرُونَ" وأن واحده مثل فِطْحُل.

13 الجخدب: الضخم الغليظ. والجؤذر: ولد البقرة الوحشية. وفي حاشية ف أن بناء "فُعَلَل" أثبتته الكوفيون والأخفش ونفاه سيبويه، وأن "عُنْدَد" دليل على صحته؛ لأنه ملحق به، إن جعلت النون زائدة أو إحدى الدالين. وانظر شرح الشافية 1: 47، 48 والمزهر 2: 28.

(54/1)

فإن لم يوجد الفتح إلا مع الضم دليل على أنه ليس ببناء أصلي. وأيضاً فإن جؤذراً أعجمي، فلا حجة فيه.

وأما الفُتَكْرِين 1 بضم الفاء -على ما حكاه يعقوب- فلا حجة فيه على إثبات "فَعَلَل" 2 نحو "جَعْفَرٍ"، وكأنه "فُتَكَّر" ثم جمع، إلا أن يحفظ بالواو والنون في الرفع، والياء والنون في النصب والجر، فيقال: الفُتَكْرُونَ والفُتَكْرِين. والمسموع من هذا إنما هو بالياء، فيمكن أن يكون "فُتَكْرِين" اسماً مفرداً كقُدْعِمِيل 3.

وكذلك عَلِبَطُ 4 وهُدَبِدُ 5 وَعُكَمِس 6 وَعُجَلِطُ 7 وَعُكَلِطُ 8، ودُودِم 9، ليس في شيء من ذلك دليل على إثبات "فَعَلَل" في الرباعي. يدل على ذلك أنه لا يحفظ شيء من ذلك إلا والألف قد جاء فيه 10، نحو: عَلَابِطُ وهُدَابِدُ وَعُكَامِسُ ودُوَادِمُ وَعُجَالِطُ وعكالط. فدل ذلك على أنها مخففة بحذف الألف، إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف البتة.

وكذلك عَرَنْتُ 11، ليس فيه دليل على إثبات "فَعَلَل" في الرباعي؛ لأنه لم يجئ منه إلا هذا. وقد قالوا في معناه: عَرَنْتُ. فيمكن أن يكون هذا مخففاً منه، كما خففوا الألف في "عُلَابِطُ" 12 ونحوه؛ لأن النون لزمّت 13 زيادتها في مثل الموضع -أعني: ثالثة ساكنة- كما لزمّت زيادة الألف، فأجروها مجراها لذلك.

وكذلك جَنَدِلٌ وذلِّدٌ 14، ليس فيه دليل على إثبات "فَعَلِل" في أبنية الرباعي؛ لأنه قد قالوا: جنادلٌ وذلادلٌ 15، في معناهما. فهما مخففان منهما. ومما 16 يؤيد ذلك أنه لا يتوالى

- 1 الفتكرين: الأمر العديب العظيم.
- 2 م: فعلل.
- 3 الفذعميل: الشيخ الكبير.
- 4 العلبط: الغليظ من اللبن وغيره.
- 5 الهدبد: اللبن الخاثر جدًّا.
- 6 الإبل العكمس: الكثيرة.
- 7 اللبن العجلط: الخاثر الثخين.
- 8 اللبن العكلط: الخاثر الثخين.
- 9 الدودم: شيء شبه الدم يخرج من شجر السممر.
- 10 في حاشية ف عن معجم ما استعجم ص 880: الضَّلْضَلَة اسم موضع مع رجز لصخير بن عمير. انظر التاج "ضلل".
- 11 العرتن: شجر يدبغ به. ونقل أبو حيان في حاشية ف ما ذكره البكري في معجم ما استعجم ص 917 عن عَبْقَرٍ.
- 12 م: علبط.
- 13 فوقها في ف "صح". وفي الحاشية "كثرت" عن نسخة أخرى.
- 14 الجندل: الحجارة. والذلذل: أسافل القميص الطويل إذا خلق وناس. وفي م وحاشية ف: وزلزل.
- 15 في م وحاشية ف: وزلازل.
- 16 م: وربما.

(55/1)

في كلامهم أربعة أحرف بالتحريك. ولذلك سَكَن آخر الفعل في "ضربتُ"؛ لأنَّ ضمير الفاعل تنزَّلَ 1 من الفعل منزلة جزء من الكلمة، فكروها لذلك توالي أربعة أحرف بالتحريك. فإذا كان ممنوعًا، فيما هو كالكلمة الواحدة، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أخرى.

وأما "فعلل" فخكي منه زئبر وضئبل 2. وذلك شاذ لا يلتفت إليه؛ لقلة استعماله.
والسبب 3، في أن كانت أبنية الثلاثي أكثر من أبنية الرباعي، أن الثلاثي أخف؛ لكونه أقل أصول
الأسماء المتمكنة، فتصرفوا فيه؛ لحفته أكثر من تصرفهم في الرباعي. ولذلك أيضاً كانت أبنية الرباعي
أكثر من أبنية الخماسي؛ لأن الرباعي -على كل حال- أقل حروفاً من الخماسي 4، فكان أخف منه،
فتصرفوا فيه لذلك أكثر من تصرفهم في الخماسي.

1 م: نزل.

2 الضئبل: الداهية، وفي حاشية ف بخط أبي حيان: نئبل بمعنى الداهية عن أبي الطيب الحلبي، وخرُفِع
ويزعم وزعبر عن ابن جني وابن سيده وآخرين.

3 انظر الخصائص 1: 55، 56.

4 سقط "لأن الرباعي ... من الخماسي" من م.

(56/1)

[الخماسي المجرد]:

وأما الخماسي فله أربعة أبنية متفق عليها:

فَعَلَّلٌ: ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو: سفرجل وفرزدق. والصفة نحو: [7ب] شَمْرَدَل 1
وهمرجل 2.

وَفَعَّلَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: خُرْعَبَلَة 3. والصفة نحو: قُدْعَمَلَة 4.

وَفَعَّلَلٌ: ولم يجرى إلى صفة، نحو جَحْمَرَش 5 وقَهَبَلَس 6.

وَفَعَّلَلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قِرْطَعَب 7. والصفة نحو: جِرْدَخَل 8.

1 الشمردل: الطويل.

2 الهمرجل: الجواد السريع.

3 الخزعبله: الفكاهة والمزاح.

4 القدعملة: الناقة الشديدة م: قذعميل.

5 الجحمرش: العجوز الكبيرة.

6 القهلبس: الأبيض الذي تعلوه كدرة.

7 القرطعب: القطعة من الخرقه.

8 الجردحل: الضخم من الإبل.

(56/1)

وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسي "فعلل" 1 نحو: صنبر 2. والصحيح أنه لم يجرى في أبنية كلامهم إلا في الشعر. نحو قوله 3:

[بجفان تعتري نادينا ... من سديف] حين هاج الصنبر 4

وهذا يجوز أن يكون لما سکن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين 5. نحو قولهم: ضَرَبْتَهُ وَقَتَلْتَهُ. وزاد بعضهم أيضًا "فُعَلَّلًا" نحو. هُنْدَلَع 6. ولم يحفظ منه غيره. وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه 7 "فُنْعَلِل"، والنون زائدة. ويحكم عليها بالزيادة، وإن لم تكن في موضع زيادتها؛ لأنه لم يتقرر "فُعَلَّلِل" في أبنية الخماسي. فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة.

فإن قيل: ولم يثبت أيضًا من مزيد الرباعي "فُنْعَلِل". قيل له: هو على كل حال ليس له نظير، فدخوله في الباب الأوسع أولى - وهو المزيد - لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية الجرد من الزيادة.

1 م: فعلل.

2 وفي حاشية ف أن الذي زاد هذا البناء هو الزبيدي.

3 لطفة بن العبد. ديوانه ص 80 والخصائص 3: 200. والجفان: جمع جفنة. وهي القصعة.

وتعتري: تأتي. والسديف: قطع السنام. والصنبر: الريح الباردة في غيم.

4 م: الصنبر.

5 أنكر ابن جني مثل هذا التعليل، وافترض للكسر وجهًا آخر. انظر الكتاب 2: 283، 274

والخصائص 3: 200، 201 و 1: 281 و 2: 254. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: "هذا غلط.

إنما استدراك هذا في مزيد الرباعي؛ لأن الحرفين المضاعفين لا يمكن أن يكونا أصلين. وفي مزيد الرباعي استدراكه الزبيدي. ومجيء ابن عصفور به في الأصول غلط". انظر الاستدراك على سيبويه ص 35.

6 الهندلح: بقلة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن السراج جعله مما خرج على أوزان الجرد. فهو

شاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو أعجمي. انظر الأصول 3: 186 والخصائص 3: 203.
7 سقط من م.

(57/1)

[الثلاثي المزيد] :

[المزيد فيه حرف واحد] :

وأما الثلاثي المزيد 1 فقد تلحقه زيادة واحدة، وقد تلحقه زيادتان، وقد تلحقه ثلاث، وقد تلحقه أربع فيصير على سبعة أحرف. وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد. فأما الذي تلحقه زيادة واحدة فلا يخلو من أن تلحقه قبل الفاء، أو بعد الفاء 2 أو بعد العين، أو بعد اللام. فإذا لحقته قبل الفاء يكون: على أفعل: ويكون في الاسم والصفة، فلاسم نحو: أفكّل 3 وأيدع 4. والصفة نحو: أبيض وأسود.

- 1 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن الحاجب: "يعبر عن الزائد ... أو من غيرها". انظر شرح الشافية 1: 10.
- 2 م: أو بعدها.
- 3 الأفكّل: الرعدة.
- 4 الأيدع: الزعفران.

(57/1)

وعلى إِفْعَل: ولم يجئ إلا اسماً نحو: ائْتَد 1 وإصبع.
وعلى أَفْعَل: ولم يجئ أيضاً إلا اسماً - وهو قليل - نحو: أبلُم 2.
فأما قولهم 3: شحّم أمهَج، أي: رقيق، فيمكن أن يكون محذوفاً من أمهوج كأسكوب؛ لأنه قد سُمع ذلك فيه، ووُجد 4 بخط أبي عليّ، عن الفراء 5: لبّن أمهوج. فيكون أمهَج مقصوراً منه للضرورة، إذ لم يُسمع إلا في الشعر؛ أنشد أبو زيد 6:
يُطْعِمُهَا اللَّحْمَ وَشَحْمًا أُمُهَجَا

وأيضًا فإن الأُمهُج اسم لدم القلب، فيكمن أن يكون قولهم "شُحْمُ أُمهُج" مما وصف فيه بالاسم الجامد، لما فيه من معنى الصفاء والرقّة، كما يوصف بالأسماء الضامنة لمعنى الأوصاف. ونحو من ذلك ما أنشده أبو عثمان من قول الراجز7:

مَثْبَرَةُ العُرْقُوبِ إِشْفَى المَرْفَقِ

فوصف بـ"إشفى" وهو اسم، لما فيه من معنى الحِدَّة. وقول الآخر8:

فولوا الله والمهْرُ المُفَدَّى ... لأبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ

كأنه قال: مُخَرَّقُ الإِهَابِ.

وعلى إِفْعَلٍ: ولم يبيح إلا أسماء، نحو: إصْبَعِ وإِبْرَمِ9.

1 الإثم: حجر يكتحل به.

2 الأبلم: خوص المقل.

3 علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: "قال ابن جني: المهجة: خالص النفس. ومنه قيل: لبن

أمهجان وأمهج وماهج، للخالص. وقال هيمان بن قحافة:

وعَرْضُوا لِلجَلْسِ مَحْضًا ماهجًا

أي: لبنًا خالصًا. ووجدت بخط أبي علي عن الفراء: لبن أمهوج. وحكي عن أبي زيد: لبن أمهج.

وأفعل في الصفات عزيز، قليل جدًا". وانظر اللسان "مهج".

4 انظر الخصائص 3: 194، 195.

5 هو أبو زكرياء يحيى بن زياد الديلمي، شيخ الكوفيين في عصره في النحو واللغة والتفسير. توفي سنة

207. تاريخ بغداد 14: 152.

6 في الخصائص 3: 194.

7 في الخصائص: 2: 221 و1953 والمخصص 1: 81 و15: 106. والمثبرة من الإبرة.

والإشفى: مخرز الإسكاف، يهجو امرأة. وأبو عثمان هو بكر بن محمد المازني، نحوي لغوي توفي سنة

249. بغية الوعاة 1: 463.

8 في الخصائص 2: 221 و195 واللسان "غربل". ونسبه محقق كتاب الخصائص إلى حسان بن

ثابت يخاطب الحارث بن هشام. انظر الوحشيات ص8 والأغاني 17: 116 و20: 123 ومعجم

الشعراء ص270 والعينى 3: 14 والإهاب: الجلد.

9 إبرم: اسم موضع.

فأما قوله 1:

إِنْ تَكُ ذَا بَرٍّ فَإِنَّ بَرِّي ... سَابِغَةً فَوْقَ وَأَيُّ إِوْرَزٍ 2
 فيمكن أن يكون "فِعْلًا" 3، والهمزة فيه أصلية، وذلك قليل. ويمكن أن يكون "إِوْرَزٌ" اسمًا وصف به،
 لما فيه من معنى الشدة 4.
 وعلى أَفْعَلٍ: ولم يجيء أيضًا إلا اسمًا - وهو قليل - نحو: أَصْبَعُ 5.
 وعلى أَفْعُلٍ: ولا يكون في الأسماء والصفات، إلا أن يُكسَّرَ عليه الواحد للجمع. فالاسم نحو:
 أَكَلْبٍ. والصفة نحو: أَعْبُدُ.
 فأما أَذْرَحُ 6 وأَسْنَمَةٌ 7 فَعَلَمَانِ، فلا يثبت بهما بناء؛ لأنَّ العلم أكثر ما يجيء منقولًا. بل من الناس من
 أنكر أن يجيء مرتجلاً. فإذا كان العَلَمُ كما وُصف احتمالاً أن يكونا منقولين من الفعل، فيكون أَذْرَحُ
 فِعْلًا في الأصل، ثم سمي به. وكذلك أسنمة. كأنه "أسنم" في الأصل، ثم سمي به.
 فإن قلت: لو كان منقولاً من الفعل لما دخلت عليه تاء التانيث، لأنَّ التاء لا تدخل على الفعل
 المضارع 8. فالجواب أنه لما انتقل من الفعلية إلى الاسمية ساغ دخول التانيث عليه. والدليل على ذلك
 قولهم: الينجلبة، في اسم الحرزة، لأنها تجلب بها الغائب، [8] وهي فعل في الأصل؛ لأنها 9 على وزن
 الفعل المختص. ولكن لما انتقلت إلى الاسمية 10 ساغ دخول التاء عليها.
 وحكى الزبيدي 11 أصبُع وأُمَّلَّة. فإن ثبت النقل بهما لم يكن في ذلك استدراك على سيبويه؛ لأنه قد
 حكي فيه أُصْبُعٌ وأُمَّلَّة، بضم الهمزة 12. فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً،

1 أنشده ابن الأعرابي. الخصائص 3: 217.

2 البز: السلاح. والسابغة: الدرع الطويلة. والوأي: الفرس السريع. والإوز: القصير الغليظ.

3 م: فعل.

4 انظر الخصائص 3: 217.

5 زاد في حاشية ف بخط أبي حيان: وأبزن وهو شيء يتخذ للماء من صُفر.

6 أذرح: اسم موضع.

7 أسنمة: اسم موضع.

8 سقط من م.

9 سقط من م.

10 م: الأسماء.

11 أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي النحوي اللغوي. كان واحد عصره في النحو، وتوفي سنة 379. بغية الوعاة 1: 84. وانظر الاستدراك على سيبويه ص 7.

12 سقط "لأنه قد حكى فيه أصبع وأتملة بضم الهمزة" من م. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: "قال ابن جني: حكى بعضهم: أصبُع في إصبع. فإن صح ذلك فقد شذ عن سيبويه. أفادنيه شيخنا الرضي".

(59/1)

كما قالوا في بُرُقِع: "بُرُقِع" بالتخفيف.

وزعم الزبيدي أن 1 أبا بكر ابن الأنباري حكى إصبُعًا، بكسر الهمزة وضم الباء، على وزن "إفعل". لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفراء: لا يلتفت إلى ما رواه البصريون، من قولهم "إصبُع". فإننا بحثنا عنها فلم نجدها. وعلى تَفَعَّل: ويكون فيهما قليلاً. فالاسم: تَتَفَلُّ 2 وتَقْدُمَةُ 3. والصفة: تُحَلَبَةُ 4. وعلى تَفَعَّل: ولم يجيئ إلا اسماً - وهو قليل 5، قالوا "تَحَلَّى" - إلا أن تلحقه التاء فلا يكون إلا صفةً. وهو قليل، نحو: تَحَلِبَةٌ.

وعلى تَفَعَّلَة: ولم يجيئ أيضاً إلا اسماً - وهو قليل - قالوا: تَتَفَلَّة 6. وعلى تَفَعَّلَة: ولم يجيئ أيضاً إلا صفة، نحو: تَحَلِبَةٌ. وحكى الكسائي أن 7 تَتَفَلَّة لغة في التَتَلُّ. ولا يُحفظ غيره اسماً.

وعلى تَفَعَّلَة: ولم يجيئ إلا اسماً، نحو: تَرْدِيَّة 8 وَهَيْبَةٌ.

وعلى تَفَعَّل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: تُدْرَأُ 9 وتُرْتَبُ 10 والصفة نحو: تُحَلِبَةٌ وتُرْتَبُ 11. قال بعضهم: أمرٌ تُرْتَبُ، فجعله وصفاً.

وعلى تَفَعَّل: ولم يجيئ إلا اسماً، نحو: تَنْضُبُ 12 وتَتَفَلُّ.

وعلى مَفَعَّل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: مَحَلَبٌ ومَقْتَلٌ. والصفة نحو: مَثَنِيٌّ ومومليٌّ ومَفَنَعٌ.

1 انظر الخصائص 3: 212 والاستدراك ص 7. وأبو بكر هو محمد بن القاسم لغوي نحوي مفسر،

توفي سنة 328 تاريخ بغداد 3: 186.

- 2 التثفل: ولد الثعلب.
 - 3 التقدمة: أول تقدم الخيل.
 - 4 التحلبة: الناقة تحلب قبل أن تحمل.
 - 5 سقط من م "وهو قليل". والتحلي: شعر وجه الجلد.
 - 6 التفتلة: الأنتى الصغيرة من الثعالب.
 - 7 سقط من ف.
 - 8 التردية: إلباس الثياب. م: "تودية" وفي حاشية ف: "تودية وتنهية. كذا في الكتاب". انظر الكتاب 2/ 327. وفي الحاشية أيضاً:
- "الجوهري: إذا خرج من ضرع العنز شيء ... أن تحمل". انظر الصحاح "حلب".
- 9 التدرأ: الدرء.
 - 10 الترتب: الأبد.
 - 11 الترتب: الثابت.
 - 12 التنضب: ضرب من الشجر.

(60/1)

وعلى مَفْعَل: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: مَنخِرٌ: وقد يجوز أن يكون "مَنخِرٌ" مما أتبع 1، والأصل فيه "مَنخِرٌ" بفتح الميم. وقد أجاز الوجهين سيويه 2.

فأما مَننٌ ومغيرة فكسرت الميم منهما، إتباعاً لما بعدها، والأصل مُننٌ ومُغيرة؛ لأنهما اسما فاعل من: أنتنَ وأغارَ.

وعلى مَفْعَل: ولم يجئ أيضاً إلا اسماً، نحو: مُنخلٌ ومُسعطٌ 3.

وعلى مَفْعَل: صفة، نحو: مُكْرِمٌ ومُعْطٍ. ولم يجئ اسماً إلا قولهم: مُؤَقٌّ، بخلاف في ذلك سيبين 4 بعد، إن شاء الله.

وعلى مَفْعَل: ويكون في الأسماء، نحو: مَسْجِدٌ ومَجْلِسٌ 5. وهو في الصفة قليل، نحو: رجلٌ من كِبٍ 6.

وعلى مَفْعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: مَنبرٌ ومِرْفَقٌ. والصفة نحو: مَدْعَسٌ ومَطْعَنٌ 7.

وعلى مَفْعَل: ولم يجئ إلا اسماً، والهاء لازمة له، نحو: مَزْرَعَةٌ ومَشْرُقَةٌ ومَقْبُرَةٌ 8. ولا يستعمل بغير هاء

إلا أن يجمع بحذف الهاء، نحو قوله 9:

بثينُ الزمي "لا" إن "لا" إن لزمته ... على كثرة الواشين أي معونٍ

فجمع 10 "معونة" بحذف التاء. وقول الآخر 11:

ليوم روعٍ أو فعَالٍ مَكْرُمٍ

1 أي: كسرت الميم؛ إتياعًا لحركة الحاء.

2 الكتاب 2: 248 و328. وسيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان النحوي المشهور. توفي سنة 180. البلغة ص 173.

3 المسعط: ما يجعل فيه السعوط ويصب منه في الأنف.

4 انظر ص 69.

5 م: مجلس ومسجد.

6 في حاشية ف بخط أبي حيان: "هو العريف، نكب على القوم أي كان عريفًا له. أفادنيه شيخنا الرضي".

7 المدعس: الكثير الدعس. والمطعن: الكثير الطعن.

8 ضبطت في ف بضم الباء وفتحها. وفوفها: معًا.

9 جميل بن معمر. ديوانه ص 208 والخصائص 3: 212 والمنصف 2: 308.

10 كذا، ونص في كتابه الضرائر على أنه مفرد، حذف منه التاء للترخيم. قال البغدادي: "أورده ابن عصفور في كتاب الضرائر في ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة". شرح شواهد الشافية ص 67،

68 وضرائر الشعر ص 137. م: فحذف فجمع.

11 هو أبو الأخرز الحماي. إصلاح المنطق ص 249 والاقتضاب ص 469 وشرح أدب الكاتب ص 400 والخصائص 3: 212 والمنصف 1: 308 وشرح شواهد الشافية ص 68. والروع: الفرع.

(61/1)

فجمع "مَكْرُمة" بحذف التاء. وكذلك مَأْلُك، من قول الشاعر 1:

أبلغِ النعمان عني مَأْلُكًا ... أنه قد طال حبسي وانتظاري

هو جمع مألُكة أيضًا. وزعم السيرافي 2 أن ذلك مما رُحِم ضرورة، وأنه يريد معونة ومكرمة. والوجه ما

ذكرناه أولاً؛ لأنه إذا أمكن إلا يحمل على الضرورة كان أولى.
وعلى مُفْعَل: ويكون فيها. فالاسم نحو: مُصْحَفٌ وَمُخْدَعٌ 3 ومُوسَى. ولم يكثر هذا في كلامهم اسماً.
وهو في الوصف كثير نحو: مُكْرَمٌ وَمُدْخَلٌ.
وعلى يَفْعَل: ولم يجرى إلا اسماً، نحو اليرمَعُ 4 واليَلْمَقُ 5.
فأما قولهم: جمل يعمل 6، وناقاة يعمَلَةٌ، ورجل يلمع 7، فمن قبيل 8 ما وصف فيه بالاسم.
ولذلك لم يمتنع الصرف. ولو كان صفة في الأصل لوجب منع صرفه؛ لوزن الفعل والوصف.
وعلى نَفْعَل: نحو نَرَجِس. ولا يحفظ غيره، وهو أعجمي، فيما نظن 9.
فأما نَفْرَجُ 10 ف"فِعْلِلٌ" وليست النون زائدة. وسيقام الدليل على ذلك بعد، إن شاء الله.
وإذا لحقته بعد الفاء يكون:
على فاعِل: ويكون في الاسم والصفة 11. فالاسم 12 نحو: كاهِلٌ وغازِبٌ. والصفة [8ب] نحو:
ضاربٌ وقَاتِلٌ.
وعلى فاعِل 13: ولم يجرى إلا اسماً، نحو: خاتمٌ وطابقٌ 14. فأما كَابُلٌ 15 فأعجمي.

-
- 1 عدي بن زيد. ديوانه ص 93 والمنصف 1: 309.
 - 2 أبو سعيد الحسن بن عبد الله، نحوي لغوي من قضاة بغداد، توفي سنة 382. إنباه الرواة 1: 310.
 - 3 المخدع: بيت يكون داخل البيت الكبير يحرز فيه الشيء.
 - 4 اليرمع: الخذروف.
 - 5 اليلمق: القباء المحشو. وفي حاشية ف: اليلمق: القباء.
 - 6 اليعمل: النجيب.
 - 7 اليلمع: الكذاب.
 - 8 م: قليل.
 - 9 جزم الجواليقي في المعرب ص 331، 332 أنه معرب. وكذلك ابن دريد في الجمهرة "1": 89.
 - 10 النفرج: الجبان. وفي حاشية ف "نفرج قال فيه ابن القطاع: تفرج بالتاء المثناة". وانظر ص 80 و176، 177.
 - 11 ف: ويكون فيهما.
 - 12 سقط من م.
 - 13 سقط من م حتى "فأعجمي".

14 الطابق: ظرف من حديد أو نحاس يطبخ فيه.

15 كابل: اسم موضع.

(62/1)

وعلى فَيَعْل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: غَيْلَمٌ وَزَيْنَبُ، والصفة نحو: ضَيْغَمٌ 1 وصَيْرْفٌ. ولم يجر منه في المعتل إلا لفظ واحد شاذ 2، وهو "العَيْنُ". قال 3:
ما بال عَيْنِكَ كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ
وعلى فَيَعْل: ولا يكون إلا في المعتل، نحو: سَيِّدٌ، وفيه خلاف. وسيبين بعد 4، إن شاء الله. ولم يجر منه في الصحيح إلا "بَيْسٌ" 5. وكان الذي سهل ذلك فيه شبهة الهمزة بحروف العلة 6.
وعلى فَوَعَل: ويكون أيضا فيهما. فالاسم نحو: عوسج 7 وكوكب. والصفة نحو: حومل 8 وهُوَزَبٌ 9.
وعلى فَاَعَل: ولم يجر إلا اسما، وهو قليل، نحو شَأْمَلٌ 10.
وعلى فَنَعَل: ولم يجر أيضا إلا اسما، وهو قليل، نحو: جِنْدَبٌ.
وأما قولهم: لِحِيَةٍ كِنْتَاةٌ 11 فيمكن أن تكون نونه أصلية 12، إذ ليست في موضع زيادتها. وتكون من معنى: كَنَّتُ 13 لِحِيَتِهِ، وإن كانت أصولهما مختلفة. فتكون كِنْتَاةٌ من "كَنَّتُ" كَسَبَطُ من سَبَطَرُ.
والذي حمل على ذلك أنه لا يُحْفَظُ "فَنَعَلٌ" صفة.
وعلى فَنَعَل: ولم يجر إلا صفة نحو: عَنَسٌ 14 وَعَنَسَلٌ 15.

1 الغيلم: الضفدع. والضغيم: الذي يعض.

2 سقط من م.

3 رؤية بن العجاج. ديوانه ص 160 وشرح شواهد الشافية ص 61، 63 والخصائص 2: 485 و3: 214.

والشعيب: القرية. والعين: البالية. وفي حاشية ف عن الجوهري: "ويقال: بالجلد عين ... العين" وعن ابن بري بيت للطرماح. انظر الصحاح واللسان "عين".
4 في الورقة 47.

5 البيئس: الشديد.

6 سقط "وكان الذي ... العلة" من م.

- 7 العوسج: شجر.
- 8 الحومل: السيل الصافي.
- 9 الهوزب: البعير القوي.
- 10 الشأمل: ريح الشمال.
- 11 الكنتأة: الطويلة.
- 12 كذا. وانظر ص 48.
- 13 كئآت: طالت.
- 14 العنيس من صفات الأسد وهو العبوس.
- 15 العنسل: الناقة السريعة.

(63/1)

-
- وعلى فُتْعَل: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: قُنْبَر 1 وُعَنْطَب 2 وُعَنْصَل 3.
وعلى فَيَعْل: ولم يجئ إلا صفة، نحو: حَيْفُس 4 وصِيْهِمْ 5.
وعلى فُعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: سَلَم. والصفة نحو: زُمَل 6.
وعلى فِعَل: ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو: قَتَب. والصفة نحو: دَمَم 7.
وعلى فِعَل: ويكون فيهما. فالصفة حِلْزَة 8. ولم يجئ غيره. والاسم نحو: حَمَص وِحَلَق 9.
وعلى فُعَل: ولم يجئ أيضاً إلا اسماً، وهو قليل: نحو: تُبُع 10.
وإذا لحقته بعد العين كان:
على فَعَال: ويكون في الأسماء والصفات. فالاسم نحو: قَدَال 11 وُعَزَال. والصفة نحو: جَمَاد وِجْبَان.
وعلى فِعَال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حِمَار. والصفة نحو: كِنَاز 12 وِضِنَاك 13.
وعلى فُعَال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: غُلَام وُعُرَاب. والصفة نحو: شُجَاع وُطُوال.
وعلى فَعِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: بَعِير وُقَضِيب. والصفة نحو: سَعِيد وشدِيد 14 وشَهِيد.

-
- 1 القنبر: طائر.
 - 2 في حاشية ف عن الجوهرى: "الأصمعي: العُنْطَب: الذكر في الجراد. وفتح الطاء لغة". انظر الصحاح "عنظب".

- 3 العنصل: البصل البريُّ.
- 4 الحيفس: الغليظ الضخم لا خير عنده.
- 5 الصيهم: القصير.
- 6 الرمل: الضعيف الرذل.
- 7 الدنم: القصير. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن سيويه: "دَنَّب". الكتاب 2: 329 و344 و353.
- 8 الحلزة: البخيل والسيئ الخلق.
- 9 جلق: دمشق. وضبطت حمص وجلق في ف بفتح المضعف وكسره معًا.
- 10 التبع: الظلُّ.
- 11 القذال: جماع مؤخر الرأس.
- 12 الكناز: الضخمة المكتنزة اللحم.
- 13 الضناك: المكتنزة اللحم.
- 14 سقط من م.

(64/1)

-
- وعلى فَعِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عَثِير 1. والصفة نحو: طَرِيم 2.
وعلى فُعِيل: ولم يجرى إلا اسمًا نحو: عَلِيْب 3.
فأما ضَهَيْد 4 وعَتَيْد 5 فهما -فيما زعم أبو الفتح- مَصْنوعان، فلا يلتفت إليهما فيجعلان 6 دليلًا
على إثبات "فَعِيل".
وعلى فَعُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَرُول 7 وَجَدُول 8. والصفة نحو: جَهْوَر وَحَشْوَر 9.
وعلى فُعُول: ولم يجرى إلا اسمًا نحو: خِرْوَع وَعَتْوَد 10.
وعلى فَعُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عَمُود. والصفة نحو: صَدُوق.
وعلى فَعُول: ولم يجرى إلا اسمًا، نحو: أُتِي 11 وسُدُوس. وهو قليل في الكلام. إلا أن يكون مصدرًا، أو
يُكسَّر عليه الاسم للجمع فيكثر، نحو: الثُعُود والثُلُوس.
وعلى فَعَال: ولم يجرى إلا اسمًا، نحو: شَمَّال 12.
فأما ضُنَّاك 13 ف"فُنْعَل" كعُنْظَب 14 وليس بـ"فُعَال"، وإن كان في معنى ضِنَّاك؛ لأنَّ "فُعَالًا" لم يثبت

في الأسماء. وقد يكون اللفظان في معني واحد والأصول مختلفة، نحو: سَبَطَ وَسَبَطَ. فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقر في كلامهم.

- 1 العنبر: التراب.
- 2 الطريم: الطويل من الناس.
- 3 في حاشية ف بخط أبي حيان: عليب: اسم موضع.
- 4 الضهيد: الصُّلب الشديد.
- 5 في النسختين والمبدع: "عَثِير". والتصويب من الخصائص 3: 187 و216. وعتيد: اسم موضع. والعنبر: الأثر الخفي. والراجح أن "عتيد" مرتجل لا مصنوع، والذي وصف بأنه مصنوع هو عَثِيرٌ. التاج "عتد" و"عثر".
- 6 م: فيجعلان.
- 7 الجرول: الحجارة.
- 8 ضبط أولها في ف بالفتح والكسر معاً.
- 9 الجهور: الجريء المقدام. والحشور: الضخم العظيم البطن.
- 10 الخروع: نوع من النبات. وعتود: اسم موضع. م: "علود". وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن أبي عبيد البكري: ليس في الكلام فَعُولٌ غير عتود وخروع.
- 11 الأتي: السيل. أصله "أْتُوي" قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، وقلبت الضمّة قبلهما كسرة. م: أتي.
- 12 الشمال: ريح الشمال.
- 13 الضنأك: الناقة العظيمة الموتقة الخلق. م: وأما ضنأك.
- 14 م: "عنضب" والعنظب: ذكر الجراد.

(65/1)

1. وعلى فُ عُنل: ولم يجئ إلا صفة، نحو: عُرُنْد1.
2. وعلى فَعْنلة: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: جَرْنبة.
3. وعلى فَعِلة: ولم يجئ أيضاً إلا اسماً، وهو قليل، قالوا: تَنَفة2.

- وعلى فَعَلَّةً: ولم يجرى إلا اسماً، وهو قليل، نحو: تَلْتُنَّةٌ 3.
وعلى فُعَلَّةً: وهو قليل، نحو: دُرَجَّةٌ 4.
وعلى فَعَلَّ: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: شَرَبَةٌ وَمَعْدَةٌ 5. والصفة نحو: هَبِيٌّ 6.
وعلى فُعَلَّ: ويكون فيهما. فالاسم [9أ] نحو جُبْنٌ 7. والصفة نحو: قُمْدٌ وَعُتْلٌ 8.
وعلى فِعَلَّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فِلَزٌ 9 وَحِرٌّ 10 والصفة نحو: طِمْرٌ.
وعلى فِعَلَّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حِدَبٌ 11 وَمَجْنٌ. والصفة نحو: حِدَبٌ 12 وَهَجَفٌ 13.
فأمَّا قولهم قَدِرٌ وَنَيْبَةٌ 14 ف"فَعَلَّةٌ"، وليس ب"فَعَيْلَةٌ"؛ لأن ذلك بناء غير موجود.
وعلى فُعَلَّل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: شُرْبٌ 15. والصفة نحو: فُعْدُدٌ 16 وَدُخُلٌ 17.

-
- 1 العرند: الصلب الشديد.
2 التثفة: الحين والأوان. وجعل هذا البناء في م بعد البناء الذي يليه. وفي حاشية ف عن الجوهري أن تَثْفَةٌ وزنه تَفْعَلَةٌ. الصحاح "أف".
3 التلنة: الحاجة.
4 الدرجة: المرقاة التي يتوصل منها إلى سطح البيت.
5 شربة: اسم موضع. ومعد: ابن عدنان.
6 الهبي: الصبي الصغير. م: هبيء.
7 الجبن: الجبن الذي يؤكل.
8 القمد: الشديد الغليظ. والعتل: الجافي الغليظ.
9 الفلز: النحاس الأبيض. وفي النسختين: "بلز". وكذلك في المبدع. والتصويب من الكتاب 2:
330.
10 الحبر: صفرة الأسنان.
11 الجذب: القحط.
12 الخذب: الضخم الطويل.
13 الهجف: الجافي الثقيل.
14 الوثية: الواسعة. وضبطت في كتب اللغة بفتح فكسر.
15 شرب: اسم وادٍ. وفي حاشية ف: "وسرُددٌ ودُعُيبٌ". وسررد: اسم موضع. والدعيب: اللعب.
16 القعدد: الجبان اللثيم.
17 دخل الشئ: داخله.

وعلى فَعْلَل: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: قَرَدَد 1 ومهدد 2.
وعلى فِعْلِل: ولم يجئ إلا صفة، وهو قليل، قالوا: رَمَادٌ رَمِدِدٌ 3.
وعلى فُعْلَل: ويكون فيهما. فالاسم: عُنْدَد 4. والصفة [نحو]: 5 قُعْدَد 6 ودُخْلَل 7.
فأمَّا قولهم: رَمَادٌ رَمِدِدٌ، فينبغي أن يكون مما فُتِح تخفيفاً؛ لأنهم قالوا: رَمِدِدٌ، فيكون كِبْرُقَع؛ لأنَّ
الأصل بُرُقَع بضمّ القاف، لكنه 8 فُتِح تخفيفاً، وقد تقدّم ذلك 9. وأمّا لم يثبت بهذا "فِعْلَل"؛ لأنه لا
يُحْفَظ إلا فيما سُمِع فيه "فِعْلِل" بالكسر، ولو كان بناءً أصلٍ لجاء حيث لم يجئ معه "فِعْلِل". وهو مع
ذلك قليل.

وإذا لحقت بعد اللام يكون:

على فَعْلَى: نحو: عَلَقَى 10. ولم يجئ صفة إلا بالهاء، نحو: نَاقَةٌ حَلْبَاءٌ رَكْبَاءٌ.
وعلى فِعْلَى: نحو: مِعْرَى. ولم يجئ صفة إلا بالهاء، نحو: امرأةٌ سَعْلَاءٌ 11، ورجلٌ عَزْهَاءٌ 12.
فأمَّا قولهم: رَجُلٌ كَيْصَى 13، فهو اسمٌ وُصِف به، وليس بجارٍ على فعله، ولا يلزمه أن يُسْتَعْمَلَ تابعاً،
فيكون ذلك دليلاً على أنه ليس بصفة في الأصل. ومما يدلُّ على أنه ليس بصفة في الأصل 14:
استعمالهم له جارياً على المؤنث بغير هاء، فيقولون: امرأةٌ كَيْصَى. وقد تقدّم أنَّ الصفة إذا كانت غير
مطابقة للموصوف حكم لها بحكم الأسماء.

1 القردد: الوجه.

2 مهدد: من أسماء النساء.

3 الرممد: الكثير الدقيق جداً.

4 العندد: الحيلة. وفي حاشية ف: وسُرْدَد وعُنْبَب.

5 سقط من ف.

6 القعدد: الجبان اللئيم.

7 دخل الشيء: داخله.

8 م: لأنه.

9 في الورقة 7.

10 العلقى: ضرب من الشجر. م علقى.

11 السعلاة: أنثى الغيلان. وصفت المرأة بما استعارة.

12 العزهاة: العازف عن اللهو والنساء.

13 الكيصي: الذي ينزل وحده ويأكل وحده ولا يهمله غير نفسه.

14 سقط "وليس بجار ... الأصل" من م، واستبدل به "بدليل".

(67/1)

وعلى فَعَلَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: سَلَمَى وَعَلَقَى 1. والصفة نحو: سَكَرَى وَعَطَشَى.

وعلى فُعَلَى: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: بُهَمَى 2. والصفة نحو: حُبَلَى.

وعلى فُعَلَى. ولم يجرى إلا اسماً، وتلزمه التاء نحو: بُهْمَا.

وعلى فَعَلَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: دَقْرَى 3. والصفة نحو: جَمَزَى 4 وبَشَكَى 5.

وبعض العرب يقول: "قَلَهَى" 6 بالياء، وكأنه وافق من قال: "أَفَعَى" في الوقف.

وعلى فُعَلَى: ولم يجرى إلا اسماً، وهو قليل، نحو: أُرَبَى 7 وأُدَمَى 8.

وعلى فِعَلَى: ولم يجرى إلا اسماً، نحو: ذِفْرَى 9 وذِكْرَى.

وعلى فِعَلِن: ولم يجرى إلا اسماً، وهو قليل. وذلك نحو: فِرْسِن 10.

وعلى فَعَلِن: ولم يجرى إلا صفة، نحو: رَعَشِن 11 وضيْفِن 12.

وعلى فِعَلِن: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: عِرْضَنَة 13. والصفة نحو قولهم: رجلٌ خَلْفَنَة 14.

وعلى فُعَلْم: ويكون أيضًا فيهما. فالاسم نحو: زُرْقَم 15. والصفة نحو: سَتَهُم 16.

وعلى فِعَلْم: ولم يجرى إلا صفة، نحو: دِلْقِم 17 ودِقْعِم 18.

1 العلقى: ضرب من الشجر. م: علقى.

2 البهمي: ضرب من النبات.

3 دقري: اسم روضة. م: دغرى.

4 الجمزى: السريع من الحمير.

5 البشكى: السريعة.

6 قلهى: اسم موضع. وفي حاشية ف عن المقصور والممدود لابن القوطية ومعجم ما استعجم

للبكري ما يؤيد ذلك.

- 7 أربي: اسم للداهية.
- 8 أدمي: اسم موضع.
- 9 الذفري: عظم ناتئ خلف الأذن.
- 10 الفرسن: مقدم خفّ البعير.
- 11 الرعشن: المرتعش.
- 12 الضيفن: الذي يجيء مع الضيف متطفلاً.
- 13 العرضنة: الاعتراض في السير من النشاط.
- 14 الخلفنة: الذي في خلقه خلاف.
- 15 الزرقم: الحية. وانظر المزهري 2: 15.
- 16 الستهم: الكبير العجوز.
- 17 الدلقم: الناقة التي تكسرت أسنانها من الكبر.
- 18 الدقعم: الدقعاء. وهي الأرض لا نبات بها.

(68/1)

وعلى فَعَلَمَ: نحو: شَدَقَمَ وجَدَعَمَ 1. ولم يجيء إلا صفة.
وعلى فَعَلَأَ 2: ولم يجيء منه إلا ضَهياً 3. وهو اسم وصفة.
وعلى فَعَلِيَّة: والهاء لازمة له، ويكون فيهما. فالاسم نحو: هَبْرِيَّة 4. والصفة نحو: زَبْنِيَّة 5.
وعلى فَعَلَنَتَ: ولم يجيء إلا اسماً، نحو سَنَبَتَةَ 6.
وعلى فَعَلُوَّة: ولم يجيء أيضاً إلا اسماً، نحو: تَرْقُوَّة وعَرْقُوَّة 7.
وعلى فَعَلُوَّة: ولم يجيء أيضاً إلا اسماً، نحو: عُصُوَّة 8 وجُنْدُوَّة 9.
وعلى فَعَلُوَّة 10: ولم يجيء أيضاً إلا اسماً، وهو قليل لا تفارقه الهاء، نحو: جِنْدُوَّة 11.
فأما تَرْقُوَّة 12 فظاهرها أنها "فَعَلُوَّة" إذ قد ثَبَتَ في تَرْقُوَّة أنّ الأصول إنما هي التاء والراء 13
والقاف. لكن قد يتخرّج على أن يكون أصله تَرْقُوَّة 14 بالواو، ففُتِدِرَتِ ضَمَّةُ القاف على الواو؛ لأنَّ
الحركة في التقدير بعد الحرف، فهُمَزَتِ الواو كما تُهمز إذا انضَمَّتْ، ونظير ذلك قوله 15:
أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَى مُوسَى ... [وَجَعَدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ]
فهمز واو "موقد"؛ لأنه قَدَّرَ ضَمَّةُ الميم على الواو.

وأما "مُؤَقِّ" 16 فظاهره [9ب] أنه "فُعَلٍ" 17. إلا أن ذلك بناء غير موجود في أبنية

- 1 الشدقم: الواسع الشدق. والجذعم: الحديث السن.
- 2 م: فعلاء.
- 3 الضهياً: شجر، والمرأة التي لا لبن لها ولا ثدي.
- 4 الهبرية: ما طار من الريش.
- 5 الزينية: المتورد.
- 6 السنبتة: الدهر والحقبة.
- 7 العروقة: الخشبة المعروقة على الدلو، وفي حاشية ف أمثلة للأبنية الثلاثة المزيد فيها الواو عن ثعلب وابن القطاع مع تفسير معانيها، وأن تُندوة وزنه فُلُوعَة؛ لأنه مما قدمت نونه على الدال، وهو من ثدن.
- 8 العنصوة: القطعة من الإبل.
- 9 الجنذوة: الشعبة من الجبل، وتكون بالحاء والخاء أيضاً.
- 10 م: "فعلوة" بكسر اللام. وكذلك ضبطت "جنذوة" فيها.
- 11 الجنذوة: الشعبة من الجبل. وتكون بالحاء والخاء أيضاً.
- 12 انظر الخصائص 3: 207. م: ترقوة.
- 13 م: والواو.
- 14 الترقوة: مقدم الحلق حيث يترقى النفس.
- 15 ويروى بـهمز واو "موسى" أيضاً. وهو لجرير. ديوانه ص 170 والخصائص 3: 175 و3: 146 و139 و219 وشرح الشافية 3: 206 وشرح شواهد الشافية ص 429. وانظر ص 226.
- 16 م: موق.
- 17 يريد أن الأصل "فعلي" بالياء المخففة.

(69/1)

كلامهم، فإن أمكن صرفه إلى ما وُجد من 1 كلامهم كان أولى، فأما أبو الفتح فزعم أنه "فُعَلِيٌّ" 2 في الأصل، ثم حُفِّف، كما قالوا: "تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ" 3 فحُفِّفُوا، والأصل "المُعِيدِي".

وتكون الياءان للنسب على حدّهما في "كُرسِيّ". ويكون هذا ممّا رُفِضَ أصله؛ لأنه لم يُسمع مُثَقَّلًا قطّ.

وهذا الذي ذهب إليه أبو الفتح ضعيفٌ عندي؛ لأنّ كُرسِيًّا وُجِّهًا 4 بُنِيَ على ياءِ النَّسَبِ، ولم يُستعملَا دوغهما. فلا يُقال: "كُرسِيّ" 5 ولا "بُحْتٌ" 6، فلذلك كُسرَ الاسم عليهما، فقالوا: كراسِيٌّ وبُحَاتِيٌّ. وأمّا "مُوقٍ" 7 فإنه يُستعمل دون ياء. وكلّ ما تلحقه ياء النسب ولا تلزمانه لا يُكسّر عليهما؛ إلّا تراهما يقولون: أَحْمَرِيٌّ وَحُمُرٌ وفارِسِيٌّ وفُرْسٌ. فلو كان "مُوقٍ" 8 على ما زعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره: مَاقٍ، بل "أماقٍ"، كقُفْلٍ وأقْفالٍ. فإذا بَطَلَ هذا فينبغي أن يكون وزنه "مُفَعَلًا" فيُلحَقَ بفصل ما لحقته زيادة واحدة من أوّله من الثلاثيِّ. وقد تَقَدَّمَ ذكره هنالك 9. فإن قلت: فقد تَبَيَّنَتْ أصالة الميم، بدليل قولهم "مَاقٍ" 11 في معناه. فالجواب أنه يكون ممّا اتَّفَقَ معناه وتقارب لفظه، كسَبَطٍ وسَبَطٍ.

وكذلك "مَاقٍ" عند أبي الفتح هو مَاقِيٌّ 12 في الأصل، ثم حُفِّفَ، والياءان للنسب. وهو: عندي باطل، بدليل قولهم: مَاقٍ، فكُسرَ الاسم على الياء. فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ما ذهب إليه الفراء من أنه "مُفَعِلٌ" ممّا لآمه ياء، وشدُّوا فيه؛ لأنّ "المُفَعِلُ" من المُعْتَلِّ اللام مفتوح العين. ونظيره في الشذوذ "مَويّ الإبل" والفصيح "مَوى". قال [الله] 13 تعالى 14: {فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى}. وتكون الميم زائدة كما تكون في "مُوقٍ". ويكون مَاقٍ ومَاقٍ من باب سَبَطٍ وسَبَطٍ، كما قدّمنا.

1 م: في.

2 م: "فعليّ". وانظر الخصائص 3: 205.

3 من أمثال العرب.

4 البختي: واحد البخاتي. وهي الإبل الخراسانية.

5 م: كرسٍ.

6 م: بحتٌ.

7 م: موق.

8 م: موق.

9 في الورقة 8.

10 م: قد.

11 ضبط آخره بالضم والكسر في ف.

12 أغفل تشديد آخره في النسختين. وانظر الخصائص 3: 205.

- 6 الأجدال: جمع أجدل. وهو الصقر.
- 7 الأفاكل: جمع أفكل. وهو الرعدة.
- 8 الألنجج: عود البخور.
- 9 الألدد: الألد.
- 10 اليرنأ: الحناء.
- 11 اليرنأ: الحناء.
- 12 اليلنجج: عود البخور.
- 13 اليلندد: الألد.

(71/1)

وعلى مفاعل: ولا يكون في الكلام إلا إذا كسّر عليه الواحد للجمع. فالاسم: منابر. والصفة نحو: مداعس.

وعلى يفاعل: ولم يجرى إلا اسماً، نحو: اليرامع 1 واليحامد 2.

فأما جملاً يععمل 3 وجملاً يعامل فإنه من قبيل الوصف بالاسم، بدليل انصرافه كما تقدّم، وبدليل ولايته العوامل، كما تقدّم كثيراً. قال الشاعر 4:

يا زيد زيد اليعملات الذبيل ... تطاول الليل عليك فانزل

وعلى تفاعل: ولم يجرى إلا اسماً، نحو: التناصب 5 والتتافل. وقد يجيء صفة بالقياس؛ لأنهم قد قالوا ثلبة 6. فإذا كسرتة 7 على القياس قلت: تحالب.

فأما قولهم: ترامز 8 فإنه "فعلال" كعلايط 9. ولا ينبغي أن يجعل "تفاعلاً" من الرمز؛ لأن ذلك بناء لم يثبت، ولا له اشتقاق يشهد بذلك.

وأما تماضر 10 فهو اسم علم، فيمكن 11 أن يكون منقولاً من الفعل المضارع. ويمكن أن تكون التاء فيه أصلية، فيكون وزنه "فعلالاً". ويكون امتناعه من الصرف، في قوله 12:

حيوا تماضر واربعوا صحبي ... [وقفوا فإنّ وفوقكم حسبي]
للتأنيث والتعريف.

وعلى تفاعل: ولم يجرى إلا اسماً، نحو: تنوط 13 ويكثر في المصادر.

- 1 البرامع: جمع يرمع. وهو الخذروف.
- 2 واليحامد: جمع يحمد. وهو اسم قبيلة من الأزد.
- 3 اليعمل: النجيب المطبوع على العمل.
- 4 أنشده سيبويه لبعض ولد جرير. الكتاب 1: 315. وهو لعبد الله بن رواحة. ونسب إلى عمر بن لجأ في الكامل ص 952. انظر سيرة ابن هشام 3: 331-432 وشرح شواهد المغني ص 289 والخزانة 3: 362-364 والورقة 8.
- 5 التناضب: جمع تنضب. وهو شجر.
- 6 التحلية: الشاة تُحلب قبل أن تحمل.
- 7 م: كسرت.
- 8 الترامز: القويّ الشديد. وانظر الخصائص 3: 197.
- 9 العلابط: الضخم.
- 10 انظر الخصائص 3: 197.
- 11 م: يمكن.
- 12 دريد بن الصمة ديوانه ص 34 ومقدمة ديوان الخنساء ص 8 والخصائص 3: 197-198 والتاج "مضر" والأمازي 2: 163 والشعر والشعراء ص 302 والأغاني 9: 10 والإصابة 8: 66. ويروى: حيوا أمانة. انظر الوحشيات ص 205. وتماضر هي الخنساء. واربعوا أي: أقيموا وتلبثوا.
- 13 التنوط: اسم طائر.

(72/1)

وعلى تُفَعِّلُ: ولم يجيء إلا اسماً، وهو قليل، نحو: تُبَشِّرُ 1.
وعلى تَفَعَّلَ: ولم يجيء إلا اسماً، نحوك تَهَيَّأَ 2.
فأما "تُنَوِّطُ" في اسم الطائر فيمكن أن يكون 3 منقولاً من الفعل، وكأنه في الأصل "تُنَوِّطُ"، فعل مبني للمفعول.
وإذا فصلت بينهما العين كان.
على فاعول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: ناموس. والصفة نحو: حاطوم وجاروف.
وعلى فيعول: ويكون فيهما أيضاً. فالاسم نحو: قيصوم 4 وخيشوم. والصفة نحو: عيثوم 5 وقيوم 6.

- وعلى فُوعال: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسْمًا، وهو قليل، نحو: طُومار 7 وسُولاف 8.
وعلى فاعال: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسْمًا، نحو: ساباط 9. وهو قليل.
وعلى فُوعال: ولم يجئ أيضًا إِلَّا اسْمًا، وهو قليل، نحو: تَوْراب 10.
وعلى فِيعال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: شَيْطان. والصفة نحو: 11 بَيْطار وغِيداق 12.
وعلى فِيعال: ولم يجئ إِلَّا اسْمًا، نحو: دِيماس 13.
وعلى فِيعال: ولم يجئ إِلَّا صفة، نحو: قِنعاس 14.

-
- 1 التبشير: اسم طائر، وضبط في المزهري 2: 19 والكتاب 2: 327 بكسر الشين.
2 التهبط: اسم طائر.
3 سقط "أن يكون" من م.
4 القيصوم: نبات.
5 العيثوم: الضخم الشديد. وفي النسختين والمبدع والمزهري 2: 19 "غيشوم". والتصويب من
الكتاب 2: 325.
6 القيوم: الحافظ لكل شيء.
7 الطومار: الصحيفة.
8 سولاف: اسم قرية.
9 الساباط: سقيفة بين حائطين.
10 التوراب: التراب.
11 سقط من م.
12 الغيداق: الكريم الجواد.
13 ديماس: بلدة قريبة من دمشق.
14 القنعاس: الناقة الطويلة العظيمة السنمة.

(73/1)

-
- وعلى فَوْعَلَل: ولم يجئ إِلَّا صفةً نحو: كَوَأَلل 1. وهو قليل.
وعلى فَعَّال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: 2: كَلَاء 3 وَقَدَّاف 4. والصفة نحو: شَرَّاب ولبَّاس.

- وعلى فُعَال: ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو: خُطَّافٌ وكَلَّابٌ. والصفة نحو حُسْتَانٌ وَعُوَّارٌ.
 وعلى فِعَال: ولم يجر أيضاً إلا اسماً نحو: حِنَاءٌ وَقِتَاءٌ.
 فأما قولهم: رَجُلٌ دِنَابَةٌ5، فهو من الوصف بالاسم، إذ 6 لم يطابق موصوفه.
 وعلى فُعُول: ولم يجر إلا صفةً، نحو: سُبُوحٌ وَقُدُوسٌ.
 وعلى فَعُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: سَفُودٌ وَكَلُوبٌ7. والصفة [نحو] 8: سَبُوحٌ وَقُدُوسٌ.
 وعلى فِعُول: ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو: عَجَّوَلٌ9 وَسِنُّورٌ10. والصفة [نحو] 11: خِنُوصٌ12
 وَسِرُّوْطٌ13.
 وعلى فِعِيل: ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو: سَكَّيْنٌ وَبَطِّيْخٌ. والصفة نحو: شَرَّيْبٌ وَفَسِّيْقٌ.
 وعلى فُعِيل: ولم يجر إلا صفةً، وهو قليل، نحو: مَرِّيْقٌ14 وكوكب دُرِّيء15.

-
- 1 الكوأل: القصير مع غلظ.
 - 2 سقط من م.
 - 3 الكلاء: مرفأ السفن.
 - 4 القذآف: المنجنيق. وفي حاشية ف نص من شرح الحماسة للتبريزي.
 - 5 الدنابة: القصير الغليظ.
 - 6 م: "إذا". ف: "رجل دنابة إذ لم يطابق موصوفه. فهو من الوصف بالاسم". وفوقها إشارات تصويب كما أثبتنا من م.
 - 7 الكلوب: المهماز.
 - 8 من م.
 - 9 العجول: تمر يُعجن بسويق فيتعجل أكله.
 - 10 السنور: الهر.
 - 11 من م.
 - 12 الخنوص: الصغير من كل شيء.
 - 13 السروط: الذي يبتلع كل شيء.
 - 14 المريق: المصبوغ بالعصفر.
 - 15 الدرِيء: المتوقع. م: درِيء.

وعلى فَعِيلٍ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عَلِيقٌ 1 وَقَبِيْطٌ 2. والصفة نحو: زُمَيْلٌ 3 وسَكَيْتُ.
 فأما قولهم: حِنْدَوْرَةٌ، للحدقة فهو من باب قِرْطَعْب، والواو أصل في بنات الأربعة 4، من غير
 المضاعف، وإن كان ذلك قليلاً. وهذا 5 أولى من جعلها زائدة، من معنى قولهم: حُدْرَةٌ، فيكون وزن
 الكلمة "فِعْوَلَةٌ". فإنَّ ذلك بناء لم يستقرَّ في كلامهم. وكذلك حِنْدِيرَةٌ: "فِعْلِيلٌ" 6 كقِنْدِيلٍ، وليست
 بـ"فِعْيَلَةٌ" من لفظ حُدْرَةٌ، لما في ذلك من إثبات بناء لم يوجد.
 وأما قولهم: عُنْطُوبٌ 7، فيمكن أن يكون "فُعُوْلًا" 8، غير بناء أصلي، بل الواو إشباع؛ لأنَّ سيبويه 9
 حكى عُنْطُبًا، فيمكن أن يكون عُنْطُوبٌ إشباعًا منه.
 وأما قولهم: رَجَلٌ وَيَلْمَةٌ وَوَيْلْمَةٌ 10، فخرج على 11 الحكاية، أي: يقال له من دهائه: وَيَلْمَهُ. ثم
 ألحقوا الهاء للمبالغة كداهية 12.
 وإذا فَصَلْتُ بينهما اللام كان:
 على فَعَنْلَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قَرْنَبِيٌّ 13 وَعَلَنْدَى 14 والصفة نحو: حَبَنْطَى 15
 وَسَبَنْدَى 16.

- 1 العليق: نبات.
- 2 القبيط: طائر.
- 3 الزميل: الرذل الضعيف الجبان.
- 4 كذا. والصواب: "الخمسة". وهذا خلاف ما قرر في ص 195 حيث قضى أن الواو لا تكون أصلًا
 في بنات الخمسة. والمسألة فيها اضطراب لدى المؤلف. فهو يعرض لأصالة الواو وزيادتها، ثم يذكر
 فعولة فيشير إلى زيادة النون مع الواو. فلو أنه قطع بأصالة النون وزيادة الواو لكان وزن الكلمة
 مجردة من التاء. "فِعْلُولٌ" نحو: فردوس، وهو بناء معروف. وقد أجاز بعضهم أيضًا زيادة النون والواو
 في حندورة. انظر المزهري 2: 20.
- 5 ف: وهو.
- 6 كذا، على إسقاط تاء التانيث.
- 7 العنطوب: ذكر الجراد.
- 8 ف: "منقولًا". وفي الحاشية ما أثبتنا.
- 9 انظر الكتاب 2: 350 ومختصر شرح أمثلة سيبويه ص 223.

- 10 انظر الخصائص 3: 214 والنوادر ص 244 والخزانة 1: 562-563 واللسان والتاج "ويل"
والتمام ص 16.
11 اللسان والتاج: عن.
12 م: كراهية.
13 القرني: دوية شبه الخنفساء.
14 العلندی: شجر.
15 الحينطي: القصير الغليظ.
16 السبندی: الطويل.

(75/1)

- وعلى فَعْنَلَى: ولم يَجِيءَ إِلَّا اسْمًا، نحو: بَلَنْصَى 1.
وعلى فُعْنَلَى: ولم يَجِيءَ إِلَّا اسْمًا، وهو قليل: نحو: جُلْنَدَى 2.
وعلى فُعَيْلَى: ولم يَجِيءَ إِلَّا اسْمًا، نحو: قُصَيْرَى 3.
وعلى فَعَيْلًا: نحو: حَفَيْسًا 4.
وعلى فَعَالَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حُبَارَى 5 وُسْمَانَى 6 ولا يكون صفة إِلَّا أن يُكْسَرَ عليه الاسم
للجمع، نحو: عُجَالَى وسُكَارَى.
فأما قولهم: جَمَلٌ غَلَادَى، فيمكن أن يكون جمع "عَلْنَدَى" 7 على غير قياس، ووُصِفَ به المفرد، وإن
كان جمعًا، تعظيمًا 8 كما قالوا للضبيع: حَضَاجِرٌ 9.
وعلى فُعُوعَى: ولم يَجِيءَ إِلَّا اسْمًا [10ب] نحو: عُشُورَى 10.
وعلى فَعَالَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: صَحَارَى وذَفَارَى 11. والصفة نحو: حَبَائَى وَكَسَالَى. وقد
يجوز أن تحيء على أصلها فتقول: ذَفَارٌ وَصَحَارٌ، في الاسم دون الصفة.
وعلى فَعَالِنَ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فَرَاِسِنَ 12 والصفة نحو: رَعَاشِنَ 13 وعَلَاجِنَ 14.

1 البَلَنْصَى: طائر.

2 جَلْنَدَى: اسم ملك.

3 القَصِيرَى: ضرب من الأفاعي.

- 4 الحفيساً: الضخم. وفي النسختين والمبدع: "حببياً". والتصويب من المزهر: 2: 21.
- 5 الحبارى: طائر.
- 6 السماني: طائر.
- 7 في ف والمبدع: "علندى" بلا تنوين. وهو خلاف ما تقدّم من الأبنية.
- 8 قال الرّبيديّ: "والغلادى: الشديد من الإبل. وقيل: الضخم الطويل منها. وكذلك الفرس. وقال أبو علي القالي في المقصور والممدود: هذا باب ما جاء من المقصور على مثال فعلى من الأسماء، ولا يكون وصفاً إلا أن يكسر عليه الواحد للجميع. نحو: عُجَالَى وكُسَالَى وسُكَارَى. وهذا الضرب ينقاس فيما نستغني عن ذكره. انتهى. ووجدت في هامشه بخط بعض الفضلاء ما نصّه: وقد أثبت بعضهم الصفة في المفرد، نحو: جمل غلادى للقويّ. وقال بعض المغاربة: فأما قولهم جمل غلادى فيمكن أن يكون جمع علندى على غير قياس، ووصف به المفرد وإن كان جمعاً تعظيماً له، كما قالوا للضيع حضاجر. قال: وهذا تأويل ضعيف جداً". التاج "عد".
- 9 الحضاجر: جمع حَضَجْر. وهو العظيم البطن.
- 10 عشورى: اسم موضع.
- 11 الذفارى: جمع ذفرى. وهو عظم ناتئ خلف الأذن.
- 12 الفراسن: جمع فرسين. وهو طرف خفّ البعير.
- 13 الرعاشن: جمع رعشّن. هو الجبان.
- 14 العالجن: جمع علجن. وهو الناقة الكناز اللحم. ف: عجالن.

(76/1)

فأما عدوى 1 اسم وادٍ بالبحرين فليس بـ"فَعَوَى" 2. وكذلك القَهْوِباة 3، حكاها أبو عبيدة 4 إنما هما "فَعَوَلٌ" كَفَدَوَس 5، وحرف العلة أصل في بنات الأربعة، نحو: وَرَتَل 6. لأنك إن لم تفعل ذلك، وجعلت الألف زائدة، أدّى إلى بناء غير موجود. ويكون منع صرفه للتأنيث والتعريف.

فأما حَبَوَى في اسم المكان فيمكن أن يكون جملة، من فعل وفاعل في الأصل، فسُمِّي بها. وأما تَنَوَى 7 من قول الشاعر 8:

[كَأَنَّ دِثَارًا حَلَّقَتْ، بِلَبُونِهِ] ... عُقَابُ تَنَوَى، لا عُقَابُ التَّوَاعِلِ

فالحفظ تَنَوَى بغير ألف، فيمكن أن تكون الألف إشباعاً. وهذا أولى من جعلها من نفس الكلمة؛

لأنه لم يثبت من كلامهم "فَعُولِي".
وكذلك قولهم: رَجُلٌ حَبْنَطٌ⁹، ليس فيه دليل على إثبات "فَعْنَأٌ"؛ لاحتمال أن تكون الهمزة بدلاً من
ألف "حَبْنَطِي"، كما قالوا في أفْعَى وبابه: "أفْعَأٌ"¹⁰ في الوقف. ثم أُجْرِي الوصل مُجْرِي الوقف.
وعلى فُعَلَى: ولم يَجِيءَ إِلَّا اسْمًا، وهو قليل، نحو: عُرْضَى¹¹.
وعلى فِعَلَى: ولم يَجِيءَ أَيضًا إِلَّا اسْمًا، وهو قليل، نحو: دِفْقَى¹².
وعلى فِعَلَى: ويكون فيهما. فالاسم نحو: زِمَكَى¹³ وَعِبْدَى¹⁴ والوصف نحو: كِمْرَى¹⁵.

-
- 1 م: عدُولِي.
 - 2 م: فَعُولِي.
 - 3 القهوباة: نصب له شعب ثلاث.
 - 4 م: "أبو عبيد". وانظر الخصائص 3: 217. وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى التميمي، لغوي نحوي
إخباري بصري، توفي سنة 208. البلغة ص 261.
 - 5 الفدوكس: الأسد.
 - 6 الورنتل: الداهية.
 - 7 تنوفي: اسم موضع. وانظر الخصائص 3: 191-193. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن شيخه
الرضي وابن القوطية أمثلة على فَعُولِي مع تفسيرها. انظر الارتشاف 1: 45.
 - 8 هو امرؤ القيس. ديوانه ص 94. ودثار: راعي إبل امرئ القيس. واللبون: التي لها ألبان. والقواعل:
اسم موضع.
 - 9 الحَبْنَطُ: القصير الغليظ.
 - 10 م: أفْعَاه.
 - 11 العرضَى: من الإعراض.
 - 12 الدَّفْقَى: مشية فيها تدفق وإسراع.
 - 13 الزمكى: منبت ذنب الطائر.
 - 14 العبدى: العبيد. وهو اسم جمع.
 - 15 الكمرى: القصير. م: كفرى.

وعلى فُعَلَى: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: خُدْرَى 1 ونبْدْرَى 2.
وعلى فُعَالِيَّة، والناء 3 لازمة له: ويكون فيهما. فالاسم نحو: الهُبَارِيَّة 4 والصُّرَاحِيَّة 5 والصفة نحو:
العُفَارِيَّة 6 والقُرَاسِيَّة 7.
وعلى فَعَالِيَّة، والناء 8 لازمة له أيضاً: ويكون فيهما. فالاسم نحو: كَرَاهِيَّة ورفَاهِيَّة. والصفة نحو:
عَبَاقِيَّة 9 وخرَابِيَّة 10.
فأمَّا قولهم: خَرَابٍ 11، فيمكن أن يكون جمع خَرَابِيَّة 12، ويكون من الجمع الذي بينه وبين واحده
حذف الهاء 13 نحو: شجرة وشجر. ووُصِف به المفرد تعظيماً له، كما قالوا: ضَبَعٌ خَضَاجِرٌ. وإنما تلزم
الهاء المفرد.
وعلى فَعَنْلُوتَة: ولم يجئ إلا اسماً، والهاء لازمة له، نحو: قَلَنْسُوتَة.
وعلى فُعَنْلِيَّة، والهاء لازمة له أيضاً: وهو قليل، لم يجئ إلا اسماً، نحو قَلَنْسِيَّة.
وإذا فصلت بينهما الفاء والعين يكون:
على إفعال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: إعطاء وإعصار. والصفة: إسكاف. ولم يجئ غيره.
وعلى أفعال: ولا يكون فيهما، إلا إذا كَسَرَ عليه الواحد للجمع. فالاسم نحو: أجمال. والصفة نحو:
أبطال.
وعلى أفعول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: أُسْلُوبٌ وأُحْدُودٌ. والصفة نحو: أُمْلُودٌ 14.

1 الحذرى: الباطل.

2 البذرى: الباطل.

3 م: والياء.

4 الهبارية: ما طار من الريش. وفي حاشية ف عن كراع: يقال: طار من الريش وغيره هَبْرِيَّة وإِبْرِيَّة
وهَبَارِيَّة وأَبَارِيَّة.

5 الصراحية: الخمر الخالصة.

6 العفارية: الشديد.

7 القراسية: الضخم الشديد.

8 م: والهاء.

9 العباقية: المكار الداهية.

10 الخرابية: الغليظ أو الجلد.

11 ف: حراب.

12 ف: حراية.

13 يعني أنه اسم جمع. م: التاء.

14 الأملود: الأملد.

(78/1)

وأسكوب1.

وعلى إفعال: ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو: إخریط 2 وإكليل. والصفة نحو: إصليت 3 وإخليج 4.
وعلى إفعال: ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو: إدرون 5. والصفة [نحو]: الإسحوف 6 والإزمول 7.
وعلى مفعال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: منقار ومصباح. والصفة نحو: مفساد ومصباح.
وعلى مفعال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: مندبل ومشريق 8. والصفة نحو: مسكين ومحضير 9.
وأما مندبل ومسكين بفتح الميم ف"مفعال" 10. إلا أنه إنما رواهما اللحياني 11 في "نواده". قال أبو
الفتح 12: وكان إذا ذكرته لأبي علي قال: كُناسة. وكان أبو بكر 13 بن دريد يزعم أن كتاب اللحياني
لا تصله به رواية.

وعلى مفعال: نحو: مضروب. ولم يجئ إلا صفة.

وعلى مفعال: وهو غريب شاذ، نحو: مغرود 14 ومعلوق 15.

1 الأسكوب: المسكوب.

2 الإخریط: نبات.

3 الإصليت: الشجاع الماضي في الحوائج.

4 الإخليج: السريع من الجياد.

5 الإدرون: المعلق.

6 الإسحوف: يقال ناقة إسحوف الأحليل. وهي الكثيرة اللبن، يُسمع لصوت شخبها سحفة.

7 الإزمول: المصوت من الوعول وغيرها.

8 المشريق: موضع القعود في الشمس شتاء.

9 المحضير: الشديد الركض.

10 وهو بناء غير أصلي، فتح أوله تخفيفاً، كما قالوا في بُرّقع: بُرّقع، وكما قالوا في حوريت: حوريت.

انظر ص 91.

- 11 هو علي بن المبارك. أخذ عن البصريين والكوفيين، وكتابه النوادر مشهور. البغية ص 346.
- 12 في الخصائص 3: 206: "وذاكرت يوماً أبا علي بنوادره فقال: كُنَّاش". كذا خلافاً لسائر النسخ. والكناش: أوراق تجعل كالدفتر.
- 13 في معجم الأدباء 14: 108 أن أبا بكر هذا هو ابن مقسم تلميذ ثعلب. وهو خطأ؛ لأنَّ لثعلب رواية لنوادر اللحياني، ذكرها ابن خير في الفهرسة ص 379. أمَّا ابن جني فقال: "وكان أبو بكر -رحمه الله- يقول: إن كتابه لا تصله به رواية. قدحاً فيه وغصاً منه". وابن دريد هو محمد بن الحسن الأزدي، لغوي مشهور توفي سنة 321. معجم الأدباء 18: 128.
- 14 المغرود: ضرب من الكمأة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان " ... [ذكر في باب] الميم أن مغروداً ميمه أصلية، وأن وزنه فُعْلُول، فناقض كلامه هنا". انظر ص 166. وجاء بعد تعليق أبي حيان بخطه ما يلي: "وقال أبو القاسم السعدي: وعلى مُفْعُول نحو مُعْلُوق للمعلاق، ومُغْرُود ومُغْفُور ومُغْثُور وهو صمغ، ومُنْخُور للمنخر، ومُنْخُول للمنخل. انتهى". وأبو القاسم هو ابن القطّاع.
- 15 المعلق: المعلاق.

(79/1)

- وعلى تَفْعِيل: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: تَثْبِيت 1 ومَتِين.
- وعلى تَفْعُول: ولم يجئ إلا اسماً نحو: تَدْنُوب 2 وتَعْضُوض 3.
- وعلى تَفْعُول: ولم يجئ أيضاً إلا اسماً، وهو قليل، نحو: تُؤْتُور 4.
- وعلى تَفْعَال: ولم يجئ أيضاً إلا اسماً، نحو: تَمثال وتَجفاف. وقد [11أ] حُكِيَ 5 صفةً بالهاء، حكى الكسائي: رَجُلٌ تَلْقَامَةٌ وتَلْعَابَةٌ وتَقْوَالَةٌ. وحكى أبو زيد: رَجُلٌ تَبْدَارَةٌ 6 وتَرَعَايَةٌ 7. وذلك قليل 8. وقد يمكن أن يكون من قَبِيل ما وُصِفَ به، وهو اسم في الأصل، نحو قولهم: نسوةٌ أربَعٌ. ومَّا يُبَيِّن ذلك جريانه على المذكَر، وفيه تاء التأنيث؛ إذ حقُّ الصِّفَةِ أن تكون مطابقة للموصوف.
- وكذلك أيضاً حكى الكسائي: ناقةٌ تَضْرَابٌ 9. وينبغي أن يحمل على أنه اسمٌ وُصِفَ به، لعدم مطابقتها للموصوف 10، إذ لفظه لفظ المذكَر، وهو صفة لمؤنث 11. وقد تقدّم الدليل على أن الصفة إذا لم تُطابق موصوفها كان محكوماً لها بحكم الأسماء 12.
- وعلى تَفْعَال: ولم يجئ إلا مصدرًا، نحو: التَّسَال 13 والترداد.

وأما نِفْرَاجُ 14 فـ"فِعْلال" كسِرِدَاحِ 15، وليس بـ"نَفْعال". وسَيَّبِيْنُ بعدُ 16.

- 1 م: تنبيب.
- 2 التذنوب: البُسر بدأ فيه الإرتاب من قبل ذنبه.
- 3 التعضوض: تمر أسود شديد الحلاوة.
- 4 التثؤور: حديدة يسحى بها باطن خف البعير.
- 5 م: يجيء.
- 6 التبدارة: الذي يبذر ماله ويفسده. وأبو زيد هذا هو سعيد بن أوس الأنصاري صاحب النوادر، لغوي ثقة مشهور توفي سنة 215. البلغة ص 84.
- 7 الترعاية: الذي يجيد رعاية الإبل.
- 8 سقط "وحكى أبو زيد ... قليل" من م هنا، وأثبت فيما بعد. وانظر الخصائص 3: 190 و 200.
- 9 التضراب: التي ضربها الفحل.
- 10 م: الموصوفة.
- 11 م: للمؤنث.
- 12 سقط "وقد تقدم.. الأسماء" من م، واستبدل به "والصفة المحضة لا يجوز فيها إسكان العين. وحكى أبو زيد ... وذلك قليل". انظر الورقة 6.
- 13 م: التقتال.
- 14 النفراج: الجبان.
- 15 السرداح: الناقة الطويلة.
- 16 في الورقة 25.

(80/1)

وعلى يَفْعُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: يَرْبُوعٌ وَيَعْقُوب. والصفة نحو: يَحْمُومٌ وَيَحْضُورٌ.
وعلى يَفْعِيل: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: يَقْطِينٌ وَيَعْضِيدٌ.
فأما قولهم: يُسْرُوعٌ 5، فضمُّ الياء إتياع لضمِّه الراء.
وعلى تَفْعَلَةٌ، وتلزمه الهاء: وهو قليل في الكلام. قالوا: تَرْعِيَّةٌ 6. وقد كسر بعضهم التاء فقال: تَرْعِيَّةٌ،

إِتْبَاعًا.

وعلى أَفْعَلٍ: ولم يَجِيءَ إِلَّا اسْمًا، نحو: أُتْرَجٌ7.

وعلى إِفْعَلٍ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: إِزْفَلَةٌ8. والصفة نحو: إِرْزَبٌ9.

وعلى مَفْعَلٍ: وهو قليل. قالوا: مِرْعَزٌ10.

وعلى مَفْعَلٍ: ولم يَجِيءَ منه إِلَّا مَكْوَرٌ11.

وأما 12 قولهم: حَجْرٌ يَهَيِّرٌ13، فيمكن أن يكون أصله "يَهَيِّرٌ" خفيفًا، على وزن "يَفْعَلٍ"14 كيرمَعٍ،

ثم شَدَّدَ على حدِّ قولهم في جعفر: جَعْفَرٌ. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو "يَفْعَلٍ".

1 اليحموم: الأسود.

2 اليخضور: الأخضر.

3 اليقطين: القرع المستدير.

4 البعصيد: بقلة تشبه الهندباء.

5 اليسروع: دود حمر الرءوس بيض الأجساد.

6 الترعية: الذي يجيد رعاية الإبل.

7 الأترج: ثمر يشبه الليمون.

8 الإزفلة: الحفّة.

9 الإرزب: القصير.

10 المرعز: الزغب الذي تحت شعر العنز.

11 المكور: العظيم روثة الأنف.

12 سقط حتى "والاشهر إكبرة" من النسختين. وقد أحقه أبو حيان بحاشية ف هنا، واختتمه بقوله:

"صح أصلاً. ثبتت هذه الزيادة في نسخة ابن الخفاف من الممتع، ونقلتها من خطه". وقد ورد بعض

هذه الزيادة في متن ف مبتورًا بعد قوله "وهو سمهي" فيما يلي بعد.

13 اليهير: الصلب. وفي حاشية ف عن خط الرضي أن اليهير صمغ الطلح عن أبي عمرو، مع رجز

هو في اللسان والتاج "هير".

14 وهذا يثبت مجيء يفعلٍ في الصفات وهو خلاف ما نص عليه قبل. انظر 8أ.

وكذلك قولهم: هو إِكْبَرَةٌ قَوْمِهِ 1. ليس فيه دليل على إثبات "إِفْعَلَةٌ"؛ لأنَّ الناس قد حكوا: هو إِكْبَرَةٌ قَوْمِهِ، بالتخفيف. فيمكن أن يكون مشدِّدًا منه، نحو قوله 2:

بِبَازِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍ

يريد: أو عيهل، خفيفًا، فشدِّد وأجرى الوصل مجرى الوقف. وقد يُجرى الوصل مجرى الوقف في الكلام، وبأبوه الشعر، ومنه قوله تعالى 3: {كِتَابِيَّةٌ} {إِيَّتِي} بإثبات هاء السكت في الوصل، لا سيِّما والأشهر إِكْبَرَةٌ.

وإذا فصلت بينهما العين واللام كان:

على فَيْعَلِي: وهو قليل، ولم يجرى إلا اسمًا، نحو خَيْرِي 4.

وعلى فَوْعَلِي: ولم يجرى أيضًا إلا اسمًا، نحو خَوْزِي 5.

وعلى فِنَعَلُو: ولم يجرى أيضًا إلا صفةً، نحو: حِنَطًا 6 وسِنْدًا 7. وكذلك ما حُكي من قولهم:

عِنَزْهَوَةٌ 8. فهو "فِنَعَلُو"، فهو كحِنَطًا.

وعلى فُعَلِي: ولم يجرى إلا اسمًا، وهو سُمَّي 9.

وإذا فصلت بينهما الفاء والعين واللام كان:

على أَفْعَلِي: نحو: أَجْفَلِي 10. ولا يُحفظ غيره.

وعلى إِفْعَلِي: ولم يجرى إلا اسمًا، نحو: إِجْلِي 11.

1 إِكْبَرَةٌ قَوْمِهِ: أكبرهم أو أقعدهم في النسب.

2 منظور بن مرثد الأسدي. شرح الشافية 2: 318 وشرح شواهدا ص 246-251 والكتاب 2:

282. والبازل: المسنة الغليظة. والوجناء: الغليظة. والعيهل: السريعة.

3 الآيتان 19 و20 من سورة الحاقة.

4 الخيزلي: مشية فيها تناقل.

5 الخوزلي: مشية فيها تناقل.

6 الحنطًا: العظيم البطن.

7 السندًا: الخفيف.

8 العنزهوة: العازف عن اللهو والنساء.

9 السمهي: الجري إلى غير أمر معروف. وزاد في ف: "وأما قولهم حجر يهيزّ فيمكن". وانظر ما

مضى في ص 81.

10 الأجللي: الدعوة العامة إلى الطعام. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن شيخه الرضي أنه يقال

بالحاء أيضاً، وأن من هذا أيضاً أوتلى وأوحى.

11 إيجلي: اسم موضع. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن القوطية ذكر إجفلي أيضاً.

(82/1)

وإذا اجتمعت فيه الزيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه قبل الفاء، أو بعد الفاء، أو بعد العين، أو بعد اللام.

فإن اجتمعنا فيه قبل الفاء كان:

على إنْفَعَل: ولم يجئ إلا صفةً، نحو: إنْفَحَل 1.

وإن اجتمعنا فيه بعد الفاء كان:

على فَوَاعِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حَوَائِطُ وَجَوَائِزُ. والصفة نحو: حَوَاسِرُ وَضَوَارِبُ.

وعلى فُوعِل ويكون فيهما. فالاسم نحو: صُوعِاقُ 2 وَغُوعَارِضُ 3. والصفة نحو: دُوعَاسِرُ 4.

وعلى فَيَاعِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: غَيَالِمُ 5 وَغَيَاطِلُ 6. والصفة نحو: عَيَالِمُ 7 وَصَيَاقِلُ.

وعلى فَنَاعِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَنَادِبُ وَخَنَافِسُ. والصفة نحو: عَنَابِسُ 8 وَعَنَاسِلُ 9.

وأما كُنَادِرُ 10 فـ"فُعَالِل" كعُدَا فِر. فيكون موافقاً لكُدِّر في المعنى، مخالفاً له في الأصول، كسَبَطَ

وسَبَطَر. وهذا أولى من إثبات "فَنَاعِل"؛ لأنه لم يستقر في كلامهم.

وعلى فَعَوَعَل: ولم يجئ إلا صفةً، نحو: عَثَوَثَل 11 وَغَدَوَدَن 12.

وعلى فَعَيَعَل: ولم يجئ إلا صفةً، نحو: حَقَيَقَد 13.

1 الإنقحل: المخلوق من الكبر والهرم. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن الثلاثي لا يوجد فيه زيادتان

أو ثلاث من أوله غير المشتقات، وشذ إنقحل. وفي الارتشاف 1: 34 غيره من الأبنية.

2 صواعق: اسم موضع.

3 عوارض: اسم موضع.

4 الدواسر: الشديد الضخم.

5 الغيالم: جمع غيلم. وهو الضفدع.

6 الغياطل: جمل غيطل. وهو السنور.

7 العيالم: جمع عيلم. وهو التارّ الناعم.

8 العنابس: جمع عنبس، صفة للأسد من العبوس.

9 العناسل: جمع عنسل. وهي الناقة الصلبة السريعة.

10 الكنادر: الغليظ القصير مع شدة.

11 العنوثل: القدم المسترخي.

12 الغدودن: الناعم.

13 الخفيفد: الخفيف من الظلمان. ف: خفيدد.

(83/1)

وعلى فَعْنَعَل: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: عَقَنْقَل 1 وعَصَنْصَر 2.

وعلى فَعَاعِل: نحو: سَلَام وفَرَاج 3. ولا يستنكر أن يكون هذا في الصفة؛ لأنَّ فيها مثل: زُرَّق 4
وَحُوْل 5.

وعلى فُعَلَعَل: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: ذُرْحَح 6 وجُلَعَلَع 7.

وعلى فَعَلَعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حَبْرَبَر 8 وحوْرَوْر 9. والصفة نحو: صَمَحْمَح 10
وَدَمَكَمَك 11.

وعلى فُعُلُعَل: نحو 12: كُذْبُذْب 13. ولا يُعرف غيره.

وعلى فِعَلَعَل: قالوا عِنْدَ الزَّلْزَلَةِ: اِزْلَزِلْ وهو "فِعَلَعَل" من لفظ "الأزَل" 14. ولا يُجعل "إِفْعَلِل" من
لفظ الزَّلْزَلَةِ؛ لأنَّ الزيادة لا تلحق بنات [11ب] الأربعة من أولها، إلا الأسماء الجارية على أفعالها.
فأمَّا غياهم 15 فحكاية صاحب "العين"، فلا يُلْتَفَتُ 16 إليه.

وإذا اجتمعنا فيه بعد العين كان:

على فُعُوَال: وهو قليل، ولم يجئ إلا اسماً، نحو: عُصُوَاد 17.

1 العنققل: السيف.

2 عصنصر: اسم موضع.

3 الفراج: جمع فَرَّوَج.

4 الزرق: الحديد النظر.

5 الحول: الشديد الاحتيال للأمور.

- 6 الذرحح: السّم.
- 7 الجلعلع: الضبّ.
- 8 الجبربر: فرخ الحبارى.
- 9 الحورور: الشيء.
- 10 الصمحمح: الشديد المجتمع الألواح.
- 11 الدمكمك: الشديد القويّ.
- 12 انظر الخصائص 3: 204 والمزهر 2: 5.
- 13 الكذبذب: الكثير الكذب.
- 14 الأزل: الشدة. م: الإزل.
- 15 العياهم: الجمل السريع.
- 16 م: "فلا يثبت". وانظر العين 1: 127 والخصائص 3: 197. وصاحب معجم العين هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي النحوي اللغوي العروضي. توفي سنة 175. البلغة ص 79.
- 17 العصواد: الجلبة والاختلاط.

(84/1)

-
- وعلى فِعْوَال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عَصَوَاد. وَقِرْوَاش 1. والصفة جِلْوَاخ 2 وِدِرْوَاس 3. فأما سُرَاوِع 4 اسم المكان، قال الشاعر 5:
- عَفَاسِرِفٌ مِنْ أَهْلِهِ فِسْرَاوِعُ ... [فَوَادِي قُدَيْدٍ فَالتَّلَالُ الدَّوَافِعُ]
- فظاهره أنه "فُعَاوِل". وذلك شيء لا يُحْفَظُ في أبنية كلامهم، فينبغي أن يكون عندي "فُعَالِلًا"، وتكون الواو أصلًا في بنات الأربعة. فيكون نظير "وَرَتَل" 6، ولا تجعل الواو زائدة؛ لأن ذلك يؤدي إلى إثبات بناء لا نظير له.
- وعلى فَعَالَّة: نحو: الرِّعَارَّة 7 والحَمَارَّة 8. ولم يجئ صفة.
- وعلى فِعْيَال: ولم يجئ إلا اسمًا نحو: جِرْيَال 9 وكِرْيَاس 10.
- وعلى فِعْيُول: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: كِدْيُون 11 وذُهْيُوط 12 والصفة نحو: عِدْيُوط 13.
- وعلى فِعْنَال. ولم يجئ منه إلا صفة، نحو: فِرْنَاس 14.
- وعلى فُعَانِل: ولم يجئ إلا فُرَانِس 15.

وأما فِرْنُوس 16 فـ"فِعْلُول" 17، وهو اسم. ولا يكون مُشْتَقًّا من الفِرْس؛ لأنَّ "فِعْنَوَلًا" 18 ليس من أبنية كلامهم.

- 1 قراوش: اسم علم.
- 2 الجلواخ: الوادي الواسع الضخم الممتلئ العميق.
- 3 الدرواس: الجمل الذلول الغليظ العنق.
- 4 م: "شرواع" وكذلك في الشاهد.
- 5 ابن ذريح. الخصائص 3: 213 ومعجم البلدان 5: 58. وعفا: خلا.
- 6 الورنتل: الداهية.
- 7 الزعارة: شراسة الخلق.
- 8 الحمارة: شدة الحرّ.
- 9 الجريال: صبيغ أحمر.
- 10 الكرياس: الكنيف المشرف المعلق بقناة من الأرض.
- 11 الكديون: دقاق التراب عليه درديّ الزيت تجلى به الدروع.
- 12 ذهيوط: اسم موضع.
- 13 العذيوط: الكسول عند الجماع.
- 14 الفرناس: الشديد الشجاع.
- 15 الفرانس: الأسد.
- 16 الفرنوس: من أسماء الأسد.
- 17 م: فُعْلُول.
- 18 م: فُعْنَوَل.

(85/1)

وعلى فَعَاوِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَدَاوِل. والصفة نحو: قَسَاوِر 1 وَحَشَاوِر 2. وعلى فَعَايِل، غير مهموز: ولا يجيء إلا اسماً، نحو: عَنَائِر 3 وَحَنَائِل 4. إلا أنه قد يجيء صفة بالقياس؛ لأنَّ طَرِيْمًا 5 صفة، وقياسُ جمعه طَرَايِم.

وعلى فعائل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: غرائز 6 ورسائل. والصفة نحو: طرائف وصحاح.
فأما ذُرُوح 7 ف"فُعُول" ، وليست النون زائدة، فيكون في معنى "ذُرُوح" ومخالفاً له في الأصول، كسبَط
وسِبَطْر. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد، وهو "فُعُول".
وعلى فعائل: وهو قليل. فالاسم نحو: جرائض 8. والصفة نحو: حطائط 9.
وعلى فُعْلِيل: ولم يُحَكَّ منه إلا الحُبْلِيل 10. ولا أُحَقِّقُ 11 ثباته من كلامهم.
وعلى فُعَامِل: وهو قليل، ولم يَجِيءَ إلا صفةً، نحو: دُلامِص 12.
فأما قِسِيْب 13 ف"فِعِيْل" مثل: طَرِيْمٍ وَحَدِيْمٍ 14، ثم شَدِدَ على حَدِّ جَعْفَرٍ 15. وهذا أولى من إثبات
"فِعِيْل" 16، وهو بناء غير موجود. وكذلك قِسِيْنٌ 17 وَعِظِيْمٌ. وقد يُشَدَّدُ الآخِرُ في

- 1 القساور: جمع قسورة. وهو الشجاع.
- 2 الحشاور: جمع حشورة. وهي المرأة البطينة.
- 3 العثاير: جمع عثير. وهو التراب.
- 4 الحثايل: جمع حثيل. وهو شجر جبلي.
- 5 الطريم: الطويل من الناس.
- 6 م: "غرائر". والغرائر: جمع غرارة. وهي الجوالق.
- 7 الذرنوح: دويبة. وذكر في ص 178 أن النون زائدة. وفي حاشية ف تَعَقَّبَ لأبي حيان يذكر فيه تناقض ابن عصفور، مع أمثلة على فُعُول عن ابن القطاع.
- 8 الحرائض: الأسد.
- 9 الحطائط: الجارية الصغيرة.
- 10 في حاشية ف بخط أبي حيان: "الحبليل: دويبة. وهو من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه. قاله ابن سيده". وانظر الخصائص 3: 214. وتضبط الحبليل بفتح الباء وسكونها أيضاً. وانظر المزهري 2: 17.
- 11 م: ولا أُحَقِّقُ.
- 12 الدلامص: البراق.
- 13 القسيب: الشديد الطول. وفي النسختين والمبدع: "قشيب". والتصويب من الاستدراك على سيبويه ص 21 والتاج "قسب".
- 14 الطريم: الطويل. وحذيم: موضع بنجد.
- 15 م: جعفر.

16 م: فعيل.

17 القسين: الشيخ القديم.

(86/1)

الوصل، وبابه الشعر نحو قوله 1:
مَحْضُ التَّجَارِ، طَيِّبُ العُنْصُرِ 2
وعلى فَعْنَلَل: ولم يجرى إلا صفة، نحو ضَفَنَدَد 3 وَعَفَنَجَج 4.
وعلى فَعَالِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قَرَادِد 5 والصفة نحو: رَعَابِ 6 وَقَعَادِد 7.
وعلى فَعْبَلَل: وهو قليل ويكون فيهما. فالاسم نحو: حَفَيْلَل 8. والصفة نحو: حَفَيْدَد 9.
وعلى فَعَوَلَل وَفَعَوَلَل: نحو: حَبُونَن 10 وَحَبُونَن. وهما اسمان قليلان.
وعلى فِعْوَلَل: فالصفة نحو: عَثْوَلَل 11 وَعِلْوَدَد 12. وقد جاء اسمًا نحو: عَسْوَدَد 13. وهو قليل.
وعلى فُعَلَلَل: ولم يجرى إلا اسمًا، وهو قليل، نحو: قُرَطَاط 14 وفُسَطَاط.
وعلى فِعَلَلَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: جَلِبَاب وَقِرَطَاط 15 والصفة نحو: بَثْمَلَل 16 وَطَمَلَل 17.
وعلى فَعْلِيلَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حَلْتِيَّت 18 وَخَنْدِيذ 19. والصفة نحو: صِهْمِيم 20
وصنديد.

1 الخصائص 3: 311 والتمام ص 219 والمختسب 1: 79 والخزائة 1: 269. والنجار: الأصل.

2 الخصائص:

عَضُّ نَجَارِي، طَيِّبُ عُنْصُرِي

3 الضفندد: الأحمق مع ثقل وكثرة لحم.

4 العفننجج: الجافي الخلق.

5 القرادد: جمع قردد. وهو الوجه.

6 الرعابب: جمع رعبب. وهو الفروق من كل شيء.

7 العقادد: جمع قعدد. وهو الخامل القاعد من المكارم.

8 الحفيلل: شجر. وفي ف والمبدع: "حفيلل". وانظر الكتاب 2: 326 واللسان والتاج "حفل".

9 الحفيدد: السريع.

- 10 حبونن: اسم علم.
- 11 العثول: القدم المسترخي.
- 12 العلود: الغليظ الرقبة.
- 13 العسود: الحية.
- 14 القرطاط: البرذعة.
- 15 القرطاط: البرذعة.
- 16 الشمالال: السريع الخفيف من الإبل.
- 17 الطملال: الذئب الأطلس الخفي الشخص.
- 18 الحلتيت: نبات.
- 19 الخنذيذ: رأس الجبل.
- 20 الصهميم: السيد الشريف.

(87/1)

وعلى فَعْلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: طَخْرُور 1 وهذُلُول 2. والصفة نحو: بُهْلُول 3 وحَلْكُوك 4.
وعلى فَعْلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: بَلْصُوص 5 وَبِعْكُوك. والصفة نحو: حَلْكُوك 6.
وعلى فَعْلِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حَمَصِيص 7. والصفة نحو: صَمَمَكِيك 8.
وعلى فَعْلِيل: ولم يجرى إِلا صَفَةً، نحو: هَبِيبٌ 9 وهَبِيبٌ 10.
وعلى فَعْوَل: ولم يجرى أَيضًا إِلا صَفَةً، نحو: عَطَوُدٌ 11 وَكِرْوَسٌ 12.
فَأَمَّا زَوْنُكٌ 13 فَ"فَعَلَّل" كَعَدَبَسٌ 14، والواو أَصل في بنات الأربعة، مثلها في وَرْتَلٌ 15. وهذا أُولى
من [12] إثبات بناء لم يستقر في كلامهم. وهو "فَعَنَل" 16.
وإذا اجتمعتا 17 فيه بعد اللام كان:
على فَعْلَاء: ويكون فيهما. فالاسم نحو: طَرْفَاءٌ 18 وحَلْفَاءٌ 19 والصفة نحو: حَضْرَاءٌ وَسَوْدَاءٌ.

-
- 1 الطخور: اللطخ من السحاب القليل.
 - 2 هذلول: اسم علم.
 - 3 البهلول: السيد الجامع لكل خير.

- 4 الحلكوك: الشديد السواد.
- 5 البلصوص: طائر.
- 6 البعكوك: شدة الحر. والحلكوك: الشديد السواد.
- 7 الحمصيص: بقلة رملية.
- 8 الصمكيك: الغليظ الجافي.
- 9 الهبيغ: المرأة الفاجرة لا ترد يد لامس.
- 10 الهبيخ: الأحمق المسترخي.
- 11 العطود: الشديد الشاق من كل شيء.
- 12 الكروس: الضخم من كل شيء.
- 13 الزونك: اللحيم القصير الحياك في مشيه. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن سيده وابن القطاع أن وزنه فَعَنَل، ومثله ضَفَنَكَ وَسَفَنَجَ وَهَجَنَفَ.
- 14 العديس: الشديد الموثق الخلق.
- 15 الورنتل: الداهية.
- 16 كذا. وإذا جعلت الواو زائدة في زونك كان وزنه فوعلاً لا فعنلاً. ولعله ذكر فعنلاً. وهو يريد أن يدفع ما ذهب إليه ابن جني. انظر الخصائص 3: 217. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن بعض معاصريه أن الوزن هو فَعَنَل، ومثله جهنم. انظر ص 273-274 من ابن عصفور والتصريف.
- 17 ف: اجتماعا.
- 18 الطرفاء: شجر. فالهمزة فيها للتأنيث، والواحدة منها طرفة. ولو لم تمنع من الصرف كانت الواحدة طرفاء. انظر التاج "طرف".
- 19 الحلفاء: نبت يكثر في المغرب والأندلس. والواحدة حلفة. ولو صرفت كانت الواحدة حلفاء.

(88/1)

وعلى فُعَلَاءٍ: ولم يجئ إلا اسماً، وهو قليل، نحو: قُوبَاءُ 1.
وعلى فِعَلَاءٍ: ولم يجئ أيضاً إلا اسماً، نحو: عِلْبَاءُ 2 وخرشاء 3.
وعلى فُعَلَاءٍ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قُوبَاءُ 4 ورُحْصَاءُ 5. والصفة نحو: عَشْرَاءُ وَنُفْسَاءُ. وهو كثير، إذا كَسِبَ عليه الواحد للجمع.

وعلى فعلاء: ولم يجئ إلا اسماً نحو: قَرَمَاءُ 6 وجَنَفَاءُ 7.
 وعلى فعلاء: ولم يجئ إلا اسماً، وهو قليل، نحو: سِيرَاءُ 8 وَخِيَلَاءُ.
 وعلى فعلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: سَعْدَانُ 9 وَضَمْرَانُ 10. والصفة نحو: رِيَّانٌ وَعَطْشَانٌ
 وَشَبْعَانُ 11.
 وعلى فعلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: دُكَّانٌ وَعُثْمَانُ. وهو كثير، إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع،
 نحو: جُرْبَانُ 12 والصفة نحو: عُريَانٌ وَحُمَصَانُ.
 وعلى فعلان: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: ضِبْعَانُ 13 وَسِرْحَانُ، وهو كثير، إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع،
 نحو: غِلْمَانُ.
 فأما قولهم: رجلٌ عَلِيَانٌ 14، فمن الوصف بالأسماء؛ لأنها ليست بصفة مطابقة للموصوف؛ لأنهم قد
 قالوا: ناقةٌ عَلِيَانٌ، فوصفوا به الناقة ولم يدخلوا التاء. ومذهبنا أن الصِّفَةَ إذا كانت كذلك حُكِمَ لها
 بحكم الأسماء.

-
- 1 القوباء: داء معروف بالحجاز.
 - 2 العلباء: عصب عنق البعير.
 - 3 الخرشاء: سلخ جلد الحية.
 - 4 القوباء: داء معروف بالحجاز.
 - 5 الرحضاء: عرق الحمى.
 - 6 قرماء: اسم موضع.
 - 7 جنفاء: موضع في ديار بني فزارة.
 - 8 السيراء: نبت. وفي حاشية ف: وعنباء للعنب.
 - 9 السعدان: نبت له ثمر مستدير مشوك الوجه.
 - 10 الضمران: نبت.
 - 11 م: شعبان.
 - 12 الجربان: جمع جريب. وهو مقدار معلوم من الأرض والطعام.
 - 13 الضبعان: ذكر الضباع.
 - 14 العليان: الطويل الجسم الضخم. وانظر المزهري 2: 17.

- وعلى فَعْلَان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: كَرَوَان ووَورَشَان 1. والصفة نحو: قَطْوَان 2 وِرْفِيَان 3.
 وعلى فَعْلَان: ولم يجئ إلا اسماً، وهو قليل، نحو: ظَرِبَان 4 وَقَطْرَان.
 وعلى فَعْلَان: ولم يجئ إلا اسماً، وهو قليل، نحو: سُبْعَان 5.
 وعلى فَعْلَان: ولم يجئ أيضاً إلا اسماً، وهو قليل، نحو: سُلْطَان.
 وعلى فَعْلَى: ولم يجئ إلا صفةً، وهو قليل، نحو: عَفْرَى 6.
 وعلى فِعْلَى: ولم يجئ إلا اسماً، وهو قليل، نحو: عِرْضَى 7.
 فأما الهَرَنْوَى اسم نبت فإنه "فَعْلَى" كالفَهْرَى، والواو أصل 8 في بنات الأربعة، مثلها في وِرْتَل
 شُدوذاً. وهو أولى من جعلها زائدة، فتكون الكلمة "فَعْلَوَى"؛ لأن ذلك بناء لم يثبت في كلامهم.
 وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وُجِدَت في المضعف باطراد، وفي غير المضعف قليلاً. فجعل الواو
 أصلاً أولى لذلك.
 وأما زَيْتُون ف"فِعْعُول" 9 كَقَبْصُوم 10. وليست النون زائدة بدليل قولهم: الزَيْت؛ لأنهم قد قالوا: أرضٌ
 زَيْتَةٌ أي: فيها زيتون. فنون زَيْتُون على هذا أصليّةٌ. وأيضاً فإنه لو 11 جعلت النون زائدة لكان وزن
 الكلمة "فَعْلُوناً" 12. وذلك بناء لم يستقرّ في 13 كلامهم.
 وعلى فَعْلُوت: ويكون فيهما. فالاسم نحو: رَغْبُوت 14 ورَهْبُوت 15. والصفة نحو: رَجُلٌ

1 الورشان: طائر شبه الحمام.

2 القطوان: الذي يقارب في خطوه مع النشاط.

3 الزفيان: الناقة السريعة. م: زفيان وقطوان.

4 الظربان: دويبة كاهرة.

5 سبعان: اسم موضع.

6 العفري: الخبيث المنكر الداھي.

7 العرضى: المشي فيه بغي من نشاطه.

8 م: أصلية.

9 م: فيعون.

10 القيصوم: نبت من نبات البادية.

11 م: إن.

12 انظر الخصائص 3: 203.

13 م: من.

14 الرغبوت: الرغبة.

15 الرهبوت: الرهبة.

(90/1)

خَلْبُوتٌ 1 وناقَةٌ تَرْبُوتٌ 2.

وعلى فَعْلُوت: نحو: خَلْبُوت 3 وحيُّوت 4.

وعلى فَعْلِيَت: ولم يَجِيءِ إِلَّا صَفَةً، نحو: عَفْرِيَت وِغْرِيَت 5.

وعلى فَعْلِيَيْن: ولم يَجِيءِ إِلَّا اسْمًا، وهو قليل، نحو: غَسْلِيَيْن 6.

وأما حَوْرِيَت 7 وِصْوَلِيَت فيمكن أن يكون الأصل فيهما حَوْرِيَت وِصْوَلِيَت 8 على وزن "فَعْلِيَت" كِعَفْرِيَت، ثم فَتَحَت الفاء تخفيفًا، كما قالوا في بُرْقَع: بُرْقَع. على 9 أن أبا عليّ أَقَلَّ الحَفْلَ بِحَوْرِيَت، إذ كان ليس من لغة ابني 10 نزار.

وعلى فَعْلِيَّة، والهاء لازمة له: ولم يَجِيءِ إِلَّا اسْمًا، نحو: بُلْهِنِيَّة 11.

وعلى فَعْلَوَّة: ولم يَجِيءِ مِنْهُ إِلَّا جَبْرَوَّة 12.

وكذلك قولهم: سَمِعْنَا نَظْرَنَةً 13 وَسَمِعْنَا نَظْرَنَةً، النون زائدة في آخرهما، على حدّ زيادتها في قول الراجز 14:

قُطْنَنَةٌ، مِنْ أَكْبَرِ الْقُطْنِيِّ

وكذلك خَلْفَنَاة 15: "فَعْلَنَاة". إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِنَاءٍ أَصْلِيٍّ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: "خَلْفَنَةٌ". فيمكن أن يكون هذا مُشَبَّعًا مِنْهُ. وهو أولى من إثبات بناء لم يستقر.

1 الخلبوت: الخداع الكذاب.

2 التربوت: الذلول.

3 الخلبوت: الخداع الكذاب.

4 الحيات: ذكر الحيات.

5 الغزويت: القصير.

- 6 الغسلين: ما يسيل من جلود أهل النار.
- 7 حوريت: اسم موضع.
- 8 كذا. وانظر التاج "حرت".
- 9 انظر الخصائص 3: 207.
- 10 م: "بني". والمراد بابني نزار: ربيعة ومضر.
- 11 البلهنية: الرخاء وسعة العيش.
- 12 الحبروة: التجبر والتكبر.
- 13 من رجز في اللسان والتاج "سمع". والسمعة النظرة: الجيدة السمع والنظر.
- 14 ينسب إلى قارب بن سالم المري ودهلب بن قريع وجندل الطهوي. الصحاح واللسان والتاج "قطن" واللسان "جدب".
- 15 الخلفانة: الذي في خلقه خلاف.

(91/1)

[المزيد فيه ثلاثة أحرف]:

- وأما الذي تلحقه ثلاث زوائد فلا يخلو أن تجتمع فيه، أو تفترق، أو تجتمع منها اثنتان خاصة: فإن افتزقت كان على:
- إِفْعَيْلِي: ولم [12ب] يجيئ إلا اسماً، نحو: إهْجِيْرِي 1 وإِجْرِيَا 2. ولا يُحْفَظُ غيرهما.
- وعلى تَفَاعِيل: ولم يجيئ إلا اسماً، نحو: التَّمَاثِيلُ وَتَجَافِيْف 3.
- وعلى يَفَاعِيل: ولا يكون فيهما إلا إذا كُسِرَ الواحد عليه للجمع. فالاسم 4 نحو: يَرَابِيْع وَيَعَاقِيْب.
- والصفة نحو: يَخَاضِر 5.
- وعلى مَفَاعِيل: ولا يكون فيهما إلا إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع. فالاسم نحو: مَفَاتِيْحٌ وَمَخَارِيْق.
- والصفة نحو: مَكَاسِيْبٌ وَمَكَارِيْم.
- وعلى أَفَاعِيل: ولا يكون أيضاً إلا إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع. نحو: أَسَالِيْب.
- فأما أَلَنْجُوْجٌ وَيَلَنْجُوْجٌ 6 فلا دليل فيهما على إثبات "أَفْنَعُوْل" ولا "يَفْنَعُوْل"؛ لأنه قد نُقِلَ 7 أنهما أعجميَّان.
- وعلى فَاعُوْلِي: ولم يجيئ منه إلا: بادُوْلِي 8.

وأما قولهم: مُهُوَأَنَّ9، فزعم السيرافيُّ أنه على وزن "مُطْمَأَنَّ". وهذا باطل؛ لأنه ليس بجار على فعل، إذ لا يحفظ "هُوَأَنَّ". لكنَّه إن ثَبَّتَ كان على وزن "مُفْوَعَلَّ". وما ردَّ به ابنُ جنيّ 10 مذهب السيرافيِّ، من كون الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة غير المضعَّف، لا يلزم إذ قد جاءت أصلاً في "وَرْتَل" وليس بمضعَّف -فإن قيل: إنَّ أصلها في غير المضعَّف لا تُرْتَكَبُ

1 الإهجري: الدأب والعادة.

2 الإجريا: الخلق والطبيعة.

3 التجافيف: جمع تجفاف. وهو آلة للحرب يتقى بها.

4 م: ويكون فيهما فالاسم.

5 اليخاضير: جمع يخضور. وهو الأخضر.

6 الألنجوج واليلنجوج: عود الطيب.

7 م: "قيل". ف: "لأنهما قد نقلتا". والتصويب من المبدع.

8 بادولى: اسم موضع.

9 المهوأن: ما اطمأن من الأرض.

10 انظر الخصائص 3: 195-196.

(92/1)

إِلَّا الْمَوْجِبِ. قيل: المَوْجِبُ هنا أنه ليس من أبنية كلامهم "مُفْوَعَلَّ" - لكن الذي منع من ذلك ما 1 ذكرناه. وهو بناء قليل، لم يحفظ منه إلا هذا.

وعلى فِعْبَلَى: ولم يجئ 2 إلا اسماً في المصادر، نحو: هَجِيرَى 3 وَقَتْبَى 4. فأما الفِخْرَاءُ 5 والحِصْبَاءُ 6 فهما بناءان ممدودان منه، وإن كان مدُّ المقصور شاذًّا عندنا، لا ينقاس في الضرائر ولا غيرها.

وعلى فُعَالَى: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: شُقَارَى 7 وَخَوَارَى 8 وَخُضَارَى 9.

وعلى فُعْبَلَى: ولم يجئ أيضاً إلا اسماً، نحو: خُلَيْطَى 10 وَنُقَيْرَى 11.

وعلى مَفْعَلَى: ولم يجئ إلا صفةً، نحو: مَرَعَزَى 12.

وعلى مَفْعَلَى: وهو قليل، ولم يجئ إلا صفةً، نحو: مَكْوَرَى 13.

وعلى مَفْعَلَى: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: مَرَعَزَى 14. فأما قولهم: رَجُلٌ مَرَقْدَى 15، فمن قبيل الوصف

بالأسماء؛ لأنها غير مُطابِقة لموصوفها؛ ألا ترى أنها جاريةٌ على مُذَكَّر، وهي مؤنثةٌ بالألف؟ وقد تقدّم 16 الدليل على أنّ الصفة إذا كانت كذلك جرت مجرى الأسماء، فلا يثبت بها "مفعلي" في الصفات.

وعلى يَفْعَلِي: ولم يجئ إلا اسماً، وهو قليل، نحو: يَهَيِّرِي 17.

-
- 1 ف: الذي.
 - 2 زاد في م: منه.
 - 3 الهجيري: الدأب والعادة.
 - 4 القتيبي: النميمة.
 - 5 الفخراء: الفخر.
 - 6 الخصيصة: الخصوصية. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن كراع: الخَصِيصَى والخَصِيصَاء والمَكِيثَى والمَكِيثَاء يُقصران ومُمدان، ولا ثالث لهما.
 - 7 الشقاري: نبات.
 - 8 الحواري: لباب الدقيق.
 - 9 الخضاري: نبات.
 - 10 الخليطي: الاختلاط.
 - 11 البقيري: لعبة تكون كومة من تراب حولها خطوط.
 - 12 المرعزي: اللين من الصوف.
 - 13 المكوري: الفاحش المكثار.
 - 14 المرعزي: الزغب الذي تحت شعر العنزة.
 - 15 انظر المزهري 2: 24. والمرقدي: الداهب على وجهه.
 - 16 انظر ص 80 و 89.
 - 17 اليهيري: الباطل. وفي المزهري 2: 24 وقيل وزنه فَعْفَلِي.

- وعلى تَفْعَالٍ: نحو: تَحَمَّلَ 1. ولم يجيء إلا اسماً.
- فأما قولهم: رَجُلٌ تَلِّ قَامَةٌ 2 وتَلْعَابَةٌ 3، فمن قبيل الوصف بالمصدر؛ لأنَّ تَلِّقَامًا 4 وتَلْعَابًا مصدران فوَصِفَ بهما 5، ودخلت التاء للمبالغة. وكذلك: رَجُلٌ تَلِّقَاعَةٌ 6 وتَكَلَامَةٌ 7.
- وإن اجتمعت فلا يخلو أن تجتمع فيه بعد العَيْنِ، أو بعد الفَاءِ. أو بعد اللام:
- فإن اجتمعت فيه بعد الفاء كان:
- على فُعْلُلٍ: نحو: كُذِّبُذَّبَ 8.
- وإن 9 اجتمعت فيه بعد العين كان:
- على فَعَاوِيلٍ: ولا يكون إلا صفة نحو: قَرَاوِيحٌ وَجَلَاوِيحٌ 10 وقد يجيء اسماً بالقياس؛ لأنَّ عَصَوَادًا 11 اسم، وقياس تكسيره عَصَاوِيدَ.
- وعلى فَعَايِيلٍ: ولم يجيء إلا اسماً، نحو: كَرَايِيْسٌ 12.
- وعلى فَعَالِيْلٍ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: الظَّنَّايِبِ وَالْفَسَاطِيْطِ. والصفة نحو: الشَّمَالِيْلِ 13
- والبَهَالِيْلِ 14.
- وعلى فِعْنَالٍ: ولم يجيء إلا اسماً، نحو: فِرِنْدَادٌ 15.

-
- 1 في النسختين والمزهر والمبدع: "تجمال". والتصويب من الكتاب 2: 243 والخصائص 3: 187.
- والتحمل: التحمل مصدر تَحَمَّلَ.
- 2 التلقاة: العظيم اللقم. وانظر المزهر 2: 23.
- 3 التلعابة: الكثير المزاح والمداعبة.
- 4 م: تحملاً.
- 5 وانظر الخصائص 3: 187-190.
- 6 التلقاة: الكثير الكلام.
- 7 التكلامة: الفصيح الكلام الجيده.
- 8 الكذب: الكثير الكذب جداً.
- 9 ف: فإن.
- 10 القراويح: جمع قرواح. وهو الطويل من النوق. والجلأويح: جمع جلوخ. وهو الوادي الواسع الضخم الممتلئ العميق.
- 11 العصواد: الجلبة والاختلاط.
- 12 الكراييس: جمع كرياس، وهو الكنيف المشرف على سطح بقناة إلى الأرض.

- 13 الشمالييل: جمع شمليل. وهي السريعة الخفيفة.
14 البهاليل: جمع بهلول. وهو السيد الجامع لكل خير.
15 الفرنداد: شجر.

(94/1)

وإن اجتمعت فيه بعد اللام كان:
على فُعَلُون: ولم يَجِئِ إِلَّا اسْمًا، نحو: عُنُقُون وَعُنْظُون.1
وعلى فُعَلَان: نحو: تُرْجَمَان.2
فَأَمَّا 3 تُرْجَمَان فُفْتِحَتِ التَاءُ تَخْفِيفًا؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ "فُعَلَان".
وعلى فِعْلِيَان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: صِلِيَان 4 وَيَلِيَان 5. والصفة نحو: عِنْظِيَان 6 وَخِرِيَان 7.
وعلى فُعَلَايَا: نحو: بُرْحَايَا 8. ولم يَجِئِ غَيْرَهُ.
وعلى فَعَلِيًّا: ولم يَجِئِ إِلَّا اسْمًا، نحو: مَرْحِيَا وَبَرْدِيَا 9. وهو قليل.
وعلى فِعْلِيَاءَ: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: كِبْرِيَاءَ وَسِيمِيَاءَ. والصفة نحو: جِرِيَاءَ 10.
وعلى فَعَلَوْتِي: نحو: رَهْبُوتِي 11 وَرَغْبُوتِي 12 ولم يَجِئِ إِلَّا اسْمًا، وهو قليل.
وإن اجتمع منها ثنتان كان: [13].
على إِفْعِلَان: ويكون فيهما قليلاً. فالاسم نحو: إِسْحِمَان 13. والصفة نحو: لَيْلَةٌ إِضْحِيَانَةٌ 14.

- 1 العنظوان: نبت من الحمض.
2 سقط "على فعلاًن نحو" من النسختين، وألحق بحاشية ف، وصحح عليه مرتين. قلت: وفعلاًن
هذا ليس من الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف، بل هو من الرباعي المزيد فيه حرفان، فذكره ههنا وهم.
ولعل ابن عصفور لم يثبتته هنا، وكانت عبارته كما يلي: "وعنظوان وترجمان"، مستطرداً بذكر ترجمان
للإشارة إلى ضم الفاء واللام الأولى، فوهم النساخ وأثبتوا معه وزنه. وقد وهم أبو حيان كذلك فجعل
في المبدع ورقة 6 ب الترجمان من الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف بعد اللام، مع أنه صرح في كتاب
آخر له أن وزنه تُفْعَلَان. انظر التاج "ترجم" وارتشاف الضرب 1: 52.
3 م: "وأما" وانظر الخصائص 3: 193.
4 الصليان: كلاً ينبت صعداً.

5 البليان: البعد.

6 العنظيان: الفحاش الجافي.

7 الخريان: الجبان. وفي النسختين والمبدع: "جريان". والتصويب من الكتاب 2: 234.

8 برحايا: اسم موضع. انظر معجم البلدان "برحايا".

9 المرحيا: كلمة تقال للرامي إذا أصاب. وبرديا: نهر بردى.

10 الجريياء: الرجاء الضعيف.

11 الرهبوتي: الرهبة.

12 الرغبوتي: الرغبة.

13 إسحمان: جبل.

14 الإضحيانة: التي لا غيم فيها، والمقمرة. وقد أخرج ناسخ م بناء إفعالاً فأثبتته بعد أفعالاً بخلاف

يسير.

(95/1)

وعلى أفعالان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: أفعوان وأرجوان. والصفة نحو: أسحمان 1 وألعبان 2.

وعلى أفعالان: ولم يجيء إلا صفةً، وهو قليل، قالوا: عَجِينُ أَنْبَخَانُ 3. وقالوا: أَرُونَانُ 4.

وعلى تفعلاء: قالوا: هو يمشي التركضاء 5. ولم يُسمع غيره.

وعلى أفعالاً وأفعلاء: نحو: أربعاء وأربعاء. ولا يُعلم 6 غيرهما، إلا أن يُكسَّرَ عليه الواحد للجمع،

فإنه قد يجيء على "أفعلاء" كثيراً، نحو: أصدقاء وأرمداء جمع رماد: وحكى أبو زيد:

أرمداء كثيرةً.

وعلى إفعلاء: نحو إرمداء.

فأمَّا أربعاء فظاهره أنه "أفعلاء". وقد يمكن عندي أن يكون "فعلاء" كعقرباء 7. ولا تُجعل الهمزة

زائدة، وإن كانت في موضع تكثر فيه زيادتها، لئلا يكون في ذلك إثبات بناء لم يوجد. وكذلك أربعاء

كقرفصاء 8.

وعلى فنعلاء وفنعلاء: نحو: خنفساء وخنفساء.

وأما جُنداء 9 من قول الشاعر 10:

وجُنداء, في عُمان, مُقيماً ... [ثُمَّ قَيْسًا فِي حَضْرَ مَوْتِ الْمُنيْفِ]

فلا يثبت به "فُعَلَاء"؛ لأنه قد حُكي مقصوراً 11، فيمكن أن يكون مدُّه ضرورية، ويكون من الضرائر التي لا تنقاس.

وعلى فاعلاء: ولم يجرى إلا اسماً، نحو: قاصعاء 12 وناقفاء 13.

- 1 الأسحلان: الطويل.
- 2 الألبان: الكثير اللعب.
- 3 الأنبخان: المسترخي.
- 4 الأرونان: اليوم الصعب الشديد.
- 5 التركضاء: مشية فيها ترفل وتبختر. وقيل: إذا فتحت التاء والكاف قصرت، وإذا كسرتكما مددت. وانظر التاج "ركض" والمزهر 2: 24.
- 6 المزهر 2: 24.
- 7 العقرباء: أنثى العقارب.
- 8 القرفصاء: جلسة الأعراب. وفي المزهر 1: 135 أن اللحياني انفرد بذكر أرنعاء.
- 9 جلنداء: اسم علم. وهو جلنداء بن المسبكي من الأزد.
- 10 الأعشى. ديوانه ص 212 والخصائص 3: 214. وانظر التاج "جلد". والمنيف: المرتفع.
- 11 انظر الخصائص 3: 214 والمزهر 2: 25-26.
- 12 القاصعاء: فم جحر الضب.
- 13 الناقفاء: إحدى جحرة الضب، يكتمها ويظهر غيرها.

(96/1)

- وعلى فعلاء: نحو: ثلاثاء وبركاء 1. وقد جاء وصفاً، قالوا: رجلٌ عباياءٌ طباقاً 2.
- وعلى فعلاء: نحو: قصاصاء 3. حكاه ابن دُرَيْد، ولا يُحفظ غيره.
- وعلى فَعْلُولَى 4: نحو: فَوْضُوضَى 5. ولم يجرى غيره.
- وعلى فَوَعَلَاءَ: ولم يجرى إلا اسماً، وهو قليل، نحو: حوصلاء 6.
- وعلى مَفْعَلَاءَ: وهو قليل، نحو: مَرْعِزَاءَ 7.
- وعلى فُعُولَاءَ: نحو: عُشُورَاءَ 8.

وعلى فَعُولَاءَ: ولم يَجِيءَ إِلَّا اسْمًا، وهو قليل، نحو: ذُبُوقَاءَ 9 وَبِرُوكَاءَ 10.
وعلى فَعِيلَاءَ: وهو قليل، ولم يَجِيءَ إِلَّا اسْمًا، نحو: عَجِيسَاءَ 11 وَقَرِيثَاءَ 12.
وَأَمَّا الدِّيَكِسَاءَ 13 والدِّيَكِسَاءَ فـ"فِعْلِلَاءَ" و"فَعْلَلَاءَ"، كَطِرْمَسَاءَ 14 وَحَرْمَلَاءَ 15. والياء أصل في
بنات الأربعة، كما هي في "يَسْتَعُور" 16 أصلًا وهو خماسي. ولم تجعل الياء فيهما زائدة فيكون وزنهما
"فِعِيلَاءَ" و"فِعِيلَاءَ"؛ لأنهما بناءان لم يستقرَّا في كلامهم.
وكذلك نَفْرَجَاءَ: 17 "فِعْلَلَاءَ"، وليس بـ"نَفْعَلَاءَ" على ما يُبَيَّنُّ بعدُ 18، إن شاء الله.

-
- 1 البراكاء: ساحة الحرب.
 - 2 العيالياء: العنن تعيبه مباحضة النساء. والطباقاء: الثقل يطبق على المرأة بصدره، أو الذي لا
ينكح.
 - 3 القصاصاء: القصاص. انظر الجمهرة 3: 408.
 - 4 آخر ناسخ م هذا البناء فأثبتته بعد فوعلاء.
 - 5 أمرهم فوضوضى بينهم: إذا كانوا مختلطين يتصرف كل منهم فيما للآخر.
 - 6 الحوصلاء: حوصلة الطير.
 - 7 المرعزاء: الزغب الذي تحت شعر العنز.
 - 8 عشوراء: اسم موضع.
 - 9 الدبوقاء: الدابوق، وهو حمل شجر في جوفه كالغراء.
 - 10 البروكاء: ساحة الحرب.
 - 11 العجيساء: اسم مشية بطيئة.
 - 12 القرثاء: ضرب من النخل.
 - 13 الديكساء: القطعة العظيمة من النعم والغنم. والمشهور أنه بفتح الياء وسكون الكاف.
 - 14 الطرمساء: الظلمة.
 - 15 حرملاء: اسم موضع.
 - 16 اليستعور: شجر.
 - 17 النفرجاء: الجبان الضعيف.
 - 18 في الورقة 25.

- وعلى فُعْلَان: وهو قليل. [فالا سم] نحو: 1. فُمُحَان 2. والصفة: فُمُدَان. ولا يُعرف في الصفة غيره.
وعلى فُعْلَان: ويكون فيهما. فالا سم نحو: حُوْمَان 3. والصفة: عُمْدَان وَجُلْبَان 4.
فأما قولهم: هم في كَوْفَان 5، فليس فيه دليل على إثبات "فَعْلَان"، لاحتمال أن يكون 6 "فَوَعْلَان" كحَوْفَرَان 7.
وعلى فِعْلَان: ويكون فيهما. فالا سم نحو: عِرْقَان 8 وَفِرْكَان 9. والصفة نحو: رَجَلٌ كِلِمَانِي 10.
وعلى فِعْلَان: ولم يَجِيْ أَيْضًا إِلَّا اسْمًا، نحو: تَنَفَّان 11.
وعلى فِعْلَعَال: ويكون فيهما. فالا سم نحو: حِلْبَاب. والصفة نحو: سِرْطَرَاط 12.
فأما عِفْرَيْن 13 فهو جمع في الأصل، لِعِفْرٍ على وزن طِـمِرٍ، وَشَمِيٍّ بالجمع، وجعل الإعراب في النون. وهذا أولى من أن يكون اسمًا مفردًا في الأصل على وزن "فِعْلَيْن"؛ لأنه بناء لم يستقرَّ في المفردات. وكذلك كِفْرَيْن 14.
وأما زَيْفُون من قوله أمية بن أبي عائذ 15:

- 1 سقط من م، وسقط "فالا سم" من ف.
2 القمحان: الذريرة تعلقو الخمرة. وفي حاشية ف: "قمحان بالضم والفتح. الضم عن سيبويه". انظر الكتاب 2: 324 حيث نفى سيبويه أن يجيء من هذا البناء صفة.
3 الحومان: الأكم الصغير. م: حرمان.
4 العمدان: الطويل. والجلبان: الصخاب ذو الجلبة. وفي النسختين: "غمْدَان". وفي الكتاب 2: 324 ضبط الثاني من هذه الثلاثة بضم العين. وانظر الاستدراك على سيبويه ص 13 و 19 والجمهرة: 2: 282.
5 الكوفان: العز والمنعة. وانظر المزهرة 2: 27.
6 زاد في م: على.
7 الحوفران: لقب الحارث بن شريك.
8 العرفان: جندب ضخم كالجرادة له عرف.
9 فركان: اسم موضع. وفي النسختين: "بركان". والتصويب من الكتاب 2: 324. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: بالفاء ذكره ابن القطاع.
10 الكلماني: الفصيح الكلام. وسقط "والصفة نحو رجل كلماني" من م.

11 التتفاف: أول الشيء.

12 الحلبلاب: نبت يتحلب منه لبن كثير. والسرطراط: السريع البلع.

13 عفرين: اسم موضع. وانظر الخصائص 3: 199 والمزهر 2: 27.

14 الكفرين: الداهي.

15 يصف إبلاً. والمطاريح: التي تطرح أيديها في السير. والحشور: السهام المحددة. والرماحة

الريزفون: القوس السريعة. الخصائص 3: 215 وشرح أشعار الهذليين ص 519.

(98/1)

[مَطَارِيحٌ بِالْوَعَثِ مَرَّ الْحُشُو ... ر] , هَا جَزَنُ رَمَاحَةٍ زَبْرُفُونَا

فظاهره أنه "فَيَفْعُول" من الزَّفْن 1. وعلى ذلك حملة 2 أبو سعيد [السِّيرافي] . والصحيح ما ذهب إليه

أبو الفتح 3، من أنه "فَيَعْلُول" على وزن خَيْسَفُوج 4. فيكون قريباً من لفظ الزَّفْن، وليست أصوله

كأصوله. فيكون كَسَبَطَ و 5سَبَطَ. وهذا أولى؛ لأنَّ هـ قد ثَبَّتَ من كلامهم "فَيَعْلُول"، ولم يثبت فيه

"فَيَفْعُول". ويكون من باب "دَدَن"، وإن كان قليلاً، ومثله دَيْدُبُون 6.

وعلى إفعال: نحو: إسحار 7. ولا يُحفظ غيره.

وعلى أفعال: نحو: أسحار.

وعلى فَعَاعِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: سَلاليم وبناليط 8. والصفة [نحو]: عَواوير 9 وجبائير.

وعلى فُعَاعِيل: ولم يجئ إلا صفةً، قالوا: ماءٌ سُخاخِين 10. ولا يُعلم غيره.

وعلى فَعَعَعِيل: ولم يجئ [13ب] إلا اسماً، نحو: مَرَمَرِيس 11. وقد قالوا فيه: مَرَمَرِيت.

وعلى فَعَالِين: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: سَراحِين 12 وفَرازِين 13. ولا يكون إلا جمعاً.

فأمَّا قولهم: أَتَيْتُكَ كَرَاهِينَ أَنْ تَغْضَبَ، فيمكن أن يكون جمع كُرْهَانِ كُفْرَانِ، وإن لم يُنطق به. ونظيره

من الجموع التي لم يُنطق لها بواحد عبادِيد 14 وشمَّاطِيط 15.

1 الزفن: الدفع.

2 المزهر 2: 26.

3 الخصائص 3: 215-216.

4 الخيسفوج: نبت.

- 5 م: من.
6 الديدبون: اللهو واللعب.
7 الإسحار: بقلة حارة.
8 البلايط: الأرضون المستوية.
9 العواوير: جمع عوار. وهو الضعيف الجبان السريع الفرار. وسقط "نحو" من ف.
10 م: مخاين.
11 المرريس: الداهية الشديدة.
12 السراحين: جمع سرحان. وهو الذئب.
13 الفزازين: جمع فرزان. وهي الملكة في لعبة الشطرنج.
14 العبادين: الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم.
15 الشمايط: الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم.

(99/1)

وعلى فعّالان: ولم يجئ إلا اسماً، نحو: سلامان 1 وحمّاطان 2. وهو قليل.
وعلى فيعلّان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: ضيمران 3 وأيهقان 4. والصفة نحو: كيدبان وهينمان 5.
وعلى فيعلّان: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قيقبان 6 وسيسبان 7. والصفة نحو: هيبان 8 وتيحان 9.
وأما طيلسان فقد أنكره الأصمعي، وعمل الأخفش والمازني 10 عليه المسائل، بالرواية الضعيفة.
وعلى فوعلان: ولم يجئ إلا اسماً، وهو قليل، نحو: حوتنان 11 وحوقران 12.
وعلى مفعلان: ولم يجئ إلا صفة 13 نحو: مكرمان وملاًمان.
وأما مسحلان 14 ف"فعلّان" كعقربان. وليست الميم زائدة، وإن كانت في محلّ زيادتها؛ لأنّ ذلك يؤدي إلى أن يكون وزن الكلمة "مفعّلان"، وذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم. فالأولى ما ذكرنا.
وأما قولهم: حمامة ذات صوقير 15 ف"فعلليل" كعزليل 16. والواو أصل في بنات

- 1 سلامان: اسم علم.
2 حماطان: اسم موضع.
3 الضميران: ضرب من الشجر.

4 الأيهقان: نبت.

- 5 كذا في النسختين والاستدراك على سبويه ص 13 و 19. والهينمان: الكلام الخفي. وهو اسم لا صفة. وفي الكتاب 2: 323 ومختصر شرح أمثلته ص 303: "هيثمان". وهو من الكلام الخفي. ولعل الصواب: "هَيْلْمَان". وهو الكثير من كل شيء. وقد يقال: إن الهينمان أو الهيثمان هو النمام.
- 6 القيقبان: خشب تصنع منه السروج.
- 7 السيسبان: شجر.
- 8 الهيبان: الجبان الكثير الفرق.
- 9 التيحان: المتعرض لكل مكربة أو أمر شديد.
- 10 م: "المازني والأخفش". والأصمعي هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب، حافظ لأيام العرب ولغتهم وأشعارهم، توفي في سنة 210. بغية الوعاة 2: 112. والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، نحوي مشهور توفي سنة 215. البلغة ص 86.
- 11 حوتنان: اسم موضع.
- 12 الحوفزان: لقب الحارث بن شريك.
- 13 في النسختين: اسمًا.
- 14 مسحلان: اسم موضع. وانظر المزهري 2: 25 وص 165.
- 15 م: "طوقير". وانظر المزهري 2: 26 والصوقير: صوت الطائر.
- 16 العرطليل: الطويل.

(100/1)

الأربعة. وهذا أولى من جعلها زائدة، فتكون الكلمة على وزن "فَوَعْلِيل"؛ لأنَّ [في] 1 ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم.

وعلى تَفْعَلُوت: ولم يجيء إِلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: تَرَمُّوت 2.

وعلى فَوَاعِيل: ولم يجيء إِلَّا اسمًا كواحدِهِ، نحو: حَوَاتِيم 3 وسَوَائِب 4.

وعلى فَيَاعِيل: ويكون فيهما. فالاسم [نحو]: دِيَامِيس 5 ودِيَامِيم 6. والصفة نحو: صِيَارِيف 7 وبياطير 8.

وعلى فَعَالِيَت: ولم يجيء إِلَّا صفةً، وهو قليل، نحو: عَفَارِيَت. وقد يجيء اسمًا بالقياس، نحو: مَلَائِكِيَت،

في جمع مَلَكُوت.

وعلى فَعَالِي: ويكون فيهما. فالاسم نحو: بَخَائِي⁹ وَقَمَارِي¹⁰ وَدَبَاسِي¹¹. والصفة نحو: دَرَارِي¹² وَحَوَالِي¹³.

وعلى فَنَعْلِيل: ولم يجئ إلا صفة، وهو قليل، نحو: حَنَفَقِيق¹⁴.
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: رَجُلٌ مَقْتَوِيٌّ¹⁵، فَإِنَّهُ جَمْعُ مَقْتَوِيٍّ عَلَى حَذْفِ يَاءِ النِّسْبِ. وَالْأَصْلُ "مَقْتَوِيُونَ"،
فَحُذِفَتْ يَاءُ 16 النِّسْبِ كَمَا حُذِفْنَا 17 مِنَ الْأَعْجَمِيِّينَ 18 وَالْأَشْعَرِيِّينَ 19 وَالْأَشْقَرِيِّينَ 20 وَوُصِفَ

1 من م.

2 التَّرغُوت: التَّرْم.

3 الخَوَاتِيم: جَمْعُ خَاتَام. وَهُوَ الْخَاتَم.

4 السَّوَابِيط: جَمْعُ سَابِاط. وَهُوَ سَقِيْفَةٌ بَيْنَ حَائِطَيْنِ أَوْ دَارَيْنِ.

5 الدِّيَامِيْس: جَمْعُ دِيْمَاس. وَهُوَ الْقَبْر.

6 الدِّيَامِيْم: جَمْعُ دِيْمُوم. وَهِيَ الْفَلَاةُ الْوَاسِعَةُ يَدُومُ السَّيْرُ فِيهَا لِبَعْدِهَا.

7 الصِّيَارِيْف: جَمْعُ صِيْرَف. وَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ فِي الْأُمُورِ الْمُجْرَبُ لَهَا. وَالْأَصْلُ صِيَارِفٌ زِيدَتْ فِيهِ الْيَاءُ.
انظر الكتاب 1: 1 والإِنصاف ص 27-28.

8 البِيَّاطِير: جَمْعُ بِيَّطَار.

9 البِخَائِي: الْإِبِلُ الْخِرَاسَانِيَّة.

10 الْقَمَارِي: جَمْعُ قَمْرِي، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْحَمَامِ.

11 الدَّبَاسِي: جَمْعُ دَبْسِي. وَهُوَ طَائِرٌ.

12 الدَّرَارِي: جَمْعُ دَرِّيٍّ. وَهُوَ الْكُوكَبُ الْمُضِيءُ.

13 الْحَوَالِي: الْمُحْتَالُ الشَّدِيدُ الْإِحْتِيَالِ. م: حَوَالِي وَدَرَارِي.

14 الْخَنْقِيْق: السَّرِيْعَةُ الْجَرِيئَةُ مِنَ النِّسَاءِ.

15 الْمُقْتَوِيْنَ: الَّذِي يَخْدُمُ النَّاسَ بِطَعَامِ بَطْنِهِ. وَوَزَنُهُ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ عَصْفُورٍ: مَفْعَلِيْنَ. وَانظُرِ الْمَرْهَر
2: 25.

16 م: فَحَذْفُ يَاءٍ.

17 فِي النِّسْخَتَيْنِ: كَمَا حَذِفَتْ.

18 الْأَعْجَمُونَ: جَمْعُ أَعْجَمِيٍّ. ف: الْأَعْجَمِيِّينَ.

19 الأشعرون: جمع أشعري.

20 الأشقرون: جمع أشقري. ف: "الأسفرين". وسقط من م. والتصويب من الخصائص 3: 205.

(101/1)

المفرد بالجمع تعظيمًا، كما قالوا: ضَبَعُ حَضَاجِرُ 1 وثوبٌ أَكْيَاشٌ 2. وجُعِلَ الإِعْرَابُ فِي النُّونِ، عَلِيَّ حَدِّ قَوْلِهِمْ: عَفْرَيْنٌ 3. وَقَدْ تَفَعَّلَ الْعَرَبُ ذَلِكَ 4 بِالْجَمْعِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْمِيَ بِهِ. وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ 5: وَلَقَدْ وُلِدَتْ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً... وَأَنْتَ بَعَدَ اللَّهُ كُنْتَ السَّيِّدَا فَجَعَلَ الإِعْرَابُ فِي نُونِ بَنِينَ وَحَذَفَ التَّنْوِينَ مِنَ النُّونِ لِلإِضَافَةِ.

1 الحضاجر: جمع حضجر. وهو العظيم البطن.

2 الثوب الأكياش: الرديء أو الذي أعيد غزله. م: أكياس.

3 عفرين: اسم موضع.

4 م: وقد تفعل ذلك العرب.

5 شرح المفصل 5: 12 وتخليص الشواهد ص 75 والخزانة 8: 61 "مطبوعة هارون".

(102/1)

[المزيد فيه أربعة أحرف]:

وأما الذي تلحقه أربع زوائد فإنه يكون:

على افعيلا: ولم يجئ إلا مصدرًا، نحو: اشهباب واحميرار.

وعلى فاعولاء: ولم يجئ إلا اسمًا، وهو قليل، نحو: عاشوراء.

وعلى فُعْلَعْلان: ولم يجئ منه إلا كُذِّبْدَان. حكاها التِّقَاتُ.

وعلى مَفْعُولَاء: ويكون فيهما. فالاسم نحو: مَعْيُورَاء 1. والصفة نحو: مَعْلُوجَاء 2 وَمَشْيُوخَاء 3.

وعلى أَفْعُلَاوَى: نحو: أُرْبُعَاوَى 4.

وعلى فُعْبَلَاء: نحو: دُخَيْلَاتِكَ. ولم يجئ غيره 5.

وأما قولهم: هم 6 في مَعْكُوكَاءَ وَبَعْكُوكَاءَ فَمَفْعُولَاءَ "لا فَعْلُولَاءَ". والباء في "بَعْكُوكَاءَ" بدل من الميم،

على لغة بني مازن. فإنهم يدلون من الميم باءً 7، إذا كانت أولًا.

- 1 المعبوراء: اسم جمع للغير.
- 2 المعلوجاء: اسم جمع للعلاج يجري مجرى الصفة.
- 3 المشيوخاء: اسم جمع للشيخ يجري مجرى الصفة.
- 4 الأربعاوى: ضرب من الجلوس.
- 5 في حاشية ف بخط أبي حيان: "قال أبو القاسم السعدي: وعلى فَعِيلاء نحو غمبضاء وكميهاء لغتان للعرب، وهو عالم بدخيلائك، أي: بباطن أمرك". وفي المزهري 2: 27: عميضاء وكميلاء.
- 6 سقط "هم" من م. والمعنى: هم في غبار وجلبة وشر.
- 7 في النسختين: "من الباء ميمًا". وكلا الوجهين صحيح ولكن سياق العبارة يقتضي ما أثبتنا.

(102/1)

وأما يَنَابِعَات 1 فإنما هو "يَفَاعِل" كيرامع 2، ثم جُمع بالألف والتاء وُسِّمِي به، وليس ببناء مفرد على وزن "يَفَاعِلَات". فَإِنَّ ذَلِكَ بِنَاءٌ لَمْ يَثْبُتْ مِنْ كَلَامِهِمْ.

- 1 ينابعات: اسم موضع.
- 2 اليرامع: جمع يرمع. وهي حجارة رخوة. م: "يرامع" وانظر الكتاب 2: 319 والخصائص 3: 198 والمزهري 2: 27. وضبط "ينابعات" في معجم البلدان والمزهري بضم أوله.

(103/1)

[الرباعي المزيد]:

[المزيد فيه حرف واحد]:

وأما الرُّبَاعِيُّ المزيد فقد تلحقه زيادة، وقد تلحقه زيادتان، وقد تلحقه ثلاث، فيصير على سبعة أحرف. وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد.

فأما الزيادة الواحدة فلا تلحق بنات الأربعة فصاعدًا من أولها، إلا أسماء [14] الفاعلين والمفعولين

الجارية على أفعالها 1.

فإذا لحقت الزيادة [اسم] الفاعل، من الفعل الرباعي، كان على مُفَعَّلِل: نحو: مُدَحْرَج.
 وإذا لحقت اسم المفعول [منه] 2 كان على مُفَعَّلِل: نحو: مُدَحْرَج.
 وتلحق 3 الزيادة، فيما عدا ذلك من الرباعي، بعد الفاء، وبعد العين، وبعد اللام الأولى، وبعد اللام الأخيرة.

فإذا لحقت الزيادة بعد الفاء يكون 4:

على فُنْعَلَل: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو: حُنْبَعْتَة 5. والصفة نحو: قُنْفَخْر 6.

وعلى فَنَعْلَل: وهو قليل، ولم يجر إلا اسماً، نحو: كَنَهْبَل 7.

وعلى فَوَعْلَل: نحو: دَوْدَمَس 8.

فأما هَيْدَكُر 9 فهو مقصور من هَيْدَكُور، وليس ببناء أصلي. فوزنه على هذا "فَيْعَلُول"

1 كذا. وفاته ذكر المصادر نحو تدحرج، والصفة المشبهة، واسمي الزمان والمكان.

2 من م.

3 سقط الواو من النسختين.

4 ف: فيكون.

5 الحنْبَعْتَة: اسم للاست.

6 القنفخر: الضخم الفارغ.

7 الكنهيل: شجر عظام.

8 الدودمس: حية خبيثة.

9 الهيدكر: المرأة العظيمة اللحم.

(103/1)

كحَيْسَفُوج 1.

وكذلك حَنْصَرَف 2 هو مثل 3 جَحْمَرَش 4 وليس "فَنَعْلَلًا" لأن ذلك بناء غير موجود. فيكون من

معنى "حَنْصَرَف"، وليس 5 موافقاً له في الأصول.

وكذلك عَجُوزٌ شَهْرَةٌ 6 هو كسَفْرَجَلَة. وليس بـ"فَنَعْلَلَة" لأن ذلك بناء غير موجود. فيكون أيضاً من

معنى شَهْرَةٌ، ولا تكون الأصول مَتَّفَقَةٌ، بل هما في ذلك كَسَبَطٌ وَسَبَطٌ.

وعلى فُعَلَّ: ولم يجئ إلا صفةً، نحو: شُمَّخِرُ 7.

وعلى فِعَلَّ: ولم يجئ إلا صفةً، نحو: عَلَّكُدُ 8.

وإذا لحقته بعد العين كان:

على فُعَالِل: ويكون فيهما. فالاسم: جُخَادِبُ 9. والصفة نحو: عُذَافِرُ 10.

وعلى فَعَالِل: ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو: حَبَارِجُ 11 والصفة نحو: قَرَاشِبُ 12.

وعلى فَعَبَلَل: ولم يجئ إلا صفةً، نحو: سَمِيدَعُ 13.

وعلى فَعَوَّلَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فِدَوَكْسُ 14. والصفة نحو: سَرَوَمَطُ 15.

1 الخيسفوج: نبت. وانظر المزهري 2: 29.

2 الخنصر: المرأة الضخمة اللحيمة الكبيرة الثديين. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: "ابن سيده:

الخاء والطاء: خظرف جلد العجوز: استرخى. وحكاه بعضهم بالضاد. وقد تقدم في حرف الخاء

والضاد. وعجوز خنظرف: مسترخية اللحم."

3 م: ومثل.

4 الجحمرش: العجوز الكبيرة. وانظر المزهري 2: 29.

5 م: ولا يكون.

6 الشنهرة: الكبيرة المسنة. وانظر المزهري 2: 29.

7 الشمخر: الطامح النظر المتكبر.

8 العلكد: الضخم. وقد جاء من هذا البناء اسم هو الصَّخْم، وهو لرجل من طيء. انظر شرح

الأنباري على المفضليات ص 738 وشرح اختيارات المفضل ص 1537.

9 الجخادب: ضرب من الجنادب.

10 العذافر: الشديد الصلب من الإبل.

11 الحبارج: جمع حبرج. وهو ذكر الحبارى.

12 القراشب: جمع قرشب. وهو الضخم الطويل من الرجال.

13 السמידع: السيد الموطأ الأكناف.

14 الفدوكس: الأسد. وفدوكس: حي من تغلب.

15 السرومط: الطويل.

وصفة.

- 12 الشنحوط: الطويل.
- 13 الزرنوق: النهر الطويل.
- 14 البرعوم: كم ثمر الشجر.
- 15 البرشوم: ضرب من التمر.
- 16 صعفوق: خدم في اليمامة. وانظر المزهري 2: 31.

(105/1)

أعجمي¹.

- وعلى فِعْلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: فِرْدَوْس وِبِرْدَوْن. والصفة نحو: عِلْطَوْس.3
وعلى فِعْلُول: نحو: فِلْطَوْس.4 ولم يبيح غيره.
- وعلى فِعْلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قَرْبُوس. والصفة نحو: قَرْقُوس 5 وِخْلُوكُوك.6
وعلى فِعْلُول: ولم يبيح إلا صفةً، وهو قليل، نحو: 7: كَنْهَوْر.8
وعلى فُعْلَال: ولم يبيح إلا اسمًا، نحو: قُرْطاس.9
وعلى فُعْلَال: ولا يكون إلا في المضعَّف؛ الذي الحرفان الأخيران 10 منه بمنزلة الأوَّلِين - فالاسم نحو:
زَلْزَال.11 والصفة نحو: صِلْصَال.12- إلا 13 حرفٍ واحدٍ شَدَّ من غير المضاعف، حكاة القراء
وهو: ناقة بما خَزَعَال.14
فأمَّا قول أوس¹⁵:
وَلَنِعَمَ مَاوَى الْمُسْتَضِيفِ، إِذَا دَعَا... وَالْحَيْلُ خَارِجَةٌ مِنَ الْقَسْطَالِ
فإنَّما أراد الْقَسْطَل. فاحتاج فأشبع الفتحة.
وعلى فِعْلَال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: قِنْطَار. والصفة نحو: سِرْدَاح.16 ولم يبيح مضعَّفًا إلا
مصدرًا، كالزَّلْزَال والْقَلْقَال.

1 انظر الخصائص 3: 215 والمعرب ص 219 والجمهرة واللسان "صعفق".

2 البرذون: واحد البراذين. وهي غير العراب من الخيل.

3 العلطوس: المرأة الحسنة.

- 4 الفلطورس: الكمرة العريضة. وضبطت في كتب اللغة بفتح الطاء. وفي المزهر 2: 30: علطوس.
- 5 القرقوس: القاع الصلب الأملس الواسع المستوي لا نبت فيه.
- 6 الحلكوك: الشديد السواد.
- 7 سقط من م.
- 8 الكنهور: السحاب المتراكم الثخين.
- 9 القرطاس: الصحيفة.
- 10 م: الآخرا.
- 11 م: الزلزال.
- 12 الصلصال: المصوت من الحمر.
- 13 إلاً ههنا: حرف عطف.
- 14 الخزعال: داء.
- 15 ديوانه ص 108 والخصائص 3: 213. والمأوى: الملجأ. والمستضيف: المستغيث. والقسطال: غبار الحرب.
- 16 السرداح: الناقة الكريمة.

(106/1)

فأما الدِّئاء 1 فـ"فِعْلَاء" كعِلْبَاء 2 [فيكون] 3 في معنى الدِّئاء ومخالفًا له في الأصول؛ لأنَّ الدِّئاء: "فِعْلَال"، فيكون نحو سَبَطَ 4 وَسَبَطَ. وهذا أولى من إثبات "فِعْلَال" مضعفًا غير مصدر؛ لأنه لم يستقرَّ [14ب] من كلامهم.

وعلى فَعَلَّلَ: ولم يبيح إِلاَّ صِفَةً، نحو: سَبَّهَلَّ 5.

وعلى فَعَلَّلَ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عَرَبَدَ 6. والصفة نحو: قَرَشَبَ 7.

وعلى فُعْلَلَّ: ولم يبيح إِلاَّ صِفَةً، نحو: طُرْطَبَ 8.

وعلى فِعْلَلَّ: ولم يبيح منه إِلاَّ صِفَةً [نحو "عَرَبَدَ"] 9.

وإذا لحقته بعد اللام الأخيرة يكون:

على فَعَلَّى: ولم يبيح إِلاَّ صِفَةً، نحو: حَبَرَكَ 10.

وعلى فَعَلَّى: ولم يبيح إِلاَّ اسْمًا، وهو قليل، نحو: سَبَطَرَى 11.

- وعلى فَعَلَلَى: ولم يجرى إلا اسمًا، نحو: جَحَجَى 12.
وعلى فِعَلَلَى: ولم يجرى إلا اسمًا، وهو قليل، نحو: هِرَبَدَى 13.
وعلى فِعَلَلَى: ولم يجرى أيضًا إلا اسمًا، [وهو قليل] 14، نحو: هِنَدَبَى 15.

-
- 1 الدنداء: الليلة الشديدة الظلمة لاختفاء القمر فيها.
2 العلباء: عصب عنق البعير.
3 من م.
4 م: كسبط.
5 السبهل: الفارغ. يقال: جاء فلانٌ سهلاً أي: بلا شيء؛ لا سلاح ولا عصا.
6 العريد: ذكر الأفاعي.
7 القرشب: المسن.
8 الطرطب: الثدي الضخم المسترخي الطويل.
9 سقط ما بين معقوفين من النسختين. وأغفل أبو حيان بناء "فَعَلَل" في المبدع. وقال سيبويه: "ولا نعلم في الكلام على مثال فَعَلَل ولا فِعَلَل". الكتاب 2: 340. والزيادة أثبتتها لتتم العبارة. فالعريد: الشديد من كل شيء. ويسمى به ضرب من الحيات. فهو اسم أيضًا. وفي المزهري 2: 31: "صِفَصِل" و"شِفَصِل". قلت: كلاهما اسم، ويحتمل أن يكون الأول منهما وزنه: فِعْفَل.
10 الحبركى: الغليظ الرقبة.
11 السببرى: مشية التبخر. وفي النسختين والمبدع: "صببرى". والتصويب من الكتاب 2: 339، وإن كانت الصاد لغة أيضًا. انظر الورقة 38.
12 جحجى: حي من الأنصار. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن شيخه الحافظ الدمياطي ذكر نسب الجحجى.
13 الهربدى: مشية فيها اختيال. وضُبطت في م بفتح الثالث. وكذلك في الكتاب 2: 339. وكلا الوجهين صواب.
14 من م.
15 الهندي: بقلة من أحرار البقول. وضُبطت في م بكسر الثالث، وكذلك في الكتاب 2: 339. وكلاهما صواب.

وعلى فُعَلِيَّة: ولم يجيء إلا اسماً، وتلزمه الهاء، نحو: سُلْحَفِيَّة.
وأما سُلْحَفَاة فليس فيه دليلٌ على إثبات "فُعَلَاة". بل هو "فُعَلِيَّة" 1 في الأصل، ثم قلبوا الكسرة
فتحة والياء ألفاً، وهي لغة فاشية في طَبِي. يقولون في رُضِي: رُضَى، وفي بَقِي: بَقَى.
وعلى فَعْلُوَّة: ولم يجيء إلا اسماً، والهاء لازمة له، نحو: فَمَحْدُوَّة 2.

1 المزهر 2: 31.

2 القمحدوة: الهنة الناشئة فوق القفا خلف الأذنين.

(108/1)

[المزید فيه حرفان] :

- وأما الزياداتان فقد تكونان مُفترقتين أو مجتمعتين 1. فإذا كانتا مفترقتين يكون:
على فَعْوَلَى: ولم يجيء إلا اسماً، نحو: حَبْوَكْرَى 2.
وعلى فَيْعَلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو: حَيْتَعُور 3. والصفة نحو: عَيْطُمُوس 4.
وعلى فَنَعْلِيل: ويكون فيهما. فالاسم 5 نحو: مَنجِنِيق. والصفة نحو: عَنَتْرِيس 6.
وعلى فَعَالِيل: ولا يكون فيهما إلا إذا كُسِرَ عليه الواحد للجمع. فالاسم نحو: فَنَادِيل والصفة نحو:
غَرَانِيق 7.
وعلى فُعَالِيل: وهو قليل، ولم يجيء إلا اسماً، نحو: كُنَابِيل 8.
وعلى فُعَالَى: وهو قليل، ولم يجيء إلا اسماً، نحو: جُخَادِي 9.
وعلى فِعْنَال: ولم يجيء إلا صفةً، وهو قليل، نحو: جِعْنَاب 10.
وعلى فِعَال: ويكون فيهما. فالاسم نحو: الجِنْبَار 11. والصفة نحو: الطَّرْمَاح 12.

1 في النسختين: ومجتمعتين.

2 الحبوكرى: المعركة بعد انقضاء الحرب.

3 الخيتعور: السراب.

4 العيطموس: الناقة الفتية الحسناء العظيمة.

- 5 في حاشية ف بخط أبي حيان: "وفنطليس للكمرّة" وهي الحشفة.
- 6 العنتريس: الناقّة الوثيقة الغليظة الصلبة.
- 7 الغرائيق: جمع غريق. وهو الشاب الأبيض الناعم الحسن الشعر الجميل.
- 8 كنبيل: اسم موضع.
- 9 أبو جخادبي: ضرب من الجنادب.
- 10 الجعنبار: القصير الغليظ.
- 11 الجنبار: فرخ الحبارى.
- 12 الطرماح: المرتفع العالي.

(108/1)

وعلى فَعْنَلِيل: نحو: شَمْنَصِير1. ولم يجي غيره، ولا أَحَقَّقُ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ2.
فَأَمَّا شَفَنْتَرِيّ3 اسم رجل ف"فَعَلَّلِي" كَقَبَعْتَرِيّ"4. وليست النون زائدة، وإن كانت في محلّ زيادتها؛ لأنّ جعلها زائدة يؤدّي إلى إثبات بناء لم يوجد؛ لأنه يكون وزنها إذ ذاك "فَعَنْلَلِي". وهو بناء لم يثبت في كلامهم. ويحتمل أن يكون وزنه5 "فَعَنْلَلِي" وإن كان بناء لم يستقرّ في غير هذا الموضع؛ لأنك إن جعلت النون أصلية أخرجتها عمّا استقرّ فيها؛ ألا ترى أنّ النون إذا كانت ساكنةً ثالثةً، وبعدها حرفان [ولم تك مُدغمة]6، لم تُلفَ إلا زائدةً، فيما عُرف اشتقاقه أو تصريفه؛ فلذلك كان القولانّ فيها7 سائعين عندي.

وَأَمَّا قَرْنُفُولٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَجِي إِلَّا فِي الشِّعْرِ، نحو قوله8:

حَوْذُ أَنَاةٍ، كَالْمَهَاةِ عُطْبُولُ... كَأَنَّ فِي أَنبَاهِا قَرْنُفُولُ

فيمكن أن تكون الواو إشباعاً مثلها في قوله9:

وَأَنِّي حَيْثُمَا يَتَنِي الْهَوَى بَصْرِي... مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا، أَدْنُو فَأَنْظُرُ

يريد: فَأَنْظُرُ.

وَأَمَّا المَاطِرُونَ10 فزعم أبو الحسن11 أنّ نونه أصلية، وأنّ وزن الكلمة عنده12 "فاعِلُول". واستدلّ على ذلك بجرّ النون، قال الشاعر13:

1 شمنصير: اسم جبل.

- 2 انظر الخصائص 3: 205. وفي المزهر 2: 33: وقيل: هو خماسي الأصول.
3 انظر المزهر 2: 33.
4 القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.
5 سقط من م.
6 من م. ويريد أن المدغمة في نحو "عَجَس" هي مكبرة من أصل، لا زائدة صرف. وأبو حيان يرى النونين زائدتين. الارتشاف 1: 101.
7 ف: فيهما.
8 الخصائص 3: 124 والإنصاف ص 24 والمختسب 1: 259 واللسان والتاج "قرنفل" والخود: الفتاة الحسنة الخلق: والعطبول: الحسنة القامة.
9 ابن هرمة: ديوانه ص 239 والمختسب 1: 259 وشرح أبيات المغني 6: 140 والخصائص 3: 124 وسر الصناعة 1: 29 والإنصاف ص 23-24 والخزانة 1: 58 واللسان والتاج "شري" والتمام ص 61. ويثني: يُميل. والهوى: العشق. وحيث: ظرف متعلق بأنظور. وما: زائدة. ومن حيث: بدل من حيث الأول. وخبر أن هو جملة أدنو. فحيثما في الموضوعين غير شرطية: وقد تنازع في الأولى فعلان.
10 الماطرون: اسم موضع: وانظر الخصائص 3: 216.
11 وهو الأخفش الأوسط.
12 ف: وأن الكلمة عنده وزنها.
13 مطلع قصيدة تنسب إلى أبي دهب الجمحي وعبد الرحمن بن حسان. الخزانة 3: 280-282 والخصائص 3: 216. وانظر الأغاني 13: 143. واعتزني: نزلت بي. والماطرون: اسم موضع.

(109/1)

طالَ هَمِّي، وَبِتُّ كَالْمَحْزُونِ ... وَاعْتَرَّتْنِي الْهَمُّومُ، بِالْمَاطِرُونَ
ووجه استدلاله بكسر النون، على أنها أصل، هو أنها لو جعلت زائدة لكانت الكلمة جمعاً في الأصل سُمِّيَ بِهِ؛ لأنَّ المفردات لا يوجد في آخرها واو ونون زائدين. والجمع إذا سُمِّيَ بِهِ فله في التسمية طريقان: أحدهما أن تحكي فيه طريقته 1 وقت أن كان جمعاً، فيكون في الرفع بالواو، وفي النصب والخفض بالياء. والطريقة الأخرى أن تجعل الإعراب في النون، وتقلب الواو ياء على كل حال،

فتقول2: هذا زَيْدَيْنٌ، ورأيت زَيْدَيْنَا، ومررت بزَيْدَيْنِ. فلَمَّا لم يَجِئِ "الماطرُونَ" على وجه من هذين الوجهين قُضِيَ عليه بأنه مفرد، فوجب عليه جعل النون أصليّة.

وهذا لا دليل له فيه؛ لأنَّ أبا سعيد وغيره من النحويّين حكوا في التسمية وجهين غير هذين [15أ]: أحدهما جعل الإعراب في النون، وإبقاء الواو على كل حال. فيقولون: هذا يَاسْمُونُ، ورأيت يَاسْمُونًا، ومررت بيَاسْمُونِ. فيكون الماطرُونَ جمعًا سُمِّيَ 3 به، على هذا الوجه. والوجه الآخر: أن تكون النون مفتوحة في كلِّ 4 حال، وقبلها الواو، فيقال: هذا يَاسْمُونُ البرِّ ورأيت يَاسْمُونُ البرِّ، ومررت بيَاسْمُونُ البرِّ. وقد جاء ذلك في الماطرُونَ. وعليه قوله5:

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ، إِذَا... أَكَلَ التَّمَلُّ الَّذِي جَمَعَا

وهذا ممَّا يدلُّ على أنه جمعٌ، مَحْكِيَّةٌ فيه حالة الرفع. إذ لو كان مفردًا لَأَثَّرَ فيه العامل، إذ لا موجب لبنائه. على أنَّ أبا سعيد السيرافيّ قال: أَظْنَهَا فَارِسِيَّةً. فإذا كانت فلا حُجَّةَ فيها.

والقول في المَاجِشُونِ6 كالقول في الماطرُونَ. وكذلك سِقْلَاطُونِ7 وَأَطْرَبُونِ8 وما كان نحو ذلك. وأمَّا خَرَنْبَاشٌ9 من قول الشاعر10:

1 م: طريقه.

2 م: فيقال.

3 م: مسَمَى.

4 سقط من م.

5 ينسب إلى الأخطل ويزيد بن معاوية والأحوص. الكامل ص337 واللسان والتاج "مطرن" والعيني 1: 148 والألف باء 2: 169 ومعجم البلدان 7: 366 وديوان الأخطل ص389. وصلته بعده:

خَرْفَةٌ، حَتَّى إِذَا ارْتَبَعَتْ ... ذَكَرْتُ، مِنْ جِلْقٍ بِيَعَا

والخرفة: ما يجتنى من الثمار والفواكه وارتبعت: دخلت في الربيع. والبيع: جمع بيعة. وهي الكنيسة.

6 الماجشون: ثياب مصبغة. وانظر الخصائص 3: 217.

7 السقلاطون: ضرب من الثياب.

8 الأطربون: الرئيس السيد عند الروم.

9 الخرنباش: نبت من رياحين البر طيب الرائحة. وضبط في الخصائص 3: 217 بضم الخاء والراء، وفي التاج "خريش" بضم الخاء وفتح الراء وبضمهما معًا. وانظر المزهري 2: 33.

10 في الخصائص 3: 217 والتاج "خريش". والغور: ما انخفض من الأرض. والصرائم: جمع صريمة. وهي الأرض المحصود زرعها.

- أَتَتْنا رِيأُحُ الْغُورِ، مِنْ نُحُو أَرْضِهَا، ... بِرِيحِ خَرَنْبَاشِ الصَّرَائِمِ وَالْحَقْلِ
 فِيمَكُن أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ خَرَنْبَاشًا، ثُمَّ أَشْبَعَتْ 1 فَتَحْتَهُ.
 وَإِذَا كَانَتْما مَجْتَمِعَتَيْنِ يَكُونُ:
 عَلى فَعْلَوَيْلٍ: وَلَمْ يَجِئِ إِلَّا اسْمًا 2، نُحُو: قَنْدَوَيْلٍ 3 وَهَنْدَوَيْلٍ 4.
 وَعَلى فَعْلَلَيْلٍ: وَلَمْ يَجِئِ إِلَّا صِفَةً، نُحُو: عَرَطَلَيْلٍ 5.
 وَعَلى فَعْلَلُوتٍ: وَلَمْ يَجِئِ إِلَّا اسْمًا، نُحُو: عَنكَبُوتٍ.
 وَعَلى فَعْلَلُولٍ: وَيَكُونُ فِيهِمَا. فَالاسْمُ نُحُو: مَنجَنُونٍ 6. وَالصِفَةُ نُحُو: حَنْدَقُوقٍ 7.
 وَعَلى فَعْلَلانٍ: وَهُوَ قَلِيلٌ فِيهِمَا. فَالاسْمُ نُحُو: زَعْفَرانٍ. وَالصِفَةُ نُحُو: شَعَشَعانٍ 8.
 وَعَلى فَعْلَلانٍ: وَيَكُونُ فِيهِمَا. فَالاسْمُ نُحُو: عَقْرَبانٍ 9. وَالصِفَةُ نُحُو: عُرْدَمانٍ 10.
 وَعَلى فَعْلَلانٍ: وَيَكُونُ فِيهِمَا. فَالاسْمُ نُحُو: حَنْدَمانٍ 11. وَالصِفَةُ نُحُو: حِدرِجانٍ 12.
 وَعَلى فَعْلَلاءٍ: وَلَمْ يَجِئِ إِلَّا اسْمًا، نُحُو: بَرَنَساءٍ 13.
 وَعَلى فَعْلَلاءٍ: وَلَمْ يَجِئِ إِلَّا اسْمًا، وَهُوَ قَلِيلٌ، نُحُو: قُرْفُصاءٍ 14.
 وَعَلى فَعْلَلاءٍ: وَلَمْ يَجِئِ إِلَّا صِفَةً، وَهُوَ قَلِيلٌ، نُحُو: طَرِمَساءٍ 15.

- 1 م: أثبتت.
 2 كذا، ومثله في الكتاب 2: 336، مع أن المثالين التاليين صفتان لا اسمان.
 3 القندويل: العظيم الهامة.
 4 الهندويل: الضخم.
 5 العرطليل: الطويل.
 6 المنجنون: الدولاب التي يستقى عليها.
 7 الحندقوق: الرجل الطويل المضطرب. وفي المزهر 2: 32: "كذا ذكر سيبويه. وقال غيره: هي بقلة، فتكون اسمًا".
 8 الشعشعان: الطويل الحسن الطول.
 9 العقربان: دويبة تدخل الأذن.
 10 العردمان: الغليظ الشديد الرقبة. وفي ف والمبدع: "عردمان". والتصويب من م والكتاب 2:

- 11 الحندان: الجماعة أو القبيلة.
- 12 الحدرجان: القصير.
- 13 البرنساء: ابن آدم والناس.
- 14 القرفصاء: ضرب من الجلوس.
- 15 ليلة طرمساء: شديدة الظلمة.

(111/1)

وعلى فَعْلَاءَ: ولم يَجِيءَ إِلَّا اسْمًا، نحو: هِنْدَبَاءَ1.
وَأَمَّا شَفْصَلَى2 فِإِنْ ثَبِتَ كَانَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ "فِعْلَلَى" مِنْ كَلَامِهِمْ.
وعلى فُعَلَيْلٍ: نحو: الشُّعْرَبِيرَةُ وَالسُّمَّهَجِيحُ3. ولم يَجِيءَ غَيْرَهُمَا4.

- 1 الهندباء: بقلة من أحرار البقول.
- 2 بسكون الفاء وفتحها في ف، وأثبت الناسخ أنها كانت في المتن بسكون الفاء. وفي الحاشية بخط أبي حيان: "شفصلى: نبات يلتوي على الشجر. ذكره ابن القوطية". قلت: وحقه أن يجعل في باب الزيادتين المفترقتين لا المجتمعتين.
- 3 السمهجيج: ما حقن من ألبان الإبل في سقاء غير ضار، فلبث ولم يأخذ طعمًا.
- 4 كذا، ومثله في المزهرة 2: 32. والطمأنينة والشمايزرة والشمخيرية ... من هذا البناء.

(112/1)

[المزيد فيه ثلاثة أحرف]:
وإذا لحقته ثلاث زوائد كان:
على فُعَيْلَانٍ: نحو: عُرَيْقُصَانُ1. ولم يَجِيءَ إِلَّا اسْمًا.
وَأَمَّا هَزْنَبَرَانُ2 وَعَقْفَرَانُ3 فَاثْنَانِ تَشْبِيهُ هَزْنَبَرٍ كَجَحْنَفَلٍ4، وَعَقْفَرٍ كَعَدَبَسٍ5. ثم سُمِّيَ بِهِمَا. وهذا أولى من إثبات بناء على وزن "فَعْنَلَانٍ" أو "فَعْلَلَانٍ"، ولم يثبت من كلامهم.

وعلى فَعَوْلَان: وهو قليل، نحو: عَبْوْثَان6.
وعلى فَعْلَلَاء: [ولم يجرى إلا اسماً] 7، وهو قليل، نحو: 8: بَرْناساء9.
وعلى فُعَالَلَاء: ولم يجرى أيضاً إلا اسماً، وهو قليل، نحو: 10: جُخَادِبَاء.
وَأَمَّا مُفْعِلَيْن 11 ف"مُفْعِلِل" والياء أصل في بنات الأربعة. ولا يكون "مُفْعِلَاء"؛ لأنه ليس من أبنية كلامهم.

-
- 1 العريقصان: نبات.
 - 2 الهزبران والهزبران: السبيء الخلق. وجعله ابن عصفور اسماً، وكذلك السيوطي في المزهرة 2: 33.
وهو صفة كما ذكر ابن جني في الخصائص 3: 201 حيث أنكر الادعاء بأنه مثنى.
 - 3 عفزان: اسم رجل. الخصائص 3: 202.
 - 4 الجحافل: الغليظ الشفة.
 - 5 العديس: الشديد الموثق الخلق من الإبل.
 - 6 العبوثران: نبات طيب الريح. ف: نحو عبوثران وهو قليل.
 - 7 من م.
 - 8 ف: قالوا.
 - 9 البرناساء: الناس.
 - 10 الجخادباء: ضرب من الجنادب. ف: خجادباء. م: جخادباء.
 - 11 المفيسن: المنتصب. وفيه روايات. انظر ديوان الهذليين 2: 86 وشرح أشعار الهذليين ص 322 والخصائص 3: 196.

(112/1)

وَأَمَّا السِّلَنْطِيطُ 1 فزعم أبو سعيد أنه جاء في الشعر. والمتوهم أنه ليس من كلامهم، فإذا كان كذلك فلا يثبتُ به "فِعْنَلِيل" 2.
وَأَمَّا عُقْرَبَان 3 فيمكن أن يكون أصله عُقْرَبَان خفيفاً كَثُغْلَبَان 4، ثم ضَعُفَت الباء كما تُضَعَّفُ أواخر الأسماء؛ لأنها آخر لأن الألف والنون تجريان مجرى تاء التأنيث. ولذلك إنما يُصَغَّرُ من الاسم الذي يكونان فيه الصدر 5، كما أنه لا يُصَغَّرُ من الاسم الذي فيه تاء التأنيث إلا صدره. فإن قيل: إنما

تَفْعَلْ ذَلِكَ الْعَرَبُ فِي الْوَقْفِ. قِيلَ: يَكُونُ هَذَا مِنْ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ.

- 1 السلنطيط: القاهر من السلاطة. وفيه روايات. انظر الخصائص 3: 215 واللسان والتاج "سلط".
قلت: والسلنطيط ليس بالرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف. وذكره ههنا وهم.
- 2 ف: فعنليلاً.
- 3 العقربان: دويبة تدخل الأذن. وانظر الخصائص 3: 210-211 والمزهر 2: 33.
- 4 الثعلبان: ذكر الثعالب.
- 5 م: تكون فيه الصدر.

(113/1)

[الخماسيّ المزيد]:

- وأما الخماسيّ فلا تلحقه إلا زيادة واحدة، فيصير على ستة أحرف ويكون:
1. على فَعْلَلِيل: ويكون 1 فيهما. فالاسم نحو: خَنْدَرِيْس. 2. والصفة نحو: دَرْدِيْس. 3. وعلى فَعْلَلُول: ولم يجرى إلا اسماً، نحو يَسْتَعُوْر. 4. وعلى فَعْلَلُول: ولم يجرى إلا صفةً، وهو قليل، نحو: قِرْطَبُوْس. 5. وعلى فَعْلَلَى: ولم يجرى أيضاً إلا صفةً، وهو قليل، نحو: قَبْعَثْرَى. 6. وعلى فُعْلَلِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو: خُرْزَعِيْل. 7. والصفة نحو: قُدْعَمِيْل. 8. وأما سَمْرَطُول 9 من قوله 10: [15ب]

- 1 سقط من م.
- 2 الخندريس: الخمر.
- 3 الدرديس: الشيخ الهرم.
- 4 اليستعور: شجر.
- 5 القرطوس: الناقة العظيمة الشديدة.
- 6 القبعثرى: الجمل الضخم العظيم.
- 7 الخزعيل: الباطل.

8 القذعميل: الشيخ الكبير.

9 السمرطول: الطويل المضطرب. وانظر الخصائص 3: 207-208 والمزهر 2: 34.

10 الخصائص 3: 207 واللسان والتاج "سمرطل". والنياف: الطويل في ارتفاع. والشعشع: الطويل العنق. يصف جملاً.

(113/1)

على سَمْرَطُولٍ، نِيَافٍ شَعَشَعٍ
فلا يثبت به "فَعْلُولٌ"؛ لأنه لم يُسمع قَطُّ في نثر. وإنما سُمِعَ في الشعر، وهم مما يحرفون في الشعر 1،
إذا اضْطُرُّوا إلى ذلك. قال 2:
بِسَبْحَلِ الدَّقِينِ، عَيْسَجُورِ
وإنما هو سَبْحَلٌ بمنزلة قِمَطَرٍ. فكذلك سَمْرَطُولٌ يمكن أن يكون مُحَرَّفًا من سَمْرَطُولٍ، كعَضْرُفُوطٍ 3.
فأما دُرْدَاقِسُ 4 فلا يَتَحَقَّقُ كونها من كلام العرب. قال الأصمعي: أَطْنُهَا رُومِيَّةٌ 5. فلا ينبغي أن يثبتَ
بها "فُعْلَالٌ". وكذلك حُرْزَانِقُ 6 أصله فارسيٌّ 7 فلا حُجَّةَ فيه.
وأما قَرَعِبْلَانَةٌ 8 فلم تُسَمِعْ إلا من كتاب "العين"، فلا ينبغي أن يلتفت إليها.

- 1 سقط "وهم مما يحرفون في الشعر" من النسختين، وألحقه ناسخ ف بالحاشية.
- 2 العجاج. ديوانه ص 77 والخصائص 2: 339 و 438 و 3: 207 والسبحل الدفين: العظيمة الجانيين. والعيسجور: الكريمة النسب. يصف ناقه.
- 3 العضر فوط: ذكر العطاء.
- 4 الدراقس: طرف العظم الناتئ فرق القفا.
- 5 انظر الخصائص 3: 204 والمزهر 2: 34.
- 6 الخزرانق: ضرب من ثياب الديباج.
- 7 انظر الخصائص 3: 205.
- 8 القرعبلانة: دويبة عريضة. انظر الخصائص 3: 208 والمزهر 2: 34.
- 9 ف: فلا.

10 سقط "ينبغي أن" من م. ولم ينفرد العين بذكرها. انظر الاستدراك على سيبويه ص 37 والصحاح والعين والمحكم والقاموس واللسان والتاج "قرعيل".

(114/1)

باب 1: أبنية الأفعال

[الماضي الثلاثي]:

الأفعال تنقسم قسمين: ثلاثي ورباعي. وكلاهما ينقسم قسمين: مزيد وغير مزيد.

فأما الثلاثي غير المزيد فله ثلاثة أبنية: 2:

فَعَلَ: كـ "ضَرَبَ".

وَفَعَلَ: كـ "عَلِمَ".

وَفَعَّلَ: كـ "ظَرَّفَ".

وأما الثلاثي المزيد فينقسم ثلاثة أقسام: قسم جاء على وزن الرباعي وهو ملحق به، وقسم جاء على

وزن الرباعي وليس بملحق به 3، وقسم لم يجر على وزنه.

فالملحق ما جاء:

على فَيَعَلَ: نحو: يَيْطَرُ 4.

وعلى فَعَّلَلَ: نحو: جَلَبَبَ 5 وشَمَّلَلَ 6.

1 انظر في هذا الباب 2: 330-335 و 340 من الكتاب و 2: 37-42 من المزهر.

2 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن فعل الأمر والفعل المبني للمفعول هما أصلان،

بدليل وجود أفعال أمر لا مضارع لها، وأفعال مبنية للمفعول لا معلوم لها.

3 ف: "فيه". وسقط من م.

4 ييطر: عالج الدواب.

5 جلبب: ألبس الجلباب.

6 شملل النخل: أخذ شماليه.

(115/1)

- وعلى فَوَعَلَ: نحو: حوَقَلَ1.
وعلى فَعُولَ: نحو: جَهْوَرَ2.
وعلى فَعْنَلَ: نحو: قَلَنْسَ3. وهو قليل.
وعلى يَفْعَلُ: نحو: يَرْنَأُ لِحِيْتَهُ4.
وعلى فَعَلَى: نحو: قَلَسَى5.
وهذه الأمثلة مُلْحَقَةٌ بِ"فَعَّلَلَ" من الرباعيِّ، نحو: قَرَطَسَ6. ويحيى:
على تَفَعَّلَى: نحو: تَقَلَسَى7 وتَجَعَّى8.
وعلى 9 تَفَعَّلَتْ: نحو: تَعَفَّرَتْ.
وعلى تَفَعَّلَلَ: نحو: تَقَلَنْسَ.
وعلى تَفَعَّلَلَ: نحو: تَجَلَّبَبَ.
وعلى تَفَعَّلَلَ: نحو: تَشَبَّطَنَّ.
وعلى تَفُوَعَلَ: نحو: تَجَوَّرَبَ.
وعلى تَفَعُوَلُ: نحو: تَرَهْوَكُ10.
وعلى تَفَاعَلَ: نحو: تَعَاْفَلَ.
وعلى تَفَعَّلَلَ: نحو: تَكْرَمَ.
وعلى تَمَفَّلَلَ: نحو: تَمَسَكَنَّ.
وهذه الأمثلة مُلْحَقَةٌ بِ"تَفَعَّلَلَ" من الرباعيِّ، نحو: تَدَحَّرَجَ.

- 1 حوَقَلَ: كبر وعجز عن الجماع.
2 جهور: رفع صوته.
3 قلنس: ألبس القلنسوة.
4 يرناً لحيته: صبغها باليرناء. وهي الحناء.
5 قلسى: ألبس القلنسوة.
6 قرطس: أصاب القرطاس. وقد أهمل ابن عصفور بعض الأبنية. انظر شرح الشافية 1: 69.
7 قلسى: لبس القلنسوة.
8 تجعبي الجيش: ازدحم.



9 سقط من م.

10 ترهوك في المشي: كان كأنه يموج فيه.

(116/1)

وعلى 1 افْعَنْلَلْ: نحو: اقْعَنْسَسْ 2.

وعلى 3 افْعَنْلَى: نحو: اسْلَنْقَى 4.

وهذان المثالان مُلحقان ببناء "افْعَنْلَلْ" 5 من الرباعي، نحو: احرَنْجَمَ 6.

والذي يُعَلِّمُ به أَنَّ هذه الأمثلة مُلحقة، ببناء ما ذكرنا، مجيء مصادرها على حَسَبِ مصادر ما أُحِقَّتْ

به. فتقول: جَلْبِيَّةٌ وَسَمَلَّةٌ وَبَيْطَرَةٌ وَجَهْوَرَةٌ وَقَلْنَسَةٌ. وَقَلْسَاءٌ، كما تقول: قَرْطَسَةٌ. وتقول: تَجَلْبَبًا

وَتَشَيْطَانًا 7 وَتَجْوَرُبًا وَتَرْهَوُكًا 8 وَتَمْسُكُنَا وَتَغَافِلًا وَتَكْرُمًا، كما تقول: تَدْحُرُجًا، وتقول: اسْلِنْقَاءٌ

واقْعِنْسَاسًا، كما تقول: احرَنْجَمًا.

وغير الملحق ما جاء:

على أَفْعَلْ: نحو: أَكْرَمَ.

وعلى فاعل: نحو: ضارب.

وعلى فَعَّلَ: نحو: ضَرَّبَ.

فهذه الأمثلة على وزن "دَحْرَجَ"، وليست ملحقة به، بدليل أنك لا تقول "ضارِبَةٌ" ولا "ضَرَبَةٌ" ولا

"أَكْرَمَةٌ"، كما تقول: دَحْرَجَةٌ.

والذي لم يجيء على وزن الفعل 9 ما كان:

على انْفَعَلَ: نحو: انطَلَقَ.

أو 10 افْتَعَلَ: نحو: اقتَدَرَ.

1 م: أو على.

2 اقْعَنْسَس: رجوع وتأخر.

3 في النسختين: أو على.

4 اسْلَنْقَى: نام على ظهره.

5 م: افْعَلَّ.

6 احرنجم القوم: ازدحموا.

7 سقط من م.

8 سقط من م.

9 في حاشية ف: يعني الرباعي.

10 م: وعلى.

(117/1)

أو استَفْعَلَ: نحو: استخرَجَ 1.

أو أَفْعَلَ: نحو: احمَرَ.

أو أَفْعَالٌ: نحو: احمارًا.

أو أَفْعُولٌ: نحو: اعلَوْطَ 2.

أو افْعُوْعَلٌ: نحو: اغدودنَ 3.

فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثي، وليس لها نظير في الرباعي.

فَأَمَّا هَرَقْتُ وَهَرَحْتُ فَأَصْلُهُمَا: أَرَقْتُ وَأَرَحْتُ، والهاء بدل من الهمزة. وأصله: أَرَقْتُ وَأَرَحْتُ 4.

وكذلك أَهْرَقْتُ أَصْلُهُ: أَرَقْتُ، والهاء زائدة، وكذلك أَهْرَحْتُ. وكذلك أَطَاعَ فَأَصْلُهُ: أَطَاعَ، والسين زائدة. فلا يثبت بشيء من ذلك وزن للفعل، على خلاف ما ذُكِرَ؛ لأنَّ هذه الأشياء شَدَّتْ ولم تَطَّرِدْ في بابها.

وَأَمَّا "افْعُوْلَل" نحو: اعثُوْجَجَ البعيرُ 5، و"افوْنَعَل" نحو: احوْنَصَلَ الطائرُ 6، و"افْعِيْل" نحو: اهْبِيْحَ

الرَّجُلُ 7، فلم يذكرها أحدٌ إلا صاحب "العين"، فلا يُلْتَفَتُ إليها.

وَأَمَّا ما حكاه 8 بعض اللغويين، من قولهم: سَنَبَلَ الزَّرْعُ وَأَسْبَلَ 9، ودَنَقَعَ الرَّجُلُ، إذا افتقر فكأنه لَصِقَ بالدَّقْعَاءِ، [16أ] و 10 ما حكاه أبو عُبيد 11 من قولهم: كَنَنْتُ لِحَيْتِهِ وَكَنَنْتُ 12، فلا حِجَّةَ في شيء من ذلك على إثبات "فَنَعَل". بل تكون النون أَصْلِيَّةً، وهي على 13 وزن

1 كذا. واستفعل هو على وزن الرباعي المزيد: احرنجم.

2 اعلوطُ البعير: تعلقت بعنقه وعلوته. قلت: وافْعُولٌ على وزن احرنجم.

3 اغدودن النبت: طال. قلت: وافْعُوْعَلٌ على وزن احرنجم أيضًا.

- 4 كذا. وهو تكرار لما مضى قبل. وسقط "وأرحت" من م.
- 5 اعثوجج: أسرع.
- 6 احونصل: ثنى عنقه وأخرج حوصلته.
- 7 اهبيخ: مشى مشية فيها تبخر وتماد. وانظر العين والقاموس واللسان والتاج "هبخ".
- 8 ف: ما حكى.
- 9 سنبل وأسبل: أخرج سنبله.
- 10 م: وأما.
- 11 م: أبو عبيدة.
- 12 كثنأت وكثأت: طالت وغزر شعرها.
- 13 سقط من م. وذكر ابن عصفور في ص 49 ما يخالف هذا.

(118/1)

"فَعَلَّلَ" كـ "دَحْرَجَ". ويكون سَنَبَلٌ من أَسْبَلٍ كَسَبَطٍ من سَبَطَ. وكذلك دَنَفَعٌ من الدَّفْعَاءِ، وَكُنْتُأٌ من كُنْتُأٌ.

وكذلك قولهم: طَشِيأٌ رَأْيُهُ وَرَهْيَأٌ إِذَا خَلَطَ، لا حُجَّةَ فِيهِ عَلَى إِثْبَاتِ "فَعِيلٍ". بل يَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ أَصْلًا فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، كَمَا كَانَتْ فِي يَسْتَعُورِ 1 لِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى إِثْبَاتِ بِنَاءٍ لَمْ يَسْتَقَرَّ فِي كَلَامِهِمْ، وَهُوَ "فَعِيلٌ". وَالْآخِرُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ: رَهْيَا وَطَشْيَا، عَلَى وَزْنِ "فَعَلَى" كـ "قَلَسَى"، ثُمَّ أُبْدِلَتِ 2 الْهَمْزَةُ مِنَ الْأَلْفِ.

وَأَمَّا أَكُوَهْدٌ الْفَرْخُ 3 وَأَكُوَأَلُّ الرَّجُلُ 4 فَوَزْنُهُمَا "أَفَعَلَلٌ" نَحْوُ: أَقَشَعَرٌ، 5 وَالْوَاوُ أَصْلٌ فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، كَمَا كَانَتْ أَصْلًا فِي وَرَنْتَلٍ 6؛ لِأَنَّ "أَفَوْعَلَّ" بِنَاءٌ لَمْ يَسْتَقَرَّ فِي كَلَامِهِمْ.

1 البستعور: شجر. وهو خماسي لا رباعي.

2 م: وأبدلت.

3 اكوهد: ارتعد إلى أمه لتزفه. م: افوهد.

4 اكوأل: كان قصيرا في غلظ وشدة.

(119/1)

[المضارع الثلاثي]:

وأما المضارعات فالمقيس منها أن يجيء مضارعُ "فَعَلٌ" أبدأً على "يَفْعَلُ" 1 بضمّ العين كالماضي، نحو: ظَرْفَ يَظْرَفُ وَشَرْفَ يَشْرَفُ. ومضارعُ "فَعِلٌ" على "يَفْعَلُ" بفتح العين، نحو: شَرِبَ يَشْرَبُ وَحَدَرَ يَحْدَرُ.

و"فَعَلٌ" لا يخلو أن يكون للمغالبة، أو لا يكون.

فإن كان للمغالبة فإنّ مضارعه أبدأً على "يَفْعَلُ" بضمّ العين 2، نحو: ضَارَبَنِي فَضَرَبْتُهُ أَضْرَبُهُ، وَكَابَرَنِي فَكَابَرْتُهُ أَكْبَرُهُ، وَفَاضَلَنِي فَفَضَلْتُهُ أَفْضَلُهُ. هذا ما لم يكن معتلاً العين أو اللام بالياء، أو معتلاً الفاء بالواو. فإن كان كذلك لزم المضارعُ "يَفْعَلُ" بكسر العين، نحو قولك: راماني فَرَمَيْتُهُ أَرْمِيهِ، وسأيريني فَسِيرْتُهُ أَسِيرُهُ أي: غَلَبْتُهُ فِي السَّيْرِ، وَوَاعَدَنِي فَوَاعَدْتُهُ أَعِدُّهُ. وزعم

1 في حاشية ف بخط أبي حيان: شدّ: كذت تكاد.

2 في حاشية ف بخط أبي حيان: "حكى الجوهري: خاصمتُ فلاناً... يَخْصِمُونَ". الصحاح "خضم". وفيها أيضاً أن اختلاف العين في الحركة بين الماضي والمضارع أقيس من اتفاقها، وأن فَعَلَ يَفْعَلُ قياسه اللزوم مثل فَعَلَ يَفْعَلُ.

(119/1)

الكسائي أنه يجيء على "أَفْعَلُ" بفتح العين، إذا كان عينه 1 حرف حلق، نحو: فَاخْرَنِي فَفَخَّرْتُهُ أَفْخَرُهُ 2.

فإن لم يكن للمغالبة فلا يخلو أن يكون مُعتلاً الفاء بالواو، أو مُعتلاً العين أو اللام بالياء أو بالواو 3، أو مُضعفاً، أو غير ذلك:

فإن كان مُعتلاً الفاء بالواو فإنّ مضارعه أبدأً على "يَفْعَلُ" 4 بكسر العين، نحو: وَعَدَ يَعِدُ وَوَزَنَ يَزِينُ.

وتُحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في: يَعد، ثم تُحْمَل في: أَعُدُّ ونَعُدُّ5 وتَعُدُّ، عليه لما يُبَيِّنُ6 في التصريف، إن شاء الله.

فإن كان مُعتَلَّ العين أو اللام7 بالواو كان المضارع أبداً على "يَفْعَلُ" بضم العين، نحو: غَزَا يَغْزُو وقال يَفْعُلُ.

وإن كان معتلَّ العين أو اللام بالياء فإنَّ المضارع منه أبداً8 على "يَفْعَلُ" بكسر العين، نحو: رَمَى يَرْمِي وِبَاعٌ يَبِيعُ.

وإن كان مضعفاً فلا يخلو أن يكون مُتَعَدِّياً أو غير مُتَعَدِّ. فإن كان غير مُتَعَدِّ فإنَّ مُضارعه أبداً يجيء على "يَفْعَلُ" بكسر العين، نحو: فَرَّ يَفْرُ وشَدَّ الشيءُ يَشُدُّ9. وإن كان مُتَعَدِّياً فإنَّ مضارعه أبداً يجيء10 على "يَفْعَلُ" بضم العين، نحو: رَدَّه يَرُدُّه وشَدَّه يَشُدُّه.

فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق، أو لا يكون. فإن كان

1 في شرح الشافية 1: 71 "عينه أو لامه". وانظر ما رد به شارح الشافية زعم الكسائي. ف: "العين".

2 في حاشية ف بخط أبي حيان نقلاً من خط السخاوي في شرح المفصل أن أبا زيد روى مضارع حلقي العين بالضم، وأن المثال الواوي لم يرد في المضارع مضموم العين في غير المغالبة إلا قولهم: وَجَدَ يَجِدُ.

3 ف: أو معتل العين بالواو أو الياء، أو اللام بالواو أو بالياء.

4 يعني: قبل حذف الفاء. وإلا فهو "يَعْلُ".

5 سقط من م.

6 في الورقة 39. م: لما يحكم.

7 م: معتل اللام أو العين.

8 ف: أبداً منه.

9 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أنه شذ من اللازم أفعال جاءت على "يَفْعَلُ". وهي مضارع: مَرَّ و ... انظر الارتشاف 1: 80-81.

10 ف: يجيء أبداً.

كذلك فإنَّ مضارعه أبدًا على "يَفْعَلُ" بفتح العين، نحو: قَرَعَ يَقْرَعُ وَفَعَرَ يَفْعُرُ وَزَارَ يَزَارُ. وإن لم يكن كذلك فإنَّ مضارعه أبدًا يحيء على: "يَفْعَلُ" و"يَفْعُلُ" بكسر العين وضمَّها، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ وَقَتَلَ يَقْتُلُ وَجَلَسَ يَجْلِسُ وَقَعَدَ يَقْعُدُ¹. وقد يجتمعان في الفعل 2 الواحد، نحو: عَكَفَ يَعْكَفُ وَيَعْكُفُ. وهما جائزان، شُعا للكلمة 3 أو لم يُسمع إلا أحدهما.

وأما المزيد على ذلك فإنك إذا أردت المضارع فلا يخلو أن تكون في أوَّلِه همزة وصلٍ، أو تاءً زائدةً، أو لا يكون كذلك.

فإن كان كذلك فإنَّ المضارع منه بمنزلة الماضي. إلا أنَّك تزيد حرف المضارعة مفتوحًا وتكسرُ ما قبل الآخر، فيما أوَّلِه همزة وصلٍ، وتزيد حرف المضارعة مفتوحًا لا غيرُ، فيما أوَّلِه التاء، فتقول: انطَلَقَ يَنْطَلِقُ وَاسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ وَتَغَافَلَ يَتَغَافَلُ وَتَشَجَّعَ يَتَشَجَّعُ.

وإن كان غير ذلك فَعَلتَ فيه ما فعلتَ فيما في 4 أوَّلِه همزة وصلٍ. إلا أنَّك تضمُّ حرف المضارعة، فتقول: سَلَقَى يُسَلِقِي وَجَلِبَبَ يُجَلِبِبُ وَأَكْرَمَ يُكْرِمُ وَضَرَبَ يُضْرِبُ وَضَارِبَ يُضَارِبُ.

وشدَّ من "فَعِلَ" شيء، فجاء مضارعه على "يَفْعَلُ" بكسر العين، نحو: نَعِمَ يَنْعِمُ وَحَسِبَ يَحْسِبُ وَوَمِقَ يَمِيقُ وَوَرِثَ يَرِثُ وَوَيَّ يَلِي وَوَرِعَ يَرِغُ وَوَعَمَ يَعِمُ 5 وَوَعَمَ يَعِمُ 6 وَوَحَرَ يَحْرُ 7 وَوَعَرَ صَدْرَهُ يَعْرُ 8 [16ب] وَوَتَّقَ يَتَّقُ وَوَفَّقَ يَفِّقُ وَوَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي وَوَطَى يَطَأُ وَوَسَعَ يَسْعُ 9.

والدليل على أنَّ "يَطَأُ وَيَسْعُ" في الأصل إمَّا هو "يُوطِئُ وَيُوسِعُ"، ثمَّ فُتحت العين لكون اللام

1 م: "وقعد يقعد وجلس يجلس". قلت: وذكره "قعد يقعد" ههنا سهو؛ لأنه حلقي العين.

2 م: للفعل.

3 م: "كلمة". وانظر المزهري 2: 39.

4 سقط من م.

5 وعم: قال انعم.

6 وغم: حقد.

7 وحر صدره: حقد ووغر.

8 وعر صدره: امتلاً غيظاً.

9 قدم ناسخ م وآخر وأسقط بعض الأمثلة. وانظر المزهري 2: 37-38. وما كان من هذه الأفعال مثلاً فوزن مضارعه "يَعِلُ"؛ لأنَّ فاءه محذوفة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن بعض ما شد من هذه الأفعال جاء أيضاً على القياس، نحو: حسب ونعم ووله ويئس.

حرف حلق، حذف الواو منهما. ولم يُعتدَّ بالفتحة لكونها عارضةً. ولو كانت أصليةً لم تُحذف الواو، كما لم تُحذف من: يوجلُّ ويوحل¹.
وشدَّ منه أيضاً 2 شيء، فجاء على "يَفْعَلُ" بضمِّ العين، وهو: نَعِمَ يَنْعُمُ وَفَضِلَ يَفْضُلُ وَحَضِرَ يَحْضُرُ، ومِتَّ تَمُوتُ في لغة من يَكْسِرُ الميم، ودمتَ تَدُومُ.
وشدَّ 3 أيضاً من "فَعَلَ" الذي فاؤه واو لفظة واحدة، فجاء مضارعه على "يَفْعَلُ" بضمِّ العين. وهي: وَجَدَ يَجِدُ. وأصله "يُوجِدُ"، فحذفت الواو لكون الضمِّ هنا شاذًّا والأصل الكسر، فحذفت الواو كما حذفت 4 مع الكسرة. و [على] 5 ذلك قوله 6:
لَوْ سِئِتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشْرِيَةِ ... تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً
وشدَّ أيضاً شيء من "فَعَلَ" المعتلِّ اللام، فجاء مضارعه على "يَفْعَلُ" بفتح العين، وهو: قَلَى يَقْلَى 7 وَعَنَى يَعْنَى 8 وَجَبَى يَجْبَى وَأَبَى يَأْبَى 9.
وشدَّ أيضاً من "فَعَلَ" الصحيح اللام شيء، فجاء مضارعه على "يَفْعَلُ" بفتح العين، وهو: قَنَطَ يَقْنَطُ وَرَكَنَ يَرْكُنُ.
وشدَّ أيضاً من "فَعَلَ" المضاعف المتعدِّي شيء، فجاء مضارعه على "يَفْعَلُ" بكسر العين، وهو: هَرَّ الكَأْسَ يَهْرُهَا 10 وَعَلَّهُ يَعْلُهُ وَحَبَّ الشَّيْءَ يَحْبُهُ 11.

1 يوحل: يقع في الوحل.

2 م: وشدَّ أيضاً منه.

3 نقل البغدادي هذه الفقرة في شرح شواهد الشافية ص 54. وانظر المزهر 2: 39.

4 م: كما تحذف.

5 من م.

6 لجرير وينسب إلى لبيد. شرح الشافية 1: 132 وشرح شواهد ص 53-57 والمنصف 1: 187 وديوان جرير ص 453 والمغني ص 272 وشرح شواهد ص 228-229 وشرح أبياته 5: 114 والصحاح واللسان والتاج "وجد". وسيرد في ص 279، وليس في ديوان لبيد المطبوع. ونقع: روي. والصوادي: جمع صادية. وهي العطشى. والغليل: العطش. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن السيرافي ذكر له رواية بكسر الجيم على القياس، وأن أبا عبيد ذكر في "الغريب المصنف": يَجِدُ وَيَجْدُ، من

- 7 قلاه: أبغضه وكرهه غاية الكره. وانظر المزهري 2: 39-40.
- 8 هذا الفعل في النسختين والمبدع بالسين لا بالثاء. والتصويب من الارتشاف 1: 80 والمزهري 2: 39 واللسان والتاج "عني". وعني: أفسد. ولامه ياء هنا، وقد تكون واوًا.
- 9 جبي: جمع وحصل. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن صاحب المحكم حكى عن بعض العرب: أبي. فكان "يأبي" على لغتهم مثل ينسى. ووافقهم فيه غيرهم.
- 10 هرّ الكأس: كرهها. وانظر المزهري 2: 40.
- 11 علّه: سقاه السقية الثانية بعد النهل. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك وجوب الكسر في مضارع حبّ، وجوازه في الباقي.

(122/1)

[الرباعي]:

وأما الرباعي فغير المزيد منه يجيء 1:

على "فَعَلَلْ": نحو: قَرَطَسَ.

والمزيد يجيء:

على "افْعَنْلَلْ": نحو: احرَنْجَمَ 2.

وعلى "افْعَلَلْ": نحو: اطمأنّ.

وعلى "تَفَعَّلَلْ": نحو: تَدَحْرَجَ 3.

ومضارع "فَعَلَلْ": يُفَعِّلُ، بضمّ حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر. ومضارع "افْعَنْلَلْ": يَفْعَنْلِلُ، بفتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر. وكذلك "افْعَلَلْ" مضارعه: يَفْعَلِلُ، بفتح حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر. و"تَفَعَّلَلْ"، مضارعه: يَتَفَعَّلَلُ، بفتح حرف المضارعة وما قبل الآخر 4.

1 ف: وأما الرباعي غير المزيد فيجيء.

2 احرنجم القوم: ازدحموا.

3 في حاشية ف بخط أبي حيان أن مزيد الرباعي بناء ان فقط، وأن نحو اطمأنّ فملحق باحرنجم وليس بناء أصلياً. وانظر الارتشاف 1: 88.

4 سقط "وما قبل الآخر". من م. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن اسمي الفاعل والمفعول ومبالغة اسم الفاعل والصفة المشبهة تستعمل للماضي والحاضر والمستقبل.

(123/1)

ذكر معاني أبنية الأفعال مجردة من الزيادة وغير مجردة وتبين المتعدّي منها وغير المتعدّي:
فَعَلَ وَفَعِلَ: يجيئان مُتَعَدِّيَيْنِ وَغَيْرَ مُتَعَدِّيَيْنِ. فالمتعدّي منهما: ضَرَبَ وَعَلِمَ. وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّيِّ: قَعَدَ وَأَشْرَأَ.
فَعَلَّ2: ولا يتعدّى البتّة، نحو: ظَرَفَ وَشَرَفَ.
فَعَلَّلَ: ولا يكون إلا متعدّيًا، نحو: جَلَبَبَهُ وَشَمَلَلَهُ3. إلا أن يكون رباعيًّا، فإنه يكون متعدّيًا وغير متعدّد.
فالمتعدّي نحو: دَحْرَجْتُهُ وَصَعَّرْتُهُ4. وغير المتعدّي نحو: قَرَقَرَّ5.
فَيَعَلُّ وَفَوَعَلَ وَفَعُولٌ وَفَعَلَى: تكون متعدّيّةً وغير متعدّيّة. فالمتعدّي منها: بَيَّطَرَ الدَّابَّةَ وَصَوَّمَعَ الثَّرِيدَ6 وَدَهَوَّرَ الْمُتَاعَ7 وَقَلَسَى الرَّجُلَ8. وغير المتعدّي: بَيَّقَرَ9 وَحَوَقَلَ10 وَهَرَوَّلَ وَعَنْطَى11 وَخَنْطَى12 وَخَنْدَى13.

- 1 أشر: مرح وبطر.
- 2 في حاشية ف بخط أبي حيان أن معاني فَعَلَّ للحسن والقبح والصغر والكبر والضعف والشدة والرفعة والخساسة والعقل والحلم، وأنه ورد متعدّيًا منه: رَحِبَ وَطَلَعَ، في كتاب الدلائل للسرقسطي.
- 3 جلببه: ألبسه الجلباب. وشملل النخل: أخذ منه شماليه.
- 4 هذا ملحق بالرباعي وليس رباعيًّا. وصعرت: دحرجت. ولعله يريد: صعترته، أي زنته. م: صعرت.
- 5 قرقر البعير: هدر.
- 6 صومع الثريد: سوى له صومعة.
- 7 دهور المتاع: جمعه وقذفه في مهواة.
- 8 قلسى الرجل: ألبسه القلنسوة.
- 9 ييقر: هلك.
- 10 حوقل: كبر وعجز عن الجماع.

7 الروم: القصد والطلب.

8 م: من ذلك.

9 م: له.

10 م: لم يكن.

11 الكتاب 2: 239 واللسان والتاج "خزر". وتنازر: ضيق عينيه ليحدد النظر. والخزر: ضيق العين وصغرهما خلقة. والبيت من أرجوزة تنسب إلى أربطة بن سهية وطفيل الغنوي وعمرو بن العاص. وانظر الأمالي 1: 96 والسمط ص 299 ووقعة صفين ص 327 ووفيات الأعيان 5: 132 والاقتراب ص 409 والتشبيهات ص 262 وديوان طفيل ص 58 والمعاني الكبير ص 239 وشرح نهج البلاغة 2: 281 واللسان "مرر" و"قح" والحماسة البصرية 1: 95.

(125/1)

أي: أظهرت ذلك. [17أ] وقوله "وما بي من خزر" يدل على ما قلناه من الإيهام. تَفَعَّلَ: تكون متعدية وغير مُتعدية. فالمتعدية نحو: تَلَقَّفْتُهُ، قال تعالى 1: "تَلَقَّفْ مَا يَأْفِكُونَ"، وَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ، قال تعالى 2: {كَالَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ} 3. وغير المتعدية نحو: تَحَوَّبَ 4 وتأثَّم 5. ولها ثمانية معانٍ 6: أحدها أن تكون مطاوعة لـ"فَعَلَ"، كقولك: كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ وَقَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ. والمطاوعة 7: أن تُرِيدَ من الشيء أمراً ما فتَبَلَّغَهُ. والثاني الحرص على الإضافة: فإذا أراد الرجل أن يُدْخِلَ نفسه في الشجعان والحلماء 8 قيل: تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ. قال حاتم الطائي 9: تَحَلَّمَ عَنِ الْأَدْنِيِّ، وَاسْتَبَقَ وَدُهُمَ ... وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْوُدَّ، حَتَّى تَحَلَّمَ وَمِنْهُ: تَقَيَّسَ 10 وَتَنَزَّرَ 11 وَتَعَرَّبَ 12. والثالث أخذ جزء بعد جزء: نحو: تَنَقَّصْتُهُ وَتَجَرَّعْتُهُ وَتَحَسَّبْتُهُ أَي: أَخَذْتُ مِنْهُ الشَّيْءَ بَعْدَ الشَّيْءِ. والرابع الحُتْلُ: كقولك: تَغَفَّلَ أَي: أَرَادَ أَنْ يَحْتَلَّ عَنْ أَمْرٍ يَعُوقُهُ 13 عَنْهُ. وَمَمْلَقَهُ نَحْوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدِيرُهُ عَنْ شَيْءٍ. والخامس التوقُّع: كقولك: تَحَوَّفَهُ؛ لِأَنَّ مَعَ التَّخَوُّفِ 14 تَوَقُّعَ الْخَوْفِ. وَأَمَّا "خَافَهُ" فَلَا تَوَقُّعَ مَعَهُ 15.

- 1 الآية 117 من سورة الأعراف والآية 45 من سورة الشعراء. وهذه قراءة غير حفص من السبعة:
انظر البحر المحيط 4: 363. وتلقف: تتلع. ويأفك: يموه.
- 2 الآية 275 من سورة البقرة. ويتخبطه: يصرعه. والمس: الجنون.
- 3 سقط "من المس" من م.
- 4 تحوب: ألقى الحوب عن نفسه. م: تحرب.
- 5 تأثم: ألقى الإثم عن نفسه.
- 6 شرح الشافية 1: 104-108.
- 7 وانظر ص 129.
- 8 م: والحلم.
- 9 ديوانه ص 108 والكتاب 2: 240 واستبق: احفظ. وحتى تحلم أي: حتى تتحلم.
- 10 تقيس: انتسب إلى قيس عيلان.
- 11 تنزر: انتسب إلى نزار.
- 12 تعرب: انتسب إلى العرب أو تكلم بلغة العرب.
- 13 م: يعوّقه.
- 14 م: التخويف.
- 15 كذا. وقال سيبويه: أمّا تخوّفه فهو أن يوقع أمراً يقع بك فلا تأمنه في حالك التي تكلمت فيها أن يوقع أمراً. وأمّا خافه فقد يكون وهو لا يتوقع منه في تلك الحال شيئاً. الكتاب 2: 240.

(126/1)

والسادس الطلب ك"استفعل": نحو: تَنَجَّرَ حَوَائِجَهُ وَاسْتَنَجَّرَهَا.
والسابع التكثر: كقولك: تَعَطَّيْنَا 1.
والثامن الترك: كقولك: تَحَوَّبَ وَتَأَثَّمَ أَي: تَرَكَ الْإِثْمَ وَالْحَوْبَ.
افْعَنْلَلْ وَافْعَنْلَى: أمّا "افعلنل" فلا يكون أبداً متعدياً، نحو: اقْعَنْسَسَ 2 واحْرَنْجَمَ 3.
وأمّا "افعلنلئ" 4 فزعم أبو الفتح أنه يكون متعدياً وغير متعدّ 5. فغير المتعدّي نحو: احْرَنْبَى الديكُ 6.
والمتعدّي نحو: اغرَنْدَى 7 واسرَنْدَى 8. قال الراجز 9:
قَدْ جَعَلَ النَّعَاسُ يَغْرَنْدِيَنِي ... أَدْفَعُهُ عَنِّي، وَيَسْرَنْدِيَنِي

وزعم سيبويه أنه لا يتعدى. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، إذ لم يُسمع متعدياً إلا في هذا الرجز، وغالب الظن فيه أنه مصنوع. قال [أبو بكر] 10 الزبيدي: أحسب البيتين مصنوعين. أفعل: يكون متعدياً وغير متعد. فالمتعدى ك"أكرم"، وغير المتعدى ك"أخطأ" 11. ولها أحد عشر معنى 12: الجعل، والهجوم، والصيأ، ونفي الغريرة، والتسمية، والدعاء، والتعريض، وبمعنى "صار صاحب كذا"، والاستحقاق، والوجود، والوصول. فاجعل على ثلاثة أوجه: أحدها أن تجعله يفعل، كقولك: أخرجته وأدخلته، أي: جعلته خارجاً وداخلاً 13. والثاني أن تجعله على صفة، كقولك: أطردته: جعلته طريداً. وثالث أن تجعله صاحب شيء، نحو أقبرته: جعلت له قبراً

1 تعطينا: تنازعنا. وفيه معنى التكثر.

2 اقعنسس: رجع وتأخر.

3 احرنجم القوم: ازدحموا.

4 ومثله في المنصف 1: 86.

5 انظر المنصف: 1: 86.

6 احرني الديك: انتفش ريشه وتهيأ لقتال. وزاد بعده في ف: فهذا غير متعد.

7 اغرنداه: اعتلاه.

8 اسرنداه: اعتلاه.

9 الخصائص 2: 358 والمنصف 1: 86 وشرح الشافية 1: 113 وشرح شواهد ص 47-48 والمغني ص 520 وشرح شواهد ص 299 وشرح أبياته 7: 131 وجمهرة اللغة 3: 398 والصحاح واللسان والتاج "سرد" و"غرند".

10 من م. انظر الاستدراك على سيبويه ص 39.

11 كذا في النسختين. وهذا الفعل يكون لازماً ومتعدياً. فعمل الصواب: "أبطأ". وانظر الارتشاف 1: 83.

12 شرح الشافية 1: 83-92. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن أفعل للتعدي قياساً وللزوم سماعاً، وأن من معانيه السلب ومطاوعة فعل والتكثير والتفرقة... انظر الارتشاف 1: 83-84. 13 م: داخلاً وخارجاً.

والهجوم: كقولك: أطلعتُ عليهم، أي: هجمتُ عليهم. وأما 1 طلعتُ عليهم 2 فـ"بدوتُ".
والضياء: كقولك: أشرقَتِ الشمسُ: أضاءت. فأما شَرَقَتْ فـ"طلعتُ".
ونفي الغريزة: كقولك: أَسْرَعُ وَأَبْطَأُ. كأنك قلت: عَجَلٌ واحْتَبَسَ. فأما عَجَلٌ 3 وَبَطُوٌ فكانه غريزة 4.
والتسمية: كقولك: أَكْفَرْتُهُ وَأَخْطَأْتُهُ أي: سَمَّيْتُهُ كَافِرًا وَمُخْطِئًا.
والدعاء: كقولك: أَسْقَيْتُهُ: دَعَوْتُ لَهُ بِالسُّقْيَا 5. قال ذو الرُّمَّة 6:
وَأَسْقِيهِ، حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُتُّهُ ... تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ، وَمَلَاعِبُهُ
أي: أَدْعُو لَهُ بِالسُّقْيَاهِ.
والتعريض: كقولك: أَقْتَلْتُهُ أي: عَرَّضْتُهُ لِلْقَتْلِ.
وبمعنى صارَ صاحبَ كذا: كقولك: أَجَدَبَ الْمَكَانُ أي: صارَ ذَا جَدْبٍ.
والاستحقاق: كقولك: أَقَطَعَ النَّخْلُ وَأَحْصَدَ الزَّرْعُ، أي: اسْتَحَقَّ أَنْ يُفْعَلَ بِمَا ذَلِكَ. ومن ذلك:
أَحْمَدْتُهُ: وَجَدْتُهُ مُسْتَحَقًّا لِلْحَمْدِ، وَالْأَمَ الرَّجُلُ: اسْتَحَقَّ أَنْ يُلَامَ.
والوجود: كقولك: أَبْصَرُهُ: دَلَّهُ عَلَى وُجُودِ الْمُبْصَرِ.
والوصول: كقولك: أَغْفَلْتُهُ أي: وَصَلْتُ غَفْلَتِي إِلَيْهِ 7.
فاعل: وَتَكُونُ مَتَعَدِّيَّةً 8، نَحْو: ضَارِبْتُ وَشَأَمْتُ. وَقد تَكُونُ غَيْرَ مَتَعَدِّيَّةً 9، نَحْو: سَافَرَ. وَأَكْثَرُ مَا تَجِيءُ
مِنْ اثْنَيْنِ، نَحْو: ضَارِبْتُ 10 وَقَاتَلْتُ. وَقد تَكُونُ 11 مِنْ وَاحِدٍ، نَحْو: سَافَرَ

1 م: فأما.

2 سقط "عليهم" من م.

3 كذا. والصواب: سَرَعُ.

4 انظر شرح الشافية 1: 87.

5 م: بالسقي.

6 ديوانه ص 38 والكتاب 2: 235 وشرح الشافية 1: 91-92 وشرح شواهدنا ص 41.

7 في حاشية ف أن المراد: وجدته غافلاً، كما روي عن عمرو بن معد يكرب في وصف أعدائه. وفيها بخط أبي حيان عن ابن الحاجب أن الصفة في مثل هذا قد تكون بمعنى الفاعل كالغافل، وبمعنى اسم المفعول نحو: أحمدته أي وجدته محموداً، وأن أفعل يكون للسلب أيضاً وبمعنى فَعَلَ، نحو: أشكيتته وقلته وأقلته.

8 م: ويكون متعديًا.

9 م: وقد يكون غير متعد.

10 م: ضارب.

11 م: وقد يكون.

(128/1)

وعاقبتُ 1 اللَّصَّ وطازقَ النَّعْلِ 2.

فَعَلَّ: ويكون متعديًا وغير متعد. فالمتعدِّي نحو: كَسَرْتُهُ وَقَطَعْتُهُ. وغير المتعدِّي نحو: سَبَّحَ وَهَلَّلَ. ولها ثمانية معانٍ 3:

أحدها أن تكون [17ب] لِلنَّقْلِ، فَتُصَبِّرُ الفاعل مفعولًا، كقولك: فَرِحَ وَفَرَّحْتُهُ وَغَرِمَ وَغَرَمْتُهُ وَفَرَعَ وَفَرَّعْتُهُ.

والثاني التَّكْثِيرُ: كقولك: فَتَحَّحْتُهُ وَكَسَّرْتُهُ وَقَطَّعْتُهُ وَحَرَّكْتُهُ.

والثالث الجعْلُ على صفة: كقولك: فَطَّرْتُهُ فَأَفْطَرَ.

والرابع التَّسْمِيَةُ: كقولك: خَطَّأْتُهُ وَفَسَّقْتُهُ، أي: سَمَّيْتُهُ مُخْطِئًا [وفاسقًا] 4.

والخامس الدعاء للشيء أو عليه: كقولك: سَقَّيْتُهُ: قلتُ له: سَقَاكَ اللهُ. وَجَدَّعْتُهُ وَعَقَّرْتُهُ أي: دَعَوْتُ عليه بِالْجُدِّعِ وَالْعَقْرِ.

والسادس القيام على الشيء: كقولك: مَرَّضْتُهُ أي: قمتُ عليه.

والسابع الإزالة: كقولك: قَدَّيْتُ عَيْنَهُ، أي: أزلت عنها القَدَى.

والثامن أن يراد بها رميته بذلك: كقولك: شَجَّعْتُهُ وَجَبَّنْتُهُ، أي: رَمَيْتُهُ بِالشَّجَاعَةِ وَالْجَبْنِ.

انْفَعَلَ: ولا يكون متعديًا أبدًا. وإنما يجيء في كلام العرب للمُطَاوَعَةِ 5. وقد تقدّم تفسيرُ المطاوعة 6.

والمطاوعة فيها تكون بوجهين 7: إمَّا بأن 8 تُريد من الشيء أَمْرًا ما، فتبلغه بأن يفعل ما تُريده، إن

كان ممَّا يَصِحُّ منه الفعل، وإمَّا بأن يصبر إلى مثل حال الفاعل الذي يَصِحُّ منه الفعل، وإن كان لا يَصِحُّ الفعل منه.

فأمَّا ما يُطَاوَعُ، بأن 9 يفعل فعلًا تُريده منه، فنحو قولك: أَطَلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ وَصَرَفْتُهُ فَانْصَرَفَ؛ ألا ترى

أنه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه، عند إرادتك إياهما منه، أو بعثك إياه عليهما؟

- 1 م: عاقب.
- 2 طارق النعل: صيرها طاقاً فوق طاق. وانظر معاني "فاعل" في شرح الشافية 1: 96-99.
- 3 شرح الشافية 1: 92-96.
- 4 تنمة يقتضيها السياق.
- 5 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السّيد أن فعل المطاوعة يجب أن يكون من لفظ ما يطاوعه، وقد يخالفه نحو: طردته فذهب، وحكاية عن ابن مالك أن "انفعل" يطاوع "أفعل" في أربعة فقط، هي: أغلق وأقحم وأزعج وأصفق. وانظر الارتشاف 1: 85.
- 6 انظر ص 125 وشرح الشافية 1: 108.
- 7 من المنصف 1: 71-73 حتى قوله "لضرورة الشعر" بتصرف يسير.
- 8 ف: "أن". وما أثبتناه من م يناسب ما يليه بعد.
- 9 م: فأن.

(129/1)

وأما ما تبلغ منه مُرادك، بأن 1 يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل، فنحو قولك: قَطَعْتُ الحبلَ فانقطعَ وكسرتُ الحَبَّ 2 فانكسرَ؛ ألا ترى أَنَّ الحبلَ والحَبَّ لا يَصِحُّ منهما الفعل؛ لأنه لا قُدرة لهما. فإنما 3 أردتَ ذلك منهما، فبلغته بما أحدثته أنت فيهما، لا أنهما 4 تَوَلَّيا الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يَصِحُّ من مثلهما. ومن ذلك قوله 5:

[لا حُطُوتِي تَتَعاطَى غَيْرَ مَوْضِعِهَا] ... ولا يَدِي، في حَمِيَتِ السَّمَنِ 6 تَنَدَخِلُ

هو مطاوع "أدخلته". وهو من باب: انقطعَ الحبل؛ لأنَّ اليد لا تكون فاعلة، إنما هي آلة يُفعل بها. قال المبرد 7: وقد يكونُ "انفَعَلَ" لغير مطاوعة، فيكونُ فِعْلاً للفاعل على الحقيقة، نحو: انطلقَ عبد الله وليس على فعلته.

واعلم أنَّ "انفَعَلَ" إنما أصله من الثلاثي، ثمَّ تلحقه الزِّياداتان من أوله، نحو: قَطَعْتُهُ فانقطعَ وسَرَحْتُهُ فانسرحَ 8. ولا يكاد يكون "فَعَلَ" منه 9 إلا متعدياً، حتى تُمكنَ المطاوعة والانفعال؛ ألا ترى أنَّ "قَطَعْتُهُ" و"كَسَرْتُهُ" 10 متعديان. قال أبو علي: وقد جاء "فَعَلَ" منه غير متعَدِّ، قال الشاعر 11:

وكم منزِلٍ لولاي طِحتَ كما هَوَى ... بأجرامِهِ، مِنْ قَلَّةِ التَّبِقِ، مُنْهَوِي

وإنما هو مطاوع "هَوَى" إذا سقط، وهو 12 غير متعَدِّ كما ترى. وجاء في هذه القصيدة "منغوي" 13.

قال أبو علي: إنما بنى من "غوى" و"هوى" مُنْفَعِلًا، لضرورة الشعر.
ويجوز عندي أن يكونَ "مُنْعَوٍ" و"مُنْهَوٍ" مطاوعين لـ"أَغْوَيْتُهُ" و"أَهْوَيْتُهُ"، فيكونَ مثل: أَدْخَلْتُهُ

- 1 م: فأن.
- 2 في حاشية ف: الحب: الخافية.
- 3 المنصف: وإنما.
- 4 م: لا أنه.
- 5 الكميت. ديوانه 2: 13 وأدب الكاتب ص 456 والمختسب 1: 296 والمنصف 1: 72 واللسان والتاج "دخل". وفي حاشية ف: الحميت: الزق.
- 6 كذا رواية ف وفوقها "صح". م: "القوم". والمشهور: السَّكْنِ.
- 7 سقطت الفقرة من النسختين، وألحقها أبو حيان بحاشية ف. وانظر المقتضب 1: 76.
- 8 م: سرجته فانسرج.
- 9 م: منه فعل.
- 10 م: كسرتة.
- 11 يزيد بن الحكم الثقفي. الكتاب 1: 388 والخصائص 2: 259 والمنصف 1: 72 والأماي 1: 68 والسمط ص 238 والأغاني 11: 100 والإنصاف ص 691 والعيني 3: 262 والكمال ص 1097 والخزانة 1: 496 و 2: 430 وأماي ابن الشجري 2: 212 والهمع 2: 33. وطحت: سقطت وهلكت. والقلة: أعلى الجبل. والنيق: أرفع موضع في الجبل.
- 12 المنصف: وهوى.
- 13 في ف والمنصف: منغو.

(130/1)

فاندَخَلَ وَأَطْلَقْتُهُ فَانْطَلَقَ. ولا يكونان على هذا شاذَّين.
افتَعَلَ: تكون متعديَّةً وغير متعديَّة. فالمتعديَّة نحو: اكَتَسَبَ واقتَلَعَ. وغير المتعديَّة نحو: افتَقَرَ
واستَقَى 1. ولها ستَّة معانٍ 2:
أحدها المطاوعة، فتكون إذ ذاك بمعنى "انفعل". وذلك قليلٌ فيها، نحو: شَوَيْتُهُ فاشتَوَى وَغَمَمْتُهُ

فاغتم³. والأفصح: انشوى وانغم. وحكمها أيضاً ألا تُبني إلا مما كان ["فعل" منه] 4 مُتعدِّياً. وقد

يجيء من غير المتعدِّى، وذلك قليل فيها، قال الراجز⁵:

حتى إذا اشتال سهيل، في السحر ... كشعلة القابس، ترمي بالشرز

فهذا من: شال يشول، وهو غير متعد، بدلالة قول الراجز⁶:

يشول بالمحجن كالمحروق

ولو كان مُتعدِّياً لقال: يشول المحجن.

والثاني أن يكون بمعنى "تفاعل": كقولك: اجتوزوا واعتونوا أي: تجاوزوا وتعاونوا.

والثالث أن يكون بمعنى الاتخاذ: كقولك: اشتوى القوم: أي: اتخذوا شواءً. فأما شويت فكقولك:

أنضجت. وكذلك: اختبزوا واطبخوا واذبحوا، أي: اتخذوا خبزاً وطبخاً وذبيحةً.

فأما ذبح فكقولك: قتل.

والرابع التصرف والاجتهاد: كقولك: اكتسب، أي: تصرف واجتهد. فأما كسب فأصاب⁷ مآلاً.

والخامس [18] أن تكون بمعنى "تفعل": كقولك: ادخل ادج، تريد: تدخل وتدج⁸.

والسادس الحظفة: كقولك: انتزع واستلب: أخذه بسرعة. فأما نزع فهو تحويلك إياه.

1 في النسختين "استغنى". وهو ليس من افتعل. فاعل المراد: اغتنى.

2 شرح الشافية 1: 108-110.

3 م: عممته فاعتم.

4 من م.

5 المنصف 1: 75 واللسان والتاج "شول". واشتال: ارتفع. والقابس: طالب القبس.

6 هو أبو محمد الحذلي يصف راعياً. المنصف 1: 75 ومجالس ثعلب ص 232 والمخصص 3: 42

والجمهرة والمقاييس والصحاح واللسان والتاج "حرق". وقبله:

يَظَلُّ تَحْتَ الْفَنَنِ الْوَرِيْقِ

يقول: يقوم على رجل واحدة، يتناول للأفنان ويجتذبها بالمحجن، فينفضها للإبل، كأنه محروق.

والمحروق: الذي انقطعت حارقته. وهي عصب الورك.

7 م: وإنما كسب أصاب.

8 تدلج: تدخل.

وكذلك: قَلَعَ واقتلَعَ 1، وجذَبَ واجتذَبَ.
استَفْعَلَ: تكون 2 متعديةً وغير متعدية. فالمتعدية نحو: استَحَسَنْتُ الشيءَ. وغير المتعدية نحو: استَقَدَمَ
واستَأخَرَ. وتكون مَبْنِيَّةً من [فَعَلَ] 3 متعدٍ وغير متعدٍ. فالمَبْنِيَّةُ من متعدٍ نحو: استَعَصَمَ واستَعَلِمَ هما
مَبْنِيَّانِ من: عَصَمَ وَعَلِمَ. والمَبْنِيَّةُ من غير المتعدِّي نحو: استَحَسَنَ واستَقْبَحَ، هما مَبْنِيَّانِ من: حَسَنَ
وَقَبَحَ. ولها خمسة معانٍ:
أحدها الإِصَابَةُ: كقولك: استَجَدُّهُ، أي: أَصَبْتُهُ جَيِّدًا. واستَكْرَمْتُهُ واستَعْظَمْتُهُ: أَصَبْتُهُ كَرِيمًا وَعَظِيمًا.
والثاني الطَلْبُ: كقولك: استَعْطَيْتُ العَطِيَّةَ، واستَعْتَبْتُهُ أي: طَلَبْتُ له العُتْبَى، واستَفْهَمْتُهُ أي: طَلَبْتُ
منه أن يُفْهَمَنِي.
والثالث التَحَوُّلُ من حالٍ إلى حالٍ: نحو: استَنَوَقَ الجَمَلُ واستَتَيْسَتِ الشَّاةُ.
والرابع بمعنى 4 "تَفَعَّلَ": كقولك 5: تَعَظَّمْ واستَعْظَمْ وتَكَبَّرْ واستَكَبَّرَ.
والخامس بمعنى 6 "فَعَلَ": كقولك: مَرَّ واستَمَرَّ وَقَرَّ واستَقَرَّ.
أفعالٌ: ولا يكون متعديًا. وأكثر ما صِيغَ للألوان 7، نحو قولك: اشْهَبَ واسوَدَّ وابيضَّ وادهامَ. وقد
قالوا: املأسَّ واضرابَّ، وليسا من اللون 8.
أفْعَلٌ: هو مقصورٌ من "أفعالٍ" لطول الكلمة، ومعناها كمعناها، بدليل أنه ليس شيء من "أفْعَلٍ" إلا
يُقَالُ فيه "أفعالٍ". إلا أنه قد تَقَلُّ إحدى اللغتين في شيء، وتكثر الأخرى؛ ألا ترى أن طَرَحَ الألف
من: احْمَرَّ واصْفَرَّ وابيضَّ واسوَدَّ، أكثر، وإثباتها في اشْهَبَ وادهامَ [واكْهَبَ] 9،

1 م: وابتلع.

2 شرح الشافية 1: 110-112.

3 من م.

4 م: معنى.

5 م كقولهم.

6 في النسختين: معنى.

7 في حاشية ف بخط أبي حيان عن المحتسب [2: 25] أن "أفعالٍ" قلما جاء إلا في الألوان،

والعيوب الظاهرة نحو: احوالٌ واعوارٌ واصبيادٌ. وانظر الارتشاف: 1: 86.

8 في حاشية ف بخط أبي حيان: "ومن ذلك: ازوارٌ وازورٌ. وقرئ بهما". يريد ما في الآية 17 من

سورة الكهف، وقراءة ذلك بالمضارع لا بالماضي. انظر البحر: 6: 107.
9 من م. واكهاَّب: صار لونه الكهبة. وهي غبرة مشربة سوادًا.

(132/1)

أكثر؟ وقد قالوا: ارقدًا 1 في العَدُوِّ وارعَوَى واقتَوَى 2 -وكُلُّهُ "افعلّ" - ولم يُسمع منهم في شيء من ذلك 3 "افعلّ". إلا أنه يجوز بالقياس. وهو أيضًا لا يتعدى، كما لا يتعدى أصله الذي قُصِرَ منه. افَعْوَلٌ: يكون متعديًا وغير متعدٍ. فالمتعدّي نحو: اعلَوَطَ المَهْرَ 4. وغير المتعدّي نحو: اخروَطَ السَّفْرَ 5 واجلوذًا 6.

افَعْوَعَلٌ: يكون 7 متعديًا وغير متعدٍ. فالمتعدّي نحو: احلَوَيْتُ الشيءَ. قال الشاعر 8:
فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ، بَعَدَ انْفِصَالِهِ ... عَنِ الصَّرْعِ وَاحلَوَى دِمَانًا يَرُوذُهَا
وَرَوَى ابْنُ مِقْسَمٍ 9 عن ثعلب 10:

لَوْ كُنْتُ تُعْطِي، حِينَ تُسْأَلُ، سَأَحْتُ ... لَكَ النَّفْسُ، وَاحلَوَاكَ كُلُّ خَلِيلٍ
وكذلك: اعرووَيْتُ الفَرَسَ 11. وغير المتعدّي نحو: اغدودنَ 12 النَّبْتُ. ومعناه على كلِّ حالٍ المبالغة،
نحو: خَشَنَ وَاخشَوْشَنَ وَأعشَبَ وَاعشَوْشَبَ.
افَعَلَّلٌ: لا يكون متعديًا أبدًا، نحو: اطمأنَّ وَاقشَعَرَّ 13.

1 ارقدًا: أسرع.

2 اقتوى: خدَم بطعام بطنه. وفي م والمبدع: "اكتوى". وانظر شرح الشافية: 1: 112 في معاني
افعلّ وافعلّ. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن المحتسب 2: 25-26: افعلّ مقصور من افعلّ في
غير الألوان ... اشعاناً رأسه أي: تفرق شعره. في أحرف غير هذه.
3 م: هذا.

4 اعلوط المهر: تعلق بعنقه وركبه.

5 اخروط السفر: طال.

6 اجلوذ السفر: طال. وانظر شرح الشافية: 1: 112.

7 من المنصف 1: 81-82 حتى "اعشوشب" بتصرف يسير. وانظر شرح الشافية: 1: 113.

8 حميد بن ثور ديوانه ص 73 والكتاب 2: 242 والمنصف 1: 81 والصحاح واللسان والتاج

- "حلو". والانفصال: الفطام. واحلولى: استمرأ أو استطاب. والدماث: السهول اللينة. م: ولما أتى.
9 هو محمد بن الحسن بن يعقوب. مقرئ حافظ لأقوال الكوفيين. تاريخ بغداد 2: 206.
10 المختسب 1: 319 والمنصف 1: 82 واللسان والتاج "حلو". واحلولاك: استحلاك وأحبك.
11 اعرورى: ركب.
12 اغدودن: طال.
13 في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة مع شيخنا الرضى.

(133/1)

حروف الزيادة

مدخل

...

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ:

وأما حروف 1 الزيادة فعشرة، وجمعها قولك: أمانٌ وتسهيلٌ.
فإن قيل: ولم يسميت حروف الزيادة، وهي قد تكون أصولاً؟ فالجواب أن المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادة إلا منها؛ ألا ترى أنه متى وجد حرفٌ في كلمة زائداً لا بد أن يكون أحد هذه الحروف.

فإن قيل: فهلا زدتم في حروف الزيادة كاف الخطاب، التي في "تلك" و"ذاك" 3 ونحوهما، والشين اللاحقة للكاف التي هي ضمير المؤنث في الوقف، نحو: أعطيتكِش وأكرميتكِش. فالجواب أنه لا يتكلم في هذا الموضع، من حروف الزيادة، إلا فيما جعلته العرب كالجزم من الكلمة، نحو همزة أحمر وتاء تنصّب وأشباه ذلك؛ ألا ترى أنهما من كمال الاسم، كالدال من "زيد"؟ لأن هذا الضرب هو الذي يحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته، لمشاكلته الأصل في كونه من كمال البناء. فأما ما لم يجعله كالجزم مما زيد معه فزيادته بيّنة، لا يحتاج إلى إقامة دليل عليها.

فإن قيل: فإن الكاف قد تزداد على أنها من نفس الكلمة، فيقال: هِنْدِيٌّ وَهِنْدِكِيٌّ، في معنى واحد. وهو المنسوب 4 إلى الهند. قال الشاعر 5:

ومُفْرُونَةٍ، دُهِمٌ وَكُمْتِ، كَأَمَّا ... طَمَاطِمٌ، يُوفُونَ الْوِفَارَ، هِنَادِكُ

أي: منسوبون إلى الهند. فالجواب أن هِنْدِيًّا وَهِنْدِكِيًّا 6 من باب سَبَطَ وَسَبَطَ - أعني مما

1 الكتاب 2: 312 وشرح الشافية 2: 330-396.

2 م: زائد.

3 م: ذلك.

4 م: منسوب.

5 كثير عزة. ديوانه 2: 137 وسر الصناعة 1: 281 واللسان والتاج "هند". يصف خيلاً.

والطماطم: جمع طمطم. وهو الذي في لسانه عجمة لا يفصح. ويوفي: يطبل. والوفار: جمع وفرة. وهي الشعر المجتمع على الرأس. وفي النسختين: "الوفاز". والوفاز: جمع وفرة. وهي المكان المرتفع.

6 م: هنداً.

(137/1)

تقارب فيه اللفظ، والأصل مختلفٌ - لأنه لم يثبت 1 زيادة [18ب] الكاف في موضعٍ غير هذا، فيحمل هذا عليه.

فإن قيل: فإذا كان الأمر على ما ذكرت فلم أوردوا في حروف الزيادة اللام الزائدة، في مثل "ذلك"، والتاء الزائدة للتأنيث، في مثل قائمة، وهما ليسا كالجاء مما زيدا فيه؟ ألا ترى أن "قائماً" 2 اسمٌ كامل دون التاء، وكذلك "ذلك" اسمٌ كاملٌ دون اللام؛ لأنك تقول: "ذاك"؟ فالجواب عن ذلك شيئان: أحدهما: أن التاء الزائدة قد تكون، في موضع، من نفس الكلمة 3 نحو: عَفْرِيت، وكذلك اللام في نحو: 4: عَبْدِلِ 5 وزيْدِلِ 6. فإن قيل: فإن اللام في عَبْدِلِ ليست من كمال الاسم؛ لأنك تقول: عَبْدٌ، وكذلك زيْدٌ لأنك تقول: زيْدٌ. فالجواب أن الذي يقول عبدلاً وزيْدلاً ليس "عبد" و"زيد" عنده باسمين كاملين، بل هما بعضُ اسم، بدليل جعلهما حرفي إعراب كالمدال من "زيد" 7. فلما كانا من نفس الحرف في بعض المواضع ذُكرا مع حروف الزيادة.

والآخَرُ: أن تاء التأنيث في مثل قائمة واللام في مثل "ذلك" بمنزلة ما هو من نفس الحرف. أمّا تاء التأنيث فلأنها قد صارت حرف إعراب. وأيضاً فإنك لو أسقطتها لاختلفت دلالة الاسم؛ لأنه كان يُعطي التأنيث، فإذا سقطت منه لم يبق ما يدلُّ على التأنيث، وصار مدلول الاسم شيئاً آخر. وقد تلزم في بعض المواضع نحو: رَفَاهِيَّة 8 وكرَاهِيَّة وطَوَاعِيَّة، لا يجوز حذفها في شيء من ذلك. وأمّا اللام فإنها إذا زيدت في اسم المشار صار اسم الإشارة يقع على البعيد، فإذا أسقطتها منه اختلفت 9 دلالاته

التي كانت له مع اللّام، وصار يعطي القريب، نحو "ذا".
فإن قيل: فلم أوردوا فيها الهاء، وهي لا تُرَادُ إِلَّا لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، فلم تَنْزَلْ مِنْزِلَةَ الْجُزْءِ مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ؟
فالجواب أَنَّ الْمَبْرَدَ 10 قد أخرجها لذلك من حروف الزيادة. وسُنِّيْنَ كَوْنَهَا مِنْ

- 1 م: لم تثبت.
- 2 م: قائم.
- 3 م: البناء.
- 4 سقط من م.
- 5 عبدل: عبد.
- 6 زيدل: زيد.
- 7 سقط "بدليل جعلهما حرفي إعراب كالمدال من زيد" من م.
- 8 سقط من م.
- 9 م: اختلفت.
- 10 هو أبو العباس محمد بن يزيد، إمام في اللغة والأدب والنحو، توفي سنة 285. البلغة ص 250.

(138/1)

حروف الزيادة في فصل الهاء 1 إن شاء الله [تعالى] 2.
فَتَبَيَّنَ أَنَّ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ 3، الَّتِي يَجِبُ أَنْ تُورَدَ هُنَا، إِنَّمَا هِيَ الْعَشْرَةُ الْمَتَقَدِّمَةُ الذِّكْرُ. وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ
الْحُرُوفِ لَا يَزِيدُ 4 إِلَّا فِي التَّضْعِيفِ. فَإِنَّ كُلَّ حَرْفٍ يُضَعَّفُ فَإِنَّ أَحَدَ الْمُضَعَّفِينَ زَائِدٌ، مَا لَمْ تَقُمْ الدَّلَالَةُ
عَلَى أَصَالَتِهِمَا 5. وَذَلِكَ بَأَنْ يُؤَدِّي جَعْلَ أَحَدِهِمَا زَائِدًا إِلَى بَقَاءِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ،
نَحْوُ: رَدٍّ، إِذْ لَا بَدَّ مِنْ فَاءٍ وَعَيْنٍ وَلَا مِ 6. وَسُنْفَرِدُ لِذَلِكَ 7 بَابًا، عَقِبَ الْفَرَاغِ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ،
وَسُنِّيْنَ 8 فِيهِ أَيُّ الْحَرْفِينَ هُوَ الزَّائِدُ؟ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ خِلَافًا.
وَلَا يُزَادُ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ إِلَّا:
لِلْإِلْحَاقِ: نَحْوُ وَوَاوٍ: كَوَثْرٍ.
أَوْ لِمَعْنَى: نَحْوُ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ 9.
أَوْ لِلْإِمْكَانِ 10: نَحْوُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ -فِيهَا زِيدَتْ لِتُتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ- وَنَحْوِ الْهَاءِ الْمَزِيدَةِ،

فيما كان من الأفعال على حرف واحد، في الوقف، نحو: فِهْ، وَعِهْ. فإنه لا يمكن التَّنطِق بحرف واحد، إذ لا أقلَّ من حرفٍ يُبتدأ به، وحرفٍ يُوقَفُ عليه.

أو لبيان الحركة: في نحو {سُلْطَانِيَهْ} 11.

أو للمدَّ 12: نحو: كِتَابٍ وَعَجُوزٌ 13 وَقَضِيْبٍ. وإتْمَا زِيدت هذه الحروف، ليزول معها قَلَقُ اللسان بالحركات المجتمعة، أو ليزول معها اجتماع الأمثال في نحو: شَدِيدٍ. ومَمَا 14 يدلُّ على أنهم قد يزيدون الحرف، للفصل بين المثليين، قوْلُهُم في جمع قَرْدَدٍ: "قَرَادِيدٍ" في فصيح

1 م: "فالجواب أنها قد تزداد على أنها من نفس الكلمة في غير الوقف. وسنبين ذلك في فصل الهاء".
وانظر المقتضب 1: 56 تر خلاف ما ذكر المؤلف.

2 من م.

3 م: الزوائد.

4 م: لا تزداد.

5 ف: أصلته.

6 سقط "وذلك بأن ... ولام" من م.

7 في الورقة 28. م: وسيبين ذلك.

8 م: ونبين.

9 في حاشية ف بخط أبي حيان: هو أقوى الزوائد. وانظر الارتشاف 1: 94.

10 في ف والمبدع: لإمكان.

11 الآية 29 من سورة الحاقة.

12 في حاشية ف بخط أبي حيان: هذا أضعف الزوائد.

13 له معان كثيرة تبلغ الثمانين. انظر اللسان والتاج: عجز.

14 سقط حتى بيت الفرزدق من م.

(139/1)

الكلام. ولا تفعل [العرب] ذلك فيما ليس في آخره مثلاً، إلا في الضرورة، نحو قوله 1:
[تَنفِي يداها الحصى، في كُلِّ هاجرة] ... نَفْيِ الدَّرَاهِمِ تَنقَاذُ الصَّبَارِيفِ

أو للعوّض: نحو تاء التأنيث في: زنادقة. فإنها عوّضت من ياء زناديق².
أو لتكثير الكلمة: نحو أَلَف: قبَعَثْرَى³، ونون "كَنْهَبُل" ⁴؛ لأنه لا يمكن فيهما الإلحاق، إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به. وإذا⁵ أمكن أن تجعل الزيادة لفائدة كان أولى من حملها على التكثير، إذ لا فائدة في ذلك. فلذلك جعلنا الحرف الزائد في كلمة لها نظير، قد قابل الحرفَ الزائدَ منها حرفاً أصلياً من ذلك النظير للإلحاق [19أ] ، إلا أن يمنع من ذلك مانع.
وقد⁶ تقدّم ما يُعلم به أنّ الحرف مُلحَق في الأفعال، عند ذكر الأفعال. وأمّا في الأسماء فإذا كان المزيد منها في مقابلة حرف أصليّ، من بناء آخر على وفق 7 البناء الذي فيه الحرف الزائد، قضيت عليه بأنه للإلحاق، إلا أن يكون ذلك الحرف ألفاً غير آخر، أو ياء أو واوًا حركةً ما قبلهما من جنسهما، نحو: قَضِيْب وَعَجُوز، أو ميمًا أو همزة في أول كلمة.
أمّا الألف فإنها لم يلحق بها حشو الكلمة؛ لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلا منقلبة، كما أنّ أَلَف الأصل لا تكون إلا منقلبة. فإذا قدّرتها منقلبة لم يخلُ من أن يكون الحرف الذي انقلبت عنه ساكنًا أو متحرّكًا. فلا يُتصوّر أن يكون ساكنًا، إذا لا موجب لإعلاله. ولا يُتصوّر أن يكون متحرّكًا؛ لأنه يؤدّي إلى تغبّر الملحق عن بناء ما ألحق به، وذلك لا يجوز. ولذلك احتملوا ثقل اجتماع المثليين في قَرَدَد ولم يدغموا، لئلا يتغيّر عن بناء ما ألحق به، وهو جَعْفَر، فلا يحصل الغرض الذي قُصد به، من تصيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسكنات وعدد الحروف. وأمّا إذا كانت طرفًا فيتصوّر الإلحاق بها؛ لأنها إذ ذاك تُقدّر منقلبة عن حرف متحرّك. ولا يكون ذلك تغييرًا لبناء الملحق عن أن يكون على مثال ما ألحق به؛ لأنّ حركة الآخر ليست من البناء.
وأمّا الياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها فأجرى في منع الإلحاق بهما مجرى

1 الفرزدق. ديوانه ص 570 والكتاب 1: 10.

2 م: زنديق.

3 القبعرى: الجمل الضخم العظيم.

4 الكنهيل: شجر عظام.

5 م: ومهما.

6 سقط من م حتى "لم يدغم مثل قردد". وانظر الورقة 15.

7 في حاشية ف: وفق بالفتح لا غير.

الألف، لشبههما بما في الاعتلال والمدّ.
وأما الهمزة والميم أولاً فلم يلحق بهما؛ لأنّ العرب قد عزمت على زيادتهما أولاً، إذا كان بعدهما ثلاثة
أحرف أصول، إلا فيما شذّ، على ما يُبيّن في موضعه 1. فلما عزموا على ألا يكونا أصلين لم
يستعملوهما في ذينك الموضعين للإلحاق؛ لأنّ في ذلك تقريباً لهما من الأصول، وتنزيلاً لهما منزلتهما،
فيكون ذلك نقصاً لما اعتزموه من زيادتهما. ومما يُبيّن لك أنّهما ليسا للإلحاق وجود "أشدّ" و"مقرّر"
في كلامهم، والأصل "أشدّد" و"مقرّر". فلو كانا للإلحاق لم يُدغما كما لم يُدغم مثل قرّدد 2.
فإن قال قائل 3: ولأيّ شيء خصّوا هذه الأحرف العشرة بالزيادة، من بين حروف المعجم؟ فالجواب
أنّ أمّهات هذه الزوائد، والذي 4 هو زائد منها بحق الأصالة، الواو والياء 5 والألف، لكثرة دورها في
الكلام واستعمالها؛ ألا ترى أنه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها. أعني الحركات: الضمّة والكسرة
والفتحة؛ لأنّ الضمّة بعض الواو، والكسرة بعض الياء، والفتحة بعض الألف؟ ولما كانت أمّهات
الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زيادةً، على ما يُبيّن بعد 6، إن شاء الله.
وأما الهمزة والتاء والميم 7 والنون فزيدت لشبهها بحروف العلة:
أما الهمزة فشبهها بحروف العلة من جهة كثرة تغييرها، بالتسهيل والحذف والبدل.
وأما التاء فأشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيهما. ولذلك أبدلت منها في مثل: تُراث وتكأة؛ لأنهما
من: وَرِثْتُ وَتَوَكَّأْتُ.
وأما الميم فمضارعة للواو أيضاً. من جهة تقاربهما في المخرج، ومضارعة لحروف العلة كلّها، من جهة
العنة التي فيها، الشبيهة باللين الذي في حروف العلة؛ لأنّ العنة فضل صوت في الحرف كما أنّ اللين
كذلك.
وأما النون فأشبهت أيضاً حروف العلة، من جهة العنة التي فيها.

1 في الورتين 21 و 22.

2 ينتهي ههنا الحرم في م.

3 م: فان قيل.

4 سقطت الواو من ف.

5 ف: الياء والواو.

(141/1)

ولما كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة، على ما يُبينُ بعدُ،
إن شاء الله تعالى.

وأما السين واللام والهاء فإنها زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بحروف العلة 1:
أما اللام فمُشبهةٌ للنون، من حيثُ تستطيلُ في مخرجها حتى تلحقَ بمخرج النون، على ما يُبينُ في
الإدغام.

وأما السين 2 فإنها تُشبه التاء، لهما [19ب] وتقارب مخرجيهما.
وأما الهاء فمُشبهةٌ للهمزة، من جهة تقارب مخرجيهما؛ لأنهما من حروف الحلق.
ولما كانت هذه الحروف لم تُشبه حروف العلة، بل أشبهت المُشبه بها، لم تجئ مزيدةً إلا في ألفاظ
محفوظة، وأماكن مخصوصة لا تتعداها. فهي أقلُّ الحروف زيادةً لذلك.

1 م: "حروف". ف: زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بحروف العلة.

2 م: التاء.

(142/1)

ذكر الأماكن التي تزداد فيها هذه الحروف:

باب اللام:

أما اللام 1 فإنها تُزداد في: "ذلك" و"تلك"، بفتح التاء وكسرهما، و"تالك" و"أولالك" و"هنالك".
والدليل على زيادتها في هذه الأشياء قولهم في معناها: ذاك وتيك وأولاك 2 وهناك.
وتُزداد أيضًا في عبدل وفي زيدل وفي فحجل 3. فالدليل على زيادتها في زيدل أن معناه "زيد"، وكذلك
أيضًا عبدل 4 دليلٌ زيادةً لأمه كونه في معنى "عبد".
وزعم أبو الحسن 5 أن معنى عبدل: عبد الله. فعلى هذا تحتل هذه اللام أن تكون زائدة على "عبد"

من "عبد الله". ويحتمل أن تكون هذه اللام من "الله" فيكون عِبْدَلَّ على هذا اسماً مركباً من "عبد" و"الله"، كما فعلوا ذلك في عبد الدار وعبد قيس، فقالوا: عِبْدَرِيَّ وَعَبْقَسِيَّ. فلا تكون اللام على هذا زائدة، بل هي بعض اسم. إذ لو جعلناها زائدة لوجب أن تكون الراء من عِبْدَرِيَّ والقاف من عِبْقَسِيَّ زائدتين، والراء والقاف ليسا من حروف الزيادة. وأما فَحَجَلٌ فالدليل على زيادة لامه أنه في معنى الأفحج.

- 1 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع أن اللام تزداد ثانية في قَلْفَعِ—وهو ما تشق من الطين— وثالثة في هَمَلَعِ للسريع، ورابعة في عِبْدَلْ وهشيل، وخامسة في خَفْنَجَلِ—وهو الأفحج— وسادسة في شَرَاخِيلِ. وتزداد في "ذلك" وهنالكَ"، وفي الفعل جَحْفَلْتَهُ أي: قلبته، وادهم الليل من الدهمة. وانظر الارتشاف 1: 108-109.
- 2 م: "أولئك". وانظر المنصف 1: 165. وقال أبو حيان: وليس بجيد؛ لأنها ليست في بنية الكلمة. الارتشاف 1: 108.
- 3 الفحجل والأفحج: المتباعد الفخذين. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك: وفي هِدْمَلِ. وهو الثوب الخلق.
- 4 م: عِبْدَلْ أيضاً.
- 5 الأخفش: الأوسط.

(145/1)

وحكى 1 علي بن سليمان، عن أبي العباس المبرد، أنه كان يقول: العَثُولُ 2: الطويل اللحية. وهو مأخوذ من قولهم: ضَبَعَانُ أَعْتَى، وضَبُعٌ [عَثْوَاءٌ]، إذ كانا كثيرَي [الشَّعْرِ] وكذلك يقال للرجل والمرأة. فاللام من عَثُولٍ زائدة [كما] أنها في فحجل كذلك.

فأما فَيْشَلَةٌ 3 وهَيْقَلٌ 4 وطَيْسَلٌ 5 فيمكن أن تجعل اللام فيها 6 زائدة؛ لأنه يقال "فَيْشَلَةٌ" في معنى فَيْشَلَةٌ، و"هَيْقَلٌ" في معنى هَيْقَلٌ 7، و"طَيْسَلٌ" في معنى طَيْسَلٌ. ويمكن أيضاً أن تجعل اللام أصليةً والياء زائدة؛ لأنَّ زيادة الياء أوسع من زيادة اللام، فتكون هذه الألفاظ متقاربة وأصولها مختلفة، نحو: ضَيْطَاطٌ 8 وضَيْطَارٌ 9، وسَبِطٌ وسَبِطَرٌ؛ ألا ترى أنَّ الراء لا تزداد، وأنَّ ضَيْطَاطاً وضَيْطَاراً، وسَبِطَاطاً 10 وسَبِطَرًا، متقاربةً وأصولها مختلفة؟

ولا يُحمل زيدل إلا على زيادة اللّام؛ لأنّ استعمال زيد أكثر من استعمال زيدل. فدُلّ ذلك على أنّ زيدًا هو الأصل، وأن اللّام زائدة.

وكذلك فَحَجَلٌ وَعَبْدَلٌ اللّام فيهما زائدة، ولا يجعلانّ من ذوات الأربعة، ويجعلُ عبد وأفحج من ذوات الثلاثة، فيكونُ من باب: ضَيَّاطٌ وَضَيَّاطَارٌ؛ لأنّ عبدًا وأفحج هما الأصلان، لكثرة استعمالهما وقلةُ عبدل وفحجل.

فأمّا فَيْشَةٌ وفَيْشَلَةٌ وهَيْقٌ وهَيْقَلٌ وَطَيْسٌ وَطَيْسَلٌ، فكلّ واحد من هذه الألفاظ قد كُثِرَ استعماله. فلذلك ساغ تقديرُ كلِّ واحد منهما أصلًا بنفسه.

وزعم محمد بن حبيب أنّ اللّام من عَنَسَلٍ 11 زائدة؛ لأنه في معنى عَنَس. والصحيح ما

1 سقط من النسختين حتى قوله "في فحجل كذلك". وألحقه أبو حيان بحاشية ف. وهو بخلاف يسير في التاج "عثل". وعنه أثبتنا الكلمات المخرومة. وعلي بن سليمان هو أبو الحسن الأخفش الأصغر، أخذ عن ثعلب والمبرد وتوفي سنة 315. بغية الوعاة 2: 167.

2 انظر الكامل ص 469.

3 الفيشلة: رأس الذكر.

4 الهيقل: الظليم. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن كتاب الجماهير لقطرب أن أبا عبيدة خالف الخليل وزعم أن اللام زائدة، والصواب أن الياء هي الزائدة.

5 الطيسل: الكثير من كل شيء.

6 م: فيهما.

7 م: يقال فيشه وهيق في معنى هيقل وفيشلة.

8 الضياط: الرجل الغليظ.

9 الضيطار: الرجل الغليظ الضخم اللئيم.

10 سقط من م.

11 العنسل: الناقة السريعة. ومحمد بن حبيب لغوي نحوي إخباري. توفي سنة 245. بغية الوعاة 1:

73.

(146/1)

ذهب إليه سيويه¹، من أن لامة أصليّة، وأنه مشتقّ من العسلانّ - وهو عدو الذئب - والنون زائدة؛ لأنّ زيادة النون أسهلّ من زيادة اللام، واشتقاقه واضح لا تكلف فيه.
وأما ازلغَبَ 2 الفرخ أي: زَعَبَ 3. فلامه أصليّة؛ لأنّ "ازلغَبَ" في معنى "زَعَبَ" 3 كثير الاستعمال، فينبغي أن يُجعل أصلاً بنفسه⁴، ولا تُجعل اللام زائدة، لقلة زيادة اللام. وبالجمله فإنّ "ازلغَبَ" فعل، ولا تُحفظ 5 زائدة في فعل.
فهذه جملة 6 الألفاظ التي زيدت اللام فيها.

1 الكتاب 2: 350.

2 ازلغَب: شوّك ريشه قبل أن يسودّ.

3 ضبطت الغين في ف بالفتح مشددة، والكسر معاً.

4 م: برأسه.

5 أي: اللام.

6 سقط من م.

(147/1)

باب الهاء:

أما الهاء فتُراد لبيان الحركة، في نحو: فه، وارمة¹، وزعم أبو العباس² أنها لا تُتراد في غير ذلك. ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد كما تقدّم³. والصحيح أنها تُتراد في غير ذلك، إلا أنّ ذلك قليل جدّاً. فالذي زيدت فيه من غير ذلك: أمّهة⁴ وهجرع وهركولة وهبلع⁵ وأهراق وأهراخ الماشية.
أما أمّهة ففيها خلاف، فمنهم من جعل الهاء فيه⁶ زائدة، ومنهم من جعلها أصليّة. فالذي [20] يجعلها⁷ زائدة يستدلّ على ذلك بأنّها في معنى الأمّ. قال⁸:

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي

أي: أُمِّي. إلا أنّ الفرق بين أمّهة وأمّ أنّ "أمّهة" إنما تقع في الغالب على من يعقل، وقد تُستعمل فيما لا يعقل. وذلك قليل جدّاً، نحو قوله⁹:

قَوْلَ مَعْرُوفٍ، وَقَعَالُهُ ... عَقَارُ مَنَى، أُمَّهَاتِ الرِّبَاعِ

1 في حاشية ف بخط أبي حيان أن هذه الهاء ليست من بنية الكلمة، فينبغي ألا تعد في حروف
الريادة انظر الارتشاف 1: 106.

2 كذا. ومثله ف ص 138 وسر الصناعة. وجاء في اللسان والتاج "أمم" خلاف ذلك.

3 انظر ص 138 والمقتضب 1: 56.

4 م: "أمهه" وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن الهاء زيدت للفرق بين من يعقل ومن لا يعقل، وعن
ابن مالك أن الهاء زائدة في سلهب، وعن ابن القطاع أنها تزداد أولاً ... انظر الارتشاف 1: 107.

5 م: هجرع.

6 كذا بتذكير الضمير.

7 ف: جعلها.

8 قصي بن كلاب. شرح الملوكي ص 203 وشرح الشافية 2: 283 وشرح شواهده ص 301-

308 والأماي 2: 305 والسمط ص 950 والعيبي 4: 565 والمزهر 1: 179 والخزانة 3: 306

والجمهرة 3: 267 واللسان والتاج "أمم".

9 السفاح بن بكير. شرح اختيارات المفضل ص 1363 وشرح الملوكي ص 202 ووصف المباني

ص 402 وسر الصناعة 2: 565. ومثني أي: اثنتين اثنتين. والرابع: ما نتج في أول النتاج.

(148/1)

و"أم" يقع في الغالب على ما لا يعقل، وقد يقع على العاقل، نحو قوله 1:

لَقَدْ وُلِدَ الْأَخْيَطِلُ أُمُّ سَوْءٍ ... عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ

ومما يدل أيضاً، على زيادة الهاء 2 في "أمهه"، قولهم: أُمُّ بَيْنَةَ الْأُمُومَةِ، بغير هاء. ولو كانت أصلية

لثَبَّتْ في المصدر.

والذي يجعلها أصلية يستدل على ذلك بما حكاها صاحب "العين" 3، من قولهم: تَأْمَهْتُ أُمَّاً. فتَأْمَهْتُ:

"تَفَعَّلْتُ" بمنزلة "تَنَبَّهْتُ"، مع أن زيادة الهاء قليلة جداً، فمهما أمكن جعلها أصلية كان ذلك أولى

فيها.

والصحيح أنها زائدة؛ لأن الأمومة حكاها أئمة اللغة. وأما "تَأْمَهْتُ" فانفرد بها صاحب العين. وكثيراً 4

ما يأتي في كتاب "العين" ما لا ينبغي أن يؤخذ به، لكثرة اضطرابه وخلله.

وأما هَجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ وَهَرَكُولَةٌ فزعم أبو الحسن أن الهاء فيها زائدة، واستدل على زيادتها بالاشتقاق.

فَأَمَّا هَجْرَعٌ فَهُوَ الطَّوِيلُ، فَكَأَنَّهُ مَأخُودٌ مِنَ الْجَرْعِ. وَهُوَ الْمَكَانُ السَّهْلُ الْمُنْقَادُ. وَأَمَّا الْهَيْلَعُ فَلَاكُؤُلُ،
فَفِيهِ مَعْنَى الْبَلْعِ. وَأَمَّا الْهَرْكُولَةُ فَهِيَ الَّتِي تَرَكُلُ فِي مِشْبِتِهَا. فَالْهَاءُ فِيهَا 5 زَائِدَةٌ. وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ
هَرْكَلَةٌ وَهَرْكَلَةٌ. وَيَنْبَغِي أَنْ تَجْعَلَ الْهَاءَ فِيهَا أَصْلِيَّةً 6.

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْهَاءَ فِي هَيْلَعٍ زَائِدَةٌ، لَوْضُوحِ اسْتِقْفَاهُ مِنَ الْبَلْعِ. وَأَمَّا هَجْرَعٌ فَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
الْجَرْعِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ الْوَضُوحُ الَّذِي لِهَيْلَعٍ. فَيَنْبَغِي أَنْ تَجْعَلَ الْهَاءَ أَصْلِيَّةً، وَأَلَّا تُجْعَلَ مِنَ لَفْظِ الْجَرْعِ.
عَلَى أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى قَدْ حَكَى: هَذَا أَهْجَرٌ مِنْ هَذَا، أَي: أَطْوَلُ مِنْهُ 7. فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ لَفْظِ
هَجْرَعٍ، وَخُذِفَتْ لَامُهُ 8. وَيَكُونُ فِي قَوْلِهِمْ "أَهْجَرٌ مِنْ كَذَا" دَلَالَةٌ عَلَى أَصَالَةِ الْهَاءِ.
وَأَمَّا الْهَرْكُولَةُ فَقَدْ حَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّهَا الضُّخْمَةُ الْأَوْرَاكُ. فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْهَاءُ أَصْلِيَّةً، إِذْ لَا اسْتِقْفَاقَ
يَقْضِي بِزِيَادَةِ الْهَاءِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا لَيْسَ مَأخُودًا مِنْ "رَكَلٍ". فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْهَاءَ فِي هَرْكُولَةٍ

1 جرير. ديوانه ص 515. والصلب: جمع صليب. والشام: جمع شامة.

2 م: وما يدل على زيادة الهاء أيضاً.

3 انظر العين والحكم والقاموس واللسان والتاج "أمه".

4 م: وكثير.

5 م: فيه.

6 في حاشية ف بخط أبي حيان عن المحكم لابن سيده أن الهاء أصلية، ورجل هراكل: ضخم جسيم،

7 سقط من م. وانظر مجالس ثعلب ص 457 حيث زاد: وأحسن.

8 يريد: اللام الثانية، أي: العين.

(149/1)

أَصْلِيَّةً، عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُهُ وَاقِعًا عَلَى الضُّخْمَةِ 1 الْأَوْرَاكِ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ 2، إِذَا وَقَعَ عَلَى الْمَرْأَةِ
الَّتِي تَرَكُلُ فِي مِشْبِتِهَا، وَأَلَّا يُجْعَلَ ذَلِكَ مُشْتَقًّا مِنْ "رَكَلٍ"، بَلْ اسْمٌ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي تَرَكُلُ فِي مِشْبِتِهَا، إِذْ
قَدْ 3 تَبَيَّنَتْ أَصَالَتُهَا فِي مَوْضِعٍ.
وَكَذَلِكَ هَلَقِمٌ مِنْ قَوْلِ الرَّاجِزِ 4:
هَلَقِمٌ يَأْكُلُ أَطْرَافَ النَّجْدِ
يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ اللَّقْمِ. إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مُسْتَدْرَكًا عَلَى سَبَبِيهِ؛ لِأَنَّهُ

لا يُحفظ في نثر. وأما هِنَعٌ فينبغي أن يُجعل من الفوائت.
وأما أهراق، وأهراخ الماشية، فإنَّ الهاء فيهما 5 زائدة؛ لأنهما في معنى: أَرَاقَ وَأَرَاخَ.
فإن قيل: إنما ينبغي أن يُجعل هذا من البدل؛ لأنَّ قياس 6 قول سيبويه 7 في أسطاع: "إنَّ السين عوضٌ
من ذهاب حركة العين" أن يكون الأمر في "أهراق" و"أهراخ" كذلك. فالجواب أنه ينبغي أن يُجعل 8
ذلك في باب البدل من وجه، وفي باب الزيادة من وجه. وسُنِّيُّ 9 ذلك في فصل 10 السين، إن شاء
الله تعالى.

1 م: الضخم.

2 ف: يحمل.

3 في النسختين: "إذ وقد". وكذلك في ص 329. وانظر ص 204 و 225 و 430.

4 سر الصناعة ص 570 واللسان والتاج "هلقم". وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن الهاء زائدة في
هلقام وهزَنِرَ وهمُتَع. انظر الارتشاف 1: 107.

5 م: فيها.

6 سقط من م.

7 الكتاب 1: 8.

8 م: يورد.

9 م: وسيين.

10 كذا. والصواب: باب.

(150/1)

باب السين:

وأما السين فتُراد 1 في "استفعل" وما تَصَرَّفَ منه 2، من مضارع واسم فاعل واسم 3 مفعول ومصدر.
وتراد 4 أيضًا في الوقف؛ لتبيين كسرة الكاف من المؤنث، في لغة بعض العرب، نحو: مَرَرْتُ بِكِسْ،
وأكرمُنكِس 5. وزيادتها في هذين المكانين بيّنة، لا يُحتاج إلى إقامة دليل عليها. أمّا في الوقف فلكونها
لم تجعل كاجزء مما دخلت عليه، فبانت لذلك زيادتها. وأمّا في "استفعل" فلكونه أبدًا مبنياً من فعل
ثلاثي، فبانت لذلك زيادتها [20ب] ، لوضوح ردّها إلى الثلاثي غير المزيد.

وأما 6 "اسْتَحَذَ فَلَانٌ" من قول العرب: اسْتَحَذَ فَلَانٌ أَرْضًا، ففي ذلك قولان: أحدهما: أنه يجوز أن يكون في الأصل "اتَّحَذَ" وزنه "افتَعَلَ" من قوله تعالى 7: "لَتَحِذَّتْ 8 عَلَيْهِ أَجْرًا"، ثم أبدلوا السين من التاء الأولى التي هي فاء [الكلمة] 9، كما أبدلوا التاء من السين في سِتٍّ؛ لأنَّ أصلها "سِدْسٌ" بدليل قولهم: أسداس. فلما أبدلوا التاء من السين، فقالوا "سِدْتُ"، أدغموا الدال في التاء. وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ السين والتاء مهموسان، فجاز إبدال كل واحد منهما من الآخر، بسبب ذلك.

- 1 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع مواضع زيادة السين، وهي في الارتشاف 1: 106.
- 2 انظر سر الصناعة 1: 209-214. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن تعبير ابن عصفور غير جيد؛ لأنَّ المصدر هو الذي تصرفت منه الأفعال والمشتقات.
- 3 ف: أو اسم فاعل أو اسم.
- 4 سقطت الواو من م.
- 5 في حاشية ف بخط أبي حيان: "وبعضهم يزيد الشين. وهو شاذ". وفي الارتشاف أن ذكر هذا في الزيادة غير جيد لأنه لم يدخل بنية الكلمة.
- 6 م: فأما.
- 7 الآية 78 من سورة الكهف.
- 8 قراءة أبي عمرو وابن كثير. انظر التبيان 7: 76. م: لتخذت.
- 9 من م. وفي سر الصناعة: فاء افتعل.

(151/1)

والآخر: أن يكون أصله "استتَحَذَ" على وزن "استفعَلَ" من "تَحَذَ" أيضًا، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل استتَقَالًا للمثلين، كما حذفوا التاء الأولى من "اتَّقَى" كراهيةً لاجتماع المثلين أيضًا 1، فقالوا: "تَقَى يَتَّقَى". قال الشاعر 2:
تَقُوهُ، أَيُّهَا الْفِتْيَانُ، إِنِّي ... رَأَيْتُ اللَّهَ قَدَ غَلَبَ الْجُدُودَا
يريد: اتَّقُوهُ. فعلى هذا تكون السين زائدة. وعلى الأول تكون بدلًا من أصل.
والصحيح من هذين القولين عندي الثاني؛ لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين في

"تَقَى", وباطراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل "تَذَكَّرُ" و"تَفَكَّرُ"، تُريد: 3 تَتَذَكَّرُ وَتَتَفَكَّرُ. ولم يثبت إبدال السين من التاء، بل ثَبَّتَ عكسه. والبديل في مثل هذا ليس بقياس، فيقال به حيث لم يُسمع. فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي؛ لأنَّ فيه الحمل على ما سُمع مثله. وأما "أَسْطَاعَ" 4 فالسين عند سيبويه فيه عَوَضٌ من ذهاب حركة العين منها. وذلك أنَّ أصله "أَطْوَعُ"، فَنَقِلْتُ فتحة الواو إلى الطاء فصار "أَطْوَعُ"، ثم قَلَبْتُ الواو أَلْفًا لتحرُّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت السين عوضًا من ذهاب الحركة في العين -وهي الواو- يجعلها على الفاء. وقد تَعَقَّبَ المبرِّدُ ذلك على سيبويه، فقال: إِنَّمَا يُعَوِّضُ من الشيء إذا فُقِدَ وَذَهَبَ. فأما إذا كان موجودًا في اللفظ فلا. وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء. والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ. وذلك أنَّ العين لما سَكَنَتْ تَوَهَّنَتْ لسكونها، وَهَيَّأَتْ للحذف عند سكون اللام. وذلك في نحو: لم يُطِغْ وَأَطِغْ وَأَطَعْتُ. ففي هذا كَلَّه قد حُذِفَتِ العينُ لالتقاء الساكنين. ولو كانت العين متحرِّكةً لم تُحذف 5، بل كنت تقول: "لم يُطِغْ" و"أَطِغْ" و"أَطِغْ" و"أَطِغْتُ". فزيدت السين لتكون عوضًا من العين متى حُذِفَت. وأما قبل حذف العين فليست بعَوِّضٍ، بل هي زائدة. فلذلك ينبغي أن يجعل "أَسْطَاعَ" من قَبِيل ما زيدت فيه السين، بالنظر إليه قبل الحذف. ومن جعل "أَسْطَاعَ" من قَبِيل ما السينُ فيه عَوِّضٌ فبالنظر إلى الحذف.

1 أغفل سقوط همزة الوصل لتحرك ما بعدها.

2 خدّاش بن زهير. النوادر ص 4 والمنصف 1: 290 وسر الصناعة 1: 210 وإصلاح المنطق ص 28 والعيني 2: 371. والجدود: جمع جد. وهو الحظ.

3 م: يريد.

4 الكتاب 1: 8. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن كتاب "اللباب" أن في هذه الكلمة خمس لغات [هي في الارتشاف 1: 106] وأن السين زائدة في أسطاع.

5 م: "لما حذفت". وكذلك عبارة سر الصناعة.

(152/1)

وكذلك الأمر في "أهراق" و"أهراخ". أعني: من أنه يسوغ أن تُوردَ 1 في العَوِّض بالنظر إليهما بعد الحذف، وفي الزيادة بالنظر إليهما 2 قبل الحذف.

فإن قيل: فإن سبويه قد جعل السين عوضاً من ذهاب حركة العين، لا كما 3 ذهبت إليه من أنها عوض متى ذهبت 4 العين. فالجواب عن ذلك 5 شيان:

أحدهما: أنه يمكن أن يكون أراد بقوله "من ذهاب الحركة" أي: زادوا من أجل ذهاب حركة العين؛ لأن زيادة السين لتكون مُعَدَّةً لِلْعَوَضِيةِ إنما كان من أجل ذهاب حركة العين؛ لأن ذهاب حركة العين هو الذي أوجب حذف العين عند سكون اللام.

والآخر: أن يكون جعل السين عوضاً من ذهاب حركة العين، وإن كانت إنما هي عوض من العين في بعض المواضع 6؛ لأن السبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة. فأقام السبب مقام المُسَبَّب. وإقامة السبب مقام المُسَبَّب كثيرٌ جداً.

وقال الفراء: شَبَّهُوا "أَسْطَعْتُ" بـ"أَفَعَلْتُ". فهذا يدل من كلامه 7 على أن أصله "اسْتَطَعْتُ". فلَمَّا حُذِفَتِ التاء بقي على وزن "أَفَعَلْتُ"، ففُتِحَتْ [21أ] الهمزة وَقُطِعَتْ. وهذا الذي ذهب إليه غير مَرَضِيٍّ؛ لأنه لو كان بقاؤه على وزن "أَفَعَلْتُ" بعد حذف التاء يوجب قطع همزته لما قالوا "اسْطَاع" بكسر الهمزة وجعلها للوصل. واطَّرادُ ذلك عندهم وكثرتُه يدل على فساد مذهبه.

فإن قيل: ما ذهب إليه سبويه من 8 زيادة السين لتكون مُعَدَّةً لِلْعَوَضِ، لم يثبت. فينبغي أن يحمل "أسطاع" على ما ذهب إليه الفراء. قيل: قد ثبت أن العرب تزيد غير السين لذلك في "أهراق" و"أهراخ"، فيحمل "أسطاع" على ذلك. وأما قطع همزة الوصل؛ لأن اللفظ قد صار على وزن ما همزته همزة قَطْعٍ، فلم يستقرَّ في موضع من المواضع 9.

1 م: تورد.

2 م: إليها.

3 م: العين كما.

4 م: حذفت.

5 م: هذا.

6 م: في موضع من المواضع.

7 سقط "من كلامه" من م.

8 زاد في م: أن.

9 في حاشية ف بخط أبي حيان عن "إيجاز التعريف" لابن مالك أنه تحتل زيادة السين في ضُعْبُوس - وهو صغير القثاء - لقول العرب: ضَعِبَتِ المرأة. والزيادة في قدموس بمعنى قديم أظهر.

باب الهمزة:

الهمزة 1 لا يخلو أن تقع أوّلاً أو غير أوّل. فإن وقعت غير أوّل فُضي عليها بالأصالة، ولا يحكم عليها بالزيادة إلا أن يقوم على ذلك دليل. وذلك أنّ الهمزة إذا وقعت غير أوّل، فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف، وُجدت أصليّة، ولم تُوجد زائدة إلا في ألفاظ يسيرة. وهي: شَمَّالٌ وشَمَّالٌ 2 بدليل قولهم: شَمَّلتِ الرِّيحُ. ولو كانت الهمزة أصليّةً لقالوا "شَأَمَلَتْ" و 3 "شَمَّالَتْ". وجرائضٌ 4؛ لأنهم قالوا 5 في معناه: جِرَواضٌ. وخطائطٌ؛ لأنه الصغير المحطوط عن قدره المعتاد. وقُدائمٌ؛ لأنه في معنى: قديم. والتَّئِدْلانُ 6؛ لأنهم يقولون في معناه: التَّيْدْلان. قال 7: نَفْرِجَةُ هَمِّمٌ، قَلِيلٌ ما النَّيْلُ ... يُلْقَى عَلَيْهِ النَّيْدْلانُ، بِاللَّيْلِ 8

- 1 انظر سر الصناعة 1: 121-134 والكتاب 2: 343-344. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع مواضع زيادة الهمزة من الأسماء والأفعال. وانظر الارتشاف 1: 94.
- 2 الشمال والشامل: ربح الشمال.
- 3 م: أو.
- 4 في حاشية ف بخط أبي حيان أن الجرائض: الجمل الشديد الضخم.
- 5 م: بدليل قولهم.
- 6 في حاشية ف: يقال: نَيْدُلان.
- 7 حريث بن زيد الخيل. شرح شواهد الإيضاح ص 623 وورصف المباني ص 331 وشرح الملوكي ص 148 وسر الصناعة 1: 125 والمنصف 1: 106 واللسان والتاج "ندل" و"فرج". والنفرجة: الجبان الضعيف. وفي النسختين: "قليل النيل". وألحقت "ما" بحاشية ف بخط أبي حيان. وفيها أيضاً بخطه عن "الحكم": رجل نَفْرِج ... والنفرج: القصار.
- 8 م: "نفرجة". وفي حاشية ف بخط أبي حيان: ويقال نَفْرِجَةٌ بالناء، وعن صاحب "سفر السعادة" زيادة الهمزة في رثال، وفي غرقى عن أبي إسحاق أيضاً، وعن أبي زيد زيادة الهمزة في شِئْزارة للسيئ الخلق.

والنَّيْدِلَانِ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْكَابُوسَ.

وَضَهْيًا؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مَعْنَاهُ: ضَهْيَاءُ. وَحُرُوفُ ضَهْيَاءِ الْأَصُولِ إِنَّمَا هِيَ الضَّادُ وَالْهَاءُ وَالْيَاءُ، فَكَذَلِكَ ضَهْيًا الْمَقْصُورَ. وَأَيْضًا فَإِنَّ الضَّهْيَاءَ: الْمَرْأَةَ الَّتِي لَا تَحِيضُ، وَقِيلَ: الَّتِي لَا تُثَدِّي لَهَا. فَهُوَ عَلَى هَذَا مُشْتَقٌّ مِنْ "ضَاهَيْتُ" أَي: شَابَهْتُ 1. قَالَ تَعَالَى 2: "يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ". فَالْهَمْزَةُ عَلَى هَذَا زَائِدَةٌ.

وَزَعِمَ الرَّجَّاحُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ هَمْزَةُ ضَهْيًا أَيْضًا أَصْلِيَّةً، وَيَأْوُهُ زَائِدَةٌ، وَيَكُونُ مُشْتَقًّا مِنْ "ضَاهَأْتُ" أَي 3: شَابَهْتُ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: ضَاهَيْتُ وَضَاهَأْتُ 4. وَهُوَ أَوْلَى بِهِ؛ لِأَنَّ أَصَالَهَ الْهَمْزَةَ غَيْرَ أَوَّلِ أَكْثَرٍ مِنْ زِيَادَتِهَا. فَيَكُونُ ضَهْيَاءُ الْمَمْدُودِ عِنْدَهُ مِنْ "ضَاهَيْتُ" أَي: شَابَهْتُ، وَضَهْيًا الْمَقْصُورِ مِنْ "ضَاهَأْتُ". وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ حَسَنٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَشْتِقَاقِ، إِلَّا أَنَّهُ يَبْقَى فِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ بِنَاءٍ لَمْ يَسْتَقِرَّ فِي كَلَامِهِمْ. وَذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا جُعِلَتْ أَصْلِيَّةً وَالْيَاءُ زَائِدَةً كَانَ وَزْنُ الْكَلِمَةِ "فَعْيَلًا" 5. وَذَلِكَ بِنَاءٌ غَيْرٌ مُوَجُودٌ فِي كَلَامِهِمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَكْسُورَ الْفَاءِ، نَحْوُ: طَرِيْمٌ 6 وَحَدِيْمٌ 7.

فَإِنْ قُلْتِ: وَكَذَلِكَ أَيْضًا جَعَلُ الْهَمْزَةَ زَائِدَةً يُوَدِّي إِلَى بِنَاءٍ غَيْرِ مُوَجُودٍ، وَهُوَ "فَعْلًا"؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ مِنْهُ إِلَّا ضَهْيًا الْمُخْتَلَفُ فِيهِ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ لَا يُجْعَلُ حُجَّةً؟ فَإِذَا كَانَ جَعْلُهَا زَائِدَةً أَوْ أَصْلًا يُوَدِّي إِلَى بِنَاءٍ غَيْرِ مُوَجُودٍ فَالْأَصَالَةُ 8 أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ. فَالْجَوَابُ أَنَّ "فَعْلًا" وَ"فَعْيَلًا" 9، وَإِنْ كَانَ بِنَاءَيْنِ مَعْدُومَيْنِ. يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ مِنْهُمَا عَلَى "فَعْلًا"؛ لِأَنَّ "فَعْيَلًا" يَظْهَرُ مِنْهُمُ اجْتِنَابُهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ كَسَرُوا أَوَّلَهُ نَحْوُ: حَدِيْمٌ وَطَرِيْمٌ؟ وَلَمْ يَظْهَرِ مِنْهُمُ ذَلِكَ فِي "فَعْلًا"؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجْتَنِبُوا "فَعْلًا" كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِ"فَعْيَلٍ".

فَثَبَّتَ إِذَا أَنَّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُدْعَى فِيهِ أَنَّهُ "فَعْلًا" 10، وَيَكُونُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الَّتِي جَاءَتْ فِي

1 فوقها في ف: شبهت.

2 الآية 30 من سورة التوبة. وهذه قراءة عامة قراء الحجاز والعراق. تفسير الطبري 14: 207.

3 سقط حتى "ضاهيت أي" من م.

4 وزعم بعض الكوفيين والبغداديين أن ضهياً وزنها فعلل. فهي رباعية وليس فيها زيادة. انظر تهذيب الألفاظ ص 368.

5 م: فيعلاً.

6 الطريم: الطويل.

7 والحذيم: الحاذق.

8 م: فالأصل له.

9 م: فيعلاً.

10 في حاشية ف بخط أبي حيان أن الهمزة زائدة في احبنتأ البطن أي: عظم، لقولهم: حَبِطَ بطنه أي: انتفخ. عن ابن برّي.

(155/1)

كلامهم مفردة، لا ثاني لها. وأيضاً فإن الاستدلال على زيادة همزة ضهياً بضهياً الممدودة، أو ما في معناها، أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها. وهو "ضاهأت". فلذلك كان هذا المذهب باطلاً. فهذه جملة ما جاءت فيه الهمزة زائدة غير أول.

فأما 1 العألّم والحأتم وتأبل 2 وأمئالها فالهمزة فيها بدل من الألف، ولم تُزد فيها الهمزة ابتداءً. فينبغي [21ب] أن تُذكر في باب البدل.

فلما قلت زيادة الهمزة غير أول وجب القضاء على ما لم يُعرف أصله، مما الهمزة فيه غير أول، بالأصالة، نحو: السأسم 3 واطمأن وئرئل 4، وأمئال ذلك.

فإن وقعت أولاً فلا يخلو أن يكون بعدها 5 حرفان أو أزيد. فإن كان بعدها حرفان خاصة كانت أصلاً، إذ لا بد من الفاء والعين واللام. وذلك نحو: أخذ وأكل وأمر.

وإن كان بعدها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون بعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً، أو ثلاثة، أو اثنان مقطوع بأصالتها، وما عداهما مقطوع بزيادته، أو محتمل للزيادة والأصالة.

فإن كان بعدها أربعة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً كانت أصلاً. وذلك نحو: إصطبل وإبريسم 6 وإبراهيم وإسماعيل؛ ألا ترى أن الصاد والطاء والباء من "إصطبل" مقطوع بأصالتها؛ لأنها ليست من حروف الزيادة؟ وكذلك اللام لأن المواضع التي تزداد فيها محصورة كما تقدّم 7 وليس "إصطبل" منها. وكذلك الباء 8 والراء والسين والميم من إبريسم، والباء والراء والهاء والميم من إبراهيم 9، والسين والميم والعين واللام من إسماعيل. جميع ذلك أصل مقطوع بأصالته.

وأما قطع بأصالة الهمزة في مثل هذا؛ لأن بنات الأربعة فصاعداً لا تلحقها الزيادة من أولها

- 1 م: وأما.
- 2 التَّأْبِيلُ: الفحا كالكمون والكسبرة ونحوهما.
- 3 السَّاسِمُ: شجر.
- 4 البرائل: الديك.
- 5 ف: ما بعدها.
- 6 الابريسم: الحرير. وضبطت في ف بكسر الراء وفتحها معًا.
- 7 انظر ص 145-147.
- 8 م: الياء.
- 9 في حاشية ف بخط أبي حيان عن المهاباضي أن همزة إبراهيم أصل، وتصغيره أُبِيره، وجعلها البغداديون زائدة.

(156/1)

أصلاً، إلا الأفعال نحو: تَدَحْرَجُ، والأسماء الجارية عليها نحو: مُدَحْرَجٌ. فلمَّا كانت هذه الأسماء وأمثالها ليست من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قُطِعَ بأنَّ الهمزة في أولها أصل.
وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قُطِعَ بأنها زائدة. وذلك نحو: أَفْكَلٌ 1، همزته زائدة. وإمَّا قضينا عليها بالزيادة لأنَّ كلَّ ما عُرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدة، نحو: أَحْمَرٌ وَأَصْفَرٌ وَأَخْضَرٌ 2، وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنها مشتقَّة من الحُمْرة والصُّفْرة والخُضْرة؟ فلمَّا كانت كذلك فيما عُرف اشتقاقه حُمِلَ ما جُهِلَ اشتقاقه على ما عُلم، فقُضِيَ بزيادة الهمزة فيه.
وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداهما مقطوع بزيادته، كانت الهمزة أصلاً إذ لا بدَّ من الفاء والعين واللام، كما تقدَّم. وذلك نحو: آخِذٌ 3 وأمِرٌ 4؛ ألا ترى أنَّ الألف مقطوع بزيادتها، وأنَّ الخاء والذال من آخِذٍ 5، والميم والراء من آمِرٍ، مقطوع بأصالتها 6؛ فلذلك كانت الهمزة أصلاً فيهما وفي أمثالهما.

فإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداهما محتمل للأصالة 7 والزيادة، قُضِيَ على الهمزة بالزيادة، وعلى ما عداها ممَّا يحتمل الأصالة والزيادة بأنه أصلي. وذلك نحو أَيْنٌ 8 والألف من إِشْفَى 9 وأَفْعَى. فإنك، وإن لم يكن معك اشتقاق ولا تصريف، تقضي بزيادة الهمزة وأصالة ما عداها. وذلك [أَنَّ] 10 إِشْفَى 11 وأَبَيْنَ وأَفْعَى وأمثال ذلك الهمزة في جميع ذلك زائدة، والياء من أَيْنَ

والألف من إِشْفَى 12 وأَفْعَى أصلان.

وإنما قُضِيَ بزيادة الهمزة في مثل هذا لأنَّ جميع ما ورد من ذلك ممَّا له اشتقاق، الهمزة فيه زائدة وما عداها أصلٌ، نحو قوله: هو أَعْوَى منه وَأَصْوَأُ منه و"أَيْدَعُ" 13؛ لأنَّ "أَعْوَى" من العَيِّ، و"أَصْوَأُ" من الصَّوِّء، ويقولون: يَدْعُهُ 14.

1 الأفكل: الرعدة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: ولا اشتقاق له.

2 ف: وأخضر وأصفر.

3 م: أخذ.

4 م: أمر.

5 م: أخذ.

6 في النسختين: بأصالتهما.

7 م: يحتمل الأصالة.

8 كذا في النسختين، وفوقه في ف: "معاً". فهو يقال بالكسر ويقال بالفتح. وهو اسم رجل من حمير.

9 الإشفى: المخرز. م: أشقى.

10 سقط من النسختين.

11 م: أشقى.

12 م: أشقى.

13 الأيدع: صبغ أحمر. وقيل: هو الزعفران.

14 م: "يدعنه". وفي حاشية ف: "صبغته بالزعفران". وانظر المنصف 1: 100.

(157/1)

وكذلك جميع ما عُرف له اشتقاق من هذا النوع همزته زائدة، وما عداها أصلي، إلا ألفاظاً قليلة شدَّت من هذا النوع. وهي: أَوْلَقُ 1 وإِمْعَةٌ وأَيْصَرُّ 2 وأَرْطَى 3 [وأَبْطَل] 4. فلذلك حملنا ما ليس له اشتقاق، نحو: أَفْعَى وإِشْفَى وأَبِين، على الأكثر فقضينا بزيادة الهمزة. فإن قيل: فما الدليل على أصالة الهمزة، في هذه الألفاظ الخمسة؟ 5 فالجواب [22] أن الذي يدلّ

على أصالة الهمزة في أيصر أنهم يقولون في جمعه: إصار، بإثبات الهمزة وحذف الياء. فدلّ على أصالة الهمزة وزيادة الياء. ولا يمكن أن تُجعل هذه الهمزة بدلاً من ياء، فكيون أصله "يصار"، ثم أبدلت الهمزة من الياء؛ لأنّ الياء لا تُبدل همزةً في أوّل الكلام.

والذي يدلّ على أصالة الهمزة في إمعة أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها "إفعلّة" و"إفعلّة" لا يكون صفة أصلاً، إنما يكون اسماً غير صفة نحو: إشفى وإنفحة⁶. فدلّ ذلك على أنّ همزتها أصلية، ويكون وزنها 7 "فعلّة"؛ لأنّ "فعلّة" في الصفات موجود نحو: رجلٌ دنيّة⁸. وأيضاً فإنك لو جعلت همزة إمعة زائدة لكانت إحدى الميمين منه فاء، والأخرى عين، فيكون من باب دَدَنٍ⁹ وهو قليل جداً. أعني أن تكون الفاء والعين من جنس واحد. فلمّا كان جعل الهمزة زائدة¹⁰ يؤدّي إلى الدخول في هذا الباب القليل، وإلى إثبات مثال في الصفات لم يستقرّ فيها، فُضي بأصالة الهمزة.

وأما أرطى فالدليل على أصالة الهمزة [فيه] قولهم: أديمٌ مأروطٌ، أي: مدبوغ بالأرطى، فإثبات الهمزة في مأروط وحذف الألف دليل¹¹ على أصالة الهمزة وزيادة الألف. وحكى أبو عمّر¹² الجرمي: أديمٌ مرطّيٌّ. فالهمزة على هذا زائدة، والألف أصل.

وأما أولق فالدلي يدلّ على أصالة الهمزة [فيه] ، وزيادة الواو، قولهم: ألقَ الرَّجُلُ، إذا أصابه

1 الأولق: الجنون. وانظر المنصف 1: 113-118.

2 الأيصر: الحشيش.

3 الأرطى: نبات يديغ به.

4 سقط من النسختين. وانظر التعليقة التالية وص 160.

5 فوقها في ف عن نسخة أخرى "الأربعة". وانظر ص 160.

6 الإنفحة: شيء يخرج من بطن الجدي الرضيع أصفر، يعصر في صوفة مبتلة في اللبن، فيغلظ

كالجن. وضبطت في ف بتخفيف الحاء وتشديدها معاً، وسقطت من م.

7 سقط من م.

8 الدنية: القصير. م: دئمة.

9 الددن: اللهو واللعب.

10 سقط من م.

11 م: دلالة.

12 صالح بن إسحاق، فقيه لغوي نحوي بصري توفي سنة 225. بغية الوعاة ص 268. م: أبو علي.

الأولق. فقوهم "ألق"، بإثبات الهمزة وحذف الواو، دليل على أصالة الهمزة وزيادة الواو. فإن قيل: فلعل هذه الهمزة بدل من الواو، والأصل "وَلِقَ"، نحو قولهم في "وَعَدَ الرَّجُلُ": أُعِدَ. فالجواب أنه لو كان من قبيل "أعد" لقالوا: وُلِقَ، كما يقولون: وُعدَ. فالتزامهم الهمزة في "ألق" دليل على أنها أصل. وأيضاً فإنهم قالوا: رَجُلٌ مألوقٌ. ولو كانت الهمزة زائدة لقالوا "مَوْلوقٌ" بالواو. ولا يُنصَرُ أن تُقدَّرَ الهمزة في مألوق بدلاً من الواو؛ لأنَّ مثل هذه الواو لا تُقلب همزة. وسبب ذلك في البدل 1.

وزعم الفارسي أن أولقاً 2 يحتمل ضربين من الوزن: أحدهما ما قدّمناه من أنه "فَوَعَلَ" وهمزته أصل، من: تَأَلَّقَ الْبَرْقُ. والآخر 3 أنه "أفعل" وهمزته زائدة. من: وُلِقَ إِذَا أُسْرِعَ؛ لأنَّ الأولق: الجنون. وهي توصف بالسرعة.

فإن قيل: فكيف أجاز ذلك، مع قولهم: أَلِقَ ومألوقٌ؟ فالجواب أنه يجعل الهمزة منهما 4 بدلاً من الواو، والأصل "وَلِقَ" و"مَوْلوقٌ"، ويجعل هذا من قبيل البدل اللّازم، فتكون الواو من "وَلِقَ" لما أبدلت همزةً لانضمامها أُجريت هذه الهمزة مجرى الأصليّة، فقالوا: مألوقٌ. فيكون ذلك نظير قولهم: عِيدٌ وأعيادٌ؛ ألا ترى أن عِيداً من "عَادَ يَعُوذُ"، وأنَّ الأصل فيه "عُوذٌ"، فقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فقيل: عِيدٌ؟ وكان ينبغي إذا جمعنا أن نقول في جمعه "أعواد" بالواو، لزوال الموجب لقلب الواو ياءً، كما قالوا في جمع رِيحٍ "أرواح" بالواو، لزوال موجب قلبها ياءً في "ريح"، وهو سكونها وانكسار ما قبلها. قال 5:

تَلْفَهُ الْأُرُوحُ، وَالسُّمِيُّ

إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا أَبَدَلُوا الْوَاوَ يَاءً فِي "عِيد" أَجْرُوا هَذِهِ الْيَاءَ مَجْرَى الْأَصْلِيَّةِ.
إِلَّا أَنَّ هَذَا النَّوْعَ مِنَ الْبَدْلِ -أَعْنِي اللَّازِمَ- قَلِيلٌ، وَأَصَالَةُ الْهَمْزَةِ أَيْضًا إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا فِي مِثْلِ هَذَا قَلِيلٌ، فَتَكَافَأُ الْأَمْرَانِ عِنْدَهُ، فَلِذَلِكَ أَجَازَ الْوَجْهَيْنِ.

والصحيح أن الأولق 6 همزته أصليّة، ولا ينبغي أن يُحمل على باب عيد وأعياد؛ لأنَّ مثل

1 في الورقة 34.

2 ف: "أولق". وفي الحاشية بخط أبي حيان عن ابن مالك إجازة الضربين من الوزن.

3 نسب ابن جني هذا المذهب في الخصائص 1: 9 إلى أبي إسحاق الزجاج. وانظر ص 41.



4 م: فيهما.

5 العجاج: ديوانه ص 69 والصحاح واللسان والتاج "سمو". الأرواح: جمع ربح. والسمي: جمع سماء.

وهي المطر.

6 م: أولق.

(159/1)

هذا الباب قد سُمع فيه الأصل، فتقول: عِيدٌ وأعوادٌ. ولم يقولوا "وُلُق" 1 ولا "مُولوق"، في موضع من المواضع. فلذلك وَجِبَ حمل أولقِ على أن همزته أصليّة.

ويجوز أيضاً في أولقِ أن يكون "فَوَعَلَ" 1، عند من يجعله مشتقاً من "وَلَقَ". ويكون أصله "وَوَلَقًا"

[22ب]، فأبدلت الواو الواحدة همزة، ولزم على قياس كل 2 واوين يجتمعان في أول الكلمة 3. إلا

أنَّ الأولى. عند من يجعله 4 مشتقاً من "وَلَقَ"، أن تكون الهمزة زائدة، ويكون وزنه "أَفْعَل" 5؛ لأنَّ

"أَفْعَل" أكثر من "فَوَعَلَ". وأيضاً فإن الهمزة ينبغي أن يُوقَفَ فيها مع الظاهر، ولا يُدْعَى أنها مُبدلة

من الواو.

وأما 6 أَيَطَلُ فالذي يدلّ على أصالة همزته، وزيادة يائه، قولهم في معناه: إَطَل. فيحذفون الياء ويثبتون

الهمزة. ولو كانت الهمزة هي الزائدة لقليل: يَطُلُ، بالياء. ولا يمكن أن يُدْعَى أنَّ الهمزة بدل من الياء،

لما ذكرناه من أنَّ الياء لا تُبدل همزة أوّلاً 7.

1 م: وُلُق.

2 م: على كل قياس.

3 م: أول كل كلمة.

4 م: يجعلها.

5 ف: أفعالاً.

6 سقطت بقية الباب من م. وفي حاشية ف بخط أبي حيان سقط من هنا إلى آخر الباب في نسخة

الحنّاف والخزرجي.

7 في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة مع شيخنا الرضي.

(160/1)

باب الميم:

الميم 1 لا تخلو أن تقع أولًا أو غير أول. فإن وقعت غير أول فُضِي عليها بالأصالة. وذلك أنها إذا وقعت غير أول، فيما يُعرف له اشتقاق، وُجِدَتْ أصليةً. نحو: شامل وكريم وأمثالهما، ممَّا لا يُحصى كثرة؛ ألا ترى أن شاملاً ميمه أصليةً، بدليل قولهم: شمَّلتِ الرياحُ، وأنَّ كريمًا كذلك؛ لأنه من الكرم؟ ولم توجد زائدة إلا في أماكن محصورة، تُحْفَظُ ولا يُقاس عليها، وهي:
دَلَامِصٌّ ودُمَالِصٌّ بمعنى بَرَّاق. قال 2 الأعشى 3:
إذا جَرَدَتْ يَوْمًا حَسِبْتَ حَمِيصَةً... عَلَيْهَا وَجْرِيَالِ النَّضِيرِ، الدُّلَامِصَا 4
أي: البرَّاق. وقد تُحذف الألفُ منهما تخفيفًا، كما تُحذف من غَلَابِطٍ 5، فيقال: دُلْمِصٌّ ودُمَلِصٌّ.
والدليل على زيادة الميم فيهما أنهما مشتقان من الدَّلِيسِ. وهو البريق 6.
وقُمَارِصٌ؛ لأنه يقال: لَبَنٌ قُمَارِصٌ، بمعنى: قَارِصٌ.
وسُتْهُمْ 7 وُرْزُقُمْ 8 وفُسْحُمْ 9؛ لأنها من الزُّرْقَةِ والأُسْتِهِ والفُسْحَةِ.

- 1 انظر الكتاب 2: 340 و352. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع مواضع زيادة الميم في الاسم والفعل. انظر الارتشاف 1: 96-97.
- 2 ف: وقال.
- 3 ديوانه ص 108. والخميصه: كساء معلم شبه شعرها به. والجريال: لون الذهب. والنضير: الذهب.
- 4 ف: "النضار". وقد صوبت في الحاشية كما أثبتنا.
- 5 العلابط: اللبن الخائر الغليظ المتلبد.
- 6 م: البرق. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن سيبويه أغفل قمارصاً وستهمًا، وأن الفارسي جعل الميم فيهما زائدة وأجاز زيادة همزة والنون في شذارة، وأن جذعمة وردت في حديث للإمام علي، وفيها الميم زائدة، على قول القاسم بن سلام. والجذعمة: الصغير لم يبلغ الحلم. انظر ص 274 من ابن عصفور والتصريف.
- 7 انظر المنصف 1: 150-151. والستهم: العظيم الاست.
- 8 الزرقم: الشديد الزرقه.
- 9 الفسحم: الواسع الصدر.

وَضَرَزِمٌ وَدِرْدِمٌ وَدَلِيمٌ وَدَفِعِمٌ وَخُلُكِمٌ 1 وَخَضْرِمٌ؛ لَأَنَّ دِرْدِمًا 2 مِنَ الْأُزْدِ، وَهُوَ الَّذِي تَكْسَرُ أَسْنَانُهُ. وَالخُلُكِمُ: الشَّدِيدُ السَّوَادِ. فَهُوَ مِنَ الخُلْكَةِ. وَهِيَ السَّوَادُ. وَالدَّفِعِمُ: التَّرَابُ. فَهُوَ مِنَ الدَّفْعَاءِ. وَالدَّلِيمُ: النَّاقَةُ الَّتِي تَكْسَرُتُ أَسْنَانُهَا فَانْدَلِقُ لِسَانُهَا وَلُعَابُهَا. وَلِذَلِكَ قَالُوا: سَيْفٌ دَلُوقٌ، إِذَا كَانَ لَا يَثْبِتُ فِي غَمْدِهِ. وَالضَّرَزِمُ بِمَعْنَى الضَّرَزِ. وَهُوَ الشَّدِيدُ الْبَخِيلُ. وَخَضْرِمُ: الْبَحْرُ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِخَضْرَتِهِ 3. وَخَدْلَمٌ 4 وَشَدَقَمٌ وَشَجَعَمٌ؛ لِأَنَّ خَدْلَمًا بِمَعْنَى "خَدْلَةٍ". قَالَ 5: لَيْسَتْ بِرِسْحَاءٍ، وَلَكِنْ سَتُّهُمْ... وَلَا بِكِرْوَاءٍ، وَلَكِنْ خَدْلَمٌ وَالشَّدَقَمُ بِمَنْزِلَةِ الْأَشْدَقِ. وَهُوَ الْعَظِيمُ الشَّدَقُ. وَالشَّجَعَمُ لِتَأْكِيدِهِمْ بِهِ الشُّجَاعَ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ 6: الْأَفْعَوَانُ، وَالشُّجَاعُ، الشَّجَعَمَا فَهُوَ مِنْ لَفْظِهِ وَفِي مَعْنَاهُ.

وَزِيدَتْ أَيْضًا فِي 7 الْمَضْمَرَاتِ، فِي: أَنْتُمْ وَأَنْتُمْ وَقُمَّتُمْ وَقُمَّتُمْ وَضَرَبَكُمَا وَضَرَبَكُمُ، وَهِيَ وَهَمٌّ، عِلَامَةٌ عَلَى تَجَاوُزِ الْوَاحِدِ، ثُمَّ لَحِقَتْ بَعْدَ ذَلِكَ الْأَلْفُ عِلَامَةٌ عَلَى التَّنْبِيَةِ، وَالْوَاوُ عِلَامَةٌ عَلَى الْجَمْعِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي ذَلِكَ أَنَّهُ 8 قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ مَا قَبْلَ الْمِيمِ اسْمٌ، إِذَا 9 لَمْ تُرِدِ التَّنْبِيَةَ وَلَا الْجَمْعَ. وَزِيدَتْ، مِنَ الْأَفْعَالِ، فِي: تَمَسَّكَنَ وَتَمَدَّرَعَ 10 وَتَمَدَّلَ 11 وَتَمَنَّقَ 12 وَتَمَسَّلَمَ وَتَمَوَّلَى عَلَيْنَا وَمَرَّحَبَكَ اللَّهُ وَمَسَّهَلَكَ 13 وَقَدْ حُكِيَ: مَخْرَقٌ وَتَمَخَّرَقَ، وَضَعَفَهُمَا ابْنُ كَيْسَانَ 14.

1 ضبط في م بكسر الحاء والكاف هنا وفيما يلي.

2 الدردم: الناقة المسنة.

3 سقط تفسير الخضرم من م.

4 الخدلم: الغليظة الساق المستديرتها والممتلئة الأعضاء.

5 المنصف 3: 25 وورصف المباني ص 307 وسر الصناعة ص 432 والصحاح واللسان والتاج "كرو" و"خدل" و"زلل" واللسان والتاج "زرق". والرسحاء: القليلة لحم الألية والفخذين. والكرواء: الدقيقة الساقين والذارعين. وقال ابن بري: "صوابه أن ترفع قافيته". اللسان "كرو".

6 خرجناه في شرح اختيارات المفضل ص 546.

7 الأنسب أن تكون "من". انظر الفقرة التالية.

8 سقط من م.

9 م: إذ.

10 تمدرع: لبس المدرعة.

11 تمدل: تمسح بالمنديل. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك: وقالوا في معنى تمدل: تَنَدَّلَ.

12 تمنطق: شد على وسطه النطاق أو المنطقة.

13 كلمة ترحيب.

14 هو أبو الحسن محمد بن أحمد، نحوي أخذ عن المبرد وتعلب، وتوفي سنة 320. معجم الأدباء 141: 17.

(162/1)

والصحيح أنهما لم يثبتا من كلام العرب 1.

والدليل على زيادتها في الأفعال أن "تمسكن" من لفظ المسكين، والميم في مسكين زائدة. وكذلك "تمدع" من لفظ المدرعة، والميم في المدرعة أيضا زائدة. وأيضا فإن أكثر كلام العرب: تَسَكَّنَ وَتَدَّرَعَ وَتَمَدَّلَ من المنديل، والميم في المنديل زائدة. و"تمنطق" من التطاق. و"تمسك" أي: صار يدعى مسلما 2 بعد أن كان يدعى بخلاف ذلك. فهو من لفظ مسلما، والميم في مسلما زائدة. وكذلك "مولى علينا" أي: تعاضم علينا. فهو من لفظ المولى، والميم في المولى زائدة. و"مرحباك الله ومسهلك" من الرُحْبِ والسَّهْلِ.

وزعم بعض النحويين أن الميم في هرماس وضبارم وحلقوم وبلعوم وسرطم وصلقم [23] ودخشم وجلهمة زائدة؛ لأن هرماسا من أسماء الأسد. وهو يوصف بأنه هراس؛ لأنه يهرس فريسته. وضبارم: الأسد الوثيق. فهو من الضبر. وهو شدة الحلق. والحلقوم من الحلق. والبلعوم: مجرى الطعام في الحلق. فهو راجع لمعنى البلع. والسرطم: الواسع السريع الابتلاع. فهو من السرط وهو الابتلاع. والصلقم: الشديد الصراخ. فهو من الصلق؛ لأن الصلق: الصياح. ودخشم وجلهمة: اسمان علمان. فأما دخشم فمشتق من "دخش يدخش"، إذا امتلا حمما 3. وأما جلهمة فمن جلهمة 4 الوادي. وهو ما استقبلك منه.

وينبغي عندي أن تجعل الميم في هذا كله أصليّة؛ وذلك لأن زيادة الميم غير أول قليلة، فلا ينبغي أن يذهب إليها، إلا أن يقود 5 إلى ذلك دليل قاطع. وليست هذه الألفاظ كذلك.

أَمَّا هِرْمَاسٌ فَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَسَدِ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ مُشْتَقَّةٍ مِنَ الْهَرَسِ. فَلَعَلَّهُ اسْمٌ مُرْتَجَلٌ، وَلَيْسَ مُشْتَقًّا مِنْ شَيْءٍ، إِذْ قَدْ يُوجَدُ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ. أَعْنِي: لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ مِنْ شَيْءٍ. وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ فِي دُخْشَمٍ وَجُلْهَمَةٍ؛ لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ عَلَمَانِ، وَالْأَعْلَامُ قَدْ يَكُونُ فِيهَا الْمُرْتَجَلُ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا لَيْسَ كَذَلِكَ. وَأَمَّا ضَبَارِمٌ فَقَدْ يَكُونُ بِمَعْنَى: جَرِيءٍ. يُقَالُ: رَجُلٌ ضَبَارِمٌ، أَي: جَرِيءٌ عَلَى الْأَعْدَاءِ. فَلَعَلَّ

1 انظر المنصف 1: 130.

2 كذا. والمشهور أنه يدعى مُسَلِّمًا. المنصف 1: 108 واللسان والتاج "سلم".

3 في النسختين: غَمًا.

4 م: "جلهمة". وانظر المنصف 1: 151.

5 م: يقوم.

6 ف: فتشنتقه.

(163/1)

الأسد الوثيق وُصِفَ بِضَبَارِمٍ لِحِرَاتِهِ، فَلَا يَكُونُ عَلَى هَذَا مُشْتَقًّا مِنَ الضَّبْرِ؛ لِأَنَّ الضَّبْرَ لَا يَكُونُ بِمَعْنَى الْجُرَاةِ.

وَأَمَّا الْخَلْقُومُ فَلَيْسَ أَيْضًا بِصِفَةٍ مُشْتَقَّةٍ مِنْ لَفْظِ الْخَلْقِ، فَيَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ الْمِيمُ زَائِدَةً. بَلْ هُوَ اسْمٌ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْخَلْقِ، وَتَكُونُ ذَاتَهُ مَخَالَفَةً لِذَاتِ خَلْقٍ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ سَبَطٍ وَسَبَطَرٍ، لَا سِيمًا وَقَدْ قَالُوا: حَلَقْمَةُ حَلَقْمَةٌ، إِذَا قَطَعَ خَلْقُومَهُ. فَأَثْبَتُوا الْمِيمَ فِي تَصْرِيفِهِ. وَكَذَلِكَ الْبُلْعُومُ. أَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ بِصِفَةٍ مُشْتَقَّةٍ مِنَ الْبَلْعِ، بَلْ هُوَ اسْمٌ كَمَا ذَكَرْنَا لِمَجْرَى الطَّعَامِ فِي الْخَلْقِ. فَلَعَلَّهُ اسْمٌ لَهُ، لَا مِنْ حَيْثُ حُطِّ فِيهِ مَعْنَى الْبَلْعِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْبِيَّاضَ الَّذِي فِي طَرَفِ فَمِ الْحِمَارِ يُسَمَّى بُلْعُومًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُجُوعُهُ إِلَى مَعْنَى الْبَلْعِ؟ فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَلَّا يُجْعَلَ 1 بِالنَّظَرِ إِلَى مَجْرَى الطَّعَامِ فِي الْخَلْقِ.

وَأَمَّا الصَّلَقَمُ فَيُمْكِنُ 2 أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُشْتَقٍّ مِنَ الصَّلَقِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: جَمَلٌ صَلَقَمٌ، أَي: ضَخْمٌ. فَلَعَلَّ الشَّدِيدَ الصِّيَاحِ قِيلَ لَهُ صَلَقَمٌ، لِضَخَامَةِ صَوْتِهِ، لَا لِأَجْلِ الصَّرَاحِ نَفْسِهِ. إِذْ وَقَعَ هَذَا اللَّفْظُ عَلَى مَا لَيْسَ بِرَاجِعٍ لِمَعْنَى الصَّلَقِ، وَهُوَ الضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ.

وأما السَّرَطَمُ فإنه يحتتمل 3، وإن كان واقعاً على الواسع الحلقِ السريعِ الابتلاع، ألا يكون مشتقاً من السَّرَطُ بمعنى البلع؛ لأنهم قد يوقعون السَّرَطَمَ على القول اللَّيِّنِ، فيكون الرجل الواسع الحلقِ وُصفَ بسَرَطَمٍ، لسهولة الابتلاع في حلقه ولينه عليه، لا لتفْسِ السَّرَطُ الذي هو الابتلاع، كما أن السَّرَطَمَ إذا عُني به القول اللَّيِّنُ ليس براجع لمعنى السَّرَطِ.
فإذا أمكن في هذه الألفاظ حملها على ما ذكرث لك كان أولى من جعل الميم زائدةً غيرَ أوَّلٍ، لقلَّة ما جاء من ذلك.

وزعم أبو الحسن، وأبو عثمان المازني 4، أن دُلامِصاً 5 من ذوات 6 الأربعة، وأن معناه كمعنى دَلِيس 7 وليس بمشتقٍ منه، فجعله من باب سَبَطٍ وَسَبَطٍ. والذي حملهما على أن يقول ذلك في دُلامِصٍ، ولم يقولاه في زُرْقَمٍ وسُتْهُمٍ وأشباههما، قلَّةٌ محيىء الميم زائدةً حشواً،

1 في النسختين "أن يجعل". و صوب في حاشية ف عن نسخة الخفاف كما أثبتنا.

2 م: فمممكن.

3 م: يجعل.

4 انظر المنصف 1: 152.

5 الدلامص: البراق. وانظر ص 161.

6 سقط من م.

7 الدليس: الدرع البراقة اللينة.

(164/1)

بل إذا جاءت زائدة غير أوَّلٍ فإثما 1 تُراد طرفاً. وكذلك ينبغي أن يكون قُمارِص 2 عندهما. وبالجملة ليس دُلامِص مع دَلِيس كسَبَطٍ مع سَبَطٍ؛ لأن الذي قاد إلى ادِّعاء أن سَبَطاً وَسَبَطاً أصلاً مختلفان أن الرء لا تحفظ زائدة في موضع. وأما الميم فقد جاءت زائدة طرفاً غير أوَّلٍ، فيما ذكرنا، وحشواً في "تمسكن" وأخواته، وأوَّلاً فيما لا يُحصَى كثرةً. فإذا دلَّ اشتقاقٌ على زيادتها فينبغي أن تُجعل زائدة، إذ باب سَبَطٍ وَسَبَطٍ قليل [23ب] جدًّا لا ينبغي أن يُرتكب إلا إذا دعت إلى ذلك ضرورة.

وإن وقعت أوَّلاً فإنها بمنزلة الهمزة، فلا يخلو أن يكون بعدها حرفان أو أكثر.

فإن كان بعدها حرفان قُضي على الميم بالأصالة؛ إذ لا بدُّ للكلمة من فاء وعين ولام؛ لأنَّ ذلك أقلُّ أصول الأسماء المتمكنة والأفعال. وذلك نحو: مَلِكٌ وَمَسْحٌ وأمثالهما.
وإن كان بعدها أكثر فلا يخلو أن يقع بعدها أربعة أحرف 5 مَقْطُوعٌ بأصالتها، أو ثلاثة مَقْطُوعٌ بأصالتها، أو اثنان مَقْطُوعٌ بأصالتها، وما عداهما مَقْطُوعٌ بزيادته أو محتملٌ للأصالة والزيادة.
فإن كان بعدها أربعة أحرفٍ مَقْطُوعًا 6 بأصالتها قُضي على الميم بالأصالة، إلا في الأفعال 7 والأسماء الجارية عليها. وإنما كان الوجه ذلك؛ لأنَّ الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أوَّلها، إلا في النوعين المذكورين. وأما بنات الخمسة فلا يلحقها من أوَّلها زيادة أصلاً 8؛ لأنها لا تكون فعلاً. وذلك نحو: مُرَزَّجُوش 9، ينبغي 10 أن تكون الميم فيه أصليَّة. وكذلك كلُّ ما جاء من هذا النحو 11.

1 ف: إنما.

2 القمارص: القارص.

3 ف: كسبط مع سبطر.

4 ف: فإن.

5 م: حروف.

6 م: مَقْطُوعٌ.

7 كذا. والميم لا تزداد في أول الأفعال الرباعية.

8 م: فلا تلحقها زيادة في أوَّلها.

9 المرزنجوش: نبت. وبعد الميم فيه أربعة أصول هي الراء والزاي والجيم والشين.

10 ف: "نحو المجفَّظ، وهو كل شيء يصبح على شفا الموت، فينبغي". وفي الحاشية بخط أبي حيان عن الجوهري: "اجفاظت الجيفة ... قال ثعلب". الصحاح "جفظ". وفي الارتشاف 1: 97: قال ابن عصفور: "ميم مجفَّظ أصل". وهو خطأ بل زائدة.

11 م: من نحو هذا.

(165/1)

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مَقْطُوعًا بأصالتها قُضي عليها بالزيادة 1؛ لأنَّ كلَّ ما جاء من ذلك، ممَّا يُعرف له اشتقاق، توجد الميم فيه زائدة، نحو: مَلْهَى وَمَضْرِبٌ وأمثال ذلك، ممَّا لا يُحصى كثرةً. ولم تجئ

أَصْلِيَّةٌ إِلَّا فِي: مُغْرُودٍ 2 وَمُغْفُورٍ 3 وَمَرَجَلٍ 4.

فالدليل على أصالتها في مَرَجَلٍ ثباتها في تصريفه، فقالوا: المَرَجَلُ. قال 5:

بِشْبَةِ كَشِيَةِ الْمَرَجَلِ

وكذلك مُغْفُورٌ؛ لأنَّ الميم قد ثَبَّتَتْ في تصريفه، قالوا 6: ذَهَبُوا يَتَمَغْفَرُونَ، أي: يجمعون المُغْفُورَ. وهو ضرب من الكمأة 7. وأما مُغْرُودٌ فيدلُّ على أصالة ميمه أنه ليس من كلامهم "مُفْعُولٌ"، وفيه "فُعْلُولٌ".

فإذا جاء ما لا يُعرف اشتقاقه فُضِي بزيادة الميم فيه، حملاً على الأكثر ممَّا عُرف له اشتقاق، نحو:

مأسل 8، ينبغي 9 أن يُقضي بزيادة الميم فيه وفي أمثاله، وإن لم يُعرف له اشتقاق 10.

وإن كان بعدها حرفان مقطوعاً بأصالتها، وما عداهما مقطوع بزيادته، قضيت على الميم بالأصالة، إذ لا أقلَّ من ثلاثة أحرف أصول، كما تقدّم. وذلك نحو: مالِكٍ وماسِحٍ وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنَّ الألف مقطوع بزيادتها؟ وإذا 11 كان كذلك وجب أن تكون الميم أصليَّة.

وأن كان بعدها حرفان مقطوعاً بأصالتها، وما عداهما محتمل للأصالة والزيادة، فُضِي على الميم بالزيادة؛ لأنَّ كلَّ ما عُرف له اشتقاق من ذلك وُجِدَتْ الميم فيه زائدةً، ولم تُوجد أصليَّةٌ إلا في ألفاظ محفوظة. وهي: مِعْرَى ومأجج 12 ومهَّدد 13 ومعدّ ومنجنيق ومنجنون 14. فلما

1 في حاشية ف بخط أبي حيان أن الميم في مِرْعَزَى زائدة، وكذلك مِرْعَزَاء مع وجود طِرمساء. وانظر ص 93 و 97 والتاج "رعز".

2 المغرود: ضرب من الكمأة. وفي حاشية ف: "ذكر في الأبنية أن وزنه مفعول وأن الميم زائدة". انظر ص 79.

3 المغفور: صمغ شبيه بالناطف.

4 المراجل: ضرب من برود اليمن.

5 العجاج. ديوانه ص 45 والكتاب 2: 345 وشرح الشافية 2: 337 وشرح شواهدا ص 285-286. والشية: الوشي. والممرجل: ضرب من ثياب الوشي.

6 م: فقالوا.

7 كذا. والمغفور ليس من الكمأة في شيء.

8 مأسل: اسم موضع.

9 ف: فينبغي.

10 م: اشتقاقاً.

11 م: وإن.

12 مأجج: اسم موضع.

13 مههدد: اسم امرأة.

14 المنجنون: الدولاب. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن لسيبويه في ميم مجن قولين: جعلها زائدة وجعلها أصليّة. انظر ص 265 من ابن عصفور والتصريف.

(166/1)

كانت زائدة في الأكثر، ممّا عُرف له اشتقاق، حُمل ما لم يُعرف له اشتقاق من ذلك على ما عُرف اشتقاقه. [وذلك] 1 نحو: مِذْرَى 2 والمِذْرَوَيْنِ.

فإن 3 قيل: وما الدليل على أصالة الميم في ستّة الألفاظ المذكورة؟ فالجواب أنّ الذي يدلُّ على أصالة الميم في معرَى أنهم يقولون 4: مَعْرَى، فيحذفون الألف. ولو كانت الميم فيه زائدة 5 لقالوا "عَرَى" 6.

فإن قيل 7: إنّ المعرَى أعجميٌّ، وقد تقدّم أنّ الأعجميَّ لا يدخله تصريف. فالجواب أنّ ما كان من الأعجميّة نكرة فإنه قد يدخله التّصريف؛ لأنه محكومٌ له بحكم العربيّ، بدلالة أنّ هذا النوع من العجمة لا يمنع الصّرف 8، بخلاف العجمة الشخصية. وسبب ذلك أنّها أسماء نكرات –والنكرات هي الأولى– وإمّا 9 تمكّنت بدخول الألف واللام عليها، كما تدخل على الأسماء العربيّة.

ويدلُّ على أنّهم قد أجروها مجرى العربيّ أنّهم قد اشتقّوا منها، كما يشتقّون من العربيّ. قال رؤية 10: هل يُنجِيّ حَلْفٌ سِخْتِيّ ... أو فِضَّةٌ، أو ذَهَبٌ كِيرِيّ؟ فقال "سِخْتِيّ" من السّخْتِ وهو الشديد، وهو أعجميٌّ.

والذي يدلُّ على أصالة الميم في معدّ 11 أنّهم يقولون: تَمَعَدَدَ الرَّجُلِ، إذا تكلم بكلام معدّ، وقيل: إذا كان على حُلُق معدّ. [24أ] والميم في "تمعدّد" أصليّة؛ لأنّ "تَمَفَعَلَ" قليل، نحو ما ذكرنا 12 من قولهم: تَمَسَكَنَ وَتَمَدَّرَعَ، والأحسن: تَسَكَّنَ وَتَدَّرَعَ. ومعدّ هذا –أعني اسم القبيلة–

1 من م.

2 المذرى: جانب الألية.

3 م: وإن.

4 الكتاب 2: 344.

- 5 م: الميم هي الزائدة.
6 م: "عزاة". الكتاب: عزاء.
7 م: فإن قال قائل.
8 انظر المنصف 1: 132-133.
9 م: وأنها.
10 ديوانه ص 27 والمنصف 3: 33. والكبريت: الأحمر.
11 الكتاب 2: 344 والمنصف 1: 129-132. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن الميم أصل وهو من قولهم: امتعد.
12 في الورقة 22.

(167/1)

منقول من مَعَدِّ الذي يُراد به موضع رجل الرَّاكِب؛ لأنَّ الأعلام إذا عَلِمَ لها أصل في النكرات فينبغي أن تُجعل منقولة منه.

وإذا ثَبَتَ التَّعَلُّقُ تَبَيَّنَ أَنَّ الميم [في مَعَدِّ هذا - أعني اسم القبيلة - أصلية؛ لأنَّ الميم] 1 في مَعَدِّ الذي هو 2 موضع رجل الرَّاكِبِ أصلية أيضاً؛ لأنَّ 3 موضع رجل الرَّاكِبِ فيه شِدَّةٌ وصلابة، وقد قالوا "مَعَدِّ" في معنى: اشتدَّ. فالميم فيه أصل. لذلك قال 4:

وخارِبِينَ، حَرَبًا فَمَعَدًا ... لا يَحْسِبَانِ اللهُ إِلَّا رَقَدًا

فإن قيل: جعلك الميم أيضاً أصلية في أوَّل الكلام، وبعدها ثلاثة أحرف، قليل، و"تَمَفَعَل" قليل. فهلاً اعتدل الأمر عندك فيهما. فأجرت في مَعَدِّ الوجهين. أعني زيادة الميم وأصالتها. فالجواب أنه لما كان جعلها أصلاً وجعلها زائدة يؤدِّيان إلى قليل كانت الأصالة وما يعضده الاشتقاق أولى.

والذي يدلُّ، على أصالة الميم في مَأَجَجٍ ومَهَدَدِ 5، أنَّ الميم لو كانت زائدة لوجب الإدغام، فنقول: مَهَدُّ ومَأَجُّ، كما تقول: [مَقَرُّ] 6 وَمَكْرٌ ومَقَرٌّ ومَرَدُّ. فدَلَّ ذلك على أنَّ الميم أصل، وأنهما ملحقان بجَعْفَرٍ نحو: قَرَدَدٌ 7. ولذلك لم يُدْعَم.

فإن قلت: أَجْعَلُ الميم زائدة فيهما، ويكون فكُّ الإدغام شاذًّا. فيكون من باب: لِحَحَتٌ 8 عينه وأل 9 السِّقَاءُ وصَبَبٌ 10 البَلْدُ، إذ جَعَلُ الميم أصلية أيضاً في أوَّل وبعدها ثلاثة أحرف قليل. فالجواب ما تقدَّم في "مَعَدِّ"، من أنه لما كانت الأصالة والزيادة تُفضيان إلى قليل كانت الأصالة أولى.

فإن قيل: فهلاً جعلتم الميم أصليّةً في محبٍ 11، بدليل فكّ الإدغام، كما فعلتم ذلك في

- 1 من م.
- 2 م: الذي يراد به.
- 3 ف: وأيضاً فإن.
- 4 المحتسب 2: 29 والمنصف 3: 19 واللسان والتاج "خرب" و"معد" والسمط ص 779. وقبلهما في السمط:
أخشى عليه طيئاً وأسداً ... وقيس عيلان، وديننا فسداً
وفي حاشية ف بخط أبي حيان: الخارب: سارق الإبل.
5 الكتاب 2: 344 والمنصف 1: 143-141.
- 6 من م.
- 7 القردد: الأرض المستوية.
- 8 لحت: لصقت.
- 9 أُل: تغيرت رائحته.
- 10 ضيب: كثرت ضبابه.
- 11 محب: اسم رجل. وانظر المنصف 1: 141-143.

(168/1)

مهّد. فالجواب أنه لما كان جعل الميم فيها أصليّةً يؤدّي إلى الحمل على القليل، وجعلها زائدة يؤدّي أيضاً إلى ذلك، كانت الأولى الزيادة هنا 1؛ لأنّ الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب "ح ب ب" وهو موجود، وإذا كانت الميم أصليّةً كانت الكلمة من تركيب "م ح ب" وهو غير موجود. فكان الحمل على الموجود أولى.

والذي يدلُّ، على أنّ الميم 2 في منجنيق أصليّة، أنه قد استقرّ زيادة النون الأولى، بدليل قولهم: مجانيق، بحذفها. ولو كانت أصليّةً لقلت "مناجيق". فإذا ثبتّ زيادة النون ثبتت بذلك أصالة الميم، إذ لو كانت زائدة. والنون بعدها زائدة، لأدّى ذلك إلى اجتماع زيادتين في أول كلمة. وذلك لا يوجد إلا في الأفعال نحو "استفعل" 3، أو في الأسماء الجارية عليها، نحو انطلق ومُنطلق. و"منجنيق" ليس

باسم جار على الفعل 4.

فإذا تَبَتَّتْ أصالة الميم وزيادة النون الأولى 5 وجب أن يقضى على النون الثانية بالأصالة؛ لأنك لو جعلتها زائدة لكان وزن الكلمة "فَنَعْنِيلاً". وذلك بناء غير موجود. وإذا جعلتها أصليّة كان وزن الكلمة "فَنَعْلِيلاً" نحو: عَنَتْرِيْس 6. وأيضاً فإنها ليست في موضع لَزِمَتْ فيه زيادتها، ولا كَثُرَتْ، فتُجْعَلُ زائدة.

فإن قيل: فهلاً استدللتم على زيادة الميم، بما حكاه أبو عثمان عن التَّوْزِي 7، عن أبي عُبيدة، من أنه سأل أعرابياً عن حروب، كانت بينهم، فقال: "كانتُ بيننا 8 حروبٌ عَوْنٌ، تُفَقِّأُ فيها العُيُونُ، مرّةٌ تُجَنِّقُ 9، ومرّةٌ تُرَشِّقُ". فقولُه "تُجَنِّقُ" دليل على أن الميم زائدة، إذ لو كانت أصليّة لوجب أن يقول "تُجَنِّقُ". وحكى الفراء 10: "جَنَفُوهم بالمجانيق". فالجواب: أن الكلمة أعجميّة، والعرب قد تُخلطُ في اشتقاقها من الأعجمي 11؛ لأنها ليست من

1 سقط من م.

2 الكتاب 2: 344 والمنصف 1: 146-149 وشرح الشافية 2: 350-353.

3 كذا. الصواب "انفعل" وقد مثّل له بعد انطلق.

4 م: على فعل.

5 وهذا مذهب سيبويه كما جاء في الكتاب 2: 337. وقال السيوطي: "قال سيبويه: هو من

الخماسي": المزهري 2: 33.

6 العنتريس: الناقة الشديدة.

7 المنصف 1: 147 وشرح الشافية 2: 350. والتوزي هو أبو محمد عبد الله بن محمد، عالم باللغة

والشعر وراوٍ للأخبار. توفي سنة 237. نزهة الألباء ص 172.

8 سقط من م.

9 في النسختين: "تجنق". المنصف: مرة ثم نجنق.

10 وفي المزهري 1: 135 أن أبا زيد انفرد بهذا القول.

11 م: الأعجمية.

كلامهم؛ ألا ترى أن 1 قول الراجز 2:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ؛ لِأَمْ الحَرْجِ ... مِنْهَا، فَظَلَّتَ اليَوْمَ كالمَرْجِ

أراد: سكران كالذي يشرب 3 الزُّرْجُون. وكان القياس أن يقول "كالمَرْجِنِ" 4؛ لأنَّ نون "زرجون" أصلية. لكنه حذف النون؛ لأنَّ الكلمة 5 أعجمية، والعرب قد تَخَلَطُ في اشتقاقها من الأعجمي كما تقدّم.

فإن قيل: فهلاً قلت [24 ب]: إن 6 قولهم في الجمع 7 "مجانيق" بحذف النون من قبيل ما خُلِطَ فيه. فالجواب أن قولهم: مجانيق، يُوَدِّي إلى أن يكون وزن الكلمة "فَنَعْلِيلاً" كما تقدّم، وهو من أبنية كلامهم. وقولهم: نُجْنِقُ وَجَنَّقُوهم، يُوَدِّي إلى كون الميم والنون زائدتين، فيكون وزن الكلمة "مَنْفَعِيلاً"، والزيادتان لا تلحقان الأسماء من أوّلها، إلا أن تكون جارية على الأفعال، كما تقدّم. والذي يدلُّ، على أصالة الميم في مَنْجُون، 8 أنه لا يخلو أن تُقَدَّر الميم والنون 9 زائدتين أو أصليتين، أو إحداها زائدة والأخرى أصلية 10 فجعلهما زائدتين فاسد، لما تبين من أنه لا يلحق الكلمة زيادتان من أوّلها إلا الأفعال والأسماء الجارية عليها، و"منجنون" ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال. وجعل إحداها زائدة والأخرى أصلية فاسد؛ لأنَّ ك إن قَدَّرت أن الميم هي الزائدة 11 كان وزن الكلمة "مَفْعَلُولًا". وذلك بناء غير موجود في كلامهم. وإن 12 قَدَّرت أن النون هي الزائدة كان فاسداً، بدليل قولهم "مَنَاجِين" في الجمع، بإثبات النون الأولى. فدلَّ ذلك على أنهما أصلان، ويكون وزن الكلمة "فَعْلَلُولًا". فيكون 13 نحو: حَنَدَقُوق 14.

1 ف: إلى.

2 الخصائص 1: 359 والمنصف 1: 148 والمحتسب 1: 80 واللسان "زج".

3 م: "شرب". والزرجون: الخمر.

4 م: المرزجن.

5 ف: لأنها.

6 م: فهلاً جعلتم.

7 م: الجميع.

8 الكتاب 2: 344 والمنصف 1: 145-146 وشرح الشافية 2: 353-355.

9 م: النون والميم.

10 ف: أو إحداها أصلية والأخرى زائدة.

11 م: أن الميم زائدة.

12 ف: فإن.

13 سقط من م.

14 الحندقوق: بقلة، والرجل الطويل المضطرب.

(170/1)

باب النون:

النون 1 تنقسم قسمين: قسم يُقضى عليه بالزيادة، وقسم يُقضى عليه بالأصالة، ولا يُقضى عليه بالزيادة إلاً بدليل.

فالقسم الذي يُقضى عليه بالزيادة: النون التي هي حرف المضارعة، نحو: نَقُومُ ونَحْرُجُ. والنون في "انفَعَلْ" وما تصرف منه، نحو: انطَلَقَ ومُنطَلِق. ونون التثنية، وجمع السلامة من المذكر، نحو: الزَّيْدَيْنِ والزَّيْدَيْنِ. والنون التي هي علامة الرفع في الفعل: نحو: "يفعلان" و"تفعلون". والنون اللاحقة الفعل للتأكيد²، شديدة كانت أو خفيفة، نحو: هل تُقَوْمَنَّ وهل تُقَوْمَنَّ؟ ونون الوقاية اللاحقة مع ياء المتكلم. نحو: صَرَبْنِي. ونون التنوين في نحو: رَجُلٍ. والنون اللاحقة آخر جمع التكسير، فيما كان وزن "فُعْلان" و"فِعْلان" نحو: قُضْبَانٌ وغُرْبَانٌ؛ لأنه لا يُتصَوَّر جعلها أصليَّةً، إذ ليس في أبنية الجموع ما هو على وزن "فُعْلان" بضمّ الفاء، ولا بكسرها. فجميع هذا لا تكون النون فيه إلاً زائدةً، ولا يُحتاج على ذلك إلى إقامة دليل، لوضوح كونها زائدةً فيه.

وأما النون الواقعة آخر الكلمة³، بعد ألف زائدة، فإنه يُقضى عليها بالزيادة، فيما لم يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ، لكثرة تبيُّنها زائدةً فيما عُرف اشتقاقه أو تصريفه، فيُحْمَلُ ما لا يُعرف على الأكثر. وذلك بشرطين:

أحدهما: أن يكون ما قبل الألف أكثر من حرفين [أصليين] 4. إذ لو كان قبلها حرفان

1 انظر الكتاب 2: 349-352. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع مواضع زيادة النون في الاسم والفعل. الارتشاف 1: 99.

2 في حاشية ف بخط أبي حيان: أو علامة لجمع الفاعل نحو: يعصرون السليطاً أقرائه.

3 انظر المنصف 1: 133-135.

4 زيادة تقييد هذا الشرط، لئلا يلتبس الأمر في مثل: تبيان وحسّان.

(171/1)

خاصّةً لوجب القضاء بأصالة النون، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام. وذلك نحو: سِنَان وَعِنَان وَبِنَان وقرآن. وأمثال ذلك النون في أصلية.

والآخر: ألا تكون الكلمة من باب "جَنجَان"، فإنه ينبغي أن تجعل النون فيه أصلية. إذ لو كانت نونه زائدة لكانت الكلمة ثلاثيةً، ويكون فاؤها جيمًا ولامها جيمًا 1، فيكون من باب سلس وقلق، أعني مما فاؤه ولامه 2 من جنس واحد. وذلك قليل جدًا. وإن جعلت النون أصليةً كانت من باب الرُّباعي المضعف، نحو: صَلصَلْتُ وَقَلَقَلْتُ. وذلك باب واسع.

ومن الناس 3 من اشترط أيضًا ألا يكون ما قبل الألف مضاعفًا، فيما قبل الألف فيه ثلاثة أحرف، نحو: مُرَّان 4 ورمَّان، لاحتمال أن تكون النون زائدة، وأن تكون أصليةً وأحد المضعفين زائدًا، ويتساوى 5 الأمران عنده، لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر، وكثرة زيادة أحد المضعفين.

والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين، بدليل السماع، والقياس:

أمّا القياس فإنّ النون اختصّت زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثة ساكنة، على ما يُبيّن بعد، وأحد المضعفين 6 زائد 7 حيث كان. وما اختصّت زيادته بموضع كان أولى بأن يجعل زائدًا ممّا لم يختصّ؛ ألا ترى أنّ الهمزة [25] في أفعى قضينا عليها بالزيادة وعلى الألف بالأصالة؛ لأنّ الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلاّ أوّلًا خاصّةً؟ فكان المختصّ يشرك غير المختصّ، بكثرة 8 زيادته في ذلك الموضع، ويزيد 9 عليه بقوة الاختصاص.

وأما السَّماعُ فقولُه عليه السلام، للقوم الذين قالوا له: "نَحْنُ بَنُو غَيَّانَ"، فقال لهم، عليه السلام 10: "بَلْ أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ". ألا تراه، عليه السلام، كيف تكرّه لهم هذا الاسم لأنه جعله من الغيِّ، ولم يأخذه من الغيّن. وهي السحاب؟ 11 فقد دلّ هذا على أنه إذا جاء مضاعف، في

1 م: "جيم". وفي حاشية ف عن ابن جني: فيكون الأصل جنج، وهو من القليل.

2 م: مما لاهه وفاؤه.

3 انظر المنصف 1: 134.

4 المران: شجر الرماح. م: رمان ومران.

5 م: وتساوى.

6 م: المضاعفة.

7 ف: يزداد.

8 م: لكثرة.

9 م: وزيد.

10 الخصائص 1: 250 والمنصف 1: 134. يريد أنهم أهل الرشده والهدى، لا أهل الغي والضلال.

11 سقط "ولم يأخذه ... السحاب" من م.

(172/1)

آخره ألف ونون مثل رُمَان، أنه ينبغي أن يُقضى عليه بزيادة الألف والنون، إلا أن يقوم دليل على أن النون أصلية، نحو 1 مُرَان. فإن الخليل ذهب إلى أن نونه أصلية؛ لأنه مشتق من المرانة التي هي اللين. ومنهم من شرط ألا يكون ما قبل الألف مضاعفاً، مما قبل الألف منه ثلاثة أحرف 2، وألا يكون 3 مع ذلك مضموم الأول اسماً لنبات، نحو رُمَان؛ لأن مثل هذا عنده ينبغي أن تكون نونه أصلية، ويكون وزنه "فُعَالاً"؛ لأنه قد كثر في أسماء النباتات "فُعَالٌ"، نحو: حُمَاضٌ وَعُتَابٌ وَقُتَاءٌ فَحَمَلَهُ عَلَى مَا كَثَرَ فِيهِ.

وهذا فاسد؛ لأن زيادة الألف والنون في الآخر أكثر من مجيء اسم النبات على "فُعَالٌ"؛ ألا ترى أن ما جاء من الأسماء - أعني 4 أسماء النبات - على غير وزن "فُعَالٌ" لا ينضبط كثرةً، وإن كان "فُعَالٌ" قد كثر واطرد.

وذهب السيرافي إلى أن النون إذا أتت في الآخر، بعد ألف زائدة، فإنه لا يخلو أن يكون جعلها أصلية يؤدّي إلى بناء غير موجود، أو إلى بناء موجود. فإن أدى إلى بناء غير موجود فُضِي عليها بالزيادة، نحو: كَرَوَانٌ وَزَعْفَرَانٌ؛ ألا ترى أن النون فيهما لو كانت أصلية لكان وزن كَرَوَانٌ: "فُعَالاً"، ووزن "زَعْفَرَانٌ": "فُعَلَالاً"، وهما بناءان غير موجودين. وإن أدى ذلك إلى بناء موجود فُضِي عليها 5 بالأصالة، نحو: دِهْقَانٌ 6 وشَيْطَانٌ؛ لأن نون دِهْقَانٌ إذا جعلت أصلية كان وزنه "فِعَالاً"، ونون شَيْطَانٌ إذا كانت أصلية كان وزنه "فِعَالاً". وهما بناءان موجودان، نحو: شِمَالٌ وَبَيْطَارٌ 7.

وهذا الذي ذهب إليه - من أصالة النون 8 فيما يؤدّي جعل النون فيه أصلية إلى بناء موجود - باطل؛

لأنه جعل دليله على ذلك كون سيبويه قد جعل النون أصليّة في دهقان وشيطان. ولم يفعل ذلك سيبويه، لما ذكر من أنّ جعل النون فيهما أصليّة يؤدّي إلى بناء موجود، بل لقولهم: تَدَهَّقَنَ وَتَشَيْطَنَ؛ لأنه ليس في كلامهم "تَفَعَّلَنَ". فدلّ ذلك على أصالة النون. فأما: تَدَهَّقَ

1 ف: فأما.

2 سقط "مما قبل ... أحرف" من النسختين، وألحق بحاشية ف.

3 ف: "ويكون". و صوب في الحاشية عن نسخة الخفاف كما أثبتنا.

4 سقط "الاسماء أعني" من م.

5 م: على النون.

6 الدهقان: القويّ على التصرف مع شدة وخبرة.

7 الشمال: السريعة الخفيفة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن الفيغان الوافر الشعر من الفَنَن. وهو الغصن. فوزه فيعال.

8 سقط "من أصالة النون" من م.

(173/1)

وَتَشَيْطَ فَلَيْسَ فِي قُوَّةِ تَدَهَّقَنَ وَتَشَيْطَنَ 1؛ لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ 2 قَدْ دَفَعَهُمَا مِنْ طَرِيقِ الرَّوَايَةِ 3. فَإِذَا جَاءَتْ النُّونُ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، فِيمَا لَا تَعْرِفُ لَهُ اسْتِقْفَاً 4، بِالشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، فَاقْضِ بِالزِّيَادَةِ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ. وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ إِذَا احْتَمَلَتِ الْكَلِمَةُ اسْتِقْفَايْنِ، تَكُونُ 5 فِي أَحَدِهِمَا أَصْلِيَّةً، وَفِي الْآخَرِ زَائِدَةً. فَيَنْبَغِي 6 أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى الَّذِي تَكُونُ فِيهِ زَائِدَةً، حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ، نَحْوُ: "دُكَّانٌ" 7. فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَشْتَقًّا مِنْ: دَكَّنْتُهُ أَدَكَّنْتُهُ دَكَّنًا، إِذَا نَصَدْتَ بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ، فَتَكُونُ نُونُهُ أَصْلِيَّةً. وَيَحْتَمِلُ 8 أَنْ يَكُونَ مَشْتَقًّا 9 مِنْ قَوْلِهِمْ: أَكْمَةُ دُكَّاءُ، إِذَا كَانَتْ مُنْبَسَطَةً، وَنَاقَةٌ دُكَّاءُ إِذَا كَانَتْ سَنَامَهَا مَفْتَرَشًا فِي ظَهْرِهَا، فَتَكُونُ نُونُهُ زَائِدَةً. لَكِنَّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْتِقْفَاؤُ الْآخَرُ، لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَمَلِ عَلَى الْأَكْثَرِ.

وَأَمَّا النُّونُ إِذَا وَقَعَتْ ثَالِثَةً سَاكِنَةً، غَيْرَ مُدْغَمَةً 10، فِي كَلِمَةٍ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ، نَحْوُ: جَحَنَفَلٌ وَعَبَنَفَسٌ 11، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ تَقْضِيَ عَلَيْهَا 12 بِالزِّيَادَةِ، وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ 13 لِلْكَلِمَةِ اسْتِقْفَاً وَلَا تَصْرِيفًا؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا عُرِفَ 14 لَهُ اسْتِقْفَاؤٌ أَوْ تَصْرِيفٌ مِنْ ذَلِكَ وَجَدْتَ النُّونَ فِيهِ زَائِدَةً،

فيحمل¹⁵ ما لم يُعرف اشتقاقه على ما عُرف اشتقاقه.
فما عُرف اشتقاقه فوُجدت النون فيه زائدة: جَحَنَقْلٌ وَجَرَنَقَشٌ¹⁶؛ لأنَّ الجحافل: الكثير، والجحفل:
الجيش الكثير. فهما بمعنى واحد. والجحافل أيضًا: العظيم الجحفة¹⁷. فهو

-
- 1 ف: تشيطن وتدهقن.
 - 2 ف: أباكا.
 - 3 انظر المنصف 1: 135.
 - 4 م: لا يعرف له اشتقاق.
 - 5 م: يكون.
 - 6 م: ينبغي.
 - 7 انظر المنصف 1: 135.
 - 8 م: ومحمّل.
 - 9 وهذا قول الأخفش، رواه عنه الأشنانداني. المنصف 1: 135.
 - 10 أراد بالمدغمة نحو: عجنّس. فالنون المدغمة مكررة من أصل. انظر ص 175 و 176. وسقط
"غير مدغمة" من م.
 - 11 العبنقس: السيئ الخلق.
 - 12 م: عليهما.
 - 13 م: وإن يعرف.
 - 14 م: ما علم.
 - 15 م: فحمل.
 - 16 الجرنفش: الرجل الضخم، وهو في م بالسين، وفي ف بالسين والشين معًا.
 - 17 الجحفة: مشفر البعير. وفي حاشية ف عن الزبيدي أن الجحفل هو العظيم الشفة. انظر ص 35
من الاستدراك على سيبويه.

(174/1)

[25 ب] من لفظ الجحفة 1، فنونه زائدة. وقالوا: جرافش، في 2 "جرنفش". ومثل ذلك كثير إلا أني لم أذكر من ذلك، لما فيه من التّطويل. فلمّا كان الأمر، فيما له اشتقاق أو تصريف 3، على ذلك حُمل ما ليس له اشتقاق ولا تصريف 4 نحو: عَبَنَقَس، على ذلك، فقُضي على النون بالزيادة. فإن 5 كانت مدغمة فيما بعدها، نحو "عَجَنَس"، لم يُقَصَّر عليها بالزيادة 6 لأنه لم تكثر زيادتها فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، إلا إذا كانت غير مدغمة. وزعم ابن جني 7 أنه إن جاء مثل "حَزَنَزَن" أو "عَصَنَصَن" 8 فإنه يُجْعَل نونه مُتَمَلِّئَةً، فلا يُقْضَى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلا بدليل. وإنما احتَمَلَ هذا النحو أن تكون النون فيه أصليّة وزائدة؛ لأنك إذا جعلت النون أصليّة كان من باب: صَمَحَمَح 9 ودمَكَمَك 10 وإن كانت زائدة كان من باب: عَقَنَقَل 11. وباب صَمَحَمَح أكثر وأوسع 12. فإذا كون النون ساكنةً ثالثةً كون باب صَمَحَمَح أوسع من باب عَقَنَقَل.

وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد. بل ينبغي أن يُقْضَى عليها بالزيادة؛ لأنّ زيادة النون ثالثةً ساكنة لازمة فيما عُرف له اشتقاق، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كون باب صَمَحَمَح أوسع من باب عَقَنَقَل؛ لأنّ دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة 13.

وإنما 14 لزمت زيادتها إذا كانت على ما ذكر، لشبهها بحرف المدّ واللين، إذا وقع في هذا الموضع. فكما أنّ حرف المدّ واللين إذا وقع في اسم على خمسة أحرف ثالثاً مثل جُرافِس كان

1 م: الجحفل.

2 زاد في ف "جمع"، ثم ضرب الناسخ عليها بالقلم.

3 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن هذا مثل عَقَنَقَل من العقل، ودلنظى من الدلظ، وألندد من اللدد، وعفنجج من العفج.

4 في حاشية ف بخط أبي حيان: "كغضنفر". وهذا فيه نظر؛ لأنه يقال: غضفر، إذا ثقل.

5 سقطت الفقرة من النسختين، وألحقها أبو حيان بحاشية ف.

6 يريد أنها مكررة من أصل. وأبو حيان يرى أن النونين زائدتان. الارتشاف 1: 101.

7 المنصف 1: 137.

8 م: "عصنصر". وفي المنصف: فندن.

9 الصمحمح: الغليظ.

10 الدمكمك: الشديد القوي.

11 العقنقل: الكتيب العظيم المتداخل الرمل.

12 م: أوسع وأكثر.

13 في حاشية ف أن رد ابن عصفور فاسد؛ لأنَّ باب صمحمح لا يخالف اللزوم الذي ذكر، ولا بن جني أن يجعل هذا مما يحتمل وروده على أوسع البابين لعدم الاشتقاق. بل القضاء بباب صمحمح أولى لكثرتة.

14 سقط حتى قوله "أشبهت بها حرف العلة" من م، ومن نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف.

(175/1)

زائداً، فكذلك ما كان بمنزلة. ولذلك حذفوا نون عَرَنُقَصَان 1 تخفيفاً، فقالوا: عَرَقُصَان، كما حذفوا الألف من غَلَابِط 2 وهدايد 3 وأمثالهما، حين قالوا: غَلِبَطٌ وَهُدَيْدٌ.

ووجه الشبه بينهما أنَّ في النون غُنَّةً في الحياشيم، كما أنَّ في حروف المدِّ واللين مدًّا، والغُنَّةُ والمدُّ كلُّ واحد منهما فضلٌ صوت في الحرف. ولذلك إذا جاءت النون ثالثة ساكنة، فيما هو على خمسة أحرف، إلا أنها مدغمة نحو: عَجَنَس 4، لم تكن إلا أصليَّة 5؛ لأنها إذ ذاك تَشَبَّطُ بالحركة، والنون إذا تحرَّكت كانت من الفم وضعفت الغُنَّةُ فيها.

ولذلك لم تُزِدْ ثالثة ساكنة قبل حرف الحلق؛ لأنها إذ ذاك تكون من الفم وتضعف فيها الغُنَّةُ، فلا تشبه حرف العلة. ولو ورد في الكلام مثل "جَحَنَعَل" مثلاً جعلت النون فيه أصليَّة كما جعلت في "عجنس" كذلك، لمفارقتها إذ ذاك الغُنَّةُ التي أشبهت بها حرف العلة.

فهذه جملة الأماكن التي يقضى على النون فيها بالزيادة. وما عدا ذلك فُضِيَ عليه بالأصالة، ولا يقضى عليه بالزيادة إلا بدليل 6:

فمما زيدت فيه النون أولاً لقيام الدليل على زيادتها: نَرَجَس 7، وزنه "نَفَعِل". وإنما لم تكن نونه أصليَّة؛ لأنه ليس في كلامهم "فَعَلِل" 8.

فإن قيل: وكذلك ليس في كلامهم "نَفَعِل". فالجواب أنه قد تقدَّم أنَّ الحرف إذا كان جعله زائداً يؤدِّي إلى بناء غير موجود، وكذلك 9 جعله أصلياً، فُضِيَ عليه بالزيادة، للدخول في الباب الأوسع؛ لأنَّ أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول.

وزعم ابن جني أنَّ النون في نبراس 10 زائدة ووزنه "نَفَعَال"، وجعله مشتقاً من البرس وهو القطن؛ لأنَّ الفتيل يُتَّخَذُ في الغالب من القطن. وذلك اشتقاقٌ ضعيف جداً. بل لقائل أن يقول: الغالب في الفتيل ألا يكون من القطن.

- 1 العرنقصان: نبات.
- 2 العلابط: الضخم الغليظ.
- 3 الهدابد: اللبن الخاثر.
- 4 العجنس: الجمل الضخم الصلب الشديد ووزنه: فَعَلَّلٌ.
- 5 يريد أنها مكررة من نون أصليّة
- 6 وهذا هو القسم الثاني الذي أشار إليه في مستهل الباب.
- 7 المنصف 1: 104. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن من ذلك هَآوِش وهَآبر؛ لأنهما من الهوش والهبر.
- 8 كذا. وقد ذكر في الرباعيّ المجرّد بناء فَعَلَّل ومثّل له بطحربة. انظر ص 54.
- 9 م: ولذلك.
- 10 النبراس: المصباح.

(176/1)

وكذلك قولهم 1: نَفْرِجَةُ القلب، وزنه عنده 2 "نِفْعَلَةٌ"؛ لأنَّ النَفْرِجَةَ؛ الجبان الذي 3 ليست له جلادة ولا حزم. واستدلّ على ذلك بقول العرب: رَجُلٌ أَفْرَجٌ وَفَرَجٌ 4. إذا كان لا يكتفم سرّاً، فجعل نَفْرِجَةَ القلب مشتقاً 5 منه؛ لأنَّ إفشاء السِّرِّ من قِلَّة الحزم. وهذا الاشتقاق أيضاً ضعيفٌ؛ لأنَّ إفشاء السِّرِّ ليس بقِلَّة حزم 6، بل هو بعض صفات القليل الحزم. وأيضاً فإنَّ 7 الأَفْرَجَ والفَرَجَ لا يراد بهما الجبان كما يراد بنفريجة القلب. فدلّ ذلك على ضعف هذا الاشتقاق. فينبغي أن تجعل النون فيها أصليّةً. وزيدت ثانيةً في: قِنَعاس 8 وقِنْفَخر 9 وعَنبَس 10 وعَنَسَل 11 وعَنَتْرِيس 12 وخَنَفَقِيق 13 وكَنَهَبِل 14 وجُنْدب بضمّ الدال وفتحها وعُنَصِر وقُنْبَر وكِنْثَاو 15 وحِنْطَاو 16 وسِنْدَاو 17 وقِنْدَاو 18. فأما قِنَعاس فنونه زائدة؛ لأنه من القَعَس، وقِنْفَخر لأنه يقال في معناه [26]: قُفَاخِرِي، وعَنبَس من العُبوس، وعَنَسَل من العَسَلان، وعَنَتْرِيس من العَتْرَسَة وهي الشِدَّة، والحَنَفَقِيق من الحَفْق. وأما كَنَهَبِل فنونه زائدة 19؛ لأنها لو جعلت أصليّةً لكان وزن الكلمة "فَعَلَّلًا". وهو بناء غير

1 سقط من م.



- 2 م: عنده وزنه.
- 3 م: التي.
- 4 م: "وفروج" هنا وفيما يلي.
- 5 م: مشتقة.
- 6 م: "الحزم". وفي حاشية ف أن هذا المعنى كاف للدلالة على الاشتقاق، مع أنه روي تفرجة، وزيادة التاء تعني زيادة النون.
- 7 م: فإنه.
- 8 القنعاس: الضخم العظيم.
- 9 القنفخر: الفائق في نوعه.
- 10 العنيس: الأسد.
- 11 العنسل: الناقة السريعة.
- 12 العنتريس: الناقة الوثيقة الغليظة الصلبة.
- 13 الحنفيق: السريعة الجريئة.
- 14 الكنهيل: شجر.
- 15 الكنثأو: الوافر اللحية. م: كثناء.
- 16 الحنطأو: الوافر اللحية.
- 17 السندأو: الحديد الشديد.
- 18 القندأو: الغليظ القصير.
- 19 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن النون في كنهيل وهندلع زائدة، وإن أدى ذلك إلى بناء مهمل؛ لأنَّ أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد، وقد جاء منه نحو: حَنْضِرْفٍ وَشَفَنْتَرِيٍّ وَشَمَنْصِيرٍ وَسَلَنْحَفَاءٍ.

(177/1)

موجود في كلامهم.
وأما 1 جُنْدَبٌ وَعُنْصَرٌ وَقُنْبَرٌ فيدلُّ على زيادة النون فيها أنك لو جعلتها أصليَّةً لكان وزن الكلمة "فُعْلَلًا". وهو بناء غير موجود في كلامهم. فأما جُوذَرٌ 2 فأعجمي. ويُرْقِعُ وَجُنْدَبٌ 3 مخفَّفان من

بُرُقِعَ وَجُحْدُبَ بِالضَّمِّ. وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذِهِ النُّونَ قَدْ لَزِمَتْ هَذَا الْبِنَاءَ، وَهِيَ حَرْفُ زِيَادَةٍ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى زِيَادَتِهَا، إِذْ لَوْ كَانَتْ أَصْلًا لَجَازَ أَنْ يَقَعَ مَوْقِعُهَا غَيْرُهَا مِنَ الْأَصُولِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا النُّحُورِ، وَعُلِمَ لَهُ تَصْرِيْفٌ، وَوُجِدَتِ النُّونُ فِيهِ زَائِدَةً نَحْوُ: قُبَّرَ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مَعْنَاهُ: قُبَّرَ، فَيُحَذَفُونَ النُّونَ. فَيُحْمَلُ 4 مَا جُهِلَ تَصْرِيْفُهُ عَلَى مَا عُلِمَ. وَأَمَّا جُنْدُبُ بِكَسْرِ الْجِيمِ وَجُنْدُبُ بِضَمِّ الْجِيمِ وَالِدَالِ 5 فَنُونُهُ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى "جُنْدُبُ" الْمَضْمُومِ الْجِيمِ. فَيَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ نُونُهُ زَائِدَةٌ كَمَا هِيَ فِي الْمَضْمُومِ الْجِيمِ.

وَأَمَّا كِنْتَاوُ 6 وَأَخْوَاتُهُ فَنُونُهُ زَائِدَةٌ، بِدَلِيلِ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ: النُّونَ وَالْهَمْزَةَ وَالْوَاوَ. فَقُضِيَ عَلَى الْهَمْزَةِ بِالْأَصَالَةِ، لِقَلَّةِ زِيَادَتِهَا غَيْرَ أَوَّلٍ. وَقُضِيَ عَلَى الْوَاوِ بِالزِّيَادَةِ، لِمَلَازِمَتِهَا الْمِثَالُ 7.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ الْهَمْزَةَ أَيْضًا قَدْ لَزِمَتْ الْمِثَالُ: فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَيْضًا 8 الْقَضَاءُ بِزِيَادَتِهَا مَعَ زِيَادَةِ النُّونِ، لِئَلَّا يُوَدِّيَ إِلَى بَقَاءِ الْأَسْمِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، إِذْ الْوَاوُ زَائِدَةٌ. فَلَمَّا تَعَدَّرَتْ زِيَادَتُهَا مَعًا قُضِيَ بِزِيَادَةِ النُّونِ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ النُّونِ غَيْرَ أَوَّلٍ أَكْثَرَ مِنْ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا جَعَلَتِ الْوَاوُ أَصْلِيَّةً وَقُضِيَتْ عَلَى النُّونِ وَالْهَمْزَةَ بِالزِّيَادَةِ. فَالْجَوَابُ أَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْوَاوِ بِالزِّيَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْقَضَاءِ عَلَى الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْوَاوِ أَكْثَرَ مِنْ زِيَادَةِ النُّونِ وَالْهَمْزَةَ 9 غَيْرَ أَوَّلٍ.

- 1 المنصف 1: 137-138. وفي حاشية ف عن ابن سيده أن النون مع الفتح زائدة عند سيبويه.
- 2 الكتاب 2: 350 و401.
- 2 الجوزر: ولد البقرة الوحشية.
- 3 الجحذب: ضرب من الجنادب.
- 4 م: قالوا في معتله قبر فحذفوا النون فحمل.
- 5 سقط "وجندب بضم الجيم والبدال" من م.
- 6 المنصف 1: 164-165.
- 7 المنصف: لملازمتها هذا الموضوع من هذا المثال.
- 8 سقط من م.
- 9 ف: الهمزة والنون.

ومَّا يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ النُّونِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي كِتَابِنَا زِيَادَةُ النُّونِ بِالِاسْتِقْطَاعِ؛ لِأَنَّهُمْ 1 قَدْ قَالُوا: كَثَّاتٌ لِحَيْتِهِ، إِذَا كَانَتْ كَثْنًا، فَحَذَفُوا النُّونَ. قَالَ الشَّاعِرُ 2:
وَأَنْتَ امْرُؤٌ، قَدْ كَثَّاتٌ لَكَ لِحْيَةٌ... كَأَنَّكَ، مِنْهَا، قَاعِدٌ فِي جُوَالِقِ
فِيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلُ مَا لَمْ يُعْلَمَ لَهُ اسْتِقْطَاعٌ، مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، عَلَى مَا عُْلِمَ لَهُ ذَلِكَ.
وَأَمَّا 3 خَنْزِيرٌ فَنُونُهُ أَصْلِيَّةٌ. وَليْسَ فِي قَوْلِهِ 4:
لَا تَفْخَرُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَكُمْ... خُزْرٌ تَغْلِبُ، دَارَ الدَّلِّ وَالهُونِ
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النُّونَ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ خُزْرًا لَيْسَ بِجَمْعِ خَنْزِيرٍ، بَلْ هُوَ جَمْعُ أَخْزَرٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ خَنْزِيرٍ عِنْدَهُمْ
أَخْزَرٌ، خِلَافًا لِأَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ خُزْرًا جَمْعَ خَنْزِيرٍ. وَذَلِكَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قِيَاسُ خَنْزِيرٍ أَنْ
يُجْمَعُ عَلَى خُزْرٍ. فَمَهْمَا أَمَكُنَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَطْرَدِ 5 كَانَ أَوَّلَى.
وَزِيدَتْ ثَالِثَةٌ غَيْرَ سَاكِنَةٍ فِي نَحْوِ: فِرْنَاسٍ وَذُرْنُوحٍ 6. أَمَّا ذُرْنُوحٌ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي مَعْنَاهُ: ذُرُوحٌ فَيُحذفُونَ
النُّونَ. وَأَمَّا فِرْنَاسُ الْأَسَدِ فَإِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ فَرَسٍ يَفْرِسُ؛ لِأَنَّ الْاِفتِرَاسَ مِنْ صِفَةِ الْأَسَدِ 7.
وَزِيدَتْ رَابِعَةٌ 8 فِي: رَعَشَنٍ 9 وَعَلَجَنٍ وَضَيْفِنٍ وَخَلْفَنَةٍ 10 وَعِرْضَنَةٍ 11 فَأَمَّا رَعَشَنٌ فَمِنْ الْاِرْتِعَاشِ.
وَعَلَجَنٌ مِنَ الْعَلَجِ - وَهُوَ الْعَلِيظُ - لِأَنَّ الْعَلَجَنَ: النَّاقَةَ الْعَلِيظَةَ. وَرَجُلٌ خَلْفَنَةٌ وَذُو خَلْفَنَةٍ 12 أَي: فِي
أَخْلَاقِهِ خِلَافٌ 13. وَعِرْضَنَةٌ 14 مِنَ التَّعْرِضِ.

- 1 سقط من م حتى الشاهد، واستبدل به "لأنه للكث اللحية".
- 2 المنصف 1: 165 و3: 26 وشرح المفصل 6: 125 وشرح الملوكي ص 148 واللسان والتاج "كثا" والأماي 2: 79. وهو في الإبدال 2: 55 برواية:
كأنك منها بين تيسين قاعد
3 ف: فأما.
- 4 التاج "خزر". والخزر: جمع أخزر. وهو الضيق العينين كالخنزير.
- 5 م: "فمههما أمكن حملة على المطرد". وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن النون في حنظلة وسنبل زائدة لقولهم: حظل البعير وأسبل الزرع.
- 6 الدررناح: دويبة. وقد أنكر في ص 86 أن تكون النون في ذرنوح زائدة.
- 7 المنصف 1: 167.
- 8 المنصف: 1: 167-168.

9 العرشن: الجبان الذي يرتعش.

10 م: خلقتة.

11 العرضنة: الذي يعترض الناس بالباطل. م: عرضتة.

12 م: ورجل خلقنة وذو خلقنة.

13 م: "اختلاف". وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن النون زائدة في سُخْفِيَّة - وهو

المخلوق الرأس - لأنه من السحف. وهو الحلق.

14 العرضنة: الذي يعترض الناس بالباطل. م: عرضتة.

(179/1)

وأما ضَيْفٌ ففيه خلاف: منهم من جعل نونه زائدة¹؛ لأنه الذي يجيء مع الضيف. فهو راجع إلى معنى الضيف. ومنهم من ذهب إلى أن نونه أصليَّة - وهو أبو زيد - وحكى من كلامهم: ضَفَنَ الرَّجُلُ يَضْفِنُ، إذا جاء ضيفاً مع الضيف. فضيفنٌ على هذا المذهب "فَيْعَلٌ" وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى. ويقويه أيضاً² أن باب النون ألا تكون في مثل هذا إلا أصليَّة. وأيضاً فإن نونه إذا كانت زائدة كان وزنه "فَعَلْنَا"، و"فَيْعَلٌ" أكثر من "فَعَلْنٍ".

1 في حاشية ف بخط أبي حيان أن هذا مذهب الخليل، واختار ابن مالك مذهب أبي زيد.

2 م: ويقوي أيضاً مذهب أبي زيد.

(180/1)

باب التاء:

التاء تنقسم قسمين¹: قسمٌ يُحْكَمُ عليه بالأصالة، ولا يحكم [26 ب] عليه بالزيادة إلاً بدليل، وقسمٌ يُحْكَمُ عليه بالزيادة أبداً، ولا يكون أصلاً.

فالقسم² الذي يحكم عليه بالزيادة:

التاء التي في أوائل أفعال المطاوعة³، نحو قولك: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ وَقَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ وَدَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ.

والتاء في أول "تَفَاعَلٌ"، نحو: تَفَاعَلَ وَتَجَاهَلَ، وما تصرف من ذلك.

والنَاء التي هي من حروف المضارعة، نحو: تَقُومُ وَتَخْرُجُ.
والنَاء التي في "افتعل" و"استفعل"، وما تصرف منهما.
والنَاء التي للخطاب في نحو: أَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ.
وتاء التأنيث نحو: قَامَتْ وَخَرَجَتْ، وَقَائِمَةٌ وَخَارِجَةٌ، وَرُبَّتْ وَثُمَّتْ وَوَلَاتْ.
ومع "الآن" 5، في نحو قوله 6:
تَوَلَّيْ، قَبْلَ نَائِي دَارٍ، جُمَانَا ... وَصَلِينَا، كَمَا زَعَمْتَ، تَلَانَا

- 1 انظر سر الصناعة 1: 174-188 والكتاب 2: 347-349. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن سيبويه جعل تاء تربوت أصلاً وكذلك تاء تنبال.
- 2 الكتاب 2: 349.
- 3 كذا. وفاته ذكر ما تصرف من هذه الأفعال.
- 4 م: وفي.
- 5 ف: وتلان.
- 6 البيت جميل بثينة، وينسب إلى عمرو بن أحمر. ديوان جميل ص 229 وسر الصناعة 1: 185 والإنصاف ص 110 والخزانة 2: 149 واللسان "حين" و"تلن" والتاج "تلن" والمزهر 1: 237.

(181/1)

أراد: الآن 1. وحكى أبو زيد أنه سمع من يقول: حَسْبُكَ تَلَانٌ، يريد: حَسْبُكَ الآنَ. [فزاد الناء] 2.
ومع الحين، في أحد القولين، في نحو قوله 3:
العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ ... وَالْمُسْبِغُونَ نَدَى إِذَا مَا أَنْعَمُوا
جميع هذا يُحْكَم على الناء فيه بالزيادة، ولا يُحْتَاج في ذلك إلى دليل، لوضوح كونها زائدة فيه.
وأما القسم الذي يُحْكَم عليه بالأصالة، ولا يكون زائداً إلاً بدليل، فما عدا ذلك. وإنما قضينا على
الناء بالأصالة، فيما عدا ذلك، لكثرة تَبَيُّن أصالة الناء فيما يُعرف له اشتقاق أو تصريف 4، نحو:
تَوَعَّمَ - فَإِنَّ تَاءَهُ أَصْلِيَّةٌ؛ لأنك تقول في الجمع: تُوَامُّ. وتُوَامُّ: "فُعَالٌ" فتأوه أصل - وأمثال ذلك. ويقالُ
وجودها زائدة فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف. فلما كان كذلك حُمِل ما جُهل أصله على الكثير،
فَقُضِيَ على تائه بالأصالة.

فمما جاءت فيه التاء زائدة أوّلاً: تَأَلَّبَ وَتُرْتَبَ 5 وتُدْرَأُ 6 وتَجْفَأُ 7 وتَعْضُوضُ 8 وتمثالٌ وتَبِيَانٌ وتَلْقَاءٌ وتَضْرَابٌ 9 وهَوَاءٌ 10 من الليل وتمسّخٌ للكذاب وتمرأٌ لبيت الحمام ورجلٌ تقوالَةٌ. فالدليل 11، على زيادتها في تَأَلَّبَ اسم الحِمَارِ، أنه 12 مأخوذٌ من [قولك] 13: أَلَبَ الحِمَارُ أُتْنَهُ يَأَلِبُهَا، إذا طردها. وكذلك 14 تُرْتَبُ: "تُفَعِّلُ" من الشيء الرَّاتِبِ. وتُدْرَأُ 15 من:

- 1 قال صاحب التاج "تلن": قال شيخنا رحمه الله تعالى: وجزم ابن عصفور رحمه الله في الممتع بزيادة التاء.
- 2 من م.
- 3 البيت لأبي وجزة السعدي. الخزانة 2: 147-150 وسر الصناعة 1: 180 والإنصاف ص 108 والصحاح واللسان والتاج "حين" ورواه السيرافي: "العاطفونة حين".
- 4 المنصف 1: 102-103. وغفل عن نحو: اتمهلّ واتمأّر واتمألّ.
- 5 الترتب: الشيء الراتب الثابت.
- 6 التدرأ: الدرء والدفع. ف: وتدرأ وترتب.
- 7 التجفاف: ما جلل الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح.
- 8 التعضوض: تمر أسود.
- 9 التضراب: الناقة التي ضربها الفحل.
- 10 التهواء: القطعة.
- 11 المنصف 1: 103-104.
- 12 م: فإنه.
- 13 من م.
- 14 الكتاب 2: 348 والمنصف 1: 103-104.
- 15 م: تدر.

(182/1)

دَرَأْتُ، أي: دَفَعْتُ. وأيضاً فإنه لا يمكن جعل التاء في تُرْتَبٍ وتُدْرَأُ أصلاً؛ لأنه ليس في كلامهم "فُفَعِّلُ".

وكذلك تَتَفُلُّ¹ تاؤه زائدة؛ لأنها لو كانت أصليةً لكان وزن الكلمة "فَعْلَلًا". وذلك بناء غير موجود في كلامهم. ومن قال: تَتَفُلُّ، بضم التاء فهي عنده أيضاً زائدة، لثبوت زيادتها في لغة مَنْ فَتَحَ التاء. وكذلك 2 تجفاف وتَعْضُوض وتَبَيَان وتَلْقَاء وتمساح وتَقْوَالَة وناقاة تَضْرَاب، هي 3 مشتقة من: الجُفُوف والعَصِي والبيان واللقاء والمَسْح والضْرَاب والقَوْل. وقمراد⁴؛ لأنه من مَرَد أي: طويل. ومنه: قَصْرٌ مَرْدٌ. وقهواءً من الليل من قولهم: مَرَّ هَوِيٌّ⁵ من الليل.

وكذلك التاء في تَبَال زائدة؛ لأنَّ التَبَال هو القصير، والتَّبَال هم القصار، فيكون التَّبَال 6 منه. وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللغة⁷.

وزيدت آخراً⁸ في سَنَبَة، بدليل قولهم: مَرَّتْ عليه⁹ سَنَبَة من الدهر، بمعنى سَنَبَة أي: قطعة - فيحذفون التاء - وفي رَعْبُوت ورَهْبُوت وطاعُوت¹⁰ ورَحْمُوت وملَكُوت وجَبْرُوت؛ لأنها بمعنى الرغبة والرغبة والرحمة والملك والتجبر والطغيان. [وقد] 11 قالوا: رَعْبُوتِي ورَهْبُوتِي ورَحْمُوتِي¹²، والتاء فيها أيضاً¹³ زائدة.

1 التنفل: ولد الثعلب. وانظر 16أ.

2 الكتاب 2: 348.

3 ف: فهي.

4 التمراد: بيت الحمام.

5 الهوي: الهزيع.

6 م: التبيان.

7 قال صاحب التاج "نبل": "ذهب ثعلب إلى أنه من النبل. وبه صرح الشيخ أبو حيان وجزم ابن هشام في شرح الكعبية والسهيلي في الروض، وأقره البغدادي شيخ مشايخنا في الحاشية التي وضعها على شرح ابن هشام المذكور، وهي عندي. وجعله سيبويه رباعياً".

8 الكتاب 2: 348 والمنصف 1: 139. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أن سَنَبَة

تَحْتَمَل كَوْنَهَا من السبب وهي المدة؛ لأنَّ فعلتة لا نظير لها وفعلتة معروفة في حنظلة.

9 م: عليهم.

10 م: "وطاعوت ورهبوت". وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن سيبويه جعل التاء الأولى من تربوت أصليةً لمناسبة التراب - وهذا لا يكفي لكنه يقوى بكثرة بناء فَعْلُوت - وجعل زون سُبْرُوت هو فعلول. فكأنه ناقض نفسه لاحتمال أن يكون من السير. وغير سيبويه يرى تاء تربوت بدلاً من دال دربوت.

11 من م.

12 م: رغبوتي ورهبوتي ورحموتي.

13 ف: والتاء أيضاً فيها.

(183/1)

فأما الثُّبُوتُ 1 من قول لبيد 2:

بأحزّة الثُّبُوتِ، يربأ فوقها ... قَفَّرَ المَرَاقِبِ، حَوْفُهَا آرَامُهَا

فالتاء فيه أصل. وأجاز ابن جني أن تكون التاء زائدة، حملاً على جَبْرُوتِ وأخواته. قال: وليس ذلك بالقوي 3. والصحيح أنه لا يسوغ جعل التاء فيه زائدة، لقلّة ما زيدت فيه التاء، ممّا هو على وزنه، إذ لا يُحفظ منه إلا سِتَّةُ الألفاظ المذكورة 4.

وكذلك هي في عَنكَبُوتِ زائدة. واستدل على ذلك سيبويه 5، بقولهم في جمعه: عَنَاكِبِ. ووجه الدليل من ذلك أنهم كَسَرُوا عنكبوتًا من غير استكراه. أعني: من غير أن يكلّفوا ذلك 6.

ولو كانت التاء أصلية لكان من بنات الخمسة. وهم لا يكسرون بنات الخمسة إلا بعد استكراه. فدل ذلك على أنه ليس من بنات الخمسة، وأن تاءه زائدة. وأيضاً فإنهم يقولون في معناه 7.

العنكباء. وذلك قاطع [27] بزيادة التاء.

وفي 8 عَفْرِيتِ وِعِزْوِيَتِ 9. أمّا غِزْوِيَتِ فالدليل على زيادة تائه أنك لا تخلو من أن تجعل التاء والواو أصليتين. أو تجعل التاء أصلية والواو زائدة 10 أو العكس. فجعلهما أصليتين 11 يؤدي إلى كون الواو أصلاً 12، في بنات الأربعة [من غير المضعفات] 13. وذلك فاسد. وجعل الواو زائدة 14 والتاء أصلية يؤدي إلى بناء غير موجود. وهو "فعويل". فلم يبق إلا أن تكون تاءه زائدة وواوه أصلية. وأمّا عَفْرِيتِ فتأوه زائدة، بدليل قولهم في معناه: عَفْرِيتَةٌ.

1 م: الثلبوت.

2 من معلقته. ديوانه ص 305. والأحزة: جمع حزيز. وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ. وفي حاشية ف عن الجوهري: "الثلبوت اسم واد بين طيئ وذيبيان": الصحاح "ثلب" ويربأ: يعلو. والمراقب: جمع مرقب. وهو المرتفع. وخوفها أي: خوف الأتن. والآرام: الأعلام. يصف حمار وحش مع أتنه.

3 المنصف 1: 139.

4 كذا. وقيل: برهوت.

5 الكتاب 2: 348 والمنصف 1: 139.

6 سقط من م.

7 زاد في المنصف: العنكب.

8 في حاشية ف بخط أبي حيان: "سقط من هنا إلى قوله: "وزيدت أيضاً في أول الكلمة"، في نسخة الخفاف".

9 الغزويت: الداهية. وهو الغزويت أيضاً. انظر المنصف 1: 169 و3: 28.

10 م: زائد.

11 م: أصليين.

12 م: الواو والتاء.

13 من م.

14 سقط من م.

(184/1)

وزيدت أيضاً في أول الكلمة وآخرها في 1 تَرْمُوتِ، ووزنه "تَفْعَلُوتٌ". وهو: صوتُ تَرْمُ القوس عند الإنباض. قال الراجز 2:
تَجَاوَبَ القَوْسِ بِتَرْمُوتِهَا
أي: بِتَرْمُوتِهَا.

1 الكتاب 2: 348 والمنصف 1: 139.

2 سر الصناعة 1: 157 والمنصف 1: 139 وشرح الملوكي ص 197 وشرح المفصل 9: 158
وشرح شواهد الشافية ص 283 والصحاح واللسان والتاج "رثم".

(185/1)

باب الألف:

الألف لا تكون أبداً أصلاً 1. بل تكون زائدة، أو منقلبةً عن ياء أو واو —فمثال الزائدة ألف

ضارِبٍ لأنه من الضَّرْبِ. ومثال المنقلبة عن الباء ألف "رَمَى" لأنه من الرَّمَى. ومثال المنقلبة عن الواو ألف "عَزَا" لأنه من العَزْوِ - إلا فيما لا يدخله التصريف، نحو الحروف، والأسماء المتوغلة في البناء، فإنه ينبغي أن يُقضى على الألف فيه بأنها أصلية. إذ لا دليل على جعلها زائدة، ولا يُعلم لها أصلٌ في الباء ولا في الواو، فيُقضى على الألف بأنها منقلبة عن ذلك الأصل. ومما يُبين ذلك وجودُ "ما" و"لا" وأمثالهما في كلامهم. وقد تقدّم تبيين ذلك 2.

والألف لا تخلو 3 أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان قضيت 4 عليها بأنها منقلبة من أصل، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام، ونحو: رَمَى وَعَزَا. وإن كان معها أزيد فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوعٌ بأصالتها، فصاعداً، أو حرفان مقطوعٌ بأصالتها وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، أو محتملٌ أن يكون أصلاً وأن يكون زائداً. فإن كان معها حرفان مقطوعٌ بأصالتها، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، كانت الألف منقلبة عن أصل، إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف أصول، كما تقدّم. وذلك نحو: أرطى 5، في لغة من يقول: أَدِيمٌ مَرَطِيٌّ؛ ألا ترى أن قوله مَرَطِيٌّ يقضي بزيادة الهمزة؟ وإذا ثبتت زيادتها ثبت كون الألف منقلبة عن أصل.

- 1 المنصف 1: 118 والكتاب 2: 344-346. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع أن الألف تكون أصلاً في الحروف نحو بلى، مع ذكر مواضع زيادتها في الأسماء والأفعال.
- 2 انظر: ص 35-36.
- 3 م: لا يخلو.
- 4 في النسختين: قطعت.
- 5 الأرطى: شجر يدبغ به.

(186/1)

وإن كان ما عداها محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون ميمًا أو همزة في أول الكلمة، أو نونًا ثالثة ساكنة فيما هو على خمسة أحرف، أو غير ذلك من الزوائد. فإن كان ميمًا أو همزة [أولاً] 1، أو نونًا ثالثة ساكنة، قضيت على الألف بأنها منقلبة من أصل، وعلى الميم أو الهمزة أو النون بالزيادة. وذلك نحو: أفعى وموسى، ونحو عَفَنَقَى إن ورد في كلامهم، إلا أن يقوم دليل على أصالتها 2 وزيادة الألف، وذلك قليل لا يحفظ منه إلا أرطى، في لغة من قال:

أديم 3 مَارُوطٌ.

فإن قيل: فلأبي شيء قضيتم بزيادة الميم والهمزة والنون، وقضيم على الألف أنها منقلبة عن أصل؟
فالجواب أن الذي حمل على ذلك أشياء.

منها أن ما عُرف له اشتقاق، من ذلك، وُجد الأمر فيه على ما ذكرنا من زيادة الميم والهمزة والنون،
نحو: أعمى وأعشى وملهى ومغزى 4.

ومنها أن الميم والهمزة 5 والنون قد سبقت، فقضي عليها بالزيادة لسبقها إلى موضع الزيادة. فلما
قضي عليها بالزيادة وجب القضاء على الألف بانقلابها عن أصل.

ومنها أن الميم والهمزة والنون قد ساوت الألف، في كثرة الزيادة، وفصلتها بقوة الاختصاص؛ ألا ترى
أن الميم والهمزة قد كثرت زيادتهما أولاً 6، كما كثرت زيادة الألف، واختصتا 7 بالزيادة أولاً، وليست
الألف كذلك، وأن النون كثرت زيادتها، ثالثاً ساكنة، فيما هو على خمسة أحرف، وبعد الألف الزائدة
قبل آخر الكلمة 8، بالشرطين المتقدمين في فصل 9 النون، واختصت بالزيادة في هذين الموضوعين،
وليست الألف كذلك؟

وإن كان غير ذلك من الزوائد قضيت على الألف بالزيادة، وعلى ما عداها بالأصالة، إلا ما

1 سقط من النسختين.

2 م: أصالتهما.

3 سقط من م.

4 م: معزى.

5 ف: أن الهمزة والميم.

6 م: أولين.

7 ف: اختصا.

8 سقطت بقية الفقرة من م.

9 كذا. والصواب: باب.

(187/1)

شُدًّا، نحو: عَزَى، 2، إلا أن يقوم دليل على أن الألف منقلبة عن [27 ب] أصل. وذلك نحو: قَطَوَى 3 وشَجَوَى 4 ودَلَوَى 5. الألف في جميع ذلك أصل 6. وذلك أن الألف لو جعلت زائدة لم تخل الواو من أن تكون أصلاً أو زائدة. فلو جعلتها زائدة لكان وزنها 7 "فَعَوَى". وذلك 8 بناء غير موجود. ولو جعلت الواو أصلية لم تخل من أن 9 تجعل المُضَعَّفِينَ أصليين، أو أحدهما أصلاً والآخر زائداً. فلو جعلتهما أصليين لم يجز؛ لأن ذلك يؤدي إلى جعل الواو أصلاً، في بنات الأربعة، وذلك لا يجوز إلا في باب: ضَوْضِيْتُ 10 وقَوَيْتُ 11، على ما يُبَيَّنُّ بعد، إن شاء الله. ولو جعلت أحدهما أصلاً والآخر زائداً لكان وزنها "فَعَلَى". وذلك بناء غير موجود في كلامهم. فثَبَّتَ أن الألف بدلٌ من أصل.

وإذا ثَبَّتَ ذلك احتملت هذه الأسماء أن تكون الواو فيها زائدة. من غير لفظ اللام، وأن تكون من لفظ اللام. فإن كانت من غير لفظ اللام كان وزن هذه الأسماء "فَعَوَعَلًا" نحو: عَثَوْتُ 12 وغَدَوْتُ 13 وإن كانت من لفظ اللام كان وزنها "فَعَلَعَلًا" نحو: صَمَحَمَحَ 14 ودمَكَمَكِ 15. وحملها على أن تكون من باب صَمَحَمَحَ أولى؛ لأنه أوسع من باب عَثَوْتُ. وهو الظاهر من كلام سيبويه، أعني أنها تحتل ضربين 16 من الوزن، وباب صمحمح أولى بها.

- 1 سقط "إلا ما شذ" من م.
- 2 العزى: اسم صنم. وهو مما لم يشذ لأنه من العزة. ف: معزى.
- 3 القطوطى: المتبختر.
- 4 الشجوجى: المفرط في الطول.
- 5 الذلولى: المسرع المستخفي.
- 6 الكتاب 2: 345. والمراد أن الألف غير زائدة؛ لأنها منقلبة عن أصل. وهو الواو التي قلبت ياء ثم ألفاً.
- 7 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القوطية: فَعَوَى عَدَوَى. قرية بالبحرين، وناقاة شَطَوَى: عظيمة الشطِّ أي السنام.
- 8 ف: وهو.
- 9 ف: لم يخل أن.
- 10 ضوضيت: من الضوضاء والجلبة.
- 11 قوقيت: من قوقت الدجاجة إذا صاحت.
- 12 العثوثل: الشيخ الثقيل.

13 الغدودن: المسترحي.

14 الصمحمح: الشديد القوي.

15 الدمككمك: الشديد.

16 وزعم الرضي أن المبرد هو الذي جعلها من باب "فعلعل"، وأن سيبويه جعلها من باب "ففعول" فقط. انظر الكتاب 2: 329 و345-346 وشرح الشافية 1: 253.

(188/1)

وأما من زعم أن قَطَوَطَى وذلَوَى 1 لا يكون وزنهما إلا "فَعَوَعَل" 2، واستدلَّ على ذلك بأنَّ اِقْطَوَطَى واذلَوَى وزنهما "افَعَوَعَل"، وزعم أن سيبويه لو حفظ 3 "اقْطَوَطَى" لم يُجِزْ في قَطَوَطَى إلا أن يكون "فَعَوَعَلًا"، فلا يُلْتَفَتُ إليه، إذ ليس قَطَوَطَى باسم جارٍ على "اقْطَوَطَى"، فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام، كما هي في اِقْطَوَطَى.

بل لا يلزم، من كونهم قد اشتقوا "اقْطَوَطَى"، من لفظ قَطَوَطَى، أكثر من أن تكون أصولهما واحدة. وذلك موجود فيهما؛ لأنَّ قَطَوَطَى إذا كان وزنه "فَعَلَعَلًا" كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين، فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء والواو. وكذلك "اقْطَوَطَى" الواو وإحدى الطائين زائدتان، وحروفه الأصول: القاف والطاء والواو التي انقلبت ألفًا. والدليل على أن حروفه الأصول ما ذكرنا قولهم: قَطَوَانٌ، في معناه.

وإن كان مع الألف ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعدًا فُضِي على الألف أنها زائدة، إلا في مضاعف بنات الأربعة فإنَّ الألف يُقضى عليها بالأصالة؛ لأنَّ الألف لا تكون أصلًا في بنات الأربعة 4 كما ذكرنا، إلا منقلبة عن ياء أو واو، والياء والواو لا يكونان أصلين في بنات الخمسة إلا فيما شدَّ ممَّا يُبَيِّنُ 5 في بابه، ولا في بنات الأربعة إلا في المضاعف نحو: قَوَقَى 6 وضَوْضَى 7. فإن قيل: وما الدليل على أنَّ الألف ليس زائدة 8 في: ضَوْضَى وقَوَقَى؟ فالجواب 9 أنَّ جعل الألف زائدة يؤدِّي إلى الدخول في باب: سَلِسَ وقَلِقَ. وذلك قليل. وأيضًا فإنهم قد قالوا:

1 م: دولى.

2 في حاشية ف بخط أبي حيان: "هو قول ش، وأباه ح. وقد أباه أيضًا فا في الشيرازيات، وإن كان قد قال في الإيضاح بالوجهين". والمراد بالحرف "ش" هو أبو علي الشلوبين. وبالحرфин "فا" أبو علي

- الفارسي. وكان السيرافي قد سبق الشلوبين في قوله. الارتشاف 1: 98.
- 3 قال الرضي: "قال سيوييه: جاء منه اقطوطى إذا أبطأ في مشيه". شرح الشافية 1: 253. قلت:
ولم أفق على ما نسبه الرضي إلى سيوييه في كتابه. انظر الكتاب 2: 241-242 و329 و345.
وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن سيوييه أجاز أن يكون قطوطى فعلعلاً وفوععلاً. وأما اقطوطى فهو
افوعول، وليس في كلام العرب افعلعل، فالمادة واحدة والمعنى واحد والحكم مختلف.
- 4 سقط "في بنات الأربعة" من م.
- 5 ف: مما يتبين.
- 6 قوقت الدجاجة: صاحت.
- 7 ضوضى: من الضوضاء والجلبة.
- 8 ف: بزائدة.
- 9 المنصف 1: 168-172.

(189/1)

ضَوْضَاءٌ وَعَوَّغَاءٌ 1 كَقَلْقَالٍ وَصَلْصَالٍ. وَلَا نَحْفُظُ 2 فِي بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ اسْمًا عَلَى "فَعْلَاءٍ" نَحْوِ "سَلْقَاءٍ"
و"ضَرْبَاءٍ" 3 مَثَوْنًا. فَدَلَّ مَجِيءُ ضَوْضَاءٍ وَعَوَّغَاءٍ عَلَى أَنَّ "ضَوْضَى" 4 و"قَوْقَى" مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ
ك"صَلْصَلٍ" 5، و"قَلْقَلٍ" 6.

-
- 1 الغوغاء من "غوغيت" ولم يذكره بعد، وإنما يمثّل ل"قوقى"، فكان عليه أن يذكر هنا قوقاء.
- 2 كذا. وانظر ص 373. ف: ولا يُحفظ.
- 3 م: صرباء.
- 4 ف: ضوضيت.
- 5 م: صلصال.
- 6 في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

(190/1)

باب الياء:

الياء 1 أيضًا لا تخلو من أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان كانت أصلًا، إذ لا أقلَّ من ثلاثة أحرف، نحو: طَبِيٍّ وَرَمِيٍّ. وإن كان معها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فصاعدًا، أو حرفان مقطوع بأصالتها وما عداهما مقطوع بزيادته، أو محتمل أن يكون أصلًا وأن يكون زائدًا.

فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتها وما عداهما مقطوع بزيادته فالياء أصل، إذ لا أقلَّ من ثلاثة أحرف أصول 2، نحو: يَاسِرٍ وَيَافِعٍ، مِنَ الْيُسْرِ وَمِنْ يَفْعَةٍ.

وإن كان ما عداها محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن تكون الميم أولًا أو الهمزة، أو غير ذلك من الحروف الزوائد. فإن كان الميم أو الهمزة [أولًا] 3 قُضِيَتْ عَلَى الْيَاءِ بِالأصَالَةِ، وَعَلَى الْمِيمِ وَالْهِمَزَةِ بِالزِّيَادَةِ، كَمَا فَعَلْتَ بِمَا إِذَا اجْتَمَعَا مَعَ الأَلْفِ. والسبب في ذلك ما قدَّمناه في فصل 4 الألف.

وذلك نحو: أَيْدَعٌ 5 وَمِيرَاثٌ. وَلَا يُحْكَمُ عَلَى [28] الهمزة ولا على الميم بالأصالة، وَيُحْكَمُ 6 عَلَى الْيَاءِ بِالزِّيَادَةِ، إِلاَّ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ نَحْوُ: أَيْصَرٌ 7. وقد تقدَّم الدليل على أصالة همزته في فصل 8 الهمزة.

وإن كان غير ذلك من الزوائد قُضِيَتْ عَلَى الْيَاءِ بِالزِّيَادَةِ، وَعَلَى مَا عَداها بِالأصَالَةِ، نَحْوُ:

1 الكتاب 1: 346-347. وفي حاشية ف بخط أبي حيان مواضع زيادة الياء عن ابن القطاع في

الاسم والفعل.

2 سقط من م.

3 تنمة يقتضيها السياق.

4 كذا. والصواب: باب.

5 الأيدع: صبغ أحمر.

6 سقط من م.

7 الأيصر: الحشيش.

8 كذا. والصواب: باب.

9 سقط حتى "يأجج" من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

بِرَمْعٍ 1، إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، نَحْوُ: ضَهْبًا وَيَأْجَجُ 2.
وَأِنْ كَانَ مَعَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا مَقْطُوعًا بِأَصَالَتِهَا فَضِي عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ لَا تَكُونُ أَصْلًا
فِي بَنَاتِ الْخَمْسَةِ، وَلَا فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، إِلَّا أَنْ يَشِدَّ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، أَوْ فِي مَضَاعِفِ
بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، نَحْوُ حَيْحَى 3.
وَالدَّلِيلُ، عَلَى أَنَّ الْيَاءَ فِي "حَيْحَى" أَصْلِيَّةٌ، أَنْكَ لَوْ جَعَلْتَهَا زَائِدَةً لَكَانَ "حَيْحَى" مِنْ بَابِ دَدْنٍ.
وَذَلِكَ قَلِيلٌ جَدًّا. فَجَعَلْنَا الْيَاءَ أَصْلِيَّةً، إِذْ قَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ 4 يَكُونَانِ أَصْلِيَيْنِ 5 فِي
مَضَاعِفَاتِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، نَحْوُ: ضَوْضَيْتُ وَقَوْقَى 6.
وَالَّذِي شَدَّ مِنْ غَيْرِ الْمَضَاعِفِ، فَجَاءَتْ الْيَاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةً، نَحْوُ: 7 يَسْتَعُورُ 8. وَذَلِكَ أَنَّ السِّينَ وَالنَّاءَ 9
أَصْلَانِ، إِذْ لَيْسَتْ السِّينُ فِي مَوْضِعِ زِيَادَتِهَا، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَةِ النَّاءِ. فَلَوْ جَعَلْنَا 10 الْيَاءَ زَائِدَةً
لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى شَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ وَزْنُ الْكَلِمَةِ "يَفْعَلُولُ" 11. وَذَلِكَ بِنَاءٍ غَيْرِ مَوْجُودٍ. وَالْآخَرَ
لِحَاقِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ الزِّيَادَةَ مِنْ أَوَّلِهَا، فِي غَيْرِ الْأَسْمَاءِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْأَفْعَالِ. وَذَلِكَ غَيْرِ مَوْجُودٍ فِي
كَلَامِهِمْ 12. فَلَمَّا كَانَ جَعْلُهَا زَائِدَةً يُؤَدِّي إِلَى مَا ذَكَرْنَا جَعْلَهَا أَصْلًا.
فَإِنْ قِيلَ: فَإِنَّ فِي جَعْلِهَا أَصْلًا أَيْضًا خُرُوجًا عَمَّا اسْتَقَرَّ فِي الْيَاءِ، مِنْ كَوْنِهَا لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي بَنَاتِ
الْأَرْبَعَةِ فَصَاعِدًا إِلَّا فِي بَابِ: ضَوْضَيْتُ 13. فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ جَعْلُهَا زَائِدَةً يُؤَدِّي إِلَى الْخُرُوجِ عَمَّا
اسْتَقَرَّ، مِنْ أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَلْحَقُ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ فَصَاعِدًا مِنْ أَوَّلِهَا، وَجَعْلُهَا أَصْلِيَّةً يُؤَدِّي [أَيْضًا] 14 إِلَى
الْخُرُوجِ عَمَّا اسْتَقَرَّ لِلْيَاءِ، مِنْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ 15 إِلَّا فِي

1 البرمغ: حصى بيض تلمع.

2 يأجج: اسم موضع.

3 حيحيت: بالغنم: صَوْتُ. وَهُوَ أَصْلُ حَاحِيَتِ.

4 ف: الياء والواو.

5 م: أصليين.

6 م: وقوقيت.

7 سقط من م.

8 اليستعور: شجر. وانظر المنصف 1: 145.

9 م: والياء.

10 م: جعلت.

11 م: يفعلون.

12 سقط "وذلك غير موجود في كلامهم" من م.

13 كذا. والصواب "حيث". وكذلك ما يلي في أول ص 193.

14 من م.

15 سقط "في بنات الأربعة" من م.

(192/1)

باب: ضوضيتُ، كان الذي يؤدّي إلى الأصالة 1 أولى.

وأيضاً فإنّ الياء قد تكون أصلاً في مضاعف بنات الأربعة، ولا تلحق بنات الأربعة فصاعداً الزيادة من أوّلها، في موضع من المواضع. وأيضاً فجعلها أصلاً يؤدّي إلى بناء موجود - وهو "فَعْلُول" 2 نحو: عَضْرُفُوط 3 - وجعلها زائدة يؤدّي إلى بناء غير موجود. وهو "يَفْعُول".

وزعم أبو الحسن أيضاً أنّ الياء في شيراز 4 أصل، وهي بدلٌ من واوٍ، بدليل قولهم في الجمع: شَوَارِيز. فإن قيل: وما الذي حمّله على جعلها أصليّة؟ فالجواب أنّ الذي حمّله على ذلك أنه إن جعل الواو، التي الياء 5 بدلٌ منها، أصلاً أدّى ذلك على بناء موجود. وهو "فِعْلَال" نحو: سِرْداح 6. وإن جعلها زائدة أدّى ذلك إلى بناء غير موجود. وهو "فِوَعَال". فحمّلها على ما يؤدّي إلى بناء موجود.

فإن قيل: وفي جعلها أصليّة خروج أيضاً عن المعهود فيها. فالجواب أنه لما كان الوجهان كلاهما يُفضيان إلى الخروج عن المعهود كان ما يُفضي إلى الأصالة أولى؛ لأنه مهما قُدِر على أن يجعل الحرف أصلاً لم يجعل زائداً. وأيضاً فإنه لم يثبت 7 زيادة الواو في أوّل أحوالها ساكنة بعد كسرة. فلذلك كان الأولى عنده أن تكون أصليّة.

1 م: الأصل.

2 م: فعلول.

3 العَضْرُفُوط: ذكر العطاء. م: عرفوط.

4 الشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه.

5 ف: إن جعل الياء التي الواو.

6 السرداح: الناقة الكرّيمة.

7 م: لم تثبت.

باب الواو:

الواو 1 أيضاً لا يخلو أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان كانت أصلاً، إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف. وإن كان معها أزيد فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فصاعداً - أي 2: أزيد- أو حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عدهما مقطوعٌ بزيادته أو محتمل للأصالة والزيادة. فإن كان معها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما، وما عدهما مقطوعٌ بزيادته، كانت الواو أصلاً، إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف، نحو: واقدٍ وواعِدٍ.

وإن كان ما عدهما محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون 3 الميم أو الهمزة أولاً، أو غير ذلك من حروف الزيادة 4. فإن كان الميم أو الهمزة [أولاً] 5 قُضيتَ عليها بالزيادة وعلى الواو بالأصالة، لِمَا ذكرناه في فصل 6 الألف، وإن لم يُعلم الاشتقاق نحو: الأوتكى. وهو ضرب من التمر. إلا أن يقوم دليل على أصالة الهمزة، من اشتقاق أو تصريح أو غير ذلك كأولقي، فتجعل الواو إذ ذاك [28 ب] زائدة.

وإن كان غير ذلك من حروف الزيادة قُضيتَ على الواو بالزيادة، وعلى ذلك الغير 7 بالأصالة. إلا أن يقوم دليل على أصالة الواو، نحو: غزويتِ 8. فإنّ واوه أصلية وتاءه زائدة،

1 الكتاب 2: 347. وفي حاشية ف بخط أبي حيان مواضع زيادة الواو في الاسم والفعل عن ابن القطاع.

2 في النسختين: أو.

3 م: تكون.

4 ف: من الحروف الزوائد.

5 تنمة يقتضيها السياق.

6 كذا. والصواب: باب.

7 الغير: المغاير. ولا بأس في تحلية "غير" ب"أل" في مثل هذا المعنى؛ لأنها غير مضافة. بل يجوز أيضاً ذلك فيها مع الإضافة إلى نكرة، فتكون أل اسمية موصولة حذف صدر صلتها. انظر شرح قواعد الإعراب ص 95 و 211.

8 الغزويت: الداهية.

لما ذُكر في فصل 1 التاء.

وإن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً قُضيت على الواو بالزيادة؛ لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة، ولا في بنات الأربعة 2 إلا في المضعف 3، نحو: قَوَّيْتُ وَضَوَّيْتُ، فإن الواو فيه أصل. وقد تقدّم الدليل على ذلك، بقول 4 العرب: ضَوَّاءٌ وَغَوَّاءٌ، في فصل 5 الألف. ولا تُجعل أصليّةً، فيما عدا باب ضَوَّيْتُ، إلا أن يقوم على ذلك دليل، فيكون شاذاً نحو وَرَنْتَلٍ 6. فإن الواو فيه أصليّة ووزن الكلمة "فَعَنْلَلٌ" 7، ولا تُجعل زائدة؛ لأن الواو لا تُزاد أوّلاً أصلاً. فإن قيل: وفي جعلها أيضاً أصلاً خروجاً عما استقر لها، من أنها لا تكون أصلاً إلا في باب: ضَوَّيْتُ. فالجواب أنه قد تقدّم أنه متى كان في الكلمة وجهان شاذان، أحدهما يؤدّي إلى أصالة الحرف، والآخر يؤدّي إلى زيادته، كانت الأصالة أولى.

وأيضاً فإن الواو قد جاءت أصلاً في ضرب 8 من بنات الأربعة - وهو المضعف - ولم تُزد أوّلاً 9 في موضع من المواضع. وأيضاً فإن جعلها زائدةً يؤدّي إلى بناء غير موجود - وهو "وَفَنْعَلٌ" 10 - وجعلها أصليّةً يؤدّي إلى بناء موجود. وهو "فَعَنْلَلٌ" نحو: جَحَنْفَلٌ 11.

فإن قال قائل: إنكم استدللتم على أن "ضَوَّيْتُ" وبابه من بنات الأربعة، بقولهم ضَوَّاءٌ وَغَوَّاءٌ؛ لأنه لم يوجد مثل "فَعَلَاءٍ" في كلامهم، ولا دليل في ذلك لاحتمال أن تكون الواو زائدة، ويكون وزن الكلمة "فَوَعَالاً" كتوراب 12. فالجواب أنه لو كان "فَوَعَالاً" لكان من باب "دَدَنٍ" - أعني مما فاؤه وعينه من جنس واحد - وذلك قليل جداً، وباب ضَوَّاءٌ وَغَوَّاءٌ وَضَوَّيْتُ وَغَوَّيْتُ كثير، ولا يُنصّر حمل ما جاء كثيراً على باب لم يجيء منه إلا اليسير.

1 كذا. والصواب: باب.

2 ف: لا تكون أصلاً في بنات الأربعة ولا في بنات الخمسة.

3 م: المضعف.

4 في الورقة 27. م: يقول.

5 كذا. والصواب: باب.

6 الورنتل: الشر والأمر العظيم.

7 ف: فعنللاً.

8 م: ضروب.

9 م: ولم يرد أولًا.

10 م: ففعل.

11 الجحافل: العظيم الشفة.

12 التوراب: التراب.

(195/1)

وأيضًا فإنَّ "فوعالًا" كتوراب قليلٌ جدًّا 1. وإذا كانت الواو أصلًا كان وزن الكلمة "فَعْلَالًا" كصلصالٍ وقلقالٍ. وذلك بناء موجود في المضعف كثيرًا 2. فحمله على ذلك أولى 3.

1 ف: فوعالًا قليل جدًّا كتوراب.

2 ف: كثير.

3 سقط من م. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع: باب ما زيد من غير حروف الزيادة. وفيه أمثلة كثيرة من زيادة العين والقاف والفاء والحاء والطاء ...

(196/1)

باب: ما يزداد من الحروف في التضعيف

اعلم أنَّ التضعيف لا يخلو أن يكون من باب إدغام المتقارِبين 1، أو من باب إدغام المثلين 2. فإن كان من باب إدغام المتقارِبين فلا يلزم أن يكون أحد الحرفين زائدًا. بل قد يمكن أن يكون زائدًا، وأن يكون أصلًا. وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المثلين كان أحد المثلين زائدًا، إلا أن يقوم دليل على أصالتهما 3، على ما بيَّئ.

فإن قيل: فيمَّ يمتاز 4 إدغام المتقارِبين من إدغام المثلين؟ فالجواب عن ذلك أن نقول: إذا وُجد حرف مضعف فينبغي أن يجعل من إدغام المثلين، ولا تجعله من إدغام المتقارِبين إلا أن يقوم على ذلك دليل؛ لأنه لا يجوز أن يُدغم الحرف في مُقارِبِه من 5 كلمة واحدة، لئلا يلتبس بأنه من إدغام المثلين؛ ألا ترى أنك لا تقول في أمثلة 6: "أمثلة"؛ لأن ذلك مُلبس 7، فلا يُدرى: هل هو في الأصل أمثلة أو "أمثلة"؟

فإن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدلُّ على أنه من إدغام المتقاربين جاز الإدغام. وذلك نحو قولك: **أَمَحَى** الكتاب، أصله "أَمْحَى" بدليل أنه لا يمكن أن يكون من باب 8 إدغام المثلين. إذ لو كان كذلك لكان "أَفْعَل" و "أَفْعَل" ليس من أبنية كلامهم. فلمَّا لم يمكن حمله على أن 9 الإدغام فيه من قبيل إدغام المثلين تبين أنه في الأصل "أَمْحَى"؛ لأنَّ في كلامهم "انْفَعَل".

1 م: المثلين.

2 م: "المتقاربين". وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن اللباب بيان لزيادة الحرف بالتضعيف. انظر ص 263-264 من ابن عصفور والتصريف.

3 ف: أصلته.

4 م: يختار.

5 م: في.

6 الأئمة: المفصل الأعلى من الإصبع.

7 م: يلبس.

8 سقط من م.

9 سقط من م.

(197/1)

فأما "هَمْرَش" 1 فينبغي أن يُحمل 2 على أن إدغامه من قبيل إدغام المثلين، ويكون وزن الكلمة "فَعْلَلًا" 3، فتكون ملحقة بـجَحْمَرَش 4، لما ذكرناه من أن الأصل في كل إدغام، يكون في كلمة واحدة، أن يُحمل على أنه من قبيل إدغام المثلين، إلا أن يمنع من ذلك مانع. فإذا صَغَرَت هَمْرَشًا على هذا القول أو كَسَرَتَه قلت: هَمْرَشٌ وهَمَارِشٌ. فتحذف إحدى الميمين لأنها زائدة.

وأما أبو الحسن فزعم 5 أن هَمْرَشًا حُرُوفُهُ كُلُّهَا أُصُولٌ، وأن الأصل "هَنْمَرَشٌ" بمنزلة [29 أ] جَحْمَرِشٌ، ثم أدغمت النون في الميم. وجاز الإدغام عنده لعدم اللبس. وذلك أن هذه البنية -أعني "فَعْلَلًا"- لم تُوجد في موضع من المواضع قد لحقتها زوائد 6 للإلحاق.

فيعلم بذلك أن هَمْرَشًا في الأصل "هَنْمَرَشٌ". إذ لو لم يُحمل على ذلك، وجعل من إدغام المثلين، لكان أحد المثلين زائدًا، فيكون ذلك كَسْرًا لما ثَبَتَ في هذه البنية واستقرَّ، من أنها لا تلحقها الزوائد

للإلحاق. فتقول على هذا في تصغير هَمْزٍ 7 وتكسيه: هُنَيْمٌ وهَنَامٌ. فتردُّ النون إلى أصلها، ممَّا زال الإدغام، وتُحذف الآخر لأنَّ حروف الكلمة كلها أصول.
وهذا الذي ذهب إليه فاسد8؛ لأنه مبنيٌّ على أنَّ هذه البنية لم تلحقها زيادة للإلحاق في موضع. وقد وُجد هذا الذي أنكر، قالوا: جَرُّ نَحْوَرَشٍ أي: إذا كَبَّرَ خَرَشٌ 9؛ ألا ترى أنَّ الواو زائدة 10، وأنَّ الاسم ملحق بجمهرش؟ فإذا تقرَّر أنَّ هذه البنية قد لحقتها الزوائد للإلحاق وجب القضاء على إدغام هَمْزٍ، بأنه 11 من قبيل إدغام المثليين.

1 الهمرش: العجوز الكبيرة المسنة. وانظر شرح الشافية 2: 364-365.

2 م: يجعل.

3 م: "فَعَلَّلًا". وفَعَّلِل لم يذكره المؤلف في الأبنية.

4 الجحمرش: العجوز الكبيرة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن أبي عبيدة عن ابن العلاء زيادة حروف الإلحاق في الاسم والفعل.

5 سقط من م.

6 ف: زائدة.

7 م: همرس.

8 م: باطل.

9 م: خَرَش.

10 في حاشية ف بخط أبي حيان: "قد ادَّعى في الأبنية أن الواو في نحو رش أصل، وأن حروفه كلها أصول، وأن وزنه فَعَلَّلِل نحو جحمرش. وهو مخالف لما ردَّ به على الأخفش هنا". انظر ص 71. وقال صاحب التاج: "قال شيخنا: وقد تعارض فيه كلام ابن عصفور في الممتع، فحكم مرة بأصالة الواو زاعماً أنه ليس لهم فعللل - [في المطبوعة: فعوعل. ولعلها: نفوعل] - غيره. وزعم مرة أنها زيدت للإلحاق". قلت: وابن عصفور لم يزعم أنه ليس لهم فعللل غير نحو رش. انظر ص 56.

11 م: وجب القضاء على همرش بأن إدغامه.

فإذا كان الإدغام من جنس إدغام المتقاربين فالذي ينبغي أن يُحكم به على الحرفين المتقاربين الأصالة، إلا أن يقوم دليل من الأدلة المتقدمة على الزيادة.

وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المثليين فلا يخلو من أن يكون اللفظ من ذوات الثلاثة، أو من ذوات الأربعة، أو من ذوات الخمسة.

فإن كان من ذوات الثلاثة قُضي على المثليين بالأصالة، إذ لا بدَّ من الفاء والعين واللام، نحو: رَدٌّ وفَرٌّ.

وإن كان من ذوات الأربعة فإنه لا يخلو أن يكون المضعف بين الفاء واللام نحو: صَرَّب، أو في الطرف بعد العين نحو: قَرَدِدٌ2 أو غير ذلك. فإن كان المضاعف على ما ذكرنا3 كان أحد المثليين زائداً. وذلك أن كلَّ ما له اشتقاق من ذلك يوجد أحد المثليين منه زائداً4، نحو "صَرَّب"، فإنه من الصَّرْب، و"قُعدِدٌ"5 فإنه من القُعود. فحُمِل ما ليس له اشتقاق، نحو: سُلِّمَ وقَتَّب، على أن أحد المثليين منه زائد.

وإن لم يكن المضعف على ما ذكر كان كلُّ واحد منهما أصلاً. وذلك نحو: صَلِّصِلٌ6 وفرْفَخٌ7 وقُرْبِقٌ8 وديدبُونٌ9 وشَعَلَعٌ10 والذي أوجب ذلك أنه لم يثبت زيادة أحد المثليين في مثل11 ما ذكر، باشتقاق أو تصريف في موضع من المواضع، فيحتمل ما ليس فيه اشتقاق على الزيادة. بل الواجب أن يُعتقد في المثليين الأصالة، إذ الزيادة لا تُعتقد12 إلا بدليل. وأيضاً فإنك لو جعلت أحد المثليين في جميع ذلك زائداً لكان13 وزن فرْفَخ: "فَعْفَعلاً"،

1 م: وإذا.

2 القردد: الوجه.

3 م: ما ذكر.

4 م: زائد.

5 القعدد: القاعد عن المكارم.

6 الصلصل: ناصية الفرس.

7 في حاشية ف: فرْفَخ هي البقلة الحمقاء.

8 القربق: الحانوت.

9 الديدبون: اللهو واللعب.

10 في حاشية ف: "الشعلع: الطويل". وفي كل من ديدبون وشعلع أكثر من أربعة أحرف. وهو خلاف ما يتكلم عليه المؤلف. ثم إن إحدى اللامين في شعلع زائدة.

11 وكذلك في نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف ف: "كل".

12 م: لا تثبت.

13 سقط من م حتى قوله "أصلين كان".

(199/1)

ووزن قُرْبُقٍ: "فُعْلَمًا"، ووزن دَيْدُبُونٍ: "فَيْمَعُولًا"، ووزن شَعْلَعٍ: "فَعْلَعًا"، وهي أبنية لم تثبت في كلامهم. وإذا جعلت المثلين أصلين كان وزن فَرْفَجٍ 1: "فَعْلَلًا" 2، ووزن "قُرْبُقٍ": "فُعْلَلًا"، ووزن دَيْدَبُونٍ: "فَيْعُولًا" 3، ووزن شَعْلَعٍ: "فَعْلَلًا"، وهي أبنية موجودة في كلامهم. وما يؤدي إلى مثال موجود أولى. وأما صلصل وبابه فلو جعلت كل واحد من المثلين زائدًا لأدى ذلك إلى بقاء الكلمة على أقل من ثلاثة أحرف. ولو جعلت إحدى الصادين أو اللامين من صلصل زائدة، لا مجموعهما، لم يجز ذلك لأنه إن جعل إحدى الصادين 4 زائدة لم يخل من أن تكون الأولى أو الثانية: فإن كانت الزائدة الأولى كان وزن الكلمة "عَفْعَلًا" 5، وذلك بناء غير موجود. وأيضًا فإن الكلمة تكون إذ ذاك من باب: سَلَسَ وَقَلِقَ - أعني مَّا لامه وفاؤه من جنس واحد - وذلك قليل.

وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة "فَعْفَلًا" 6، وذلك بناء غير موجود. وأيضًا فإن الكلمة إذ ذاك تكون من باب ما ضوعفت فيه الفاء، نحو: مَرْمَرِيْسٍ؛ لأنَّ وزنه "فَعْفَعِيلٍ". وذلك قليل جدًّا، لا يُحفظ منه إلا مَرْمَرِيْسٍ 7، ومَرْمَرِيْتٍ بمعناه.

وإن جعلت اللام زائدة لم تخل 8 من أن تكون الأولى، أو الثانية. فإن كانت الأولى كان وزن الكلمة "فُعْلَلًا" 9، وذلك بناء غير موجود. وأيضًا فإن الكلمة تكون إذ ذاك من باب دَدَن. أعني مَّا فاؤه وعينه من جنس واحد، وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة "فَعْلَعًا" 10 وذلك بناء غير موجود. وأيضًا فإنه يكون من باب: سَلَسَ وَقَلِقَ؛ لأنَّ فاء الكلمة إذ ذاك ولاهما الصاد، وقد تقدَّم [29 ب] أنه بناء قليل.

فلَمَّا ثَبَتَ أَنَّكُمَا فَعَلْتُمَا فِي جَعْلِ أَحَدِ الْحَرْفَيْنِ زَائِدًا يُوْدِي إِلَى بِنَاءٍ مَعْدُومٍ، وَدُخُولِ فِي

1 م: فرجح.

2 في النسختين: فعلل.

3 ف: "فعللوا". م: "فعلول". وكلاهما خلاف ما وزنه به قبل، حيث أثبت أن الياء زائدة وليست

أصلاً.

4 سقط "أو اللامين ... الصادين" من م.

5 م: عفعل.

6 م: ففعل.

7 المرمريس: الداهية. قلت: وقد تكون الفاء مكررة في: بربيطياء وقرقيسياء وشفشليق وشفشليق وصهصلق وسلسيل وشفشليق ...

8 م: لم يحد.

9 م: ففعل.

10 م: ففعل.

(200/1)

باب قليل، وكان باب صلصل كثيرًا، جعلت حروفه كلها أصولًا، وجعل صنفًا برأسه، ولم يدخل في باب من الأبواب المذكورة.

وإن كان من ذوات الخمسة فلا يخلو من أن يكون المضعف منه حرفًا واحدًا أو أزيد. فإن كان المضعف منه حرفًا واحدًا فلا يخلو أن يفصل بينهما أصل أو لا يفصل. فإن فصل بينهما أصل كان كل واحد من المثليين أصلًا نحو: دَرْدَيْس1 وشفشليق2؛ ألا ترى أن الراء والفاء قد فصلتا3 بين المثليين، وليستا4 من حروف الزيادة؟

وإنما جعل المثلان أصليين في مثل هذا؛ لأنه لم يثبت زيادة أحد المثليين في مثل ذلك، في موضع من المواضع باشتقاق ولا تصريف، فحمل ما ليس له5 اشتقاق ولا تصريف على ذلك، وأيضًا فإنك لو جعلت أحد المثليين زائدًا لكان وزن شفشليق: فَعْفَلِيل، وذلك بناء غير موجود.

وإن لم يفصل بينهما أصل بل زائد، أو لم يقع بينهما فاصل، كان أحد المثليين زائدًا. وذلك نحو: شُمُخْرٍ6 وَخَنْفَقِيٍّ7، إحدى القافين وإحدى الميمين زائدتان8. وذلك أن كل ما علم له من ذلك اشتقاق أو تصريف وجد9 أحد المضعفين منه زائدًا؛ ألا ترى أن "اشمخر" يدل على أن إحدى الميمين من شُمُخْرٍ زائدة؟ فحمل ما ليس له اشتقاق على ذلك.

وإن كان المضعف أزيد كان كل واحد من المثليين زائدًا، نحو: صَمَحَمَحٍ10 وَدَمَكَمَكٍ11، إحدى الميمين وإحدى الحاءين أو الكافين زائدتان12، بدليل أن ما له اشتقاق أو تصريف من ذلك

وُجِدَ 13 كلُّ واحدٍ من المثلين فيه زائداً، فحمل ما ليس له اشتقاق على ذلك، نحو: مَرْمَرِيسَ.
فإنه 14 من المراسمة 15، فإحدى الميمين وإحدى الرءين زائدتان.

- 1 الدرديبس: الداهية. وفيه ستة أحرف لا خمسة.
- 2 الشفشليق: العجوز المسترخية اللحم. وفيه ستة أحرف أيضاً. م. سفسليق.
- 3 م: فصلت.
- 4 في النسختين: وليسا.
- 5 م: ولا تعريف فيحمل ما ليس فيه.
- 6 الشمخر: الطامح النفس المتكبر. وفيه ستة أحرف. ف: شمخر.
- 7 الخنفيق: الداهية والخنيفة من النساء الجريئة. وفي ستة أحرف.
- 8 م: زائدتين.
- 9 م: وجرى.
- 10 الصمحمح: الشديد القوي. وفي حاشية ف بخط أبي حيان تفصيل مذهب البصريين والكوفيين في وزنه وما زيد فيه.
- 11 الدمكمك: الشديد.
- 12 في النسختين: زائدة.
- 13 م: وجر.
- 14 م: كأنه. وفي مرمريس ستة أحرف.
- 15 الكتاب 2: 353.

(201/1)

فإن قيل: فأَيُّ الحرفين هو الزائد؟ فالجواب أن في ذلك خلافاً 1:
فمذهب الخليل 2 أن الزائد الأول، فاللام الأولى من سَلَم هي الزائد، وكذلك الزاي الأولى من بَلَزَ 3.
وحجته أن الأول قد وقع موقعاً تكثر 4 فيه أمهات الزوائد. وهي الياء والألف والواو؛ ألا ترى أن
حروف العلة الثلاثة قد تقع ثانياً زائدة نحو: حومل 5 وصيقل وكاهل؟ فإذا قضينا بزيادة اللام الأولى
من سَلَم كانت واقعة موقع هذه الزوائد وساكنة مثلها. وكذلك أيضاً قد تقع هذه الحروف ثالثة نحو:

كتاب وَعَجُوزٍ وَقَضِيبٍ. فإذا جعلنا الزاي الأولى من بِلَزٍّ زائدة كانت واقعةً موقع هذه الزوائد وساكنةً مثلها.

ومذهبٌ يُؤنسُ 6 أنَّ الثاني هو الزائد. واستدلَّ على ذلك أيضًا بأنه إذا كان الأمر على ما ذُكر وقعت الزيادة موقعًا تكثر فيه أمهات الزوائد؛ ألا ترى أنَّ الياء والواو قد تَقَعان زائدتين متحركتين ثالثتين، نحو: جَهْوَرٍ 7 وَعَثِيرٍ؟ 8 فإذا جعلنا اللام الثانية من سَلَمٍ هي الزائدة كانت واقعةً موقع الياء من عَثِيرٍ والواو من جَهْوَرٍ ومتحركةً مثلهما. وكذلك أيضًا تكثر زيادتهما 9 رابعتين متحركتين نحو: كَنَهْوَرٍ 10 وعَفْرِيَّةٍ 11. فإذا جعلنا الزاي الثانية 12 من بِلَزٍّ 13 زائدة كانت واقعةً موقع الواو من كَنَهْوَرٍ، والياء من عَفْرِيَّةٍ، ومتحركةً مثلهما.

قال سيبويه: وكلا القولين صحيحٌ ومذهبٌ 14.

وهذا القدر الذي احتجَّ به الخليل ويونس لا حُجَّةَ لهما فيه؛ لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع 15.

1 شرح الشافية 2: 365-366.

2 الكتاب 2: 354.

3 البلز: الضخمة م: بلرز.

4 م: يكثر.

5 حومل: اسم موضع. ف: "حوقل". والحوقل: الذكر اللين.

6 الكتاب 2: 354 وشرح الشافية 2: 365 ويونس: ابن حبيب الضبي، إمام في اللغة والنحو

للبصريين، توفي سنة 182. أخبار النحويين البصريين ص 32.

7 الجهور: الجريء الماضي المقدم.

8 العثير: التراب.

9 ف: زيادتها.

10 الكنهور: العظيم المتراكب من السحاب.

11 العفرية: الخبيث المنكر.

12 ف: الواحدة.

13 م: بلرز.

14 في الكتاب 2: 354: وكلا الوجهين صواب ومذهب.

15 شرح الشافية 2: 366.

وزعم الفارسي¹ أن الصحيح ما ذهب إليه يُؤنس، من زيادة الثاني من المثليين، واستدل على ذلك بوجود "اسحنكك" 2 و"اقعنسس" 3 وأشباههما في كلامهم. وذلك أن النون في "افعلنل" من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصلين، نحو: احرنجم 4. فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي⁵ بين أصلين؛ لئلا يُخالف الملحق ما ألحق به. ولا يمكن جعل 6 النون في "اسحنكك" 7 و"اقعنسس" وأشباههما بين أصلين، إلا بأن يكون الأول من المثليين هو الأصل، والثاني هو الزائد. وإذا ثبت في هذا الموضع أن الزائد من المثليين هو الثاني حُملت سائر المواضع عليه.

وهذا الذي استدل به لا حجة فيه؛ لأنه [30 أ] لا يلزم أن يوافق الملحق ما ألحق به في أكثر من موافقته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف؛ ألا ترى أن النون في "افعلنل" من الرباعي بعدها حرفان أصلان، وليس بعدها فيما ألحق به من الثلاثي إلا حرفان، أحدهما أصلي والآخر زائد؛ فكما خالف الملحق الملحق به في هذا القدر، فكذلك يجوز أن يخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أصلين، وفي الملحق واقعة بين أصل وزائد⁸.

والصحيح عندي ما ذهب إليه الخليل، من أن الزائد منهما هو الأول، بدليلين: أحدهما: أنهم لما صغروا صمحمحا قالوا: صميمح⁹، فحذفوا الحاء الأولى: ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية هي الزائدة لوجب حذف الثانية؛ لأنه لا يُحذف في التصغير الأصل ويبقى الزائد. فإن قال قائل: فلعل الذي منع من حذف الحاء الأخيرة، وإن كانت هي الزائدة، ما ذكره الزجاج من أنك لو فعلت ذلك لقلت "صمحمح"، ويكون تقديره من الفعل "فعليلح"، وذلك بناء غير موجود. فالجواب أن هذا القدر ليس بمسوخ حذف الأصلي، وترك الزائد؛ لأن البناء الذي يؤدي إليه التصغير عارض لا يُعتد به، بدليل أنك تقول في تصغير افتقار: فُتْبِقِير¹⁰، فتحذف

1 م: المازني.

2 اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته.

3 اقعنسس: رجع وتأخر.

4 احرنجم القوم: اجتمعوا.

5 في النسختين: الثلاثة.

6 م: حمل.

7 امحّنك.

8 في حاشية ف بخط أبي حيان تعليل لمذهب الخليل ونقد لتعليل ابن عصفور.

9 م: صميميح.

10 م: فتيقر.

(203/1)

همزة الوصل، وتصير كأنك صَعَّرت "فَتَقَارًا"، و"فَتَعَال" ليس من أبنية كلامهم. فكذلك كان ينبغي أن يقال "صَمِيحٌ"، وإن أدّى إلى بناء غير موجود.

والآخِرُ: أن العين إذا تَضَعَّفتْ، وفَصَلَ بينهما حرف، فإنَّ ذلك الفاصل أبدًا لا يكون إلا زائدًا نحو: عَثَوْتِ 1 وَعَقَنْقَلِ 2؛ ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان؟ فإذا ثَبَّتَ ذلك تَبَيَّنَ أنَّ الزائد من الحاءين في صَمَحَمَحٍ هي الأولى؛ لأنها فاصلة بين العينين. فلا يُتَصَوَّرُ أن تكون أصلًا، لئلا يكون في ذلك كَسْرٌ لِمَا استقرَّ في كلامهم، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد. وإذا ثَبَّتَ أنَّ الزائد من المثلين، في هذين الموضعين، هو الأوَّل حُمِلتْ سائر المواضع عليهما 3.

وإذ قد فرغنا من تبين الحروف الزوائد، والأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصلي، فينبغي أن أضع 4 عَقَبَ ذلك بابًا أُبَيِّنُ فيه كَيْفِيَّةَ وِزَانِ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ، والخِلافَ الذي بين النَحْوِيِّينَ في ذلك.

1 العثوتل: الشيخ الثقيل.

2 العقنقل: الكتيب العظيم من الرمل.

3 م: "عليها". وفي حاشية ف بخط أبي حيان اعتراض على ما جزم به ابن عصفور هنا.

4 ف: نضع.

(204/1)

باب التمثيل:

اعلم أنك إذا أردت أن تُبَيِّنَ وزن الكلمة من الفعل 1 عمدت إلى الكلمة، فجعلت في مقابلة الأصول منها الفاء والعين واللام؛ فتجعل الفاء في مقابلة الأصل الأوَّل، والعين في مقابلة الثاني، واللام في

مقابلة الثالث. فإن فنيّت الفاء والعين واللام ولم تفنّ الأصول كزّرت اللام في الوزن، على حسب ما بقي لك من الأصول 2، حتى تفنى.

وأما الزوائد 3 فلا يخلو أن تكون مكرّرة من لفظ الأصل، أو لا تكون. فإن لم تكن مكرّرة من لفظ الأصل أبقيتها في المثال على لفظها، ولم تجعل في مقابلتها شيئاً. وإن كانت مكرّرة من لفظ الأصل وزنتها بالحرف الذي ترن به الأصل الذي تكرّرت منه.

فعلى هذا إذا قيل لك: ما وزن زيد من الفعل؟ قلت: "فعل"؛ لأنّ حروفه كلّها أصول، وهي ثلاثة. فتجعل في مقابلتها الفاء والعين واللام.

فإن قيل لك: ما وزن جعفر من الفعل؟ قلت: "فعلل"؛ لأنّ حروفه كلّها أصول أيضاً 4. فجعلت في مقابلتها الفاء والعين واللام، فبقي حرف من الأصول، فكزّرت اللام كما تقدّم.

1 شرح الشافية 1: 10-32.

2 ف: الأصل.

3 في حاشية ف استدراكان لأبي حيان. أمّا الأول فهو ما يلي: "الزائد يعبر عنه بلفظه" إلّا المبدل من تاء الافتعال فبالنساء. فلا تقول في مثل ازدجر واضطرب: افدعل ولا افطعل، ولكن: افتعل، كراهية الاستتقال أو قصداً لبيان أصل الزنة. وإلا المكرر للإلحاق أو لغيره فبالحرف الأصلي الذي قبله، فصل بينهما زيادة أو لم، كان التكرير من حروف الزيادة أو لم. فيقولون في جلب واحمرّ وعلم: فعللّ وافعلّ وفعلّ". انظر شرح الشافية 1: 10.

وأما الاستدراك الثاني فهو قوله: "إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله، كقولك آذر: أعقل". ويعرف القلب بالأصل نحو: ناء يناء، هو مأخوذ من النأي، وهو المصدر وهو أصل له، فجعلوا اللام موضع العين، والعين موضعها. وأمثلة اشتقاقه كالجاء فإنه من الوجه، والحادي لأنك تقول: واحد وتوحد، وهو منه، والقسي لأنك تقول: قوس وتفوس. وبصحته كأيس لأنه يقال: يئس. فأيس مقلوب منه، إذ لو كان أصلًا لقليل: آس؛ لأنّ العين المتحركة وهي ياء ...".

4 م: لأنّ حروفه أيضاً كلّها أصول.

(205/1)

فإن قيل لك: ما وزن أحمد؟ قلت: "أفعل"؛ لأن أحمد همزته زائدة، فأبقيتها في الوزن بلفظها، وسائر حروفه كلها أصول، فجعلت في مقابلتها الفاء والعين واللام.

فإن قيل لك: ما وزن عَقَنْقَل؟ 1 قلت: "فَعَنْعَل"؛ لأن حرفين من حروفه زائدان—وهما النون وإحدى القافين— وسائر حروفه أصليّة2، فجعلت 3 في مقابلة الأصول الفاء والعين واللام. وبقيت النون في المثال بلفظها لأنها زائدة4، وجعلت في مقابلة القاف الزائدة العين، ولم ترنها بلفظها؛ لأنها تكررت من لفظ العين [30 ب]، فكررناها5 في المثال من لفظ العين، حتى يوافق المثال الممثل.

فإن قيل: وما الفائدة في وزن الكلمة بالفعل؟ فالجواب أن المراد بذلك الإعلام بمعرفة الزائد من الأصلي، على طريق الاختصار؛ ألا ترى أنك إذا وزنت أحمد بـ"أفعل" أغنى ذلك عن قولك6: الهمزة من "أحمد" زائدة، وسائر حروفه أصول. وكان أخصر منه.

فإن قيل: فلم كنوا عن الأصول بالفاء والعين واللام؟ فالجواب أن الذي حملهم على ذلك أن حروف الـ"فعل" أصول، فجعلوها لذلك في مقابلة الأصول.

فإن قيل: فهلاً كنوا عن الأصول بغير ذلك من الألفاظ التي حروفها أصول، كـ"ضرب" مثلاً؛ ألا ترى أن الضاد والراء والباء أصول؟ فالجواب أنهم لما أرادوا أن يكونوا عن الأصول كنوا بما من عادة العرب أن تكفي به، وهو "الفعل"؛ ألا ترى أن القائل يقول لك: هل ضربت زيداً؟ فتقول: فعَلْتُ. وتكفي بقولك "فعلت" عن الضرب.

وزعم أهل الكوفة أن نهاية الأصول ثلاثة، فجعلوا الراء من "جعفر" زائدة، والجيم واللام من "سفرجل" زائدتين، وجعلوا وزن جعفر من الفعل "فَعَلَّلًا"، ووزن سفرجل: "فَعَلَّلًا"7 كما فعلناه نحن، وأمّا الكسائي منهم فجعل الزيادة من جعفر وأشباهه ما قبل الآخر.

وكان الذي حملهم على ذلك أن رأوا المثال يلزم ذلك فيه؛ ألا ترى أن إحدى اللامين من "فَعَلَّل" زائدة؟ وكذلك "فَعَلَّل" اللّامان من هذه الثلاثة زائدتان. هكذا قياس كل مضعّف. أعني أن يحكم على أحد المثلين أو الأمثال بالأصالة، وعلى ما عداه بالزيادة. فلمّا رأى ذلك لازماً

1 العقنقل: الكتيب العظيم من الرمل.

2 م: أصليات.

3 م: فجعلت.

4 سقط من م حتى "ولم ترنها بلفظها لأنها".

5 سقط من م.

6 ف: قولهم.

7 سقط "ووزن سفرجل فعلاً" من م.
8 م: إحدى.

(206/1)

في المثال قضى على الممثل بمثل 1 ما يلزم في المثال.
وذلك فاسدٌ 2 من وجهين:
أحدهما: أنه لا يُحکم بزيادة حرفٍ إلاً بدليل، من الأدلة المتقدمة الذكر 3: أعني الاشتقاق والتصريف
وأخواتهما 4. ولا شيء من ذلك موجود في جعفر ولا سفرجل. فالفضاء بالزيادة فيهما تحكّم محض.
والآخر: أن قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه، إذا لم يكن من لفظ الأصل. فكان ينبغي أن يجعل
وزن جعفر من الفعل على هذا: "فَعَلَر" 5 عند من يجعل الآخر زائداً، و 6 "فَعْفَل" عند من يجعل
الزائد ما قبل الآخر، وأن يجعل وزن سَفْرَجَل: "فَعْلَجَل" [أو "فَعْرَجَل"] 7.
ومن أهل الكوفة من ذهب إلى ما ذكرناه من أن الأصول ثلاثة، إلا أنه ورن ما عدا الأصول بلفظه،
فجعل 8 وزن جعفر: "فَعَلَر" 9، وسفرجل: "فَعْلَجَل".
ومنهم من قضى بزيادة ما عدا الثلاثة إلا أنه لا يرن. فإن قيل له: ما وزن جعفر وفَرَزْدَق؟ 10
قال: لا أدري.
وكل 11 ذلك باطل، لما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يقضى على حرف بزيادة، إلاً بدليل.
فالصحيح في النظر، والجاري في تمثيل الكلمة بالفعل، ما ذهب إليه أهل البصرة.
نجز القسم الأول 12.

1 ف: مثل.

2 انظر المسألة 114 من الإنصاف.

3 في الورقات 3-6.

4 م: وأخواتها.

5 م: فعلمن.

6 م: أو.

7 تنمة يقتضيها السياق.



- 8 م: فُجِعِل.
9 م: فَعَلِن.
10 م: أَوْ فَرَزْدَق.
11 م: وَكَانَ.
12 سقطت العبارة من م.

(207/1)

ذكر القسم الثاني من التصريف:

الإبدال:

حُرُوفُ الإِبْدَالِ:

فمن ذلك حروف البديل لغير 1 إدغام، وهي الحروف التي يجمعها قولك: "أَجْدُ طُوَيْتٌ مِنْهَا" 2. فهذه الحروف تُبَدَلُ من غير إدغام، على ما يُبَيِّنُ 3 بعد، إن شاء الله. فإن كان البديل لأجل إدغام لم يكن مختصاً بهذه الحروف. بل جائز في كلِّ حرف يُدغم في مُقاربه أن يُبدل حرفاً من جنس مُقاربه الذي يُدغم فيه، على ما يُبَيِّنُ 4 في الإدغام، إن شاء الله.

- 1 م: "بغير". وانظر شمس العلوم 1: 1-16 والأُمالي: 186-187 وشرح الشافية 4: 197-233 وشرح المفصل 10: 1-45.
2 في حاشية ف قول آخر يجمع تلك الحروف هو: طال يوم أنجذته.
3 ف: يتبين.
4 ف: يتبين.

(213/1)

إبدال الهمزة:

[باب إبدال الهمزة من الألف]:

فأما الهمزة فأُبدِلت من خمسة أحرفٍ. وهي الألف، والياء، والواو، والهاء، والعين.

فأبدلت 1 من الألف على غير قياس، إذا كان بعدها ساكن، فراراً من اجتماع الساكنين، نحو ما حكى عن أيوب السخيتي²، من أنه قرأ: "ولا الضَّالِّينَ" 3 - فهمز الألف وحركها بالفتح؛ لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات - ونحو ما حكى أبو زيد في كتاب الهمز⁴ من قولهم: شَابَّةٌ ودَابَّةٌ. وأنشدتِ الكافَّة⁵:

يا عَجَبًا، لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا ... حِمَارَ قَبَانٍ، يَسُوقُ أَرْنَبا
 خاطمها زَامَّها، أن تَذَهَبَا

أراد "زَامَّها" فأبدل. وحكى 6 المبرد عن المازني، عن أبي زيد، قال: سمعتُ عمرو بن عُبيد يقرأ: "فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ" 7، فظننتُ أنه قد لحن، حتَّى سمعتُ العرب تقول: دَابَّةٌ وشَابَّةٌ. [31 أ] .

1 انظر سر الصناعة 1: 82-106.

2 تابعي من البصرة، سيد فقهاء عصره، ثقة من حفاظ الحديث. تهذيب التهذيب 1: 397-399.

3 الآية 7 من سورة الفاتحة. وانظر الخصائص 1: 281 والإبدال 2: 544 والبحر المحيط 1: 30 وشرح الشافية 2: 248 وشرح شواهدا ص 168-169.

4 ذكر البغدادي أن هذا في آخر كتاب الهمز. شرح شواهد الشافية ص 168. ولكن مطبوعة كتاب الهمز ببيروت خالية منه.

5 الرجز مما تحكيه العرب على ألسنة البهائم. الخصائص 3: 148 والضرائر ص 222 والمنصف 1: 281 وسر الصناعة 1: 82 وشرح الشافية 2: 248 وشرح شواهدا ص 167-174 واللسان "زمم". م: "وأنشد الكلاي". وحمار قبان: دويبة. وخاطمها أي: يقودها من أنفها. وزامها مثل خاطمها.

6 في الخصائص والمنصف وسر الصناعة والمختسب وشرح الشافية والبحر المحيط. 7 الآية 39 من سورة الرحمن.

(214/1)

ومن ذلك قولُ الشاعر¹:

وَبَعْدَ انْتِهَاضِ الشَّيْبِ، مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ... عَلَى لِمَّتِي، حَتَّى اشْعَالَ جَيْمِهَا

يريد "اشعال" من قوله تعالى: {واشتعل الرأس شيباً} 2. وقال دكين:3:

راكِدةٌ مِخْلَتهُ، ومَحْلَبَةٌ ... وجُلُّهُ، حَتَّى أبيضَ مَلْبَبُهُ

يريد: ابيض. وقال كثير:4:

وللأرض: أَمَا سُوْدُهَا فَتَجَلَّلَتْ ... بِيَاضًا، وَأَمَا بِيضُهَا فَادْهَامَتْ

يريد: فادهامت.

وقد كاد يتسع هذا عندهم5. إلا أنه مع ذلك لم يكثر كثرة تُوجب القياس. قال أبو العباس:6: قلتُ

لأبي عُثْمَانَ: أَتَقِيْسُ هَذَا النَحْوَ؟ قَالَ: "لا، ولا أَقْبِلُهُ". بل ينقاس ذلك عندي، في ضرورة الشعر.

ومن هذا القبيل جَعَلَ ابْنُ جَنِّي 7 قولَ الراجز8.

من أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُ ... أَيَوْمَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِّرَ؟

وذلك9 أن الأصل "أيوم لم يُقدَّرْ أم يوم"، فأبدلت الهمزة ألفًا، وإن كان قبلها ساكن، على حدِّ قولهم

في المرأة: "المرأة"، وفي مُتَار: "متار"10. قال:

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَيَّ، وَأَشَقَّدُونِي ... فَصِرْتُ كَأَنِّي فَرَأُ، مُتَارُ 11

وذلك بأن ألقوا حركة الهمزة على الساكن، ولم يحذفوا الهمزة، بل جاءت ساكنة بعد الفتحة،

1 سر الصناعة 1: 83 والمقرب 3: 161 وشرح المفصل 9: 130 و10: 12 والضرائر ص 223

وشرح شواهد الشافية ص169 واللسان والتاج "شعل". والانتهاض: الانتشار. واللمة: شعر الرأس

يجاوز شحمة الأذن. والبهيم: الأسود.

2 الآية 4 من سورة مريم.

3 سر الصناعة 1: 83 والخصائص 3: 48 والمحتسب 1: 320 والضرائر ص222 والإبدال 2:

545 وسمط الآلي ص586-587. وفي النسختين: "رائدة مِخْلَته". والتصويب من المصادر المذكورة.

والراكدة: الساكنة الدائمة. والمخلاة: ما يوضع فيه طعام الدابة. والخلب: إناء الحليب. والمليب:

موضع اللب. والأصل: الملبّ بالإدغام. يصف إكرامه لفرسه.

4 ديوانه 2: 113 وسر الصناعة والخصائص وشرح شواهد الشافية. وادهامت: اشتد سوادها.

5 في سر الصناعة وشرح شواهد الشافية: عنهم.

6 هو المبرد. المنصف 1: 281.

7 الخصائص 3: 94-65 وسر الصناعة 1: 85.

8 النوادر ص13 والضرائر ص112 والمحتسب 2: 366 والخصائص 3: 94 وسر الصناعة 1:

85 والخزانة 4: 589 ووقعة صفيين ص 395. ونسب في الأخير إلى الإمام علي برواية: أيوم ما

قُدْرَ.

9 م: ومن ذلك.

10 م: وفي مثار مثار.

11 عامر بن كثير الحاربي. سر الصناعة 1: 87 والخصائص 2: 176 و3: 149 واللسان "تأر"
و"تور" و"شقد" وأشقدوني: طردوني. والفراء: حمار الوحش. والمتار. المضروب بالعصا ليترد.

(215/1)

فأبدلت ألفاً كما فعل ذلك بـ"كاس"، فصار "يُقَدْرَامُ"، فاجتمعت الألف مع الميم الساكنة، فأبدلت
همزة مفتوحة فراراً من اجتماع الساكنين. وقد تقدّم في "الضرائر" 1 أنه ممّا حُذِفَ 2 منه النون الخفيفة،
نحو قول الآخر 3:

اضْرِبْ عَنْكَ الِهُمُومَ، طَارِقَهَا ... ضَرَبْتَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ
وأبدلت أيضاً من الألف، وإن لم يكن بعدها ساكن. وذلك قليل جداً لا يقاس لقلته في الكلام ولا في
الضرورة. فقد روي أن العجاج يهيمز "العالم" والخاتم 4. قال:
يا دارَ سَلَمَى، يا اسَلَمِي، ثُمَّ اسَلَمِي
ثم قال 5:

فَحَنِدِفُ 6 هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ
وحكي عن بعضهم: تأبلت القدر، إذا جعلت فيها التّأبِلَ 7.
وتكون الهمزة ساكنة. إلا أن تكون الألف في النية متحركة فإن الهمزة إذ ذاك تكون متحركة بالحركة
التي للألف في الأصل. فمن ذلك ما حكاها بعضهم من قولهم: قَوَقَاتِ الدَّجَاجَةِ، وَحَلَّاتُ 8 السَّوْبِقِ،
ورثأت المرأة زوجها، وَلَبَّأَ الرَّجُلُ بِالْحَجِّ. ومنه قول ابن كثرة 9:
وَلَى نَعَامُ بَنِي صَفْوَانَ، زَوْزَاءَةٌ ... لَمَّا رَأَى أَسَدًا، فِي الْغَابِ، قَدْ وَثَبَا
ومنه ما أنشده الفراء، من قول الآخر 10:

1 يريد كتابه الموسوم بالضرائر. انظر ص 112 منه.

2 م. "متى حذفت". ويريد ابن عصفور أن الرجز المذكور حمله في كتاب الضرائر على حذف النون.

3 ينسب إلى طرفة، وقيل إنه مصنوع عليه. ديوان طرفة ص 195 والنوادر ص 13 وسر الصناعة 1:

93 واللسان والتاج "قنس". وقونس الفرس: عظم ناتئ بين أذنيه. واضرب أي: اضربن. والطارق:
الآتي ليلاً.

- 4 م: "العالم والجار". وانظر سر الصناعة 1: 102 وشرح الشافية 3: 204 وشرح شواهده
ص428.
- 5 ديوان العجاج ص58-60 وشرح الشافية 3: 205 وشرح شواهدها ص428 وسر الصناعة 1:
101. وذكر ابن عصفور في "الضرائر" أن العجاج همز الألف هنا ضرورة، ليجنب البيت السناد.
انظر ص223 منه.
- 6 في النسختين: وخندف.
- 7 التابل: أبنار الطعام. وقد تممز. الخصائص 2: 145 وسر الصناعة 1: 102.
- 8 الخصائص 3: 146. قلت: التمثيل بقولهم "حلاّت" سهو؛ لأنّ الهمزة فيه ساكنة لا متحركة.
- 9 في النسختين: "قول كثير". والتصويب من الخصائص وسر الصناعة. والشاعر هو زيد بن كثوة.
- الخصائص 3: 145 وسر الصناعة 1: 102 والحيوان 6: 116 والضرائر ص221 والمقرب 2:
160 والمختسب 1: 310 والصحاح واللسان والتاج "كتو" و"نعم" و"زوي". جعل أعداءه كالنعام.
وهو إزاءهم كالأسد. والزوزة من قولك: زوزى، إذا نصب ظهره وأسرع.
- 10 رؤية. سر الصناعة 1: 102 وشرح الشافية 2: 250 و3: 204 وشرح شواهدها ص175-
176. والدكاديك: مع دكداك. وهو الرمل المتلبد في الأرض. والبرق: جمع برقة. وهي غلظ فيه
حجارة ورمل.

(216/1)

يا دارَ مَيِّ، بِدَكَدِيكَ الْبُرْقِ ... صَبْرًا، فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ
وَحَكَى أَيْضًا مِنْ كَلَامِهِمْ: رَجُلٌ مَثَلٌ 1، مِنْ الْمَالِ. وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ: قَوْفَى وَحَلَّى وَرَثَى وَلَبَّى وَالرُّوزَةَ
وَالْمُشْتَقَّ وَرَجُلٌ مَالٌ 2.

وَأَبْدَلْتُ مِنَ الْأَلْفِ بَاطِرَادَ فِي الْوَقْفِ، نَحْوَ قَوْلِكَ فِي الْوَقْفِ 3 عَلَى حُبْلَى وَمُوسَى وَرَأَيْتُ رَجُلًا: حُبْلًا،
وَمُوسًا، وَرَأَيْتُ رَجُلًا. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْوَقْفِ 4.

وَأَبْدَلْتُ أَيْضًا بَاطِرَادَ مِنَ الْأَلْفِ الرَّائِدَةِ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلْفِ الْجَمْعِ، فِي نَحْوِ "رَسَائِلَ" فِي جَمْعِ رِسَالَةٍ،
هَرُوبًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ: أَلْفَ الْجَمْعِ وَأَلْفَ "رِسَالَةٍ"، فَحُلِّبْتُ هَمْزَةً لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ، وَالْهَمْزَةُ

قريبةُ المخرج 5 من الألف لأنها معًا من حُرُوفِ الحلق. وَحُرِّكَتِ الهمزة بالكسر، على أصل التقاء الساكنين. ولا يجوز في هذا وأمثاله إلاّ البدل.
 ومن هذا القبيل، عندي 6، إبدالها من الياء والواو، إذا وقعتا طرفًا بعد ألف زائدة، نحو: كِساءٍ وِرْداءٍ. وذلك أن الأصل "كِساؤٌ" و"رِدايٌ"، فتحركت الواو والياء 7 وقبلهما فتحة، وليس بينهما وبينها حاجز إلاّ الألف، وهي حاجز غير حصين لسكونها وزيادتها، والياء والواو في محلّ التغيير -أعني طرفًا- فقلبتا 8 ألفًا. فاجتمع ساكنان: الألف المبدلة من الياء أو الواو 9 مع الألف الزائدة. فقلبت همزة. ولم تُرَدَّ إلى أصلها من الواو والياء 10 لئلا يُرجع إلى ما فرّ منه.
 فإن كان بعد الياء أو الواو تاء التانيث، أو زيادة التنثية، فلا يخلو أن تكون الكلمة قد بُنيت على التاء أو الزيادتين أو لا تُبنى. فإن بُنيت عليها بقيت الياء والواو على أصلهما ولم يُغيَّرا، نحو: رماية وشقاوة وعقلته بثنايين 11. وإن لم تُبن عليها وجُعِلت كأنها 12 ليست في الكلمة قلبت، نحو: عِظاءة 13 وصلاة 14 وكِساءٍ وِرْداءٍ.

- 1 أي: كثير المال.
- 2 كذا. والأصل الأول "مُول" قلبت الواو ألفًا.
- 3 الكتاب 2: 285 والإبدال 2: 545.
- 4 كذا. ولم يتقدم للوقف باب في هذا الكتاب. وانظر ص 68 و 78 و 81-82 و 113.
- 5 م: قريبة في المخرج.
- 6 م: "أعني". وسقطت من ف.
- 7 ف: الياء والواو.
- 8 م: "فقلبتها". ف: فقلبت.
- 9 ف: الواو.
- 10 م: من الياء والواو.
- 11 عقلت البعير بثنايين أي: عقلت يديه بجبل أو بطرفي جبل. انظر التاج "ثني".
- 12 م: كأنهما.
- 13 العِظاءة: دوية.
- 14 الصلاة: مدقُّ الطيب.

وقد يُفعل ذلك بالياء والواو، وإن كانتا بعد ألف غير زائدة، نحو قولهم في آية وثاية 1 وطاية 2 في النسب: [31 ب] آئِيٌّ وَثَائِيٌّ وَطَائِيٌّ، تشبيهاً للألف غير الزائدة بالألف الزائدة. ومن هذا القبيل أيضاً، عندي 3، إبداهمُ الهمزة من الياء والواو، إذا وقعتا عيين في اسم الفاعل بعد ألف زائدة، بشرط أن يكون الفعل الذي أخذ منه اسم الفاعل قد اعتلَّت عينه، نحو: قائم وبائع. الأصل فيهما "قاوِمٌ" و"بايِعٌ"، فتحركت الواو [والياء] 4 وقبلهما فتحة، وليس بينها وبينهما حاجز إلا الألف الزائدة - وهي كما تقدَّم حاجزٌ غيرُ حصينٍ - وقد كانت الياء والواو قد اعتلَّتتا في الفعل في "قامٌ" و"باعٌ"، فاعتلَّتتا 5 في اسم الفاعل حملاً على الفعل، فقلبتا 6 ألفاً فاجتمع ساكنان، فأُبدل من الثانية همزة، وحُرِّكت 7 هروباً من التقاء الساكنين. وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين.

وزعم 8 المبرد أن ألف "فاعل" أُدخلت قبل الألف المنقلبة، في "قالٌ" و"باعٌ" وأمثالهما، فالتقى ألفان - وهما لا يكونان إلا ساكنين - فلزم الحذف لالتقاء الساكنين أو التحريك. فلو حذفَت لالتبس 9 الكلام وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل. فتحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة.

فإن صحَّ حرف العلة في الفعل صحَّ في اسم الفاعل، نحو: عاور 10، المأخوذ من "عورٌ" 11، على ما يُحكم في باب القلب 12.

فالهمزة في هذا الفصل والذي قبله، وإن كانت مبدلة من الياء والواو، من جنس ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف؛ لأنهما لا تُبدل منهما همزة إلا بعد قلبهما ألفاً كما تقدَّم، ولا يجوز اللفظ بالأصل في "قائمٌ" و"بائعٌ" وبأبهما، لا تقول "قاوِمٌ" ولا "بايِعٌ" 13.

1 الناية: مأوى الغنم والبقر.

2 الطاية: مرید النمر.

3 سقط من م.

4 من م.

5 في النسختين: فاعتلت.

6 في النسختين: فقلبت.

7 م: وحركة.

8 سقط حتى قوله "صارت همزة" من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف على طيارة. وقد نقل جهل مالكي النسخة هذا الطيارة إلى موضع آخر من الكتاب، فأثبتناها هنا على الصواب. وانظر المقتضب 1: 99.

9 ف: لا التبس.

10 ف: مُعاود.

11 ف: عاودَ.

12 كذا. وفي باب القلب أحال على ما هنا، دون بيان. انظر الورقة 42.

13 ويجوز فيما كانت فاؤه أن تبدل الهمزة بعد الألف فيه ياء، نحو: آيِبٌ وآيِمٌ وآيِلٌ وآيِنٌ.

(218/1)

ومن قبيل ما أبدلت الهمزة فيه من الألف باطِّراد إبدالهم الهمزة من ألف التانيث، في نحو: صحراء وحمراء وأشباههما. الهمزة في جميع هذا مبدلة من ألف التانيث. فإن قال قائل: وما الدليل على ذلك؟ فالجواب أن تقول 1: الدليل على ذلك أن الهمزة لا تخلو من أن تكون للتانيث بنفسها، أو بدلاً من ألف التانيث. فباطل أن تكون بنفسها للتانيث لأمرين: أحدهما: أن الألف قد استقرت للتانيث في "حُبلى" وأشباهه، والهمزة لم تستقر له، إذ قد يمكن أن تجعل بدلاً من ألف. وإذا أمكن حمل الشيء على ما استقر وثبت كان أولى من أن يدعى أنه خلاف الثابت والمستقر 2.

والآخر: أنهم قالوا في جمع صحراء: صحاريٌّ، وفي بطحاء: بطاحيٌّ. قال الوليد بن يزيد 3:

لَقَدْ أَغْدُو، عَلَى أَشَقِّ ... رَ، يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّ

وقال غيره 4:

إِذَا جَاشَتْ حَوَالِيَهُ تَرَامَتْ ... وَمَدَّتْهُ الْبَطَاحِيُّ، الرِّغَابُ

ولو لم تكن هذه الهمزة مبدلة من ألف التانيث لوجب، في لغة من يُحَقِّقُ، أن يُقال: "بطاحيٌّ" و"صحاريٌّ"، كما قالوا: قُرَاءةٌ 5 وقراريٌّ. لكن لما كانت مبدلة، لأجل الألف التي قبلها، وجب رجوعها إلى أصلها لزوال موجب القلب في الجمع 6، وهو الألف التي قبلها، فصار "صحاريٌّ"، فوقع الياء الساكنة قبل الألف التي للتانيث، فقلبت الألف ياء لوقوع الياء والكسرة قبلها، ثم أُدغمت الياء في الياء.

فإن قال قائل: إنما يدل قولهم "صحاري" على أن الهمزة مبدلة من غيرها، إذ لو لم تكن بدلاً لقالوا "صحاريء" 8. فأما أنها مبدلة من الألف فليس على ذلك دليل. إذ لعلها بدل من ياء أو واو. فالجواب أنه إذا ثبت أنها بدل فينبغي أن تجعل بدلاً من ألف؛ لأن الألف قد ثبتت

1 م: يقول.

2 م: خلاف المستقر.

3 ديوانه ص 58 وسر الصناعة 1: 97 والإنصاف ص 816 وشرح الشافية 1: 194 وشرح شواهده ص 95 وشرح الملوكي ص 269 وشرح المفصل 5: 58 والخزانة 3: 324-326. وأغدو: أذهب صباحًا. والأشقر: فرس حمرة صافية. ويغتال: يقطع بسرعة فائقة.

4 سر الصناعة 1: 97 والخزانة 3: 325 وشرح المفصل 5: 58. وجاشت: اضطربت. والحوالب: منابع العرق. والبطاحي: جمع بطحاء والرباب: الواسعة.

5 القراء: الناسك المتعبد.

6 سقط "في الجمع" من م.

7 سقط من م.

8 ف: صحاري.

(219/1)

للتأنيث، كما 1 ذكرنا في "حُبلى" وأمثاله، ولم تثبت الياء ولا الواو للتأنيث، في موضع من المواضع. فهذا 2 جميع ما أبدلت فيه الهمزة من الألف، مقيسًا ذلك فيه، وغير مقيس 3.

1 م: لما.

2 م: هذا.

3 في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

(220/1)

باب إبدال الهمزة من الواو: 1

الواو 2 لا يخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة. فإن كانت متحركة فلا يخلو من أن تكون أولًا أو غير أول. فإن كانت أولًا فلا يخلو أن تكون وحدها، أو ينضاف إليها واو أخرى. فإن انضاف إليها أخرى أبدلت الأولى 3 همزة، هروبًا من ثقل الواوين. وذلك نحو قولهم في جمع واصل: أوصل 4. أصله "وواصل" فقلبت الواو همزة. وكذلك أول أصله "وول"؛ لأنه "فعل" 5 من لفظ أول، وأول فإؤه وعينه واو. فقلبت الواو الأولى همزة. ولا يجوز في هذا وأمثاله إلا الهمز.

فإن كانت وحدها فلا يخلو 6 من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة. فإن كانت مكسورة أو مضمومة جاز أن تبدل منها همزة، فتقول في "وعد": أعِد، وفي "وَقَتَّتْ": أقتت، وفي "وسادة": إسادة، وفي "وعاء": إعاء. وقد [32 أ] قرئ: "ثم استخرجها من إعاء أخيه" 7. وكذلك تفعل بكل واو تقع أولًا مكسورة أو مضمومة.

وإنما فعلت ذلك، لثقل الضمة والكسرة في الواو. وذلك أن الضمة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء. فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع واوان. وإذا كانت مكسورة فكأنه قد

1 سقط "باب" من ف.

2 سقط من م. وانظر سر الصناعة 1: 104-113 والكتاب 2: 313. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك وغيره أحكام إبدال الواو همزة إذا كانت أولًا أو حشواً. انظر الارتشاف 1: 126-127.

3 م: الأول.

4 م: "قولهم أوصل في جمع واصل". وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك: أو يصل تصغير واصل أصله: ووصل.

5 م: "وكذلك أولى أصله وولى لأنه فعلى". ومثله في سر الصناعة 1: 111 وفي نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف.

6 م: فلا تخلو.

7 الآية 76 من سورة يوسف. وهذه قراءة سعيد بن جبير. انظر البحر المحيط 5: 332، حيث ذكر أبو حيان أن هذه لغة هذيل. وانظر المنصف 1: 230.

(221/1)

اجتمع لك ياء وواو. فكما أن اجتماع الواوين، والياء والواو1، مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمة، والواو والكسرة.

وزعم المازني² أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتبع في ذلك السماع. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، قياساً وسماعاً:

أما القياس فلما ذكرنا من أن الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو، حتى يقلّبوا الواو إلى الياء، تقدّمت أو تأخّرت، فيقولون: "طَوَيْتُ طَيًّا" والأصل "طَوِيًّا"، ويقولون: "سَيِّدٌ" والأصل "سَيِّوِدٌ". فكذلك ينبغي أن يكون النطق بالواو المكسورة مستثقلاً³.

فإن قال قائل: هلاً قستم "وشاحاً" وأخواته على وَيح ووَيس وأمثالهما. فكما أن الواو والياء إذا اجتمعتا في أول الكلمة لم يوجب ذلك قلب الواو همزة، فكذلك الواو مكسورة. فالجواب أن الواو المكسورة إنما تُشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء نحو طَيّ. وذلك أن الحركة في النية بعد الحرف. وسيقام الدليل على ذلك في موضعه. فالكسرة إذاً من وشاح في النية بعد الواو، وهي بمنزلة الياء، وتبقى الواو ساكنة. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة، يجب إعلالها. نحو طَيّ، فكذلك يجب إعلال ما أشبهها، نحو: وشاح.

فإن قيل: فهلاً أُعلت بقلبها ياء، كما فُعل بها في طَيّ. فالجواب أنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأن المقصود بالإعلال التخفيف، والكسرة في الياء ثقيلة، فأُعلت بإبدال الهمزة منها⁴.
وأما السماع فلأنهم 5 قد قالوا: إسادة وإشاح وإعاء وإفادة. وكثُر ذلك كثرة، توجب القياس في كل واو مكسورة وقعت أوّلاً.

وإن كانت مفتوحة لم تُهمز إلا حيث سُمع؛ لأنّ الفتحة بمنزلة الألف. فكما لا تُستثقل 6 الألف والواو، 7 في نحو: عاود⁸، وأمثاله فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة. والذي سُمع من

1 م: والواو والياء.

2 علق عليه أبو حيان في حاشية ف بنص، نقله من "الشرح الصغير" على الجمل لابن عصفور. وفيه أن مذهب المازني هو خلاف ما يذكره ابن عصفور هنا، وأن الجرمي هو الذي منع القياس في هذه المسألة. وفي الحاشية أيضاً بخطه أن أكثر النحاة على القياس في ذلك. وأن همز أحد وأناة شاذ باتفاق. وفي الارتشاف¹: 127 أن همز المكسورة وعدم همزها مرويان عن الجرمي والمازني.

3 م: مستقبلاً.

4 سقط "فإن قال قائل هلا قستم ... بإبدال الهمزة منها" من م.

5 ف: فإنهم.

6 م: لا تستقبل.

7 كذا، فهو يقيس الواو المفتوحة على اجتماع الألف والواو. والفتحة هناك هي بعد الواو، والألف هنا هي قبلها. وبين الوجهين ما ترى من الفارق. وانظر ما احتج به في قياس وشاح على طي ص222.

8 كذا بحمل الواو المفتوحة أوّلاً على "عاود"، وسيحمل فيما بعد "عاود" على الواو المفتوحة أوّلاً. انظر ص223-224.

(222/1)

ذلك: أَجَمَ في "وَجَم"، و1 امرأة أَنَاةٌ وأصله "وناة" من الوَيْي وهو الفُتور، وَأَحَدٌ في "وَحَدٍ"، وأَسْمَاءٌ في "وَسْمَاءٌ".

فإن وقعت غير أوّل فلا يخلو من أن تكون مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة. فإن كانت مضمومة جاز إبدالها همزة، بشرط أن تكون الضمّة لازمة، وألاً يمكن تخفيفها بالإسكان. قالوا2 في جمع نارٍ: "أَنْوَرٌ"، ودارٍ: "أَدْوَرٌ"، وتَوْبٍ: "أَتْوَبٌ". قال3.

لِكُلِّ حَالٍ، قَدْ لَبِسْتُ أَتْوَبًا

وإنما قلبت همزة لما ذكرنا من استتقال الضمّة في الواو، مع أنه لا يمكن تخفيفها بالإسكان، لئلا يؤدي ذلك إلى التقاء الساكنين. ولو أمكن ذلك لم تبدل همزة، نحو قولهم: سُورٌ4، في جمع سوار. فإن كانت الضمّة غير لازمة لم تبدل الواو همزة، لا تقول: هذا "عَزَةٌ" تريد: هذا عَزْوٌ، ولا تقول: "لَوْ اسْتَطَعْنَا" تريد: لَوْ اسْتَطَعْنَا؛ لأنّ الضمّة في غزو إعراب، وفي واو "لو" لالتقاء الساكنين، وحركة الإعراب وحركة التقاء الساكنين عارضتان5، فلا يُعتدُّ بهما.

وزعم ابن جنيّ أنه لا يجوز قلب الواو المضمومة همزة إذا كانت زائدة، وإن اجتمع الشرطان؛ فلا يقال: "الترهُؤُكُ" في مصدر ترهُؤُكُ. والسبب في ذلك عنده أنها إذا كانت أصلية فإنّ تصريف الكلمة، أو اشتقاقها، يدلُّ على أنّ الهمزة مبدلة من واو، ولا يتصوّر ذلك فيها إذا كانت زائدة. فلو أبدلت لأدّى ذلك إلى الإلباس، في بعض المواضع، فلم يُدر: أزيدت ابتداءً، أم زيدت الواو أوّلاً ثمّ أبدلت الهمزة منها؟ فلمّا كان إبدال الزائدة يؤدي إلى الإلباس، في بعض المواضع، رُفض إبدالها. ومما يقوي هذا المذهب أنها لا تُحفظ من واو زائدة مبدلة6.

وإن كانت مفتوحة لم يجز قلبها أصلاً؛ لأنّ قلبها في أوّل الكلمة - كما ذكرنا - لا يُقاس.

- 1 المنصف 1: 231-232. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: جاء في الحديث: "فقد ذهبَتْ أبلتُهُ" - وذلك من الثقل والوخامة- وقولهم: استوبلت البلد. وانظر الفائق والنهاية "أبل". وبخطه أيضاً عن ابن الخشاب أن أناة تحمل على كونها من "ء ن ي"، وأحد من الوحدة مع ورود "أَحَدٌ أَحَدٌ"، وأبلة من الوبالة، وناقاة أفتٌ للسريعة فيه قلب مكاني وإبدال لأنه في الأصل فوت مصدر وصف به، فقدمت الواو وأبدلت همزة. قلت: الصواب أن الأفت لا قلب فيه ولا إبدال.
- 2 المنصف 1: 284.
- 3 معروف بن عبد الرحمن. الكتاب 2: 185 والمقتضب 1: 29 و132 و2: 199 وسر الصناعة ص 804 وديوان حميد بن ثور ص 61 ومجالس ثعلب ص 371-372 والمنصف 1: 284 واللسان "توب" والعيبي 4: 522.
- 4 م: أسؤر.
- 5 م: عارضتين.
- 6 سقط "وزعم ابن جني أنه ... زائدة مبدلة" من م. وفي الارتشاف 1: 126-127 أن هذا الحكم خلاف لابن جني.

(223/1)

[32 ب] فإذا كانت لا تُهمز في أول الكلمة إلا حيث سُجِعَ، مع أن أول الكلمة طرف، فالتغيير إليه أسرع من التغيير إلى الحشو، فالأحرى ألا تنقلب 1 حشواً. فلا تقول في عاود: "عَاءَد"، ولا في ضوَّرب: "ضآرب". ولا يُحفظ من كلامهم شيء من ذلك.

فإن كانت مكسورة، أو واقعة موقع حرف مكسور، فلا يخلو أن تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد أو لا تقع. فإن 2 لم تقع بعدها لم تُهمز. وهي في مثل قائم بدل من ألف لا من واو. فإن وقعت بعدها فلا يخلو أن يكون قبل الألف ياء أو واو أو لا يكون. فإن كان 3 قبلها واو أو ياء لزم قلب الواو همزة، إن كانت تلي الطرف. فتقول في جمع أول: أوائل، وفي جمع سيِّد: سيَّائد. والأصل "أوأول" و"سيَّاود"، فقلبت الواو همزة لاستثقال الواوين والألف، أو الياء والواو والألف، وبناء الجمع الذي لا نظير له في الأحاد.

هذا مذهب جمهور النحويين، إلا أبا الحسن الأخفش، فإنه كان لا يهمز من ذلك إلا ما كانت الألف

منه بين واوين، ويجعل ذلك نظيراً للواوين إذا اجتمعا في أوّل الكلمة. فكما أنك تهمز الأولى منهما للعلّة التي تقدّم ذكرها. فكذلك تهمز الواو الآخرة في أوائل وأمثاله. ولا يرى مثل ذلك، إذا اجتمعت ياءان أو واو وياء. ويقول: لأنه إذا التقى الياءان أو الياء والواو أوّلاً، نحو بين اسم موضع، وويل ويوم، لم يلزم الهمز. فكذلك لا يهمز عنده مثل: سيائق 4 وسيائد 5.
ما لم تصحّ الواو في المفرد، في موضع ينبغي أن تعتلّ 6 فيه، أو تكون الواو في نيّة ألاّ تليّ الطرف، فإنها تصحّ إذ ذاك ولا يجوز أن تبدل منها الهمزة. فتقول 7 في جمع ضيؤون 8: ضياون. ولا تقلب الواو همزةً لصحّة الواو في ضيؤون، إذ قد 9 كان ينبغي أن يكون ضيئنا وتقول 10 في جمع عوارٍ 11، إذا قصرته للضرورة: عواورٍ؛ لأنّ الأصل فيه "عواوير"، فلا تكون

- 1 م: "ألا يقلب". وقد حمل ههنا الواو حشواً عليها أوّلاً، وكان قد حمل قبل الواو أوّلاً عليها حشواً، انظر ص 222-223.
- 2 سقط حتى "لا من واو" من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف عن نسخة الخفاف.
- 3 المنصف 2: 43-46.
- 4 السيائق: جمع سيّقة. وهي ما سبق من النهب وطرد.
- 5 سقط: "هذا مذهب جمهور النحويين.. وسيائد" من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
- والسيائد: جمع سيّد وسيّدة. وانظر آخر هذا الباب.
- 6 م: تعمل.
- 7 المنصف 2: 46-46.
- 8 الضيؤون: السنور الذكر.
- 9 م: "إذ وقد". وانظر ص 150 و 204 و 224 و 329 و 430.
- 10 المنصف 2: 47-50.
- 11 العوار: القذى أو الرمد.

(224/1)

الواو تلي الطرف في التقدير. قال 1:
وكحلّ العينين، بالعواور 2.

فلم تُهمز لأنَّ الأصل "العواوير".

وإن كانت الواو لا تلي الطرف لم تُهمز أصلاً نحو: عواوير في جمع عُوَار، وطَوَاوِير في جمع طاووس؛ لأنها قد قويت ببعدها عن محلّ التغيير. وهو الطَّرْفُ. إلا أن تكون في نيّة أن تلي الطَّرْفَ، فإنه يلزم همزها. وذلك نحو: أوائل 3 في جمع أوّل، إذا اضطررت إلى زيادة هذه الياء قبل الآخر في الشعر؛ لأنَّ هذه الياء زِيدت للضَّرورة فلم يُعتدَّ بها.

فإن لم يكن قبل الألف واو، ولا ياء، فلا يخلو من أن تكون الواو في المفرد زائدة للمدِّ أو لا تكون. فإن كانت زائدة للمدِّ قلبت همزة، نحو: حلوبة 4 وحلائب. وسبب ذلك أنها اجتمعت ساكنة مع ألف الجمع، ولا أصل لها في الحركة فُتَحَرَكَ، فأبدلت همزة؛ لأنَّ الهمزة تَقْبَلُ الحركة. وإن لم تكن زائدة للمدِّ لم تُقلب همزةً أصلاً، إلا حيث سُمع شاذًّا. والذي سُمع من ذلك: أَقَائِمُ 5 في جمع أقوام. وأصله "أقاويم"، فأبدل من الواو المكسورة همزة، وإن كانت غير أوّل، تشبيهاً لها بالواو المكسورة إذا وقعت أوّلاً.

وأما مَصَائِبُ في جمع مُصِيبَةٍ فكان القياس فيها "مصابوب"، على ما يُبيّن في باب القلب 6. فإمّا أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أوّل شدوذاً، فتكون مثل أقائِم في جمع أقوام—وهو مذهب الرِّجَّاح— وإمّا أن يكونوا غَلَطُوا فشبَّهوا ياء مُصِيبَةٍ، وإن كانت عيناً، بالياء الزائدة في نحو صحيفة، فقالوا: مَصَائِبُ، كما قالوا: صَحَائِفُ. وهو مذهب سيبويه 7. والأوّل أقيسُ عندي؛ لأنَّه قد تَبَتَّ له نظيرٌ. وهو أَقَائِمُ 8.

فإن 9 لم تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد، أو وقعت بعدها في غير الأماكن.

1 جندل بن مثنى الطهوي. الكتاب 2: 364 والمنصف 2: 49 والخصائص 1: 195 و3: 164 و326 وشرح الشافية 3: 131 وشرح شواهد ص 374-376.

2 م: بالعواوير.

3 في النسختين: أوائل.

4 الحلوبة: ذات الحليب من الأنعام. م: حلوبه.

5 م: أقائم.

6 انظر ص 323.

7 الكتاب 2: 367.

8 م: أقائم.

9 سقط من م حتى قوله "إبدال الهمزة من الألف".

(225/1)

المذكورة، لم تُهمز أصلاً، بلا خلاف في شيء من ذلك. إلا أن تقع بعد ألف زائدة، في اسم مفرد يوافق الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في الحركات وعدد الحروف، وقد تقدّم الألف ياءً أو واو، فإنّ في ذلك خلافاً. فمذهب سيبويه إجراء ذلك مجرى الجمع لقربه منه، فتبدل الواو همزة. ومذهب الرّجّاج أنه لا يجوز إبدالها لأنّ الاسم مفرد، وإنما ثبت إبدالها في المجموع. فتقول في "فواعل" من القوّة، على مذهب سيبويه: "قواء". وعلى مذهب الرّجّاج: "قواو". وهذا النوع لم يرد به سماع، لكنّ القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه. أعني من 1 أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر.

فأمّا قائم وأمثاله فمن قبيل ما أبدلت فيه الهمزة من الألف، وقد تقدّم ذلك في فصل 2 إبدال الهمزة من الألف.

فإن كانت الواو ساكنة لم تُهمز إلا في ضرورة، بشرط أن يكون ما قبلها حرفاً مضموماً، فتقدّر الضمّة على الواو، فتهمز كما تُهمز الواو المضمومة. فتقول [33 أ] في الشعر في 3 مثل مُوعِد: مُوعِدٌ. قال 4:

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى ... [وجعده، إذ أضاءهما الوُفُودُ]

1 كذا.

2 كذا.

3 سقط من م.

4 خرجناه في ص 69. وفي حاشية ف بخط أبي حيان.

حَبُّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَيَّ مُوسَى ... وجعده، إذ أضاءهما الوُفُودُ

(226/1)

باب إبدال الهمزة من الياء:

الياء 1 تُبدل همزةً باطّراد، إذا وقعت بعد الألف التي في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في مذهب

سيبويه²، بشرط أن تكون قد زيدت في المفرد للمدّ، نحو: صحيفه وصحائف وكتيبة وكتائب. فإن لم تكن الياء زيدت³ في المفرد للمدّ لم تُهمز، إلا بشرط أن تكون تلي الطرف لفظاً أو نيّة، وبشرط أن يكون ألف الجمع يلي واواً أو ياءً. فتقول⁴ في جمع عيّل⁵: عيائل، فتهمز لثقل البناء مع ثقل اجتماع حروف العلة -وهي الياءان⁶ والألف- مع قرب الياء من محلّ التغيير. وهو الطرف. وكذلك لو اضطرت فقلت في جمعه⁷: عيائل، فزدت ياءً همزت؛ لأنّ الياء في التبيّة تلي للطرف، ولا يُعتدُّ بالياء المزيدة لأنها عارضة في الجمع، إنّما أتت بها للضرورة. فإذا زالت من محلّ الضرورة حذفت الياء. قال الشاعر⁸:

فيها عيائلُ أسودٍ، ومُهمز

فهمز.

وكذلك لو بنيت⁹ "فوعلاً" من البيع لقلت: بيّع. أصله "بويّع"، فقلبت الواو ياء لأجل الإدغام. فإذا جمعته قلت: بوائع، فتهمز الياء لما ذكرنا من ثقل البناء، وثقل اجتماع حروف

1 انظر سر الصناعة 1: 104-113 والكتاب 2: 313.

2 سقط "في مذهب سيبويه" من النسختين وألحق بحاشية ف بخط أبي حيان.

3 م: مزيدة.

4 المنصف 2: 43-45.

5 العيل: واحد العيال. وهي الأولاد الذين يعال بهم.

6 م: الياء.

7 ف: "في جمع". وألحق في الحاشية "عيل".

8 حكيم بن معية الربيعي. الكتاب 2: 179 وشرح أبياته 2: 396 والمخصص 11: 7 والمقتضب

2: 203 وشرح المفصل 5: 18 و10: 91 وشرح الشافية 3: 132 وشرح شواهد ص 377-

381. وروي: عيايل.

9 المنصف 2: 44.

العلة—وهي الياء والواو والألف— مع القرب من محل التغيير. وهو الطرف. وكذلك لو اضطرت فردت ياء قبل الآخر، فقلت: بَوَائِعُ، لَهَمَزَتْ لِأَنَّ الْيَاءَ عَارِضَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ.
ولو جمعت مثل "بَيَّاع" لقلت "بَيَّاعِ" 1، ولم تهمز. وإن قدرت بَيَّاعًا: "فَوَعَالًا" قلت: بَوَائِعُ، ولم تهمز أيضًا لبعدها الياء من الطرف لفظًا ونيةً.
وزعم 3 أبو الحسن الأخفش أنه لا يجوز قلب الواو همزة، إلا إذا اكتنف ألف الجمع واوان 4، نحو أول وأوائل. فأما إن اكتنفها ياءان، أو واو وياء، فلا يجوز عنده قلب حرف العلة الذي بعد الألف. بل يقول في جمع "فَوَعَلَ" من البيع: بَوَائِعُ، وفي جمع بَيْنَ: بَيَّائِنُ، وفي جمع سَيِّدِ الْمُتَقَدِّمِ في فصل 5 الواو: سَيَّاوِدُ. وحجته على ذلك أن الواوين أثقل من الياءين، ومن الواو والياء، والقلب لم يُسمع إلا في الواوين، نحو قولهم في جمع أول: أوائل. فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته من الثقل. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بدليل ما حكاه المازني عن الأصمعي. من قولهم في جمع عَيْلٍ: عَيَائِلُ بالهمزة، ولم تكتنف ألف الجمع واوان. فدل ذلك على أن العرب استنقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علةً.

فإن قال قائل: فلعل قولهم في [جمع] عَيْلٍ: "عَيَائِلُ" شاذ. لذلك لم يُسمع من ذلك إلا هذه اللفظة، فلا ينبغي أن يقاس عليه. فالجواب أنه، وإن لم يُسمع منه إلا هذه اللفظة، لا ينبغي أن يُعتقد فيه الشذوذ؛ لأنه لم يرد له نظير غير مهموز، 6 فيجعل الهمز في هذا شذوذًا. بل جميع ما أتى من هذا النوع هذا اللفظ—وهو مهموز— فكان جميع ما أتى من هذا الباب مهموزًا. إذ هذا اللفظ هو جميع ما أتى من هذا الباب.

وقد جعل أبو الحسن مثل هذا أصلًا يقاس عليه. وذلك أنه قال في النسب إلى فَعُولَةٍ: "فَعْلِيٌّ" 7، نحو: رَكِيٌّ في النسب إلى رَكُوبَةٍ، قياسًا على قولهم في النسب إلى شَنْوَةٍ: شَنْئِيٌّ. ثم أورد اعتراضًا على نفسه فقال: فإن قال قائل: فإن قولهم [شَنْئِيٌّ] شاذ، فلا ينبغي أن

1 م: بَيَّاعِ.

2 ف: فلم.

3 سقط من م حتى قوله "ولا موافقًا أصلًا يقاس عليه". وانظر ص 224 والمنصف 2: 45-46.

4 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك مذهب الأخفش، مع جمعه صاعدة على صوايد، وبنائه مثل عوارض من القول "فَوَاوِلُ" لأنه في مفرد لا جمع.

5 كذا. والصواب: باب.

6 كذا أيضًا. وقالوا: أَيْمٌ وأَيَّامٌ، وَأَيْلٌ وأَيَّالٌ، وفي جمع عَيْلٍ عَيَائِلُ.

7 كذا. وهو مذهب سيبويه لا الأخفش. انظر الكتاب 2: 70 وشرح الشافية 2: 23 وشرح
المفصل 5: 148 وحاشية الصبان 4: 134.

(228/1)

يقاس عليه إذ لم يجئ غيره. فالجواب أنه جميع ما أتى من هذا النوع. فجعله، لما لم يأت غيره مخالفاً له
ولا موافقاً، أصلاً يقاس عليه.
فهذا جميع ما تُبدل فيه الياء همزة باطِّراد. فأما مثل بائع ورياء فإنَّ الهمزة فيهما 1 وأمثالهما بدل من
ألف، وإن كان الأصل "بايع" و"رداي" كما تقدّم.
وأُبدلت منها، من غير اطِّراد، في: أذّي. وأصله "يذّي"، فردَّ اللّام، ثمَّ أُبدلت الياء همزةً. حُكي من
كلامهم: قَطَعَ اللهُ أذْيَه. وقالوا: في أسنانه أَلَلٌ. وأصله يَلَلٌ 2، فأبدلوا الياء همزة. وقالوا: رِبَالٌ.
وأصله رِبِيالٌ 3، فأُبدلت الياء همزة. وكذلك قالوا: الشِّئمة، يريدون 4 الشِّئمة -ومعناها الخليقة-
فأبدلوا أيضاً الياء همزة.
وإنما جعلنا الهمزة في أَلَلٍ وِرْبَالٍ والشِّئمة 5 [23 ب] بدلاً من الياء، ولم نُجعل أصلاً بنفسها؛ لأنَّ
الأكثر في كلامهم: يَلَلٌ وِرْبِيالٌ وشِئمة 6 بالياء، واستعمال هذه الأسماء بالهمزة قليل. فدلَّ ذلك على
أنَّ الهمزة بدل، وأنَّ الياء هي الأصل.
فهذا [أيضاً] 7 جميع ما جاءت فيه الهمزة بدلاً من الياء، على غير اطِّراد.

1 كذا. والضمير يعود على "مثل".

2 اليلل: قصر الأسنان والتزاقها وإقبالها إلى داخل الفم.

3 الرِبِيال: الأسد.

4 في النسختين: يريد.

5 الحق في حاشية ف: وضئى.

6 ألحق بعدها في ف: "وضئى". والقسمة الضئى: الناقصة الجائرة.

7 من م.

(229/1)

باب إبدال الهمزة من الهاء:

أُبدلت الهمزة من الهاء 1 في ماء. وأصله "مَوْه"، فقلبت الواو أَلْفًا والهاء همزة. والدليل على ذلك قولهم في الجمع: أمواه. وقد أُبدلت الهاء أيضًا 2 همزة في جمع ماء 3، فقالوا: أمواه. قال 4: وبلدةٍ قَالِصَةٍ أمواؤها... تَسْتَنُّ، في رَأْدِ الضُّحَى، أَيْبَاؤها وإنما جُعِلت الهاء هي الأصل؛ لأنَّ أكثرَ تصريفِ الكلمة عليها. قالوا: أمواه ومياه، وماهت 5 الرِّكِيَّةُ. إلى غير ذلك من تصاريفها. وأُبدلت أيضًا منها في آل. أصله أهل، فأُبدلت الهاء همزة فقيـل "أأل"، ثمَّ أُبدلت الهمزة أَلْفًا فقيـل: آل.

فإن قيل: فهلَّا جعلت الألف بدلًا من الهاء أوَّلًا. فالجواب أنه لم يثبت إبدال الألف من الهاء في غير هذا الموضع، فيُحْمَلُ هذا عليه. وقد ثبتَ إبدال الهمزة من الهاء في ماء، فلذلك حُمِلَ آل على أنَّ الأصل فيه أهل، ثمَّ "أأل" فأُبدلت الهاء همزة. فإن قيل: وما الذي يدلُّ على أنَّ الأصل أهل، وهلَّا جعلت الألف منقلبة عن واو. فالجواب أنَّ الذي يدلُّ على ذلك قولهم في التصغير: أهيل. ولو كانت الألف منقلبة عن واو لقيـل في تصغيره 6 "أويل". ومَّا يُؤَيِّدُ 7 أنَّ الأصل أهلٌ أنهم إذا أضافوا إلى المضمـر قالوا: أهلك وأهلك.

1 انظر المنصف 2: 149-152 وسر الصناعة 1: 113-120.

2 م: وأُبدلت أيضًا الهاء.

3 ف: الماء.

4 سر الصناعة 1: 113 والمنصف 2: 151 وورصف المباني ص 84 والمخصص 15: 106 واللسان والتاج "موه" وشرح الشافية 3: 208 وشرح شواهد 437-440. والقاصة: المفقودة. وتستنُّ: تجري في السنن. وهو وجوه الطريق. ورأد الضحى: ارتفاع النهار. والأفياء: جمع فيء. يريد: ليس فيها ماء ولا ظل.

5 ماهت: ظهر ماؤها وكثر.

6 م: التصغير.

7 م: ومما يؤكد.

لأنَّ المضمَر يردُّ الأشياءَ 1 إلى أصولها. ولا يقال: آلك وآله، إلا قليلاً جداً، نحو قوله:2
وانصُرْ، على دينِ الصَّليِّ ... ب، وعابِديهِ، اليومَ، آلك
وقول الآخر 3:

أنا الرَّجُلُ الحامي حَقِيقَةً والِدِي ... وآلي، كما تَحْمِي حَقِيقَةً آلِكَ
ونحو قول الكِنَانِيِّ: رَجُلٌ من آلِكَ وليس منك.

ومَّا 4 يدلُّ، على أنَّ الألف في آل بدل من الهمزة المبدلة من الهاء، أنَّ العرب تجعل اللفظ فيه بدل
من بدل مختصاً بشيء بعينه؛ ألا ترى أنَّ تاء القَسَمِ لما كانت بدلاً من الواو المبدلة من باء القسم لم
تدخل إلا على اسم "الله" -تعالى- ولم تدخل على غيره من الأسماء الظاهرة، ولا دخلت أيضاً على
مضمَر؟

وكذلك: أُسْنَتِ الرَّجُلُ. لما كانت التاء فيه بدلاً من الياء المبدلة من الواو؛ لأنَّ "أُسْنَتَ" من اللفظ
السَّنة، ولام سنة واو 5 بدليل قولهم في جمعها: سنوات، جعلوها مختصَّة بالدخول في السنة الجديبة،
وقد كان "أسنى" قبل ذلك عامَّة، فيقال: أسنى الرَّجُلُ، إذا دخل في السنة، جدبة أو غير جدبة.
فكذلك آل. لما لم يُضف إلا إلى الشريف، فيقال: آل الله وآل السلطان، بخلاف "الأهل" الذي
يُضف إلى الشريف وغيره، دلَّ ذلك [على] أنَّ الألف فيه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء، كما
تَقَدَّمَ. وإمَّا خصَّت العرب ما فيه بدل من بدل بشيء؛ لأنه فرعُ فرعٍ، والفروع لا يُتصرَّف فيها
تصرُّف الأصل، فكيف فرعُ الفرع؟

وأبدلت أيضاً من الهاء في "هل"، فقالوا: أَلْ فَعَلتَ كذا؟ [يريدون: هل فعلتَ كذا]؟ 6 حكى ذلك
قُطْرُبٌ 7 عن أبي عُبَيْدة. والأصل "هل" لأنه الأكثر.

1 م: الأسماء.

2 عبد المطلب جد النبي، صلى الله عليه وسلم. الأشباه والنظائر 2: 207 وشرح التسهيل 3:

344 وهمع الهوامع 2: 50 والدرر اللوامع 3: 62 والتاج "أهل". وهو من أبيات قالها يوم غزا

الأحباش مكة. السيرة 1: 51 والكامل 1: 159.

3 خفاف بن ندبة. ديوانه ص 64 وشرح التسهيل 3: 244 والمساعد 2: 347 وشرح الكافية

الشافية ص 954 والخزانة 2: 471. م: آلك.

4 سقط من م حتى قوله "فكيف فرع الفرع".

5 وقيل: إنها تاء.

6 من م.

7 محمد بن المستنير النحوي، أخذ عن سيبويه وكان عالماً ثقة، توفي سنة 206. إنباه الرواة 3: 219.

(231/1)

وأبدلت أيضاً من الهاء في "هذا"، فقالوا: آذا. قال 1:
فقال فَرِيْقٌ: آذا، إِذْ نَحَوْتُمْ، ... نَعَمْ، وَفَرِيْقٌ: لَيْمُنُ اللهُ مَا نَدْرِي
أراد "أهذا" فقلب الهاء همزة، ثم فصل بين الهمزتين بألف.
فأمَّا قولهم: تُدْرَأُ وتُدْرَةٌ، للدِّافِعِ عن قومه فليس أحدُ الحرفين فيهما بدلاً من الآخر، بل هما أصلان
بدليل مجيء تصارييف الكلمة عليهما. فقالوا: دَرَأَهُ وَدَرَهَهُ وَمُدْرَأُ 2 وَمُدْرَةٌ.

1 نصيب بن رباح. ديوانه ص 94 والأزهية ص 21 وتخليص الشواهد ص 219 وورصف المباني
ص 43 والمقتضب 1: 228 و2: 90 و330 والأمالى 2: 208 والمغني ص 101 وشرح شواهد
ص 104 وشرح أبياته 2: 268 والكتاب 2: 147 وشرح أبياته 2: 288 وشرح بانة سعاد
ص 32-33 والصناعتين ص 341 ونقد الشعر ص 149 وتهذيب الإيضاح 1: 144 والمنصف 1:
58 وسر الصناعة 1: 120 و130 والإنصاف ص 407 والصحاح واللسان والتاج "يمن". ويلاحظ
أنه خفف فأسقط الألف بعد الهاء. ونحوهم: قصدتم. ونعم أي: وقال فريق: نعم. وما ندري أي: ما
عندنا علم بذلك.
2 م: درأة ودرهة ومُدْرَأُ.

(232/1)

باب إبدال الهمزة من العين:
لم يجئ من ذلك إلا قولهم: 1 أبا، في قولهم: عباب. والأصل العين لأنَّ عُبَابًا أكثر استعمالاً من
أباب. قال 2:

1 سر الصناعة 1: 121. وفيه يرى ابن جني أنَّ الوجه الأرجح أن تكون الهمزة في "أباب" أصلاً. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن مالك أنَّ من هذا الإبدال نحو "عما" في "أما". وانظر الارتشاف 1: 130.

2 سر الصناعة 1: 121 وشرح الشافية 3: 207 وشرح شواهد ص 432-436 والمفصل 2: 254 وشرحه 10: 15 والأشموني 4: 297 والمقرب 2: 164 واللسان والتاج "أبب". م: "أباب مجر". وفي النسختين: "ضاحك زخور". والتصويب من المفصل. والعباب: ارتفاع الموج وكثرته. وقوله ضاحك كناية عن امتلائه. والزهوق: المرتفع. ويُروى: "هزوق" وهو المستغرق في الضحك.

(233/1)

باب الجيم:

وأما الجيم 1 فأبدلت من الياء لا غير، مُشَدَّدَةً وَمُخَفَّفَةً. فيبدلون من الياء المشددة جيماً مشددة، ومن الياء المخففة [34 أ] جيماً مخففة.

فمن البدل من الياء المشددة ما أنشده الأصمعي عن خلف 2، قال: أنشدني رجلٌ من أهل البادية 3: خالي عُوفٌ، وأبو عُلجٍ ... المُطعمانِ اللحمِ، بالعشج وبالغداة، فلقَ البرنج 4

يريد: وأبو عليٍّ، وبالعشيِّ وفلقَ البرنجِ ومنه أيضاً ما حكاه 5 أبو عمرو بن العلاء من أنه لقي أعرابياً [كان حنظلياً] 6، فقال له: ممَّن أنت؟ فقال: فُقَيْمَج. فقال له: من أيهم؟ فقال: مُرَج. يريد: فُقَيْمِي، ومُرِي.

وهو مطرد في الياء 7 المشددة. قال يعقوب 8 "وبعض العرب إذا شدد الياء صبرها جيماً. وأنشد

1 سر الصناعة 1: 192-195 والكتاب 2: 314. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن الإبدال لأبي الطيب 1: 258 أن هذا الإبدال في بني دبير وقيم وطيب بخلاف بينهم. انظر ص 266 من ابن عصفور والتصريف.

2 هو أبو محرز خلف بن حيان الأحمر، راوية علامة بالشعر واللغة، توفي في حدود 180. بغية الوعاة

1: 554.

3 سر الصناعة 1: 192 وشرح الملوكي ص 248 و 329 والتصريف الملوكي ص 50 والمقرب 2:
29 والمنصف 2: 178 و 3: 79 وشرح الشافية 2: 287 وشرح شواهد ص 212-215
والكتاب 2: 288 والمفصل 2: 265 وشرحه 9: 74 و 10: 55 والعيني 4: 585 وشمس العلوم
1: 15 والإبدال 1: 257.

وألق أبو حيان بحاشية ف بالرجز بيتًا رابعًا، وذكر عن شيخه الرضي عن الفراء أن بعض بني أسد
يقول في مسجد: مسيد.

4 الغداة: الصباح. والبرني: ضرب من التمر.

5 الأمالي 2: 77 والإبدال 1: 259. وأبو عمرو هو زبان بن العلاء الخزاعي المازني، أحد القراء
السبعة وحافظ للغة والأخبار، توفي سنة 154. غاية النهاية 1: 288.

6 تنمة من حاشية ف بخط أبي حيان.

7 م: الجيم.

8 القلب والإبدال ص 29. ويعقوب هو ابن إسحاق ويعرف بابن السكيت، إمام في اللغة والنحو
والأدب. توفي سنة 245. البلغة ص 288.

(234/1)

ابن الأعرابي 1:

كَأَنَّ فِي أَذْنَاهِجِنَّ الشُّوْلَ ... مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ، قُرُونِ الْأَجَلِ
يريد: الأيل.

ومن إبدال الجيم من الباء المخففة 2 ما أنشده أبو عمرو بن العلاء، لهميان بن قحافة من قوله 3:

يُطِيرُ عَنْهَا الْوَبْرَ، الصُّهَابِجَا

يريد: الصُّهَابِي، من الصُّهْبَةِ. وأصله الصُّهَابِي، فحذف 4 إحدى الباءين. ومن ذلك ما أنشده الفراءُ
من قول الشاعر 5:

لَاهُمَّ، إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتْجَ ... فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بَجْ

أَقْمَرُ، هَهَاتَّ، يُنْزِي وَفَرْتِجَ

يريد: حَجَّتِي، وَيَأْتِيكَ بِي، وَيُنْزِي وَفَرْتِي.

ومن ذلك أيضًا قوله 6:

حَتَّى إِذَا مَا أَمْسَجَتْ, وَأَمْسَجَا

يريد: "أَمْسَيْتَ وَأَمْسِيَا" 7، فأبدل من الياء جيمًا ولم يُبدلها ألفًا. وهو غير مطَّرد في الياء الخفيفة، بل يوقف في ذلك عند السماع 8.

1 لأبي النجم. سر الصناعة 1: 193 والأماي 2: 78 وشمس العلوم 1: 15 والإبدال 1: 259 وشرح الشافية 3: 229 وشرح شواهد ص 485 والمفصل 2: 265 والسمط ص 712 واللسان والتاج "عبس" و"أجل" و"أول" و"شول". والشؤل: الأذنان المرتفعة. والعبس: ما يبس على هلب الذنب من البول والبعر. والأيل: ذكر الأوعال. وابن الأعرابي هو أبو عبد الله محمد بن زياد، إمام في اللغة والنحو والأخبار، توفي سنة 231. البلغة ص 221.

2 م: الخفيفة.

3 الأماي 2: 77 والإبدال 1: 260 والسمط ص 712 وسر الصناعة 1: 193 وشرح شواهد الشافية ص 216 واللسان والتاج "صهب" و"صهبج".

4 ف: فخفف بحذف.

5 رجل من اليمن. النوادر ص 164 ومجالس ثعلب ص 143 وسر الصناعة 1: 193 والإبدال 1: 260 والمفصل 2: 266 وشرحه 90: 75 و10: 50 والدرر 2: 214 والمحتسب 1: 75 والعيني 4: 570 وشرح الشافية 2: 287 وشرح شواهد ص 215-218 واللسان والتاج "ج". ولا هم أي: اللهم. والشاحج: الحمار أو البغل. والأقمر: الأبيض. والنهات: النهاق. وينزي: يحرك. والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن. وكنى بالوفرة عن نفسه.

6 العجاج. ديوانه 2: 298 وشرح شواهد الإيضاح ص 627 والمقرب 2: 166 والتصريف الملوكي ص 51 وشرحه ص 329 و331 وسر الصناعة 1: 194 والمفصل 2: 266 وشرح الشافية 3: 230 وشرح شواهد ص 486-487 وشمس العلوم 1: 15 واللسان والتاج "مسي" والعيني 4: 570.

7 م: وأمسينا.

8 قال البغدادي: "وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن إبدال الياء الخفيفة جيمًا خاص بالشعر. ولم أره لغيره". شرح شواهد الشافية ص 216 وضرائر الشعر ص 231-232.

باب الدال:

وأما الدال 1 فأبدلت من التاء والذال. فأبدلت من تاء "افتعل" باطراد، إذا كانت الفاء زايًا. فتقول في "افتعل" من الزين: ازدان، ومن الرلفي: ازدلف، ومن الرجر: ازدجر، ومن الزيرة: ازدار. والأصل "ازتان" و"ازتجر" و"ازتلف" و"ازتار"، فرفضوا الأصل وأبدلوا من التاء دالًا. والسبب في ذلك أن الزاي مهجورة والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رخوة، فتباعدا ما بين الزاي والتاء، فقتربوا أحد الحرفين من الآخر ليقرب النطق بهما، فأبدلوا الدال من التاء؛ لأنها أخت التاء في المخرج [والشدة] 3، وأخت الزاي في الجهر. وكذلك تبدل فيما تصرف من "افتعل". فتقول: مُزْدَلِفٌ ومُزْدَجِرٌ ومُزْدَانٌ ومُزْدَارٌ، وازدجارٌ وازديانٌ وازديارٌ وازدلافٌ. ومن كلام ذي الرمة في بعض أخباره 4. هل عندك من ناقة فتزدار عليها ميا؟ وكذلك 5 أيضًا تبدل منها، إذا كانت الفاء دالًا. إلا أن ذلك من قبيل البدل الذي يكون للإدغام. فتقول في "افتعل" من الدين: ادان. وقد قلبت تاء "افتعل" دالًا، بغير اطراد، مع الجيم في: اجتمعوا واجتز 6، فقالوا: اجدمغوا واجدز 7. والأكثر التاء. قال 8:

1 سر الصناعة 1: 200-202 والكتاب 2: 314.

2 م: من الفاء فإنها.

3 من م.

4 مجالس ثعلب ص 39 والأغاني 16: 124 ومصارع العشاق 2: 186 وتزيين الأسواق ص 79.

5 سقط من النسختين حتى قوله "ادان"، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. وانظر سر الصناعة 1: 202 وفي حاشية ف أيضًا بخط أبي حيان أن من يقول "حفظط" يقول في مثل فزت وأجدت وأخذت: فزُد وأجد وأخذ. فيبدل التاء دالًا.

6 م: اجتر.

7 م: اجدر.

8 مضر بن ربيعي الأسدي أو يزيد بن الطثرية. سر الصناعة 1: 201 وتأويل مشكل القرآن ص 224 والأشباه والنظائر 8: 85 والمقرب 2: 166 وشرح الشافية 3: 228 وشرح شواهد

ص481-484 والمفصل 2: 26 والعيبي 4: 591 والصحاح واللسان والتاج "جزز". واجدز:
اقطع. والشيخ: نبات له رائحة طيبة.

(236/1)

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي: لَا تَحْسِنًا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ، وَاجْدَزَ شَيْحَا
يريد "واجتر". ولا يُقاس ذلك، فلا يقال في "اجترأ": اجدرأ، 1 ولا في "اجترح": اجدرح.
وأبدلت أيضاً من تاء "افتعل"، إذا كانت الفاء ذالاً، من غير إدغام. فقالوا: اذدكر ومُدَدَكِرٌ 2. حكى
ذلك أبو عمرو. وقال أبو حكاك 3:
تُنْحِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مَقْضَبًا ... وَالهِرْمَ تُذْرِيهِ، اذِرَاءً عَجَبَا
يريد: "اذترأ"، وهو "افتعل" من: ذراه يذريه. فأما "اذكر" فالذال فيه مبدلة من الذال لأنه إبدال
إدغام 4، فلا يُذَكِّرُ 5 هنا.
وأبدلت من التاء في غير "افتعل" بغير اطراد في تَوَلَّجَ 6، فقالوا: دَوَجَّ، فأبدلوا الدال من التاء المبدلة
من الواو؛ لأنَّ الأصل "وَوَلَّجَ"؛ لأنه من الوُلُوجِ. ولا تُجَعَلُ الدال بدلاً من الواو؛ لأنه قد ثَبَّتَ إبدال
الدال من التاء في "افتعل"، كما تَقَدَّمَ، ولم يثبت إبدالها من الواو في موضع من المواضع.
فهذا جميع ما أبدلت فيه الدال من التاء.
وأبدلت من الذال في ذَكَرٍ جمع ذِكْرَةٍ، فقالوا: دِكْرٌ 7. قال ابن مقبل 8:
يَا لَيْتَ لِي سَلْوَةٌ، تُشْفِي النُّفُوسَ بِهَا ... مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي، مِنَ الدِّكْرِ
بالدال 9. كذا رواه أبو علي. وكان الذي سَهَّلَ ذلك قلبهم لها في "اذكر" و"مُدَكِر"، فألِفَ فيها
القلب 10 فقلبها ذالاً، وإن كان مُوجِبُ القلب قد زال. وهو الإدغام 11.

1 م: أجدر.

2 سقط من م.

3 سر الصناعة 1: 202 والمقرب 2: 166 وشرح المفصل 10: 49 و150 والمفصل 2: 299
وشرح التفتازاني ص16 واللسان والتاج "ذكر". ف: "ينحي". وفي النسختين "عن الشول حواراً".
والتصويب من سر الصناعة واللسان والتاج وشرح المفصل. وتنحي: توجه وتلقي. وأراد بالجرز
أسنانها. والهرم: ضرب من نبات الحمض. وتذريه: تطيره.

- 4 في النسختين: "فأما أذكر فإبدال إدغام". وقد صوبه أبو حيان في حاشية ف كما أثبتنا.
5 م: فلا يتكلم فيه.
6 التولج: كناس الوحش.
7 م: ذكر.
8 ديوانه ص81 وسر الصناعة 1: 302 والخصائص 1: 351 والمنصف 3: 140. ويعتري:
يصيب.
9 م: بالذال.
10 سقط من م.
11 في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

(237/1)

باب الطاء:

وأما الطاء 1 فأبدلت من التاء لا غير. أبدلت 2 باطراد البتة، ولا يجوز غير ذلك، من تاء "افتعل" إذا كانت الفاء صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء. فتقول في "افتعل" من الصبر: اصطبر، ومن الضرب: اضطرب، ومن الظهر اظطهر، 3 و4 من الطرد: اطرّد، [34 ب] فتدغم لأنك لما أبدلت التاء طاء اجتمع لك مثلان، الأوّل منهما ساكن، فأدغمت. ولم تبدل التاء لأجل الإدغام، بل للتباعد الذي بين الطاء والتاء، كما فعلت ذلك مع الضاد والطاء والصاد؛ ألا ترى أنك أبدلت من التاء طاء ولم تدغم، لما لم يجتمع لك مثلان؟
والتباعد الذي بين التاء وبين هذه الحروف أنّ التاء منفتحة منسفة، وهذه الحروف مطبقة 5 مستعلية. فأبدلوا من التاء 6 أختها في المخرج، وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق وهي الطاء. وأبدلت بغير اطراد، من تاء الضمير بعد الطاء والصاد، 7 فقالوا: فحصط وحبط وحفظت وحصط 8، يريدون: فحصت وحبطت وحفظت وحصت 9. والأكثر التاء. والعلة في الإبدال كالعلة في "افتعل" من التباعد الذي ذكرنا بين التاء وبين الضاد والطاء، فقرأوا ليسهل النطق.

1 انظر سر الصناعة 1: 223-231 والكتاب: 2: 314 وفي حاشية ف بخط أبي حيان مواضع إبدال الطاء التاء عن ابن القطاع.

- 2 سقط من م.
- 3 م: "اضطهر". ويقال اضطهر بجاجتي، إذا استخف بها وجعلها وراء ظهره.
- 4 أقحم أبو حيان في حاشية ف: "إذا كانت الفاء طاء كان ذلك من قبيل البدل الذي يكون بسبب الإدغام، فتقول في افتعل". وهذا يناقض ما يذكره ابن عصفور بعد. وانظر سر الصناعة 1: 223.
- 5 سقط من م. وانظر شرح الشافية 3: 226.
- 6 م: الياء.
- 7 ضرب عليهما في ف واستبدل بهما: "هذه الحروف". يريد: الصاد والضاد والطاء والظاء.
- 8 سقط "وحفظط وحضط" من م. وفي الكتاب 2: 314: فحصط وحصط.
- 9 سقط "يريدون ... وحضت" من م.

(238/1)

ومن ذلك قوله 1:

وفي كَلِّ حَيٍّ، قَدْ حَبَطَ بِنِعْمَةٍ ... فَحَقَّقَ لِشَأْسٍ، مِنْ نَدَاكَ، ذُنُوبُ
رواه أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس: "حَبَطَ"، على إبدال الطاء من التاء.

- 1 علقمة الفحل. ديوانه ص 37 وسر الصناعة 1: 225 وشرح اختيارات المفضل ص 1598.
وخبطت: أنعمت. وشأس هو أخو علقمة. والذنوب: النصيب.

(239/1)

باب الواو:

وأما الواو فأبدلت من ثلاثة أحرف. وهي الهمزة والألف والياء. إلا أن الذي يُذكر هنا إبدالها من الهمزة؛ لأنَّ إبدالها من الياء والألف 1 يذكر في باب القلب.
فتبدل من الهمزة باطِّراد، إذا كانت مفتوحةً وقبلها حرفٌ مضمومٌ، نحو: جُونٌ 2 وسُؤلةٌ 3، تقول في تخفيفهما 4: جُونٌ وسُؤلةٌ. ولا يلزم ذلك.
وتبدل أيضًا باطِّراد، إذا كانت ساكنةً وقبلها صَمَّةٌ، ولا يلزم ذلك أيضًا. نحو بُؤسٌ ونُؤيٌ 5، تقول

فيهما إذا أردت التخفيف: بُوسٌ ونويٌّ.

وتُبدل أيضاً باطِّراد، إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، بشرط أن يكتنف ألف الجمع همزتان، نحو: ذَوَائِب، في جمع ذُوَابَة. أصله "ذَائِب"، فأُبدلت الهمزة واوًا هروبوًا من ثقل البناء، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف؛ لأنَّ الألف قريبة من الهمزة لأنها من الحلق، كما أنَّ الهمزة كذلك. فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاثُ همزات، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واوًا.

وأُبدلت أيضاً باطِّراد على اللزوم، إذا كانت للتأنيث في ثلاثة مواضع: التثنية، والجمع بالألف والتاء، والنسب. نحو: صَحْرَاوَيْنِ وصَحْرَاوَاتٍ وصَحْرَاوِيٍّ6.

وباطِّراد من غير لزوم، في الهمزة المبدلة من أصل، أو من حرف زائد مُلحَق بالأصل، إذا كانت طرفًا بعد ألف زائدة، نحو: كِسَاءٍ وِرْدَاءٍ وَعِلْبَاءٍ وِدْرَحَاءٍ7، حيث قُلبت همزة التأنيث8، نحو: عِلْبَاوَيْنِ

1 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع أن بعض طييء يبدل الألف واوًا في الوقف، نحو: أفعو، وحبلو. انظر ص382.

2 الجؤن: جمع جؤنة. وهي سلة مستديرة مغطاة جلدًا يجعل فيها الطيب والثياب.

3 السؤلة: الكثير السؤال. وانظر الكتاب 2: 314.

4 ف: تخفيفها.

5 النوي: الحفير حول الخيمة يمنع عنها ماء المطر ويبعده.

6 ف: صحراوي وصحراوين وصحراوات.

7 العلباء: عصب عنق البعير. والدرحاء: الدرحية. وهو اللئيم الخلق.

8 يشير إلى ما في الفقرة المتقدمة.

(240/1)

وكساوين وِرْدَاوَيْنِ وِدْرَحَاوَيْنِ، وَعِلْبَاوِيٍّ وِكْسَاوِيٍّ وِرْدَاوِيٍّ، وِدْرَحَاوَاتٍ في جمع درحاءة. ومن الهمزة الأصليَّة إذا وقعت طرفًا بعد ألف زائدة—وذلك قليل1— حيث قُلبت همزة التأنيث أيضاً، نحو: قُرَّاءٍ2، لأنه من "قَرَأَ". فإنه قد حُكي: قُرَّاوِيٍّ، وفي التثنية: قُرَّاوَانِ. وأُبدلت من غير اطِّراد، في: وَاخِيَّتُ. أصله: آخِيَّتُ، فأُبدلت الهمزة واوًا. ولا يمكن أن يدعى أنَّ الواو في "واخيَّتُ" أصلٌ، وليست3 ببدل من الهمزة؛ لأنَّ اللام من "واخيَّتُ" واو؛ لأنه من الأُخُوَّة،

وإنما قلبت ياء 4 في واخبت لوقوعها رابعة، كما قلبت في "غازيت"، على ما يبين في بابه 5. فإذا تبين أن اللام واو لم يمكن أن تكون الفاء واوا؛ لأنه لم يجيء في كلامهم مثل "وعوث".
وتبدل 6 أيضاً واوا على غير اللزوم، إذا وقعت بعد الواو الزائدة للمد، فتقول في مقروء: مقروء.
وتبدل أيضاً إذا وقعت بعد الواو، وإن لم تكن زائدة للمد، فتقول في سوءة: سوءة. إلا أن ذلك قليل جداً.

فهذا جميع ما أبدلت فيه الهمزة واوا، إذا لم تنضم إليها همزة أخرى. فإن انضمت إليها همزة أخرى فلا يخلو أن تكون الثانية ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة فإنه يلزم إبدالها واوا، إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة. فتقول في "أفعل" من "أتى": "أوتى" 7. وأصله "أوتى". إلا أنه رُفِضَ الأصل، هروباً من اجتماع الهمزتين، فلزم البديل.

فإذا كانت الثانية متحركة فإنها تُبدل واوا، إذا كانت [35 أ] متحركة بالضم أو بالفتح. فتقول في مثل أبلم 8 من "أمت": "أوم" 9. أصله "أومم"، فنقلت ضمة الميم إلى الهمزة، وأدغمت فقلت: "أوم". ثم أبدلت الهمزة واوا لانضمامها، فقلت: "أوم". ولزم ذلك.

وتقول 10 في "أفعل" 11 من "أمت": "أوم". وأصله "أأمم"، ثم نقلت فتحة الميم إلى الهمزة، [وأدغمت] فقلت: "أمم" 12. ثم أبدلت الهمزة واوا، فقلت: "أوم". كما أنهم لما اضطروا إلى

1 كذا. والصواب أنه سماعي لا يقاس عليه.

2 القراء: الناسك المتفقه القارئ.

3 ف: وليس.

4 م: تاء.

5 في الورقة 51. وسقط "على ما يبين في بابه" من م.

6 سقط من م حتى قوله "قليل جداً".

7 ف: أوتى.

8 الأبلم: خوص المقل.

9 انظر المنصف 2: 315.

10 المنصف 2: 315-323.

11 وهو اسم تفضيل كما جاء في المنصف. ولكن ناسخ م جعله فعلاً ماضياً.

12 ف: فقلبت.

13 م: أوم.

ذلك، في جمع آدَمَ، قالوا: أوَادِمُ، فأبدلوا الهمزة واوًا.

وسواء كان ما قبل هذه الهمزة المفتوحة مفتوحًا أو مضمومًا، 1 في التزام إبدالها واوًا 2.

فمثال انضمام ما قبلها: "أواي" في مضارع "آتى": "فاعل" من الإتيان. أصله "أواي"، ثم التزموا
البدل هروبا من اجتماع الهمزتين. ثم حملوا "يواي" و"نواي" [وثواي] 3 و"موات"، على أواي في

التزام البدل 4.

وزعم المازني⁵ أن الهمزة إذا كانت مفتوحة، وقبلها فتحة، أنها تُبدل ياءً. فقال في "أفعل" من "أمتت":
أيُّ، كما تُبدل إذا كانت مكسورة، نحو أئمة جمع إمام؛ لأنَّ الفتحة أخت الكسرة، فالأفيس أن يكون
حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال، لا كالمضمومة في إبدالها واوًا. ورأى أنه لا حجة في
"أوادِم"؛ لأنهم لما قالوا في المفرد "آدَم" صار بمنزلة تابل، فأجرؤا الألف المبدلة مجرى الزائدة. فكما
قالوا: توابل 6 فكذلك قالوا: أوَادِم. فالواو عنده بدلٌ من الألف لا من الهمزة. وهذا الذي ذهب
إليه فاسد؛ لأنَّ الألف المبدلة لو كانت تجري مجرى الألف الزائدة لجاز أن يُجمع بينها وبين الساكن
المُشدَّد، فكنت تقول في جمع إمام: "آمة"، فيكون أصله "أئمة"، فتُبدل الهمزة ألفًا فيصير "أئمة"،
ثم تُدغم الميم في الميم فتسكن الأولى 7 لأجل الإدغام، فتقول "آمة"، وتجمع بين الألف والساكن
المُشدَّد، كما جاز ذلك في دابة 8. فقول العرب: أئمة، ونقلهم الحركة إلى ما قبل، دليل على أنها لم تُجر
مجرى الألف الزائدة 9.

1 م: مفتوح أو مضموم.

2 كذا، ومثله في المقرب 2: 168. وهو خطأ بما مثل له فيه تعميم من أصل صحيح. وإنما يجب
إبدال هذه الهمزة واوًا إذا كانت الهمزة التي قبلها لغير المضارعة، ويكون في نحو أويدم تصغير آدَم،
وفيما يصنع لبيان الحكم، نحو أن تصوغ من "أمم" على وزن "أصبع". وذلك "أؤمم" في الأصل،
فتنقل حركة الميم الأولى إلى الساكن قبلها وتدغم فيصير "أؤم". وهذا يجب فيه إبدال الهمزة الثانية
واوًا: أؤم. فإذا كانت الهمزة الأولى للمضارعة جاز إبدال الثانية وتحقيقها. وهذا قل من تنبه إليه أو
نبه عليه من النحاة. انظر التسهيل ص 302 وحاشية الصبان 4: 301 وحاشية الخضري 2: 196.
فالمضارع: أواي، أواسي، أواكل، أومن، أولف، أودي، أوامر، أوجل... يجوز في همزته الثانية البدل.
وقد جاء تحقيق الهمزة في مثله. ومنه قول ملك الموت عن الأرواح: "أؤيه بما كما يؤيه بالخيال

فتجيني"، وقول المرأة لعائشة: "أَوْخِذْ جَمَلِي"؟ وروي هذا أيضاً مع لفظ همزة الاستفهام، فكان فيه ثلاث همزات مجتمعة. انظر الفائق والنهاية واللسان والتاج "أخذ" و"أيه".
3 من م.

4 كذا أيضاً. والبدل جائز لا لازم.

5 المنصف 2: 316-318.

6 التوابل: الأبزار.

7 ف: فيسكن الأول.

8 م: دآبة.

9 في حاشية ف بخط أبي حيان حوار بين ابن جنيّ والفراسي، يجعل قياس المازني "أيم" على أئمة فاسداً، ويوجب عليه أن يكون كالأخفش في قوله: "أومّ" بإبدال الهمزة واواً.

(242/1)

فكذلك أيضاً آدم، لا ينبغي أن تجرى هذه الألف مجرى الألف الزائدة. فينبغي أن يُعتقد أنها تُرَدُّ إلى أصلها من الهمزة، إذا جُمِعَتْ لزوال موجب إبدالها ألفاً. وهو سكونها وانفتاح ما قبلها. فإذا رُدَّتْ إلى أصلها قالوا "أآدم"، فاستثقلوا الهمزتين فأبدلوا الثانية واواً. فإذا تَبَيَّنَ أنهم أبدلوا من الهمزة المفتوحة واواً في أوادم وجب أن يقال في "أفعل" من "أمتت": "أومّ". وهو مذهب الأخفش. 1
وهذا 2: أيضاً جميع ما أُبدلت فيه الهمزة واواً، إذا التقت مع همزة أخرى.

1 المنصف 2: 315-318.

2 م: فهذا.

(243/1)

باب الياء:

وأما الياء فتُبدل من ثمانية عشر حرفاً. وهي: الألف، والواو، والسين، والباء، والراء والنون، واللام، والصاد، والضاد، والميم، والدال، والعين، والكاف، والتاء، والثاء، والجيم، والهاء، والهمزة. إلا أنه لا

يذكر هنا إبدالها من الألف 1 والواو؛ لأن ذلك من باب القلب.
فأبدلت من السين من غير لزوم 2، في سادس وخامس. فقالوا: "سادي" و"خامي". قال الشاعر 3:
إذا ما عدت أربعة، فسأل ... فزوجك خامس، وحموك سادي
أي: سادس. وقال الآخر 4:
مضى ثلاث سنين، منذ حل بها ... وعام حلت، وهذا التابع الخامي
أي: الخامس.

-
- 1 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع أن الألف تبدلها طيبي ياء في الوقف إذا كانت طرفاً.
قلت: هذه لغة فزارة وبعض قيس. أمّا طيبي فتبدلها في الوصل والوقف.
2 صرح ابن عصفور في الضرائر أن هذا الضرب من الإبدال ضرورة. شرح شواهد الشافية 448
وضرائر الشعر ص 225-227.
3 ينسب إلى النابغة الجعدي يهجو ليلى الأخيلية وإلى الحادرة وامرئ القيس. شرح الشافية 3:
213 وشرح شواهد 446-448 والمفصل 2: 258 والإبدال 2: 217 وتهذيب الألفاظ
ص 591 والضرائر ص 151 والهمع 2: 153 والدرر 2: 213 والألفباء 2: 574 والصحاح
واللسان والتاج "فسل". والفسال: جمع فسل. وهو الرذل من الرجال.
4 الحادرة. ديوانه ص 359 وتهذيب الألفاظ 591 والإبدال 2: 218 وشرح شواهد الشافية
ص 447 والقلب والإبدال ص 60 والضرائر ص 151 والدرر اللوامع 2: 212 والمخصص 17:
112 واللسان والتاج "خمس" و"خما". يصف الديار. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السّيد
أن من هذا الإبدال "دسّها" في الآية 10 من سورة الشمس، أصله دسّسها، أبدلت السين الثالثة ياء
كراهية التضعيف، ثم قلبت الياء ألفاً. ومنه:
وأنت الذي دسيت عمراً فأصبحت ... خلائله منه أرامل جوعاً
قلت: هذا يحسن ذكره مع تسريت. ودسيت: أغريت.

(244/1)

وأبدلت من الباء 1 على غير لزوم، في جمع ثعلب وأرنب، في الضرورة. أنشد سيبويه 2:
لها أشارير، من لحم، تُتمرُهُ ... من الثعالي، ووخر من أرائبها

أراد الثعالب 3 وأرانب، 4 فلم يمكنه 5 أن يُسكِّن الباء فأبدل منها ياء.
وأبدلت أيضاً من الباء على اللزوم، في دِبايح. وأصله "دِبَاخٌ"، فأبدلوا الباء الساكنة ياءً هروبوًا من اجتماع المثلين. والدليل على ذلك قولهم في الجمع: دَبَابِيح، 6 فَرَدُّوا الباءَ لَمَّا فَرَّقَتِ الألف بين المثلين.
وأبدلت أيضاً من الباء الثانية هروبوًا من التضعيف، وفي "لا وَرَبَّكَ"، فقالوا: لا وَرَبِّكَ. حكى ذلك أحمد بن يحيى 7.
وأبدلت من الراء على اللزوم، في قيراط وشيراز 8 والأصل "قِرَاطٌ" و"شِرَازٌ" [فأبدلوا الباء من الراء الأولى هروبوًا من التضعيف] 9. والدليل على أن الأصل "قِرَاطٌ" و"شِرَازٌ" 10 قولهم قَرَارِيضٌ وشِرَارِيضٌ، [35 ب] فَرَدُّوا الراءَ لَمَّا فَصَلَتِ الألف بين المثلين 11.
وأبدلت أيضاً في: تَسْرَيْتُ وأصله "تَسَرَّرْتُ" 12 لأنه "تَفَعَّلْتُ" من السُرَيْتِ. والسُرَيْتِ "فُعْلِيَّةٌ".

1 م: الباء.

2 لأبي كاهل البشكري. وينسب إلى النمر بن تولب. الكتاب 1: 344 وشرح الشافية 3: 212
وشرح شواهد ص 443-446 ومجالس ثعلب ص 229 والمفصل 2: 258 والإبدال 1: 90
والهمع 1: 181 والصحاح واللسان والتاج "قمر" و"شرر" و"وخز". والأشبار: القطع من اللحم
يجفف للادخار. وتتمره: تجففه. والوخز: قطع من اللحم. يصف عقابًا. وفي حاشية ف بخط أبي حيان
عن شيخه الرضي عن كتاب "العروض" لابن القطاع: صوابه: وذخرٌ من أرائيها.
3 وقال ابن عصفور في الضرائر ص 226: "وقد يمكن أن يكون جمع ثعالة، فيكون الأصل فيه إذ
ذاك الثعائل، إلا أنه قلب". شرح شواهد الشافية ص 443.

4 م: الأرانب.

5 ف: فلم يمكن.

6 م: "دبابح". وانظر شرح الشافية 3: 210-211.

7 انظر شرح الشافية 3: 210 واللسان "رب".

8 الشيراز: اللبن الرائب المستخرج مأوه. وانظر الكتاب 2: 313-314.

9 من م.

10 ف: والدليل على ذلك.

11 شرح الشافية 3: 211.

12 وهذا قول ابن السكيت. انظر القلب والإبدال ص 59. واللسان "سري".

من السرور لأنَّ صاحبها يُسَرُّ بها، أو من السِّرِّ لأنَّ صاحبها يُسِرُّ أمرها عن حُرَّتِهِ 1 وريّة منزله. ومن جعل سُرِّيَّةً "فُعَيْلَةً" 2 من سِرَاة الشيء - وهو أعلاه - كانت اللام من "تَسْرَيْتُ" واوًا أُبدلت ياء، لوقوعها خامسة؛ لأنَّ السِّرَاة 3 من الواو بدليل قولهم في جمعه: سَرَوَاتٍ. قال 4: وَأَصْبَحَ مُبْيَضُّ الصَّقِيعِ كَأَنَّهُ ... عَلَى سَرَوَاتِ الْبَيْتِ، 5 قَطُنٌ مُنْدَفُ وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ سُرِّيَّةٌ أَنَّهُ "فُعَيْلِيَّةٌ" من السِّرِّ، أو من السُّرور. فقد دفع أبو الحسن اشتقاقها من سِرَاة الشيء - وهو أعلاه - بأن قال: إِنَّ الْمَوْضِعَ الَّذِي تُؤْتِي 6 مِنْهُ الْمَرْأَةُ لَيْسَ أَعْلَاهَا وَسِرَاتُهَا. وهذا الدفع صحيح، واشتقاقه من السِّرِّ أو السرور واضح، فلذلك كان أولى. فهذا جميع ما أُبدلت فيه الياء من الراء. وأُبدلت من النون على اللزوم 7، في دينار. أصله "دِنَارٌ" فأُبدلت الياء من النون الأولى هروباً من ثقل التضخيم، بدليل قولهم: دَنَانِيرٌ في الجميع 8 ودُنَانِيرٌ في التحقير. وأُبدلت أيضاً من نون إنسان الأولى 9، على غير اللزوم 10، فقالوا: إِيْسَانٌ 11. قال عامر بن جُوَيْنٍ 12:

فِيَا لَيْتَنِي، مِنْ بَعْدِ مَا طَافَ أَهْلُهَا ... هَلَكْتُ، وَلَمْ أَسْمَعْ بِهَا صَوْتِ إِيْسَانٍ

1 م: حرمته.

2 ف: فعليّة.

3 م: السرواة.

4 الفرزدق. ديوانه ص 559.

5 كذا، والمشهور: "النَّيْبُ". والنَّيْبُ: جمع ناب، وهي الناقة المسنة.

6 ف: يؤتى.

7 شرح الشافية 3: 211 والكتاب 2: 313.

8 م: في الجمع دنانير.

9 ف: الأول.

10 م: على غير لزوم.

11 وهذه لغة طيبي. انظر الإبدال 2: 461 واللسان "أنس".

12 م: "عامر بن جوي". والبيت في سر الصناعة ص 757 والمحتسب 2: 203 والمقرب 2: 171
واللسان "أنس" والتاج "أيس".

(246/1)

وقالوا في الجميع 1: أَيَسِينُ 2، بالياء. والأصل النون لأنَّ إنساناً وأناسيَّ بالنون أكثر منه بالياء. وأُبدلت أيضاً على اللزوم من نون ظُربان 3 ونون إنسان التي بعد الألف، في الجمع فقالوا: أَناسِيٌّ وظُرابِيٌّ، فعاملوا النون معاملة همزة التانيث لشبهها بها. فكما يُبدلون من همزة التانيث ياءً، فيقولون في صحراء: "صَحاريُّ"، كذلك فعلوا بنون إنسان وظُربان، في الجمع. وأُبدلت أيضاً من النون في: تَظَنَّتْ 4؛ لأنه "تَفَعَّلْتُ" من الظَّنِّ. فأصله "تَظَنَّتْ"، فأُبدلت النون ياءً هروياً من اجتماع الأمثال. وأُبدلت أيضاً على اللزوم من النون في: تَسَنَّى، بمعنى: تَغَيَّرَ. ومن ذلك قوله تعالى: {لَمْ يَتَسَنَّ} 5، فحذفت 6 الألف المبدلة من الياء للجزم. والأصل "يَتَسَنَّ"، فأُبدلت النون [ياء] 7 هروياً أيضاً من اجتماع الأمثال. والدليل على ذلك قوله تعالى: {مِنْ حَمٍّ مَسْنُونٍ} 8 أي: مُتَغَيَّرٍ. فقوله تعالى: {مَسْنُونٌ} يدلُّ على أَنَّ "يَتَسَنَّ" 9 في الأصل من المُضَعَّفِ كَمَسْنُونٍ، وليس من قبيل المُعْتَلِّ. فهذا جميع ما أُبدلت فيه الياء من النون. وأُبدلت من اللام في: أَمَلَيْتُ الكِتَابَ 10 إمَّا أصله "أَمَلَلْتُ"، فأُبدلت اللام الأخيرة ياءً هروياً 11 من التضعيف. وقد جاء القرآن باللغتين جميعاً. قال تعالى: {فَهِيَ 12 تُمَلِّى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلاً}. وقال عزَّ وجلَّ: {وَلِيُمَلِّلَ 13 الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ} 14. وإمَّا جعلنا اللام هي الأصل لأنَّ "أَمَلَلْتُ" أكثر من "أَمَلَيْتُ".

1 م: الجمع.

2 ويقال: أَيَسِيٌّ أيضاً.

3 الظربان: دابة. وانظر شرح الشافية 3: 211-212.

4 الإبدال 2: 459-460 وشرح الشافية 3: 210.

5 الآية 259 من سورة البقرة. وهذه قراءة عامة أهل الكوفة. تفسير الطبري 5: 460.

6 م: فحذف.

7 من م.

8 الآيات 26 و 33 و 38 من سورة الحجر.

9 م: يتسنن.

10 شرح الشافية 3: 210. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السِّيد أن بعض العلماء جعل "تَنْسَلِي" من معلقة امرئ القيس أصله تَنْسَلٍ، أبدلت اللام الثانية ياء وكسر الأولى من أجل الياء. فهو مطاوع سَلَّ يَسْلُ. قلت: كسر اللام الأولى هو الأصل، ظهر لما فك الإدغام لإبدال الثانية. وليس مجتلبًا لأجل الياء.

11 م: هربًا.

12 الآية 5 من سورة الفرقان. م: هي.

13 في النسختين: فليملل.

14 الآية 282 من سورة البقرة.

(247/1)

وأبدلت من الصاد على غير اللزوم، في: قَصَيْتُ أَظْفَارِي 1: بمعنى: قَصَّصْتُ. فأبدلوا من الصاد

الأخيرة ياء هروبًا من اجتماع الأمثال. حكى ذلك اللِّحْيَانِيُّ.

وأبدلت من الضاد، في قول العجاج 2:

تَقْضِي الْبَازِي، إِذَا الْبَازِي كَسَرَ

إِنَّمَا هُوَ "تَفْعَلُ" من الانقضاض. وأصله "تَقْضُضُ"، فأبدلت الضاد الأخيرة ياء. وقالوا أيضًا:

تَقْضَيْتُ، من الفِضَّة. وهو مثل: تَقْضَيْتُ.

وأبدلت من الميم في: يَأْتِي 3، على غير اللزوم 4 في الشعر. قال 5:

تَزُورُ امْرَأًا أَمَّا إِلَهُ فَيَتَّقِي ... وَأَمَّا، بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ، فَيَأْتِي

أصله "يَأْتِي" فأبدل من الميم الثانية ياء هروبًا من التضعيف.

وأبدلت أيضًا ف 6: تُكْمُوا؛ لأنه "تُفْعَلُوا" من: كَمَمْتُ الشَّيْءَ إِذَا سَتَرْتَهُ. فأصله "تُكْمَمُوا"، فأبدلوا

من الميم الأخيرة ياءً فقالوا "تُكْمَمُوا"، فاستثقلت الضمَّة في الياء فحذفت، فبقيت الياء ساكنةً،

فحذفت لالتقائها مع واو الضمير الساكنة، فصار: تُكْمُوا 7. قال الراجز 8:

بَل لَوْ شَهِدْتَ النَّاسَ، إِذْ تُكْمُوا ... بِقَدَرٍ، حُمَّ هُمْ، وَحُمُوا

وأبدلت أيضاً من الميم الأولى في: أمّا، 9 فقالوا "أبما" هروباً من التضعيف. وقد روي بيتُ ابن أبي ربيعة 10 [36 أ]:

رَأَتْ رَجُلًا، أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ ... فَيَضْحَى، وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ فَيُخَصِّرُ 11

- 1 شرح الشافية 3: 210. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السّيد: يمكن أن يكون معناه: أخذتُ أفاصبيها. فلا يكون بدلاً. انظر الارتشاف 1: 153.
- 2 ديوانه ص 17. وكسر: ضم جناحيه للانقضاض.
- 3 الإبدال 2: 453. م: يأتّم.
- 4 م: على غير لزوم.
- 5 البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز. ديوانه 2: 122 والإبدال 2: 453 واللسان والتاج "أمم" والاقْتَضَاب ص 138.
- 6 اللسان والتاج "كمم".
- 7 أغفل ضمّ الميم لتسلم واو الجماعة.
- 8 العجاج. ديوانه ص 63. وحم: قضي. وحموا أي: قدروا له وقضوا.
- 9 الإبدال 2: 453 والمغني ص 55-56.
- 10 ديوانه ص 86. ويضحى: يظهر للشمس. ويخصر: يبرد.
- 11 م: فيحصر.

(248/1)

وأبدلت أيضاً من الميم الأولى في ديماس، هروباً 1 من التضعيف. وأصله دِمَّاس، بدليل قولهم في الجمع: دَمَامِيس.

وأبدلت من الدّال 2 في قوله تعالى 3: {إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً} ، والتصدية: التصفيق والصوت. و"فَعَلْتُ" منه: صَدَدْتُ أَصِدُّ. ومنه قوله تعالى 5: {إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ} أي: يَعِجُّونَ وَيَضِجُّونَ. فأصله "تَصْدِيدَةٌ"، فحُوِّلت إحدى الدالين ياء هروباً من اجتماع المثلين. وليس قول من قال إنَّ الياء غير مبدلة من دال، وجعله من الصّدَى الذي هو الصوت، بشيء، وإن كان أبو جعفر الرّسْتَمِيُّ 6 قد ذهب إليه؛ لأنَّ الصّدَى لم يُستعمل منه فِعْلٌ. فحمله على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى.

وأُبدلت من العين فيما أنشده سيويه، من قوله 7:
ومنهلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ ... وَلِضَفَادِي جَمِّهِ نَقَانِقُ
يريد: ولضفادع، فِكْرَةٌ أَنْ يُسَكِّنَ الْعَيْنَ فِي مَوْضِعِ الْحَرَكَةِ، فَأُبدل منها ما يكون ساكنًا في حال الجَرِّ.
وهو الياء.
وأُبدلت أيضًا من العين في 8 "تَلَعَّيْتُ" 9 من اللُّعَاعَةِ 10 تَلْعِيَةً. والأصل 11 "تَلَعَّعْتُ تَلْعَعَةً"، فأُبدلت
العين الأخيرة ياءً هروبيًا 12 من اجتماع الأمثال.

-
- 1 شرح الشافية 3: 210-211. والديماس: الكن والحمام. م: هروبيًا.
 - 2 الإبدال 1: 397.
 - 3 الآية 45 من سورة الأنفال. والمكاء: الصغير.
 - 4 في حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السِّيد أن هذا التفسير لأبي عبيدة. انظر مجاز القرآن 1:
246 والارتشاف 1: 154.
 - 5 الآية 57 من سورة الزخرف.
 - 6 لعله محمد بن رستم غلام المازني وشيخ الزجاجي، كان نحوياً وله كتاب في غريب القرآن. وقيل هو
أحمد بن محمد بن رستم. إنباه الرواة 1: 128 وتاريخ بغداد 5: 125 ونزهة الألباء ص 239
والارتشاف 1: 154 والإيضاح ص 78.
 - 7 صنعه خلف الأحمر. الكتاب 1: 344 وشرح أبياته 2: 31 والموشح ص 98 والمقتضب 1:
247 وسر الصناعة ص 762 وشرح الشافية 3: 212 والإبدال 2: 315 والمفصل 2: 257
وشرحه 10: 24. والحوازيق: جمع حازق. وهو الحاجز. والجم: الكثرة والاحتشاد. والنقائق: جمع
نقنقة. وهي الصوت.
 - 8 الإبدال 2: 325 والصحاح واللسان والتاج "لعي".
 - 9 تلعت: رعيت. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن السِّيد: حُكِيَ عَنِ الْعَرَبِ: خَرَجْنَا نَتَلَعِي
أَي: نَرَعِي اللَّعَاعَ. وهو أول ما يظهر من النبات.
 - 10 اللُّعَاعَةُ: أصل النبات.
 - 11 ف: فالأصل.
 - 12 م: فرارًا.

فإن 1 قال قائل: فعلٌ "تَلَعَيْتُ": "تَفَعَّلَيْتُ" والياء زائدة مثلها في "تَجَعَّبَيْتُ"، فلا تكون إذ ذاك بدلاً. فالجواب أن التاء إنما دخلت على "لَعَيْتُ"، وَلَعَيْتُ: "فَعَّلْتُ"، بدليل قولهم "تَلَعَبَيْتُ"، إذ لا يجيء المصدر على "تَفَعَّلَيْتُ" إلا إذا كان الفعل على وزن "فَعَّلَ". فإذا تبين أن التاء دخلت على "فَعَّلْتُ" ثبت أن تَلَعَيْتُ: "تَفَعَّلْتُ"، وأن الياء بدل من العين.

وأبدلت من الكاف فيما حكاه أبو زيد، من قولهم: مَكْوَكٌ 2 ومَكَاكِيٌّ. وأصله "مَكَاكِيكٌ"، فأبدلت الياء من الكاف الأخيرة هروبا أيضا من ثقل التضعيف 3. وأبدلت من التاء. أنشد بعضهم 4:

قَامَتْ بِهَا، تُنْشِدُ كُلَّ مُنْشِدٍ ... فَايْتَصَلْتُ، بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ.

يريد: فأتصلت، فأبدل من التاء الأولى ياء كراهية التشديد.

وأبدلت من التاء في ثالث 5، فقالوا: التالي. قال الراجز 6:

يَقْدِيكَ، يَا زُرْعَ، أَبِي وَخَالِي ... قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ، وَهَذَا التَّالِي

وَأَنْتَ، بِالْهَجْرَانِ، لَا تُبَالِي

أراد: وهذا الثالث.

وأبدلت من الجيم في جمع دَيْجُوجٍ 7 فقالوا: الدِّيَاجِي. وأصله "دِيَاجِيحٌ"، فأبدلت الجيم الأخيرة ياء، وحذفت الياء قبلها تخفيفا.

وأبدلت من الهاء في 8: دَهْدَيْتُ الْحَجَرَ أَي: دَحَرَجْتُهُ. وأصله "دَهْدَهْتُهُ"؛ ألا تراهم قالوا:

1 سقط من م حتى قوله "وأن الياء بدل من العين".

2 المكوك: طاس يشرب به.

3 يريد: تكرار الكاف.

4 سر الصناعة ص 764 والمقرب 2: 173 وشرح الملوكي ص 248 وضرائر الشعر ص 224

والأشعري 4: 337 واللسان والتاج "وصل" والمفصل 2: 257 وشرحه 10: 26. وتنشد: تغني.

والمُنشِد: الغناء. والفرقد: نجم.

5 شرح الشافية 3: 212-213.

6 سر الصناعة ص 764 وضرائر الشعر ص 227 وشرح الملوكي ص 255 والهمع 2: 157 والدرر

2: 224 والأشعري 4: 337. وشرح الشافية 3: 213 وشرح شواهد ص 448 والمفصل 2:

259 وشرحه 10: 28. وزرع: مرخم زرعة. وقال البغدادي: "وخصه ابن عصفور بالضرورة" يريد أنه خصه بذلك في كتابه الضرائر ص 227.

7 الديجوج: الليل المظلم.

8 الإبدال 2: 531.

(250/1)

دُهُوهُهُ الْجُعَلِ، لَمَا يُدَحْرَجُهُ؟ قَالَ أَبُو النَّجْمِ 1:
كَأَنَّ صَوْتَ جَرَعِهَا الْمُسْتَعَجَلِ ... جَنْدَلَةٌ، دَهْدَيْتَهَا بِجَنْدَلِ
وقالوا في "صَهَصَهْتُ بِالرَّجْلِ" إِذَا قَلَّتْ لَهُ "صَهْ صَهْ": صَهَصَهْتُ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الْهَاءِ يَاءَ
وَأَبْدَلَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ بَاطِرَادٍ، إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ. فَتَقُولُ فِي ذَنْبٍ وَبِئْرٍ وَمِثْرَةٍ 2 ذَيْبٌ وَبِئْرٌ
وَمِثْرَةٌ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ 3 الْحَرْفُ الْمَكْسُورَ الَّذِي قَبْلَ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةَ هَمْزَةً أُخْرَى 4، نَحْوُ:
إِيمَانٍ وَإِيتَاءٍ فِي مَصْدَرٍ: آمَنَ وَآتَى. وَأَصْلُهُمَا "إِيمَانٌ" وَ"إِيتَاءٌ".
وَأَبْدَلَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ الْمَكْسُورَ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ: مِيرٌ وَأُرِيدُ أَنْ أُقْرِبَكَ 5، عَلَى غَيْرِ لُزُومٍ. وَقَدْ مَضَى
السَّبَبُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ تَخْفِيفِ الْهَمْزِ 6.
وَكَذَلِكَ أَيْضًا تُبَدَّلُ 7 مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا، عِنْدَ الْأَخْفَشِ، نَحْوُ: هُوَ يُقْرِبَكَ 8، [فِي
"يُقْرِبُكَ"] 9 عَلَى غَيْرِ لُزُومٍ أَصْلًا. وَقَدْ تَقَدَّمَ الدَّلِيلُ عَلَى بَطْلَانِ هَذَا الْمَذْهَبِ، فِي بَابِ تَخْفِيفِ
الْهَمْزِ 10 أَيْضًا.
وَتُبَدَّلُ مِنْهَا أَيْضًا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ يَاءِ "فَعِيلٍ" وَنَحْوِهِ، مِمَّا زِيدَتْ فِيهِ مَلَدٌ، وَبَعْدَ يَاءِ التَّحْقِيرِ، عَلَى غَيْرِ
لُزُومٍ، فَيَقُولُونَ فِي حَطِيبَةٍ: حَطِيبَةٌ، وَفِي نَسِيءٍ: نَسِيءٌ، وَفِي تَحْقِيرِ أَفُوسٍ: أَفَيْسٌ 11.
وَإِذَا التَّقَتْ هَمْزَتَانِ، وَكَانَتِ الثَّانِيَةُ مَتَحَرِّكَةً بِالْكَسْرِ، قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ يَاءً عَلَى اللُّزُومِ 12، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: أَيْمَةٌ
فِي جَمْعِ "إِمَامٍ". أَصْلُهُ "أَيْمَةٌ"، ثُمَّ أَدْغَمَتْ فَقَلَّتْ: أَيْمَةٌ، ثُمَّ أَبْدَلَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ يَاءً.

1 الجندلة: الحجر. م: "خندية". والخنذية: رأس الجبل. والرجز في الطرائف الأدبية ص 65 والمنصف
2: 176 وسر الصناعة ص 233 وشرح المفصل 10: 26.
2 المثرة: العداوة.
3 زاد في ف: ذلك.

4 سقط من م.

5 م: أقرئك.

6 كذا. ولم يتقدم لتخفيف الهمز باب. م: "الهمزة". وانظر ص 217.

7 ف: وكذلك تبدل أيضاً.

8 م: يقرئك.

9 من م.

10 كذا. ولم يتقدم لتخفيف الهمز باب. م "الهمزة". وانظر ص 217.

11 م: أبؤس أبييس.

12 هذا اللزوم شرطه أيضاً في الفعل ألا تكون الهمزة الأولى للمضارعة. انظر ص 242. فالمضارع:

أَنْزَ وَأَنْطَ وَأَنْلَ وَأَنْنَ وَأَنْيَدَ وَأَنْيَمَ وَأَنْيَنَ، يجوز فيه إبدال الهمزة ياء ولا يجب. وفي حاشية الخضري 2:

196: "لم أر من ذكرها على الخصوص". قلت: نص عليها ابن مالك في التسهيل ص 302. أمّا

أئمة فيجوز فيها تحقيق الهمزتين أيضاً، ويجوز إدخال ألف بينهما محققين، أو جعل الثانية بين بين، أو

إشمامها الياء. انظر النشر 1: 378-381.

(251/1)

وتُبدل أيضاً من الهمزة الواقعة طرفاً بعد ألف زائدة، في التنثية، في لغة لبعض بني فزارة، فيقولون في

تنثية كساء [36 ب] ورداء: كَسَايَانِ وَرِدَايَانِ. حكى ذلك أبو زيد عنهم.

وأبدلت بغير اطراد في: قَرَأْتُ وَبَدَأْتُ وَتَوَضَّأْتُ، فقالوا: قَرَيْتُ وَتَوَضَّيْتُ وَبَدَيْتُ. وعلى "بديت"

جاء قول زهير 1:

جَرِيءٌ، مَتَى يُظْلَمَ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ ... سَرِيْعًا، وَإِلَّا يُبَدِّ بِالظُّلْمِ يُظْلِمُ

فَحَدَفَ الْأَلْفَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْيَاءِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْهَمْزَةِ، للجزم في "يُبدي".

وقالوا في واجي 2: واج، فأبدل 3 الهمزة ياء، وأجراها مجرى الياء الأصلية. الدليل على ذلك أنه

جعلها وصلاً لحركة الجيم، في قوله 4:

وَكُنْتُ أَذَلُّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ ... يُشَجِّجُ رَأْسَهُ، بالفهر، واجي

وأجراها مجرى الياء الأصلية في قوله قبل 5

ولولا لهم لكنت كحوت بحر ... هوى، في مظلّم العمرات، داجي

ولو كانت الهمزة منوَّية عنده لم يجوز أن تكون الياء 6 وصلًا كما لا يجوز ذلك في الهمزة. ونحو من ذلك قول ابن هرمة 7:

إِنَّ السَّبَاعَ لَتَهْدَى فِي مَرَابِضِهَا ... وَالنَّاسُ لَيْسَ بِهَادٍ شَرُّهُمْ أَبَدًا
فأبدل الهمزة من "هادئ" ياءً ضرورة. وجميع هذا لا يقاس عليه إلا في ضرورة شعر.
وأبدلت أيضًا من الهمزة في أعصُر اسم رجل 8، فقالوا: يَعْصُرُ. قال أبو علي: إِنَّمَا سُمِّيَ

- 1 من معلقته. ديوانه ص 24 وشرح الشافية 1: 26 وشرح شواهد ص 10-11. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع: "بدت بالشيء وبدت به ... وبه بدينا". الأفعال 1: 99-100. وعن الجوهري: "أهل المدينة يقولون: بدينا ... دينا". الصحاح "بدي". وفي الحاشية أيضًا أن الياء ليست مبدلة من الهمزة لأنها أصل.
- 2 الواجبي: الضارب في أي موضع كان.
- 3 كذا، بإفراد الضمير هنا وفيما يلي.
- 4 سقط من م حتى نهاية البيتين التاليين. وهما لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، من قصيدة يهجو بها عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاص. الكتاب 2: 170 وشرح أبياته 2: 306 وشرح شواهد الشافية ص 341 والوحشيات ص 227 والكامل ص 149 و 288 و 289 "مطبوعة لبيسيغ" والعقد الفريد 6: 148. والقاع: الأرض المستوية الطيبة الطين. والفهر: حجر صلب يدق به. والواجبي: الذي يدق ويكسر.
- 5 الغمرة: الموجة. والداجي: المظلم.
- 6 م: الواو.
- 7 ديوانه ص 97 واللسان والتاج "هدأ" حيث روي: "عن فرائسها". م: "عن مرابضها". والمرابض: جمع مريض. وهو مكان الإقامة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: "أراد: لتهدأ وبهادئ، فأبدل ... يجوز الزحاف". اللسان والتاج "هدأ".
- 8 وهو منبه بن سعد بن قيس عيلان.

أعصرًا لقوله 1:

أَبِيَّ، إِنَّ أَبَاكَ شَيْبَ رَأْسُهُ... كَرُّ اللَّيَالِي، واختلافُ الأعصرِ 2

- 1 م: "بقوله". والبيت في طبقات فحول الشعراء ص 29 والخصائص 2: 86 و3: 182 والمختسب 1: 20 وسر الصناعة ص 740 والتاج "عصر". وقال ابن سلام: "فبهذا البيت سمي عصر. وقد يقول قوم: يعصر. وليس بشيء". والأعصر: جمع عصر. وهو الزمن.
- 2 في حاشية ف بخط أبي حيان: "بلغت المقابلة". وفيها عن الجوهري: "يعصر وأعصر ... باهلة". الصحاح "عصر".

(253/1)

باب التاء:

وأما التاء 1 فأبدلت من ستة أحرف. وهي: الواو، والياء، والسين، والصاد، والطاء، والذال. فأبدلت من الواو 2 على غير اطراد 3، في ثجاء وهو "فُعَال" من الوجه، وثرث: "فُعَال" من وِثْ، وتَقِيَّة: "فَعِيْلَة" من وَقِيْتُ، والتَقْوَى: "فَعَلَى" منه، وثَقَاة: "فَعَلَة" منه.

وتَوْرَاة 4 عندنا "فَوَعْلَة" من وَرِي الزند يَرِي. وأصله "وَوْرَاة" فأبدلوا الواو الأولى تاء؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لأبدلوا منها همزة هروبا من اجتماع الواوين في أول الكلمة. وكذلك تَوَجَّح 5: "فَوَعَل" من الوُلُوج أصله "وَوَجَّح". وهو عند البغداديين "تَفَعَّل"، والتاء زائدة وحملها 6 على "فَوَعَل" أولى، لِقِلَّة "تَفَعَّل" في الكلام [وكثرة "فَوَعَل"] 7. وكذلك تَوْرَاة 8.

وكذلك تُحْمَة لأنها من الوخامة، وتُكَاة لأنها من: تَوَكَّأْتُ، وتُكْلَانُ لأنه من: تَوَكَّلْتُ، وتَيَقُّور 9 "فَيَعُول" من الوَقَار، أصله "وَيَقُّور". ومن أبيات الكتاب 10.

فإن يَكُنْ أَمْسَى البِلَى تَيَقُّورِي
يريد: وقاري. ورجلٌ تُكَلَّة من: وَكَلَّ يَكِلُّ.

1 سر الصناعة 1: 161-174 والكتاب 2: 314.

2 المنصف 1: 225-228 وشرح الشافية 3: 219-220.

3 ف: "قياس". وصوبت في الحاشية كما أثبتنا.

- 4 م: نوراة.
5 التولج: كناس الوحش.
6 كذا، بتأنيث الضمير.
7 من م.
8 سقط "وكذلك توراة" من م.
9 التيقور: الوقار. م: وتكلان أيضاً وتيقور.
10 للعجاج. ديوانه ص 27 والكتاب 2: 356 وسر الصناعة 1: 162 والمنصف 1: 227 وفي حاشية ف بخط أبي حيان: "أصله ويقور من الوقار. ابن جني في شرح البيت. أي: فإن يكن أمسى وقاري للبلبي".

(254/1)

وقالوا: أتلجهُ أي 1 أوجه. وكذلك ما تصرّف, نحو: مثلج, و"أتكأه" وما تصرّف منه لأنه من: توكأت، أيضاً.
وأبدلت 2 من واو القسم في نحو: تالله؛ لأن 3 الأصل الباء، بدليل أنك إذا جررت المضمرة أتيت بالباء فقلت: به وبك؛ لأن المضمرة تردُّ الأشياء إلى أصولها، ثم أبدلت الواو من الباء 4، ثم أبدلت التاء من الواو.
فإن قال قائل: ولعلها أبدلت من الباء. فاجواب أن إبدال التاء من الواو قد ثبت. ولم يثبت إبدالها من الباء، فكان الحمل على ما له نظير أولى. وأيضاً فإن العرب لما لم تجر بها إلا اسم الله -تعالى- دل ذلك على أنها بدل من بدل؛ لأن العرب تخصُّ البدل من البدل بشيء بعينه. وقد تقدّم تبين ذلك 5.
وكذلك التليد والتلاذ من: ولد وتترى: "فعلى" من المواترة وأصلها "وترى"، وأخت لأنه من الأخوة، وبنيت لأنه من البنية، وهنت لقوهم في الجمع: هنوات، و"كلتا" لأنه لا يتصور أن تكون أصلاً لحذفها في "كلا" 6، ولا زائدة للتأنيث لسكون ما قبلها وهو حرف صحيح، ولكونها حشواً، ولا زائدة لغير تأنيث لأن التاء لا تزداد حشواً 7.
فلم يبق إلا أن تكون مما انقلبت عنه ألف "كلا" -وهو الواو- لأن الألف إذا جهل أصلها حملت على الواو؛ لأنه الأكثر. وأيضاً فإن إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء.

وأبدلت باطراد من الواو في "افتعل" وما تصرف منه، إذا كانت فاؤه واوًا، نحو: اتعد واترن واتلج، فهو مُتَعِدٌ ومُتَرِنٌ ومُتَلَجٌ، وَيَتَعَدُّ وَيَتَرِنُ وَيَتَلَجُّ، وَاِتْعَادٌ وَاِتْرَانٌ وَاِتْلَاجٌ.
قال 8:

فإن تتعدني أتعدك مواعداً 9 ... وسوف أزيد الباقيات القوارصا
وقال طرفة 10:

- 1 سقط من م.
- 2 م: وأبدل.
- 3 سقط من م حتى قوله "وقد تقدم تبين ذلك". وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن كتاب "الجماهير" لقطرب: وزعم قوم أن التاء في تالله بدل من الواو، وهو مذهب. إلا أنه يضعف لأنه يقال: وأبيك لا أفعل. ولا يقال: تأبيك لا أفعل. فلو كانت بدلاً منها جرت مجراها.
- 4 كذا. ولم يذكره في باب الواو. انظر ص 240-243.
- 5 انظر ص 231.
- 6 م: وكلتا لا يتصور أن تكون أصلاً في كلا.
- 7 كذا. وانظر ص 183.
- 8 الأعمش يهجو علقمة بن علاثة. ديوانه ص 101.
- 9 في م وحاشية ف عن نسخة أخرى: "بمثلها". وهي رواية سر الصناعة 1: 163.
- 10 ديوانه ص 182 وسر الصناعة 1: 163. وسكن ياء القوافي للتخفيف.

(255/1)

فإن القوافي يتلجن مواجاً ... تضايق، عنها، أن توجها الإبر
وقال سحيم 1:

وما دُمِيَّةٌ، مِن دُمِي مَيْسِنَا ... نَ، مُعْجِبَةٌ نَظَرًا وَاِتِّصَافًا [37 أ].
والسبب في قلب الواو في ذلك تاء أنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب أن يقلبوها ياءً، إذا انكسر ما قبلها، فيقولوا: 2: ايتعد 3: ايترن وَاِتْلَجْ، وإذا انضم ما قبلها رُدَّت للواو فيقولون: مُوتَعِدٌ ومُوتَرِنٌ ومُوتَلَجٌ، وإذا انفتح ما قبلها قُلبت ألفاً فيقولون: ياتعد وياترن وياتلج. فأبدلوا منها التاء؛ لأنها حرف

جلدًا لا يتغير لما قبله، وهي مع ذلك 4 قريبة المخرج من الواو؛ لأنها من أصول الثنايا والواو من الشفة.

فإن 5 قلت: إنَّ التاء بدل من ... 6 وهي قريبة منها. فالجواب أنها ليست من حروف البديل.

فلذلك لم تدل منها. ومن العرب من يجريها على القلب ولا يُبدلها تاء 7.

فهذا جميع ما أبدلت فيه الواو تاءً.

وأبدلت من الياء على قياس، في "افتعل"، إذا كانت فاؤه ياءً، وفيما تصرّف منه. فقالوا في "افتعل"

من اليسر: اتسر، ومن اليبس: اتبس 8. والعلّة في ذلك ما ذكرناه في الواو، من عدم استقرار الفاء

على صورة واحدة؛ لأنك تقلبها واوًا إذا انضمّ ما قبلها نحو: موتسر وموتيس، وألفًا 9 متى انفتح ما

قبلها في نحو: ياتسر وياتيس. فأبدلوها تاءً لذلك، وأجروها مجرى الواو. ومن العرب من لا يُبدلها تاءً،

بل يُجريها على القلب.

فإن 10 قال قائل: فلاي شيء قلبت الياء في مثل "ياتسر" إذا انفتح ما قبلها؟ فالجواب أنه

1 ديوانه ص 42 والخصائص 1: 282 و 2: 437 وسر الصناعة 1: 163. وميسنان: اسم موضع

فيه قبر عزيز النبي، تحدمه اليهود وتأتيه النذور.

2 في النسختين: "فيقولون". والتصويب من سر الصناعة 1: 164.

3 م: ايتعد.

4 ألق في حاشية ف: أقرب الزوائد من الفم إلى الواو.

5 سقط من النسختين حتى "لم تبدل منها"، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

6 هنا كلمات محرومة لم أتبينها.

7 في حاشية ف بخط أبي حيان عن المسائل الإسكندرانية لابن الخشاب: "أن ذلك لغة الحجازيين ...

من الوطاء". انظر ص 265 من ابن عصفور والتصريف.

8 م: من اليسر واليبس اتسر واتبس.

9 م: والفاء.

10 سقط من م حتى قوله "مثل ايتعد وموتعد".

لماً وجب في حرف العِلَّة أن يكون على حسب ما قبله إذا انكسر أو انضمَّ، فنقول: اِبْتَسَ ومُوتِسَ، حملوا الفتح على الكسر والضمِّ، فجعلوا حرف العِلَّة إذا كان ما قبله مفتوحاً ألفاً. فيكون موافقاً للحركة التي تقدَّمته، كما كان ذلك في حين انكسار ما قبله وانضمامه. وهذه العِلَّة بنفسها قُلبت الواو ألفاً في مثل "يأتعدُّ" من الوعد. أعني أنه حُمِلَ الفتح على الكسر والضمِّ في مثل: اِبْتَعَدَ ومُوتِعِدَ. وأبدلت من الياء 1 على غير اطراد، في قولهم: ثِنْتَانِ. ويَدُلُّ على أنها من الياء أنها من "ثَنَيْتُ"؛ لأنَّ الاثنين قد تُثِي أحدهما إلى صاحبه. وأصله "ثَيَّ". يدلُّ على ذلك جمعهم إيَّاه على أثناء بمنزلة أبناء وآخاء. فنقلوه من "فَعَلٍ" إلى "فِعْلٍ"، كما فعلوا ذلك 2 في بِنْتِ. وأبدلوا من الياء في: كَيْتٍ وَكَيْتٍ وَذَيْتٍ وَذَيْتٍ، وأصلهما: كَيْةٌ وَكَيْةٌ وَذَيْةٌ وَذَيْةٌ. ثُمَّ إِنْهُمْ حذفوا التاء 3 وأبدلوا من الياء التي هي لأم تاءً.

وأبدلت من السين على غير اطراد في سِتِّ [في العدد] 4. وأصله "سِدْسٌ"، بدليل قولهم في الجمع: أسداس، وفي التصغير: سُدَيْسَةٌ 5. وسيذكر السبب في ذلك في الإدغام 6. وقد أبدلوها أيضاً من السين في الناس وأكياس. أنشد أحمد بن يحيى 7:

يا قاتلَ اللهُ بِنِي السَّعْلَةَ ... عمرو بن يربوع شرار النَّاتِ
غيرَ أعفَاءٍ ولا أكياتِ

وإنما أبدلت من السين لموافقته إيَّاه في الهمس 8، والزيادة وتجاوز المخرج. وأبدلت أيضاً منها في طَسِّ فقالوا: طَسَّتْ. وإنما جعلت التاء في طَسَّتْ بدلاً [من السين] 9.

1 م: الفاء.

2 سقط من م.

3 في م وسر الصناعة. الهاء.

4 من م.

5 إنما زيدت التاء في التصغير لأنَّ "ست" عدد لما هو مؤنث. ف: سديس.

6 في الورقة 67.

7 لعلباء بن أرقم اليشكري. النوادر ص 104 و 147 والقلب والإبدال ص 42 وسر الصناعة 1:

172 والإنصاف ص 119 والإبدال 1: 117 وشرح الشافية 3: 221 وشرح شواهد ص 469-

472 والخصائص 2: 53 والأماي 2: 71 والسمط ص 703 والمفصل 2: 261 وشرحه 10: 36

والجمهرة 3: 33 والمخصص 3: 26 و 13: 283 واللسان "أنس" و"مرس" و"نوت" و"سعل".

والسعلاة: أنثى الغيلان. وزعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة.

8 م: الهمز.

9 من م.

(257/1)

ولم تُجعل أصلاً؛ لأنَّ طَسًّا أكثرُ استعمالاً من طَسْتٍ.
وأُبدلت من الصَّادِ في لِصْتِ 1 ولُصُوتٍ - والأصل لِصٌّ ولُصُوصٌ - لأنهما أكثر استعمالاً بالصاد
من التاء.
وأُبدلت من الطاء في فُستَاطٍ - والأصل فُسطَاطٍ - بدليل قولهم: فَسَاطِيطٌ، ولا يقولون "فَسَاتِيطٌ" 2،
وفي "أَسْتَاعَ يُسْتِيعُ" والأصل: أَسْطَاعَ يُسْطِيعُ.
وأُبدلت من الدَّالِ في قولهم: نَاقَةٌ تَرَبُّوتٌ، والأصل دَرَبُّوتٌ أي: مُدَلَّلَةٌ 3؛ لأنه من الدُّرْبَةِ.

1 ضبط أولها في ف بالتثليث وفوقه: معاً.

2 هذا قول ابن جني في سر الصناعة 1: 174. وعلّق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله: "في
كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي الحلبي، رحمه الله: التاء والطاء: يقال فسطاط وثلاثة فساطيط.
وفسطاط وثلاثة فساتيط". انظر الإبدال 1: 132.

3 م: مدربة.

(258/1)

باب الميم:

وأما الميم فأُبدلت من أربعة أحرف وهي: الواو، والنون، والياء، واللام.
فأُبدلت من الواو 1 في قولهم: فَمٌّ. والأصل "فَوَّةٌ"، فحذفت الهاء تخفيفاً. فلمّا صار الاسم على
حرفين، الثاني منهما حرف لين، كرهوا حذفه للتونين فيجحفوا به 2، فأبدلوا من الواو ميماً لقرب
الميم من الواو، وقد تُشَدَّدُ الميم في ضرورة الشعر، نحو قوله 3:
يا لَيْتَهَا قَدِ حَرَجَتْ، مِنْ فَمِّهِ ... حَتَّى يَعودَ البَحْرُ فِي أُسْطَتهِ
رُوي بفتح الفاء من فَمِّهِ وضمِّها. والدليل على أن الأصل فيه 5 "فَوَّةٌ" قولهم: أفواهٌ وفوّهاءٌ 6 وأفوّه

وَمُقَوَّةٌ.

وأُبدلت باطِّراد 7 من النون الساكنة عند الباء في نحو: عَمَّبرٍ وشَمبَاء 8. وذلك لأنَّ النون أُخت الميم وقد أُدغمت في الميم، فأرادوا إعلاها أيضاً مع الباء كما أعلَّوها مع الميم بالإدغام. وسُنِّبَ ذلك بأكثر من هذا في [37 ب] الإدغام 9، إن شاء الله تعالى.

- 1 شرح الشافية 3: 215-216 والإبدال 2: 378-381 والكتاب 2: 314. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن "الجماهير" لقطرب أن بعض النحاة جعل الميم بدلاً من الهاء مع حذف الواو، وآخرين قالوا: هي عوض من الواو والهاء معاً بدليل قولهم: أفواه. انظر الارتشاف 1: 159.
- 2 نصب الفعل ب"أن" مضمرة. والمصدر المؤول معطوف على المصدر حذف.
- 3 محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي. الخصائص 2: 211 وسر صناعة الإعراب ص 415 والمختصب 1: 79 والهمع 1: 139 والدرر 1: 109 والخزانة 2: 283 والصحاح والمقاييس "فمم" واللسان والتاج "فمم" و"فوه". وانظر ص 89 من ديوان العجاج. وأسطم البحر: معظمه.
- 4 الرواية المشهورة: حتى يعود الملك.
- 5 م: أن أصل فم.
- 6 م: فوها.
- 7 شرح الشافية 3: 216.
- 8 الشمباء: العذبة الفم. م: عنبر وشنباء.
- 9 في الورقة 65.

(259/1)

وقد أُبدلت من نون البَنان، فقالوا: البَنامُ. قال 1:

يا هالَ ذاتِ المَنطِقِ التَّمتامِ ... وَكَفِّكَ، المَخَصَّبِ البَنامِ

يريد البَنان.

وأُبدلت أيضاً من الباء في قولهم 2: بَناتُ بَحْرٍ وَبَناتُ مَحْرٍ. وهنَّ سحائب يأتين قُبَلِ الصَّيفِ 3، بيضٌ

مُنتصباتٌ في السَّماء. قال طرفة 4:

كَبَناتِ المَحْرِ، يَمادُنَ كما ... أَنبَتِ الصَّيفُ عَسالِيحَ الحَضْرُ

وَأَمَّا جُعِلَتِ الْبَاءُ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْبَحْرَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْبُخَارِ؛ لِأَنَّ السَّحَابَ إِثْمًا يَنْشَأُ عَنِ بُخَارِ الْبَحْرِ. وَأُبدِلتْ أَيْضًا مِنَ الْبَاءِ فِيْمَا حَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ، مِنْ قَوْلِهِمْ 5: مَا زَالَ رَائِمًا عَلَي كَذَا، وَرَاتِبًا أَي: مُقِيمًا، مِنَ الرَّتْبَةِ.

وَأُبدِلتْ أَيْضًا مِنَ الْبَاءِ، فِي قَوْلِهِمْ 6: رَأَيْتُهُ مِنْ كَتَبٍ، وَمِنْ كَتَمَ أَي: مِنْ قُرْبٍ. ثُمَّ قَالُوا: قَدْ أَكْتَبَ هَذَا الْأَمْرُ أَي قُرْبٌ، وَلَمْ يَقُولُوا: "أَكْتَمَ". فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَي أَنَّ الْبَاءَ هِيَ الْأَصْلُ. وَأُبدِلتْ أَيْضًا مِنَ الْبَاءِ، فِي نَعْبٍ جَمَعَ نُعْبَةً 7، فَقَالُوا: نُعَمَّ. قَالَ الشَّاعِرُ 8: فَبَادَرَتْ شِرْكَهَا، عَجَلَى مُثَابِرَةً... حَتَّى اسْتَقَّتْ، دُونَ مَحَى جِيدِهَا، نُعْمًا وَأُبدِلتْ مِنَ النُّونِ 9 فِيْمَا حَكَاهُ يَعْقُوبُ عَنِ الْأَحْمَرِ 10 مِنْ قَوْلِهِمْ: طَانَهُ اللَّهُ عَلَي الْخَيْرِ،

-
- 1 ينسب إلى رؤبة. ديوانه ص 183 وسر الصناعة ص 422 والأشموني 4: 319 والتصريح 2: 392 والعيبي 4: 401 وشرح الشافية 3: 216 وشرح شواهد ص 455-459 والمفصل 2: 260 وشرحه 10: 33. وهال في حاشية ف بخط أبي حيان عن شيخه الرضي: "هو ترخيم هالة".
والتمتتام: الذي يتردد في نطق التاء.
2 الإبدال 1: 41 وشرح الشافية 3: 217.
3 سقط "قبل الصيف" من م.
4 ديوانه ص 74. ويمأدن: يتحركن ويتثنين. والعساليح: تخرج في الصيف تنقاد كما ينقاد الخيزران.
والخضر: نبات أخضر.
5 الإبدال 1: 48 وشرح الشافية 3: 217.
6 الإبدال 1: 49 وشرح الشافية 3: 218.
7 النغبة: الجرعة من الماء.
8 سر الصناعة ص 426 والمقرب 2: 178 واللسان والتاج "نعب" والمفصل 2: 26 وشرحه 10: 33.
9 كذا. وحق هذه الفقرة أن تقدم وتلحق بإبدال الميم من النون فيما مضى بعد: البنان.
10 القلب والإبدال ص 20 والإبدال 2: 428 وشرح الشافية 3: 217. والأحمر هو علي بن المبارك صاحب الكسائي وأول من دوّن عنه، أعلم من الفراء بعلم النحو ومقاييس التصريف. توفي سنة 194. إنباه الرواة 2: 313.

وطامه أي: جَبَلَه 1، وهو يَطِينُهُ. ولا يقال "يَطِيمُهُ". فَدَلَّ ذلك على أَنَّ النون هي الأصل.
وَأُنشِدُ: 2:

[لَقَدْ كَانَ حُرًّا، يَسْتَحِي أَنْ تَضُمَّهُ] ... أَلَا تِلْكَ نَفْسٌ، طِينٌ مِنْهَا حَيَاؤُهَا
وَأُبدلت 3 من لام التعريف. ومنه قوله، عليه السلام: "لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٌ فِي أَمْسَفَرٍ" 4.

1 م: "حملة". وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن الجوهري: "ابن السكيت: طامه ... مثل طانه".
الصحاح "طيم".

2 الإبدال 2: 428 والقلب والإبدال ص 20 وشرح الشافية 3: 217 وشرح شواهد ص 459-
460 والصحاح واللسان والتاج "طين". وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن بري: "صوابه: إلى
تلك ... إلى تلك نفس طِينٌ فيها حَيَاؤُهَا". اللسان "طين" وابن عصفور والتصريف ص 272. وطين
فيها أي: هو من جبلتها وسجيتها.

3 سقطت الفقرة من النسختين، وألحقها أبو حيان بحاشية ف. وانظر الإبدال 2: 378-382
وشرح الشافية 3: 216.

4 ذكر ابن جني أن هذا الحديث رواه النمر بن تولب ولم يرو غيره. وانظر صحيح مسلم ص 786
وسنن ابن ماجه ص 532 وسنن النسائي 4: 175-176 والجامع الصغير 2: 232 وشرح
المفصل 10: 34 وحاشية الأمير على المغني 1: 47 وحاشية الدسوقي 1: 51. وفي حاشية ف بخط
أبي حيان عن كتاب الإبدال لأبي الطيب: ذلك في لغة حمير ... والسَّلْمَة.

(261/1)

باب النون:

وَأَمَّا النَّوْنُ فَأُبدلت من اللَّام في 1 "لعل"، فقالوا: لَعَنَّ. قال أبو النجم: 2:

اغْدُ لَعَنَّا 3 في الرَّهَانِ نُرْسَلُهُ

وَأَمَّا جُعِلَ الْأَصْلُ "لعل" لأنه أكثر استعمالاً.

وَأُبدلت من الهمزة، في النسب إلى 4 صَنَعَاءَ وَبَهْرَاءَ، فقالوا: صَنَعَائِيٌّ وَبَهْرَائِيٌّ.

وزعم بعض النحويين أَنَّ النون في "فَعْلَان" الذي مؤنثه "فَعَلَى" بدل من الهمزة 5، واستدلوا على ذلك

بأنهما قد تشابها - أعني فعلان وفعلاء6- في العدد والتوافق في الحركات والسكنات والزيادتين في الآخر، وأن7 المذكّر [في البابين] 8 بخلاف المؤنث، وأنك تقول في جمع سكران: سكرارى، كما تقول في جمع صحراء: صحارري.

والصحيح أنها ليست ببدل؛ إذ لم يدع إلى الخروج عن الظاهر داع؛ لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكّر للمؤنث9، أن يشبها في أن يكون كل واحد منهما مؤنثاً بالهمزة. وأما جمعهم "فعالان" على "فعالى" فللشبه الذي بينه وبين "فعلاء"10 فيما ذكر،

-
- 1 شرح الشافية 3: 218 والإبدال 2: 296 والمفصل 2: 261 وشرحه 10: 36.
 - 2 الإبدال 2: 297 والأماي 2: 134 والسمط 328 و758. وهو من أرجوزة في العقد 1: 118. واغد أي: اذهب باكرًا.
 - 3 في الإبدال: "اغد لغنا". والأماي: اغد لعلنا.
 - 4 شرح الشافية 3: 218.
 - 5 يريد: بدل من الهمزة في فعلاء لأنّ فعلى مقصور من فعلاء. وفسّر ابن جنيّ هذا الزعم، على غير ما ذهب إليه ابن عصفور. انظر المنصف 1: 158.
 - 6 م: فعلى.
 - 7 م: فإن.
 - 8 م: من م.
 - 9 م: المؤنث.
 - 10 م: فعلى.

(262/1)

لا أنه في الأصل "فعلاء". وأيضاً فإنّ النون لا تُبدل من الهمزة إلاّ شدوذاً، نحو: بهراي1 وصنعاي2 لا يُحفظ غيرهما3.

1 م: بهراي.

2 م: صنعاي.

3 كذا. وانظر شرح الشافية 2: 54-58 وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن الإبدال لأبي الطيب:
"الفراء: يقال: هو الحِنَاء والحِنَان، لهذا الذي يختضب به ... والسين". وانظر التاج "حناً".

(263/1)

باب الهاء:

وأما 1 الهاء فأبدلت من خمسة أحرف. وهي: الهمزة، والألف، والياء، والواو، والتاء.
فأبدلت من الهمزة، في 2 "إِيَّكَ"، فقالوا: هِيَّكَ. أنشد أبو الحسن 3:
فَهِيَّكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ ... مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ، عَلَيْكَ، مَصَادِرُهُ
ويقال أيضاً: أَيَّكَ وَهِيَّكَ، بالفتح.
وطبِّي تُبْدِلُ هَمْزَةَ 4 "إِنْ" الشَّرْطِيَّةَ هَاءً، فتقول: هُنْ فَعَلَتْ فَعَلْتُ، تُرِيدُ 5 "إِنْ".
وأبدلت أيضاً من الهمزة في 6 "إِنَّ" مع اللام، على اللزوم، فقالوا: هُنَّكَ 7. قال الشاعر 8:
أَلَا يَا سَنَا بَرِّقْ، عَلَى قُلُلِ الْحِمَى ... لَهْنُكَ، مِنْ بَرِّقْ، عَلَى كَرِيمٍ
وقرأ بعضهم 9: "طَهْ، مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى"، وقالوا: أَرَادَ "طَأَّ الْأَرْضَ بِقَدَمَيْكَ"

- 1 انظر الكتاب 2: 313 وشرح المفصل 10: 42-45. ف "فأما" وفي الحاشية تعليقه بخط أبي حيان مخروم أكثرها تعذرت قراءتها.
- 2 الإبدال 2: 570-596 وشرح الشافية 3: 223.
- 3 لطفي الغنوي أو مضر بن ربيعي. ديوان طفيل ص 10 والمحتسب 1: 40 وشرح الملوكي ص 283 و 304 و 364 وشرح المفصل 8: 118 و 10: 42 والإنصاف ص 215 وشرح الحماسة للمرزوقي ص 1152 وللتبريزي 3: 151 وشرح الشافية 3: 223 وشرح شواهد ص 476-477 وشمس العلوم 1: 16.
- 4 شرح الشافية 3: 222-223.
- 5 ف: يريد.
- 6 شرح الشافية 3: 222-223.
- 7 الكتاب 1: 474 والنوادر ص 27.
- 8 محمد بن مسلمة أو محمد بن يزيد بن مسلمة. الأمالي 1: 22 ونثار الأزهار ص 79 ومجالس ثعلب

- 113 والزهرة ص 227 والخصائص 1: 315 و2: 195 وأما الزجاجة ص 250 وديوان المعاني
2: 192 وشرح شواهد المعني ص 205 وشرح أبياته 4: 347 والجني الداني ص 129 والجمع 1:
141 والدرر 1: 118 والخزانة 3: 339-341 واللسان والتاج "لهن" و"قذي" وشرح المفصل
8: 63 و10: 42. والسنا: الضوء. والقلل: جمع قلة. وهي أعلى الجبل.
9: جماعة منهم الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش. البحر المحيط 6: 224.

(264/1)

جميعاً؛ لأنَّ النبيَّ -عليه السَّلام- كان يرفع إحدى رجليه في صلاته.
وقالوا: أيا وهيا، في النداء 1. والهاء بدلٌ من الهمزة؛ لأنَّ "أيا" أكثرُ من "هيا". قال 2:
وانصرفتُ، وهي حصانٌ مُغضبهٌ... ورفعتُ، بصوتها: هيا أبه
يريد: أيا أبه.
وقالوا: همّا والله لقد كان كذا، يريدون: أما والله لقد كان كذا.
وأبدلت أيضاً من الهمزة، في: 3 أثرتُ الترابَ 4 وأرحتُ الماشيةَ، وأرقتُ الماءَ وأردتُ الشيءَ، وفيما
يتصرفُ منها، فقالوا: هثرتُ وهرحتُ وهرقتُ وهردتُ، وأهثيرُ وأهريخُ وأهريقُ وأهريدُ، ومهثيرُ
ومهريخُ ومهريقُ ومهريدُ.
وتُبدل أيضاً من همزة الاستفهام، فيقولون 5: هزيدُ منطلقٌ؟ يريدون: أزيد منطلقٌ؟ وأنشد الفراء 6:
وأتى صواحبها فقلن: هذا الذي... منح المودةَ غيرنا، وجفانا؟
يريد: أذا الذي.
وأبدلت من الألف في "هنا" في الوقف، فقالوا: هنة. قال الراجز 7:
قد وردتُ، من أمكنه... من ههنا، ومن هنة
وأبدلت من الباء في 8 "هذي"، فقالوا: هذه، [38 أ] في الوقف. وقد تُبدل أيضاً منها في

- 1 الإبدال 2: 569. م: أيا في النداء وهيا.
2 الأغلب العجلي. ديوانه ص 148 ومجمع الأمثال 2: 134 وفصل المقال ص 218 وسر الصناعة
ص 554 والإبدال 2: 569 وشرح المفصل 8: 119. والحصان: العفيفة.
3 الإبدال 2: 569-570 وشرح الشافية 3: 222-223.

4 في شرح الشافية وشرح المفصل والإبدال "أنرت الثوب" أي: جعلت له علمًا. وفي الكتاب: همرت.

5 شرح الشافية 3: 223-224.

6 أنشده اللحياني عن الكسائي جميل بن معمر. اللسان والتاج "ذا". وانظر المفصل 2: 262 وشرحه 10: 43 ورسالة الملائكة ص 93 والصحاح والقاموس والتاج "ها" وشرح الشافية 3: 224 وشرح شواهد ص 447 حيث قال البغدادي: "وقائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي، فإن في غالب شعره أن النساء يتعشقنه". قلت: وليس في ديواني عمر وجميل المطبوعين، والصواحب: جمع صاحبة.

7 سر الصناعة 1: 182 وشمس العلوم 1: 16 والمفصل 2: 262 وشرحه 10: 43 وشرح الشافية 3: 224 وشرح شواهد ص 479-480 والمنصف 2: 156 وشرح الملوكي ص 312 و315 والمقرب 2: 32 وورصف المباني ص 163 والمحتسب 1: 277 والأشموقي 4: 334 والدرر 1: 52 والهمع 1: 78. يذكر إبلًا. وبعدهما:

إِنَّ لَمْ أَرَوْهَا فَمَهْ

أي: فما أصنع؟

8 الكامل ص 842-843 والإبدال 2: 530 والمنصف 3: 139.

(265/1)

الوصل. والدليل على أن الباء هي الأصل قولهم في تحقير ذا: "ذَيًّا" [وفي تحقير ذي: تَيًّا] 1. و"ذي" إنما هو تأنيث "ذا"، فكما لا تجد الهاء في المذكر أصلًا فكذلك المؤنث. وأبدلت أيضًا من الباء في تصغير هنة 2: هنيهة. والأصل "هنيوة" لقولهم في الجمع: هنوات، ثم "هنيئة" لأجل الإدغام، ثم أبدلوا من الباء الثانية هاء فقالوا: هنيهة. وأبدلت من الواو في هناه 3. والأصل "هناو" 4، فأبدلت الواو هاء، وهو من لفظ "هن". ولا تجعل الهاء التي بعد الألف أصلًا؛ لأنه لا يُحفظ تركيب "هنة". وأيضًا فإنه لو كان كذلك لكان من باب: سلس وقلق. وذلك قليل.

وذهب أبو زيد 5 إلى أن الهاء إنما لحقت في الوقف لحناء الألف، كما لحقت في الندبة في "زيدة"، ثم شَبَّهت بالهاء الأصلية فخرَّكت. فيكون ذلك نظير قوله 6:

يا مَرَحِبَاهُ، بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ... إِذَا أَتَى قَرَبْتَهُ، لِلسَّانِيَةِ
فيكون ذلك من باب إجراء الوصل مجرى الوقف المختص بالضمائر. ويكون، على القول الأول، قد
أبدلت فيه الواو هاء. وذلك أيضاً شاذ لا يُحفظ له نظير.
والوجه عندي أنها زائدة للوقف؛ لأن ذلك قد سُمع له نظير في الشعر، كما ذكرت لك. وأيضاً فإن
ابن كيسان -رحمه الله- قد حكى في "المختار" 7 له أن العرب تقول "يا هناه" 8 بفتح الهاء الواقعة
بعد الألف، وكسرها وضمها. فمن كسرها فالألف 9 هاء السكت، فهي في الأصل ساكنة، فالتقت مع
الألف، فحرّكت بالكسر، على أصل التقاء الساكنين. ومن حرّكها 10 بالفتح فإنه أتبع حركتها حركة
ما قبلها. ومن ضمّ فإنه 11 أجزاها مجرى حرف

- 1 زيادة من الكامل ص 843.
- 2 المنصف 3: 140.
- 3 المنصف 3: 140-143. م: هناة.
- 4 وهذا مذهب البصريين عدا أبي زيد والأخفش. شرح الشافية 3: 225 وشرح الكافية 2: 138.
- 5 المنصف 3: 142.
- 6 الخصائص 2: 358 والمنصف 3: 142 وشرح الملوكي ص 201 والأشباه والنظائر 2: 380
ورصف المباني ص 400 وشرح المفصل 9: 46 والهمع 2: 157 والدرر 2: 248 والخزانة 1:
400 واللسان والتاج "سني". والسانية: الدلو العظيمة.
- 7 كتاب في علل النحو. وهو في ثلاث مجلدات. معجم الأدباء 17: 137.
- 8 ذكر ابن جني أنه لم يسمع فيها إلا الضم. المنصف 143. م: يا هناة.
- 9 م: فلامها.
- 10 ف: ومن حرك.
- 11 م: فالأنة.

(266/1)

من الأصل، فضمها 1 كما يُضم آخر المنادى. ولو كانت الهاء بدلاً من الواو لم يكن للكسر والفتح
وجه، ولوجب 2 الضم كسائر المناديات.

وأبدلت من تاء التأنيث في الاسم، في حال الإفراد في الوقف، نحو: طلحة وفاطمة 3. وحكى قُطرب عن طَيِّبٍ أنهم يفعلون ذلك بالتاء من جمع المؤنث السالم، فيقولون: "كيف الإخوة والخواتم؟ وكيف البنون والبنات؟"

1 ف: فضم.

2 م: والوجه.

3 في النسختين: طلحة وفاطمة.

(267/1)

باب 1 اللام:

وأما اللام فأبدلت من الضاد 2 في "اضطجع". قال الراجز 3.

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَهْ، وَلَا شَبَعْ ... مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ، فَالطَّجَعْ

[يريد: فاضطجع] 4.

وأبدلوا اللام من النون، في 5 أصيلان تصغير أصلان، فقالوا: أصيلاً وأصيلاً.

1 ف: "حرف". وسقط من م.

2 شرح الشافية 3: 226 وشرح المفصل 10: 45.

3 منظور بن حبة الأسدي. شرح الشافية 2: 324 و3: 226 وشرح شواهد ص 274-276

و480 والخصائص 1: 63 و263 و3: 163 والمخصص 8: 24 والمختص 1: 124 والأشعري

4: 280 و332 والتصريح 2: 367 والأشبه والنظائر 2: 340 وإصلاح المنطق ص 95 وتهذيب

الإصلاح 1: 167 وشرح شواهد الإصلاح الورقة 90 والمنصف 2: 329 والمفصل 2: 264

وشرحه 9: 143 و10: 46 والعيني: 584 والصحاح واللسان والتاج "أرط". والدعة: الخفص

والطمأنينة. والأرطاة: شجرة. والحقف: التل المعوج من الرمل.

4 من م.

5 الكتاب 2: 314 وشمس العلوم 1: 15 وشرح الشافية 3: 226 والمفصل 2: 263 وشرحه

10: 46.

باب 1 الألف:

وأما الألف فأبدلت من أربعة أحرف. وهي: الهمزة، والياء، والواو، والنون الخفيفة. إلا أن الذي يُذكر هنا إبدالها من الهمزة والنون؛ لأنَّ إبدالها من الياء والواو من باب القلب.

فأبدلت من الهمزة 2 باطِّراد، إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة، نحو: رأس وكأس، تقول فيهما [إذا خَفَّفْتَهُمَا] 3: كاسٌ وراسٌ. إلا أنه إذا كان الحرف المفتوح الذي تليه الهمزة الساكنة همزةً التزم قلب الهمزة الساكنة ألفاً، نحو: آدَمَ وآمَنَ. أصلهما "أَدَمَ" 4 و"أَمَنَ". إلا أنه لا يُنطق بالأصل، استثقالاً للهمزتين في كلمة واحدة.

وأبدلت، على غير قياس، من الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها. وإنما يُحفظ حفظاً، نحو قوله 5:

إِذَا مَلَآ بَطْنُهُ أَلْبَانُهَا حَلْبًا ... بَاتَتْ تُغَنِّيهِ وَضَرَى ذَاتُ أَجْرَاسٍ

يريد: مَلَأَ، فأبدل من الهمزة ألفاً 6. ومن أبيات الكتاب 7.

رَاحَتْ، بِمَسْلَمَةٍ، الْبِغَالُ عَشِيَّةً ... فَارْعَيْ، فَرَارَةٌ، لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

يريد: لَا هَنَّاكَ، فأبدل الهمزة ألفاً. ومن أبيات الكتاب أيضاً 8.

1 ف: "حرف". وسقط من م. وانظر الكتاب 2: 33 والمفصل 2: 256 وشرحه 10: 16-21.

2 شرح الشافية 3: 209 والإبدال 2: 548.

3 من م.

4 في حاشية ف بخط أبي حيان عن اللباب أن الهمزة الثانية في التصغير والجمع تبدل واوًا، للثقل ولأنَّ حركتها عارضة.

5 سر الصناعة ص 666 والمبهج ص 30 والمختص 2: 162 وضرائر الشعر ص 230 واللسان

والتاج "وضر". والوضرى: المرأة الوسخة.

6 ف: فأبدلت الهمزة.

7 للفرزدق. الكتاب 2: 17 وديوان الفرزدق ص 508. قال هذا حين عُزِلَ مسلمة بن عبد الملك

عن العراق، ووليها عمر بن هبيرة الفزاري.

8 لحسان بن ثابت. ديوانه ص 34 والكتاب 2: 130 و170 والمفصل 2: 243. ويروى: "بما

جاءت" و"بما سألت". يعرّض حسان بمذيل لأنها سألت النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يباح لها الرني.

(269/1)

سَأَلَتْ هُدَيْلٌ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ... ضَلَّتْ هُدَيْلٌ بِمَا قَالَتْ، وَلَمْ تُصِيبِ
 يريد: سألت، فأبدل.

وأبدلت أيضاً من الهمزة المفتوحة الساكن ما قبلها، إذا كان الساكن مما يمكن نقل الحركة إليه1، نحو
 "المراة" في المرأة، و"الكماة" في الكمأة. وذلك أنهم نقلوا الفتحة إلى الساكن قبلها، ولم يحذفوا الهمزة،
 بل أبقوها ساكنة، فجاءت ساكنة بعد فتحة فقلبت ألفاً.

وأبدلت من النون الخفيفة، في ثلاثة مواضع:

أحدها: في الوقف على المنصوب2 المنون [38 ب] غير المقصور3، نحو: رأيتُ زيداً، وأكرمتُ
 عمراً. وقد بُيِّنَ في الوقف لم4 كان ذلك، وأنهم قصدوا بذلك5 التفرقة بين النون الزائدة على الاسم
 بعد كماله، والنون التي هي من كمال الاسم.

فإن كان الاسم مقصوراً فإنك تقفُ عليه بالألف نحو6: عصا، ورَحَى. لكن اختلفوا في الألف:
 فمنهم من ذهب إلى أنّها بدلٌ من التنوين، في الرفع والنصب والحفض. وهو مذهب المازنيّ، وحجّته
 أنّ الذي منع7 أن يُبدل من التنوين في الرفع والحفض إنّما هو الاستثقال؛ لأنه إنّما ينبغي أن تُبدل من
 التنوين حرفاً من جنس الحركة التي قبله. فلو أبدلت في الرفع لقلت8 "زيدو"، وفي الحفض لقلت9
 "زيدي"، والياء والواو ثقيلتان. وأمّا في النصب فتُبدل لأنّ الذي قبل التنوين فتحة. فإذا أبدلت فإمّا
 تُبدل الألف -وهي خفيفة- نحو: رأيتُ زيداً. فلمّا كان ما قبل التنوين في المنقوص10 فتحةً في جميع
 الأحوال ساوى الرفع والحفض النصب، فوجب الوقف عنده في الأحوال الثلاثة بالألف.
 وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ، إذ لو كان الأمر على ما زعم لم تقع الألف من المنقوص قافيةً؛ لأنّ
 مجيء الألف المبدلة من التنوين قافيةً لا يجوزُ.

1 في حاشية ف بخط أبي حيان أنه إذا كان قبل الهمزة ألف تعذر النقل، نحو: الهناءة والمساءة.

2 م: منصوب.

3 شرح الشافية 2: 279-280.

4: ف: "ما". ولم تتقدم إشارة إلى هذه المسألة قبل. وانظر ص 217 و 251.

5 سقط من م.

6 شرح الشافية 2: 280-284.

7 م: منع من.

8 م: لقلنا.

9 م: لقلنا.

10 كذا.

(270/1)

ومنهم من ذهب إلى أن الألف هي 1 الأصل، والمبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال. وهو الكسائي، وحجته 2 أن حذف الألف الزائدة أولى من حذف الأصلية. وذلك باطل؛ لأن الزيادة لمعنى، فإبقاؤها أولى من إبقاء الأصل. ومما يدل على ذلك أنهم إذا وصلوا قالوا: هذه عصا مُعَوَّجَةٌ، فحذفوا الألف الأصلية وأبقوا التنوين، فكذلك يجب في الوقف أن يكون المحذوف الألف الأصلية، ويكون الثابت 3 ما هو عوض من التنوين. ومنهم من ذهب إلى أن الألف في حال الرفع والحذف هي الألف الأصلية والتنوين محذوف، وفي النصب هي الألف المبدلة من التنوين والألف الأصلية محذوفة، قياساً للمعتل على الصحيح. وهو مذهب سيويه 4، وهو الصحيح. ومما يؤيد ذلك كون المنقوص 5 يُمال في حال الرفع والحذف، ولا يُمال في حال النصب، ومجيء الألف قافية في الرفع والحذف، ولا تكون قافية في حال النصب إلا قليلاً جداً، على لغة من قال: رأيتُ زيداً.

قال العجاج:

خَالِطٌ مِنْ سَلَمَى، خِيَاشِيمَ وَفَا

والثاني: الوقف على النون الخفيفة 7 اللاحقة للأفعال المضارعة [للتأكيد] 8، نحو: هل تَضْرِبْنَ؟ فإنك إذا وقفت عليه قلت: هل تَضْرِبْنَ؟ والسبب في ذلك أيضاً ما ذكرناه في التنوين، من قصد التفرقة بين النون التي هي من نفس الكلمة، والنون التي تلحق الكلمة بعد كمالها، نحو قوله: 9
فِيَاكَ وَالْمَيْتَاتِ، لَا تَقْرَبْنَهَا... وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، وَاللَّهُ فَاعْبُدْ.
يريد: فاعْبُدْنَ.

- 1 م: أن الألف ألف.
- 2 م: وحجتهم.
- 3 م: التأنيث.
- 4 كذا. وهو ليس مذهب سيبويه. انظر الكتاب 2: 290 وشرح الشافية 2: 280-284.
- 5 كذا.
- 6 ديوانه ص 83 والمقتضب 1: 240 والمخصص 1: 136-138 و 14: 96 و 15: 78 والعيني 1: 152 والخزانة 2: 6 والهمع 1: 40 والدرر 1: 14 وإصلاح المنطق ص 84 وشرح أبيات سيبويه 1: 204 واللسان والتاج "فوه". والخياشيم: جمع خيشوم. وهو أقصى الأنف.
- 7 شرح الشافية 3: 379-380.
- 8 من م.
- 9 الأعرشى. ديوانه ص 103 حيث زُوي كما يلي:
فإيَّكَ والمِيتَاتِ، لا تَأْكَلَنَّهَا ... ولا تَأْخُذَنَّ سَهْمًا حَدِيدًا، لِيَتَّقِصِدَا
وذا النَّصْبِ الْمَنْصُوبِ لا تَنْسَكُنَّهُ ... ولا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ، واللهُ فَاعْبُدَا
وانظر العيني 4: 340-341 والمعني ص 372 والإنصاف ص 657.

(271/1)

والثالث: الوقفُ على نون 1 "إِذْنٌ". تقولُ "أَزُورُكَ إِذَا" تُريدُ: إِذْنٌ 2. وإمَّا جاز ذلك في "إِذْنٌ"، وإن كانت النون من نفس الكلمة، لمصارعتها نون الصِّرفِ ونونَ التأكيد في السكون، وانفتاح ما قبلها، وكونها قد جاءت بعد حرفين. وهما أقلُّ ما يكون عليه الاسم المتمكِّن نحو: يَدٌ وَدَمٌ. وليست كذلك [في]: أنْ وَلَنْ [وعن] 3. لِحِيئِهَا بعد [حرف] 4 واحد، فلم تُشَبِّهْ 5 لذلك التَّوِينَ. فهذه جملة النونات التي أُبدلت منها الألف 6.

- 1 شرح الشافية 2: 279-280. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: سواء أعملت أو أُلغيت. وقال الفراء: إذا أعملت لم تبدل، لئلا تلتبس بـ"إذا" الزمانية.
- 2 في النسختين: إِذَا.

3 من م.

4 من م.

5 سقط من م.

6 سقط من م.

(272/1)

[ما لم يذكره سيبويه من حروف الإبدال] :

وزاد 1 بعض التحوّين في حروف البديل: السين، والصاد، والزاي، والعين، والكاف، والفاء، والشين.
فأمّا السين 2 فأبدلت من الشين في الشدّه ومشدّوه، فقال: السدّه ومسدّوه 3. فأمّا قول نصيب 4:
فلو كنتُ وردًا لَوْنُهُ لَعَسَقْتَنِي ... وَلَكِنَّ رَبِّي سَانِي، بسواديا
فلم يُبدلِ السينَ من الشينِ في "عشقنتي" ولا في "شاني"، بل كان له لثغ في الشين، فكان يتعدّر عليه
النطقُ بما حتّى يجعلها سينًا 5.

وأما الصاد فتبدل من السين 6 إذا كان بعدها قاف أو خاء أو طاء أو غين. فتقول في سقر وسراط
وسخر وأسبع: سقرّ وسراطّ وصخرّ وأصبغ؛ والسبب في ذلك أنّ القاف والطاء والحاء والغين 7
حروف استعلاء، والسين حرف مُنسلِف، فكرهوا الخروج من تسفل إلى تصعد، فأبدلوا من السين
صاذا ليتجانس الحرفان.

وأما الشين 8 فأبدلت [39 أ] من كاف المؤنث في [نحو] "ضربتُك"، فقالوا: ضربتُش. ومنه

- 1 شرح الشافية 3: 199-203 و 230-233. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن إبدال أبي الطيب أن العرب يبدلون الميم بباء في ما اسمك؟ فقط، فيقولون: باسمك؟ وعن المحتسب 1: 280: قراءة الأعمش: "فشرذ بهم" ... مجهوران متقاربان.
- 2 سر الصناعة 1: 210-214 والإبدال 2: 154-172.
- 3 ف: "الشدّة ومشدود فقالوا السدّة ومسدود". والتصويب من المبدع وسر الصناعة 1: 210 والإبدال 2: 164.
- 4 كذا. وهو لسحيم عبد بن الحسحاس. ديوانه ص 26 وسر الصناعة 1: 214 والحكم واللسان والتاج "عسق".

- 5 في اللسان والتاج "عسق" أن هذا الادعاء فيه نظر.
6 سر الصناعة 1: 220 وشرح الشافية 3: 230 والإبدال 2: 172-196 وشرح المفصل 10:
51.
7 م: والعين.
8 شرح الشافية 3: 199 وسر الصناعة 1: 215-217، والإبدال 2: 230-232 و1:
226-229.

(273/1)

قوله 1:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا، وَجِيْدَشِ جِيْدَهَا ... خَلَا أَنَّ عَظَمَ السَّاقِ مِنْشِ، دَقِيْقُ 2
وَأَبْدَلت 3 من الجيم في مُدْمَج فقالوا: مُدْمَشٌ. وذلك في الشعر ضرورة. قال 4:
إِذْ ذَاكَ، إِذْ حَبَلُ الْوِصَالِ مُدْمَشُ
يريد: مُدْمَجُ.

وقالوا: جُعْشَوْشٌ وَجُعْشَوْسٌ، أي: صغير ذليل. والأصل السينُ بدليل قولهم في الجمع: جَعَايِسُ. فلا
يأتون بالشين.

وأما الزاي 5 فأبدلت من الصاد، إذا كان بعدها قاف أو دال 6، فقالوا في مَصْدَقٍ وَمَصْدُوقَةٍ: مَزْدَقٌ
وَمَزْدُوقَةٌ. وَإِنَّمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ كَلْبٌ. قال 7:

يَزِيدُ، زَادَ اللَّهُ فِي خَيْرَاتِهِ ... حَامِي نَزَارٍ، عِنْدَ مَزْدُوقَاتِهِ

وقال الآخر 8:

وَدَعَّ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقَلَى، تَرَكَ ذِي الْهَوَى ... مَتَيْنَ الْقَوَى، خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدَرَا

وأما العين 9 فأبدلت من همزة "أن" فقالوا: عَن. قال الشاعر 10:

أَعْنِ تَوَسَّمَتْ، مِنْ حَرَقَاءٍ، مَنزِلَةً ... مَاءُ الصَّبَابَةِ، مِنْ عَيْنِكَ، مَسْجُومٌ؟

- 1 مجنون ليلي يخاطب طيبة. ديوانه ص 207 وسر الصناعة 1: 216 والكامل ص 859 وذيل
الأمالي ص 64 والإبدال 2: 231 والخزانة 4: 595-597 الجمهرة 1: 5 والتمام ص 37 وفي
حاشية ف بخط أبي حيان عن أمالي ثعلب: "أنشدني ابن الأعرابي ... المكسورة لا غير". انظر مجالس

ثعلب ص 116 وابن عصفور والتصريف ص 265.

2 م: رقيق.

3 سقط من م حتى قوله "وقالوا جمعشوش". وانظر الإبدال 1: 226-229 و2: 160.

4 سر الصناعة 1: 215 وضرائر الشعر ص 232 والأشموني 4: 335 واللسان "دمج". والمدمج:
الحكم القتل والشد.

5 الإبدال 2: 122-133 وسر الصناعة 1: 208 والمفصل 2: 267 وشرحه 10: 52-54
وشرح الشافية 3: 231-232.

6 سقط من م وسر الصناعة.

7 سر الصناعة 1: 208 والمقرب 2: 181 واللسان "صدق" والتاج "زدق". والمزدوقات:
المصدوقات، جمع مصدوقة. وهي الصدق.

8 سر الصناعة 1: 208 وأماي ابن الحاجب 1: 312 والمفصل 2: 297 وشرحه 10: 52
واللسان والتاج "صدر". وفي النسختين "ترك ذا الهوى ... من الصرم مزدقا". والتصويب من سر
الصناعة. والقلبي: البغض. والصرم: القطيعة.

9 سر الصناعة 1: 234-246 والإبدال 2: 552-556.

10 ذو الرمة. ديوانه ص 567 وسر الصناعة 1: 234 والخصائص 2: 111 ومجالس ثعلب
ص 101 والخزانة 4: 495 وشرح شواهد الشافية ص 427. وسقط "الشاعر" من م وروي فيها:
"منسجم". وتوسمت: تخيلت وتفرست. وخرقاء: اسم امرأة. والصبابة: العشق. والمسجوم: المصبوب.

(274/1)

يريد: أَنَّ [توسمت] ؟ 1 وقال آخر 2:

أَعَن تَغَنَّتْ، عَلَى ساقٍ، مُطَوَّقَةٌ ... وَرَقَاءُ، تَدْعُو هَدِيلاً فَوْقَ أَعْوَادٍ؟
[يريد: أَنَّ تَغَنَّتْ] ؟ 3.

وقد أبدلت من همزة "أَنَّ"، فقالوا: يُعَجِّبُنِي عَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ، [يريدون: "أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَائِمٌ"] 4.
وأبدلت من الهمزة في "مؤتلي"، فقالوا: "معتلي". قال الشاعر 5:

فَنَحْنُ مَنَعْنَا، يَوْمَ حَرْسٍ، نِسَاءَكُمْ ... غَدَاةَ دَعَانَا عَامِرٌ، غَيْرَ مُعْتَلِي 6
يُرِيدُ: غَيْرَ مُؤْتَلِي.

وأبدلت الفاء من الثاء 7 في "ثُمَّ" و"جَدَثٌ" 8. فقالوا: قام زيدٌ فَمَ عَمْرُو. والأصل الثاء لأنَّ "ثُمَّ" أكثر استعمالاً من "فَمَ". وقالوا: "جَدَفٌ" في جَدَث. والأصل الثاء لقولهم في الجمع: أجداث، ولم يقولوا: أجداف 9.

وأبدلت الكاف 10 من تاء ضمير المخاطب في "فَعَلْتُ" فقالوا: فَعَلَك. وأنشد سُهَيْمٌ قصيدةً فقال:
أَحْسَنَكَ وَاللَّهِ، يَرِيدُ: أَحْسَنَتَ وَاللَّهِ. وأنشد أبو الحسن لبعضهم 11:

دِيارَ بَنِ الرَّبْرِ، طالما عَصَيْكَ ... وطالما عَنَيْتَنَا، إِلَيْكَ
لَنْضَرِينَ، بِسَيْفِنَا، قَفَيْكَ

والسبب في أن لم يذكر سيويه - رحمه الله - هذه الحروف السبعة في حروف البدل

1 من م.

2 ابن هرمة. ديوانه ص 105 والخصائص 2: 11 وسر الصناعة 1: 235 ومجالس ثعلب ص 101
والخزانة 4: 495. والمطوقة: الحمامة. والهديل: ذكر الحمام.

3 من م.

4 من م.

5 طفيل الغنوي. ديوانه ص 37 وسر الصناعة 1: 240 والأمازي 2: 79 والإبدال 2: 554.
والمؤتلي: المقصر.

6 في النسختين. "جرس". وفي حاشية ف: "صوابه حرس بالحاء المهملة وهو ماء لبني عقيل. وقيل
جبل في بلاد عامر بن صعصعة. وبالحاء ذكره أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم والحازمي في ما
اتفق واقترب مسماه".

7 سر الصناعة 1: 250-252 وشرح الشافية 3: 201 والإبدال 1: 181-200. م: التاء.

8 الجدت: القبر.

9 هذا قول ابن جني في المختصب وسر الصناعة. وخالفه أبو الطيب في الإبدال 1: 192.

10 سر الصناعة 1: 281 والإبدال 1: 140-142.

11 الراجز من حمير. النوادر ص 105 وسر الصناعة 1: 281 وشرح الشافية 3: 202 وشرح
شواهده ص 425-427 والعيبي 2: 257 والأشعري 1: 267 و4: 283 والمغني ص 164 وشرح
أبياته 3: 347 والجني الداني ص 468 والمقرب 2: 183 والإبدال 1: 141 وأما الزجاجي
ص 236 والخزانة 2: 257. وقفَيْكَ: أصله قفاكا، قلبت فيه الألف ياء. ورؤي "عَنَيْكنا" بدل:
عَنَيْتَنَا.

(275/1)

أما تنقسم قسمين: قسم: الإبدال فيه 2 مراداً 3 به تقريبُ الحرف من غيره، فبإيه أن يُذكر في البديل الذي يكون بسبب الإدغام لأنه يشبهه. وهو إبدال الصاد من السين، إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف. وقد تقدّم تبين ذلك. وقسم: الإبدال فيه قليلٌ جداً أو في لغة بعض العرب، فلم يعتبره. وهو ما بقي من سبعة الأحرف. فأما الكاف والسين والشين والفاء فإبدالها قليل جداً. وأما العين فإبدالها من الهمزة قليل، ولا يفعل ذلك إلا بنو تميم 4. وكذلك إبدال الزاي من الصاد إنما تفعله كَلْبٌ 5.

1 الجملة الاعتراضية ليست في م.

2 في النسختين: فيها.

3 ف: المراد.

4 علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله: "قال أبو الطيب: وقبائل من قيس. وأنشد: . أعن توسمت ... البيت. قال: ورؤوا بيت السماخ:

نُبِّئْتُ أَنْ رُبَيْعًا عَنْ رَعَى إِبْلًا ... يُهْدِي إِلَيَّ خَنَاهُ ثَانِي الْجِيدِ

يريد: أن رعى إبلًا". وانظر ص 267 من ابن عصفور والتعريف.

5 في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

(276/1)

القلب والحذف والنقل

مدخل

...

باب 1: الْقَلْبُ وَالْحَذْفُ وَالنَّقْلُ

وإنما أفردتُ لذلك بابًا واحدًا؛ لأنَّ جميع ذلك إنما يُتصوَّرُ باطرادٍ في حروف العلة. فإنَّ جاء شيء من الحذف أو القلب، في غير حروف العلة، أو في حروف العلة في خلافٍ ما يتضمَّنُه هذا الباب،

فِيحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَسَيُذَكَّرُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ هَذَا الْبَابِ.
فَحُرُوفُ الْعَلَّةِ هِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ. وَهَذَا الْحُرُوفُ تَكُونُ أُصُولًا وَزَوَائِدًا، فَلْيُقَدِّمِ الْآنَ الْكَلَامُ
عَلَى الْأُصُولِ. وَقَدْ بَيَّنَّ، فِيمَا تَقَدَّمَ²، أَنَّ الْأَلْفَ لَا تَكُونُ أَصْلًا بِنَفْسِهَا، بَلْ تَكُونُ مَنقَلِبَةً عَنِ يَاءٍ
أَوْ وَاوٍ. فَعَلَى هَذَا لَا يَخْلُو أَنْ تَقَعَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فَاءَيْنِ أَوْ عَيْنَيْنِ أَوْ لَامَيْنِ.

- 1 انظر الكتاب 2: 355-392 وشرح الشافية 3: 66-196 والمفصل 2: 268-287 وشرحه
10: 54-120.
2 في الورقة 27.

(279/1)

[المعتلّ الفاء] :

فَإِنْ وَقَعَتِ الْوَاوُ فَاءً فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَقَعَ فَاءٌ فِي فِعْلٍ عَلَى وَزْنِ "فَعَلَّ"، أَوْ "فَعِلَّ"، أَوْ "فَعَّلَّ"، أَوْ لَا
تَقَعَ.

فَإِنْ وَقَعَتِ فَاءً فِي فِعْلٍ عَلَى وَزْنِ "فَعَلَّ" فَإِنَّمَا تُحَذَفُ فِي الْمَضَارِعِ 1. فَنَقُولُ فِي مَضَارِعِ "وَعَدَّ": يَعُدُّ،
وَفِي مَضَارِعِ "وَزَّنَّ": يَزِنُّ. وَإِنَّمَا حُذِفَتِ الْوَاوُ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، وَهِيَ ثَقِيلَتَانِ. فَلَمَّا انْصَافَ ذَلِكَ
إِلَى ثِقَلِ الْوَاوِ وَجَبَ الْحَذْفُ. وَحَذَفُوا مَعَ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ وَالنَّوَاءِ، فَقَالُوا: تَعُدُّ وَأَعِدُّ وَنَعُدُّ، حَمَلًا² عَلَى
الْيَاءِ، كَمَا أَنَّهُمْ قَالُوا: أُكْرِمُ، وَأَصْلُهُ "أَوْكِرِمُ" فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ اسْتِثْقَالًا لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ، ثُمَّ حَمَلُوا
يُكْرِمُ وَتُكْرِمُ وَنُكْرِمُ عَلَى "أُكْرِمُ".

فَإِنْ قِيلَ: فَلَأَيِّ شَيْءٍ حُذِفَتِ الْوَاوُ فِي "يَضَعُ" مَضَارِعِ "وَضَعَّ"، وَلَمْ تَقَعْ [39 ب] بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ؟
فَالْجَوَابُ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ "يَوْضَعُ". لَكِنْ فَتَحَتِ الْعَيْنُ³ لِأَجْلِ
حَرْفِ الْحَلْقِ. وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَجِيءِ مَضَارِعُ "فَعَلَّ" عَلَى "يَفْعَلُّ" بِفَتْحِ الْعَيْنِ. فَلَمَّا كَانَ الْفَتْحُ عَارِضًا لَمْ
يُعْتَدَّ بِهِ، وَحُذِفَتِ الْوَاوُ رَعْبًا لِلْأَصْلِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ وَقُوعُ الْوَاوِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ يُوجِبُ حَذْفَ الْوَاوِ لَوْجِبَ حَذْفُهَا فِي "يُوعَدُّ" مَضَارِعِ
"أَوْعَدَّ"؛ فَالْجَوَابُ 4 أَنَّ الْأَصْلَ فِي يُوعَدُّ: "يُؤُوعَدُّ" 5 فَالْوَاوُ إِنَّمَا 6 وَقَعَتْ فِي التَّقْدِيرِ بَيْنَ هَمْزَةٍ وَكَسْرَةٍ،
فَبَنَتَتْ لِذَلِكَ، وَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى مَا اللَّفْظُ الْآنَ عَلَيْهِ، كَمَا لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى اللَّفْظِ فِي "يَضَعُ".

1 المنصف 1: 184 و188.

2 المنصف 1: 191-192.

3 أي: عين الفعل وهي الضاد.

4 المنصف 1: 194.

5 م: يؤعد.

6 م: قالوا وإنما.

(280/1)

فإن قيل: فلأي شيء التزموا 1 في مضارع "فَعَلَ" الذي فاؤه واو "يَفْعَلُ" بكسر العين، وقد كان نظيره من الصحيح يجوز فيه "يَفْعَلُ" و"يَفْعِلُ"، بضمّ العين وكسرها؟ فالجواب 2 أنهم التزموا "يَفْعِلُ" لأنه يؤدّي إلى حذف الواو، فيخفّ اللفظ.

فإن قيل: لو ضمّموا العين في "يَفْعَلُ"، فقالوا "يُوَعْدُ"، لوجب حذف الواو لوقوعها بين ياء 3 وضمّة، وهما ثقيلان؛ ألا ترى أنهم لما شدّوا من ذلك في حرف واحد، فجاءوا به على "يَفْعَلُ"، حذفوا الواو فقالوا: وَجَدَ يَجِدُ؟ 4 قال الشاعر 5:

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفَوَازُ بِشْرِيَةَ ... تَدَعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنْ غَلِيلاً.

فالجواب أن وقوع الواو بين ياء وضمّة لا يُوجِبُ الحذف، بدليل قولهم في مضارع "وَطُوُّ" و"وَضُوُّ": يَوُطُو وَيُوضُوُّ، فلا يحذفون. فأما حذفهم في "يَجِدُ" فلأن "يَجِدُ" شاذٌّ، فالضمُّ فيه عارض 7، فحذفت فيه 8 الواو، كما حذفت في "يَضَعُ".

فإن قال قائل: فلعل 9 الواو في "يَجِدُ" حذفت للثقل، ولم تُحذف في "يُوضُوُّ" و"يُوطُوُّ" مضارع "وَطُوُّ" و"وَضُوُّ" لأنهم التزموا في مضارع "فَعَلَ" طريقةً واحدةً 10 ألا ترى أنه إنما يجيء على "يَفْعَلُ" بضمّ العين خاصّةً؟ فكروها الحذف لئلا يتغيّر المضارع عن أصله، كما التزم الضمُّ في غير المضارع لذلك. فالجواب أن الحذف ليس بمغيّر لمضارع "فَعَلَ" عن أصله.

ألا ترى أنك إذا خففت "يُوضُوُّ"، ثمّ أدخلت الجازم، حذفت الواو للجزم في 11 أحد الوجهين، على حدّ قوله 12:

[جَرِيٍّ مَتَى يُظْلَمَ يُعَاقِبُ بِظُلْمِهِ ... سَرِيحًا] وَالْأُيُبْدُ بِالظُّلْمِ يَظْلِمُ

فخفّف همزة "يُبدأ"، ثمّ أجزاها مجرى حروف العلة، فحذفها للجازم. فكما أن هذا القدر غير معتدّ

به، فكَذَلِكَ حَذَفُ الْوَاوِ فِي مِثْلِ "يَوْضُو" وَ"يَوْطُو" لَا يَكُونُ تَغْيِيرًا. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْوَاوِ

1 ف: أُلزِمُوا.

2 المُنْصَف 1: 185-186.

3 م: وَاوِ.

4 م: يَجِدُ.

5 تَقْدِم فِي ص 122. م: لَا يَجِدَنَّ.

6 م: يَوْضُو وَيَوْطُو.

7 المُنْصَف 1: 187.

8 م: مِنْهُ.

9 ف: لَعَلَّ.

10 هَذَا مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ وَابْنِ جَنِّي. انْظُرِ الْمُنْصَف 1: 209-210.

11 سَقَطَ مِنْ م حَتَّى قَوْلِهِ "فَحَذَفَهَا لِلْجَازِمِ".

12 زَهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلْمَى. انْظُرِ مَا تَقْدِمُ فِي ص 252.

(281/1)

لَا تُسْتَثْقَلُ بَيْنَ الْيَاءِ وَالضَّمَّةِ، وَأَمَّا إِذَا حُذِفَتْ فِي "يَجِدُ" لِمَا ذَكَرْنَاهُ.
وَأَمَّا لَمْ يَكُنْ تَقْلُ الْوَاوِ بَيْنَ الْيَاءِ وَالضَّمَّةِ كَتَقْلُهَا بَيْنَ الْيَاءِ وَالْكَسْرَةِ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَةَ وَالْيَاءَ مُنَافِرَتَانِ لِلْوَاوِ
-وَلِذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوِ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ قُلِبَتِ الْوَاوِ يَاءً وَصِيَّرَ اللَّفْظُ بِهَمَا
وَاحِدًا- فَإِذَا وَقَعَتِ الْوَاوِ بَيْنَهُمَا كَانَتْ وَقَعَةً بَيْنَ شَيْئَيْنِ يَنَافِرَانِهَا، وَإِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ وَضَمَّةٍ كَانَتْ
وَقَعَةً بَيْنَ مُجَانِسٍ وَمُنَافِرٍ. فَلِذَلِكَ كَانَ وَقُوعُهَا بَيْنَ يَاءٍ وَضَمَّةٍ أَخْفَى مِنْ وَقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ.
فَإِذَا رَدَدْتَ الْفِعْلَ إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لَمْ تَحْذَفِ الْوَاوِ، فَقُلْتَ: يُوعَدُ1. فَإِنْ قِيلَ: وَلَمْ تَحْذَفِ الْوَاوِ،
وَأَنْتُمْ تَزْعَمُونَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ مَغْيَرٌ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ، وَلِذَلِكَ لَمْ تُدْغَمِ الْعَرَبُ الْوَاوِ فِي الْيَاءِ فِي
"بُوعٍ" وَ"سُوعٍ" وَأَمْثَلَهُمَا2؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ "بَاعٍ" وَ"سَائِرٍ". فَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ "يُعَدُّ"
و"يُزَنُّ"؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ "يَعِدُّ" وَ"يَزِنُّ"؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ ثَلَاثِيٍّ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ يَأْتِي أَبَدًا عَلَى
وِزْنِ "يُفْعَلُ"، بِضَمِّ حَرْفِ الْمِضَارِعَةِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَلَا يَنْكَسِرُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، فَأَشْبَهَ مُضَارِعَ "فَعْلُ" 1

في أنه يُلَزَمُ [فيه] 3 طريقةً واحدةً.

ألا ترى أنّ مضارع "فَعَلَ" إنّما يأتي أبدًا على "يَفْعُلُ"، بفتح حرف المضارعة وضمّ العين، فحُمِلَ 4 عليه لذلك. وأيضًا فإنّ العرب قد تَعَتَّدُ بالعارض، ولا تلفت إلى الأصل، فيكون قول العرب "يُوعَدُ" من قبيل الاعتداد بالعارض، فلذلك لم يُحْمَلْ على فِعْلِ الفاعل. ويكون "سُوَيْرَ" من قبيل ترك الاعتداد بالعارض، فلذلك حُمِلَ على "سَايِرَ"، فلم تُحذف 5 الواو منه 6 كما لم تُحذف من مضارع 7 "فَعَلَ".

ويأتي مصدر "فَعَلَ" الذي فاؤه واو أبدًا 8 على وزن "فِعْلَةٌ"، أو "فَعَلَ" في الغالب 9، نحو: وَعَدَ [40] وِوَعْدَةً، وِوَزْنٌ وِوَزْنَةٌ. وقد 10 يأتي على خلاف هذين البنائين، ممّا يرد عليه الصحيح، نحو: وَرَدَ الْمَاءَ وَرُودًا.

1 المصنف: 1: 210.

- 2 م: وأمثالها.
- 3 من م.
- 4 سقط من م حتى قوله "على ساير".
- 5 م: فلم يحذف.
- 6 أي: من يُوعَد.
- 7 يريد: من يوضؤ ويوطؤ.
- 8 كذا. وهو يخالف ما سيذكره بعد.
- 9 سقط "في الغالب" من م.
- 10 سقط من م حتى قوله "ورودًا".

(282/1)

فأمّا "فَعَلَ" فلم تُحذف الواو منه لِحِفَّةِ الفتح. وأمّا "فِعْلَةٌ" فحُذفت الواو منه لثقل الكسرة في الواو، مع أنّ المصدر لفعل قد 1 حُذفت منه الواو، فقالوا في "وَعْدَةٌ": عِدَةٌ، فألقوا كسرة الواو على ما بعدها وحذفوها.

فإن قيل: وهؤلاء حذفوا الواو بكسرتها. فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لاحتاجوا إلى تكلفٍ وصلٍ؛ لأنّ

ما بعد الواو ساكن. ولزمت التاء لأنها جعلت كالعوض من الواو.
فإن قيل: ولأي شيء التزم في المصدر هذان البناءان. وقد كان الصحيح يجيء على غير ذلك من الأبنية؟ فالجواب أنهم التزموها لختفهما؛ ألا ترى أن "فَعَلًا" على ثلاثة أحرف، وهو أخف أبنية الأسماء الثلاثية²، وأكثرها وجودًا؟ وأما "فِعْلَةٌ" فلأنه يؤدي إلى حذف الواو، وهو حرف مستثقل، كما أنهم التزموا في المضارع "يَفْعَلُ" بكسر العين؛ لأنه يؤدي إلى التخفيف، ولو جاء على غير ذلك، من الأوزان التي يجيء عليها مصدر الفعل الثلاثي الصحيح³، لم يكن في خفة ذلك.
وإن⁴ وقعت [الواو فاء] 5 في فعل على وزن 6 "فَعَلُ" بكسر العين فإن مضارعه يجيء على قياسه من الصحيح، وهو "يَفْعَلُ"، ولا تُحذف الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة، نحو: وَجَلَّ يُوَجِّلُ.
فإن قيل: فلأي شيء لم يخيئوا بمضارعه على "يَفْعَلُ" بكسر العين، فيكون ذلك سببًا للتخفيف بحذف الواو؟ فالجواب: أنهم لو فعلوا ذلك لخرجوا عن قياس مضارع "فَعَلُ"؛ ألا ترى أنه لا يجيء على "يَفْعَلُ" إلا شاذًا، نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ؟ وليس كذلك "فَعَلُ"؛ لأن "يَفْعَلُ" مَقْيَسٌ فيه.
ومن العرب من يقلب هذه الواو طلبًا للتخفيف، فيقول⁷: يَاجِلُّ وَيَاحِلُّ⁸. وأيضًا فإنه أراد أن يُغَيَّرَ الواو في مضارع "فَعَلُ"، كما غيَّرها في مضارع "فَعَلُ"، فأبدل منها أخف حروف العلة، وهو الألف.

1 م: "مع أن المصدر قد". وانظر المنصف 1: 195.

2 م: أبنية الثلاثة.

3 سقط من م.

4 ف: فإن.

5 زيادة يقتضيهما السياق.

6 المنصف 1: 201-202.

7 المنصف 1: 202-203.

8 ياحل: مضارع وحل أي: وقع في طين يضطرب فيه. م: ويوجل.

(283/1)

ومنهم من يُبدل الواو ياءً، فيقول¹: يَبَجَلُّ وَيَبَحَلُّ. وذلك أنه قد اجتمع له واو وياء، وإحداهما ساكنة، فأشبهه "يُوَجِّلُ" وبأبه لذلك طيًا مصدر "طَوَيْتُ". فكما قلب الواو ياءً في طي، وأصله

"طَوِيٌّ"، فكذلك 2 فعل في "يُوجَلْ". ثم حمل "تَفَعَّلَ" و"نَفَعَلَ" و"أَفَعَلَ" على "يَفَعَلُ".
 ومنهم من أراد أن يجعل قلب الواو مُوجِب 3 على كَلِّ حال، فاستعمل لغة من يكسر حرف المضارعة
 من "فَعِلَ" فيقول "تَعَلَّمَ" 4، فقال: تَبَجَلُ وَنَبَجَلُ [وَأَبَجَلُ] 5 وَيَبَجَلُ، فكسر حرف المضارعة إذا كان
 ياء استتقالاً للفتحة 6 في الياء، فجاءت الواو بعد كسرة فقلبت ياء.
 فإن قيل: فإنهم لا يقولون "يَعْلَمُ"، فيكسرون 7 حرف المضارعة إذا كان ياء، استتقالاً للكسرة في
 الياء. فالجواب أنهم احتملوا هذا القدر من الثقل؛ لأنه يؤدي إلى التخفيف بقلب 8 الواو ياء.
 إلا أن يكون 9 مضاعفاً فإنه لا تُغَيَّرُ 10 الواو فيه، نحو: وَدِدْتُ أَوْدُ. ولا تقول "أَدُّ" ولا "أَيْدُ: ولا
 "أَيْدُ" لقوة الواو بالحركة.
 وقد شدت ألفاظ، فجاء المضارع منها على 11 "يَفَعِلُ"، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة.
 وهي: وَرِثَ يَرِثُ وَوَرِيَ الرَّنْدُ يَرِي وَوَفَّقَ يَفِيقُ وَوَعَمَ يَعْمُ 12 وَوَمَقَ يَمِقُ وَوَوْتَقَ يَتَّقُ وَوَحَرَ صَدْرَهُ يَحْرُ
 وَوَعَزَرَ يَغْرُ 13 وَوَعَمَ يَعْمُ وَوَسَعَ يَسَعُ وَوَطَى يَطَأُ 14.

1 المنصف 1: 202-203.

- 2 م: كذلك.
- 3 م: بالموجت.
- 4 م: "يعلم" وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن شرح الثماني لتصريف ابن جني اختلاف العرب في
 كسر حرف المضارعة. انظر 267-268 من ابن عصفور والتصريف.
- 5 من م.
- 6 سقط "إذا كان ... في الياء" من م. ف: للضمة.
- 7 كذا، بإثبات النون. وهو جائز مرجوح. انظر شرح القوائد العشر ص 273.
- 8 ف: لقلب.
- 9 يريد: مضارع "فَعِلَ يَفَعَلُ" الذي فاءه واو.
- 10 م: لا يغير.
- 11 المنصف 1: 207.
- 12 وغم: حقد.
- 13 وعر صدره: امتلاً غيظاً.
- 14 وزاد في المنصف: ورم يرم ووله يله.

6 في م تقديم وتأخير وتصرف.

7 زيادة يقتضيهما السياق.

8 م: لا يحذف.

9 المنصف 1: 209.

10 في ص 281-282.

(285/1)

أو ساكنة بعد فتحة في مضارع 1 "افتعل"، فإنها تُقلب ألفاً نحو: يا تَعُدُّ. أصله "يَوْتَعِدُ"؛ لأنه من الوجد، فُقلبت الواو ألفاً لأنها تُقلب ياءً بعد الكسرة في ايتَعَدُّ، وتثبت بعد الضمّة 2 في مُوتَعِد. فلمّا كانت بعد الكسرة والضمّة على حَسَبِهما 3 كانت بعد الفتحة على حَسَبِها، فُقلبت ألفاً بالحمل. وأمّا الياءُ إذا وقعت 4 فاء فلا تُقلب، إلّا أن تقع ساكنة بعد ضمّة فإنها تُقلب واوًا، نحو: مُوقِن. أصله "مُوقِنٌ"؛ لأنه من اليقين، فُقلبت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها. أو تقع ساكنة بعد فتحة في مضارع "افتعل" نحو: يا تَتَسُّ، من اليأس. أصله "يَتَتَسُّ"، فُقلبت الياءُ 5 ألفاً، للعلّة التي قلبت الواو في "ياتعدُّ" ألفاً. أعني: الحمل على: ايتأس وموتتأس 6.

ولا تُحذف أصلاً إلّا في لفظتين شدّتا وهما: ييسُ 7 وييسُ، في مضارع ييسَ وييسَ. وأصلهما "ييسُ" و"ييسُ" 8، فُحذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة، كما حذفت الواو من "يعدُّ"، تشبيهاً بها في أنهما حرفا علّة، وقد وقعا بين ياء وكسرة 9. وإنّما لم تُحذف الياء باطراد، إذا وقعت بين ياء وكسرة؛ لأنها أخفُّ من الواو.

وكذلك جاء المصدر على قياسه من الصحيح، فجاء على "فُعَلٍ" نحو: يُنَع 10، وعلى "فُعَالٍ" نحو: يُعار 11، وعلى 12 "فُعُولٍ" نحو: يُنوع 13.

1 المنصف 1: 205-206.

2 م: الواو.

3 م: حسبها.

4 المنصف: 1: 195.

5 ف: "الواو". وقيل أيضاً: ييسَ يابسُ. فُقلبت الياء ألفاً.

- 6 م: مؤتس.
7 المنصف 1: 196. وقيل أيضاً: يَسْرُ.
8 م: ييس.
9 سقط "في أنهما ... وكسرة" من م.
10 الينع: إدراك الثمر وحينونة قطافه.
11 اليعار: صوت الغنم والمعز.
12 سقط من م.
13 في حاشية ف بخط أبي حيان: بلغت المقابلة.

(286/1)

[المعتل العين]:

فإن وقعت الواو والياء عينين فلا يخلو من أن يكونا عينين، في كلمة على ثلاثة أحرف، أو على أزيد. فإن كانت الكلمة على ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون اسماً أو فعلاً. فإن كانت الكلمة فعلاً فإن الفعل لا يخلو من أن يكون مبنياً للفاعل، أو مبنياً للمفعول.

فإن كان مبنياً للفاعل 1 فإن الفعل من ذوات الواو يكون على "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ"، بضم العين وفتحها وكسرها. ف"فَعَلَ": قام، و"فَعُلَ": طال، و"فَعِلَ": خاف. ومن ذوات الياء على "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ"، بفتح العين وكسرها. ولا يجوز الضمُّ استتقالاً له في الياء. ف"فَعَلَ": باع. و"فَعِلَ": كاد. فإن قيل: فلأي شيء اعتلت هذه الأفعال؟ وهلاً بقيت على أصولها، فكنت تقول "قَوْمَ" و"طَوْلَ" و"خَوْفَ" و"بَيْعَ" و"كَيْدَ". فالجواب أن "فَعَلَ" و"فَعِلَ" فُلبت فيهما الواو والياء استتقالاً للضمَّة في الواو، والكسرة في الواو والياء، فُلبت الواو والياء إلى أخفِّ حروف العلة وهو الألف، ولتكون العينات من جنس حركة الفاء وتابعة لها. وأمَّا "فَعَلَ" فُلبت الواو والياء فيها 2 ألفاً لاستتقال حرف العلة، مع استتقال اجتماع المثليين - أعني: فتحة الفاء وفتحة العين - فقالوا في "قَوْمَ" و"بَيْعَ": قام وباع، فقلبوا الواو والياء ألفاً لحفَّة الألف، ولتكون العين حرفاً 3 من جنس حركة الفاء.

هذا حكم هذه الأفعال، إذا أسندت إلى ضمير غيبية، نحو: زيد 4 قام وعمرو باع، أو إلى ظاهر نحو: قام زيدٌ وباع عمرو الطعام. إلا فعلين شذت العرب 5 فيهما - وهما كادَ وزالَ -

1 المنصف 1: 233-244.

2 م: فيهما.

3 سقط من م.

4 سقط من م.

5 المنصف 1: 252-253.

(287/1)

فأعلوها بنقل حركة الكسرة من العين إلى الفاء، فقالوا: كَيْدٌ وَمَا زَيْلٌ. قال 1:
وَكَيْدٌ ضِبَاعُ الْقَفِّ يَأْكُلْنَ جُنَّتِي ... وَكَيْدٌ خِرَاشٌ، يَوْمَ ذَلِكَ، يَبْتِمُّ
فأجروهما على ما يُجْرِيَانِ عليه، إذا أسند الفعل إلى ضمير المتكلم أو المخاطب. وسنبتن حكم هذه
الأفعال، إذا أسندت إلى ضمير المتكلم أو المخاطب.
فإن أسند الفعل [41أ] إلى ضمير متكلم أو مخاطب 2 فإنه لا يخلو أن يكون على "فَعِلَ" أو "فَعُلَ"
أو "فَعَلَ". فإن كان على "فَعِلَ" أو "فَعُلَ"، بضم العين وكسرها، فإنك تنقل حركة العين إلى الفاء
قبلها، وتحذف العين لالتقاء الساكنين، أعني: حرف العلة مع ما بعده. فتقول: خِفْتُ وَكِدْتُ وَطَلْتُ،
فتكسر الفاء من "فَعِلَ"، وتضم الفاء من "فَعُلَ".
فإن قيل: فلاي شيء، لما حذفوا العين، نقلوا حركتها إلى الفاء؟ فالجواب أنهم لما اضطروا إلى الحذف
كان الأسهل عندهم ألا يحذفوا الحرف بحركته، وأن يُبقوا الحركة التي كانت في العين، فنقلوها إلى الفاء
لذلك. وأيضا فإنهم أرادوا أن يفرقوا بين حذف عين الفعل المتصرف 3، وغير المتصرف. فلمّا كانوا لا
ينقلون في غير المتصرف 4، فيقولون "لَسْتُ" في "لَيْسَ"، نقلوا في المتصرف.
فإن قيل: ليست 5 عين "ليس" متحركة، فلم يكن فيها ما يُنقل. فالجواب أن أصلها 6 "لَيْسَ" نحو
"صَيْدٌ" ثم حُفِّقَتْ، والتزم فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء.
فإن قيل: وما الدليل على ذلك؟ فالجواب أنه قد ثبت أنها 7 فعل، والأفعال الثلاثية لا تخلو من أن
تكون على وزن "فَعَلَ" أو "فَعِلَ" أو "فَعُلَ". فلا بد لها من أن تكون على وزن من هذه الأوزان.
وباطل أن تكون مفتوحة العين في الأصل؛ لأنَّ الفتحة لا تُحَفَّفُ 8. وباطل أن تكون

1 أبو خراش الهزلي. المنصف 1: 252 وشرح المفصل 10: 72 عن الأصمعي. م "خراش".

والقف: ما ارتفع من الأرض وغلظ. وضبطت التاء من "يتم" بالفتح والضم والكسر في ف. وزوي
في ديوان الهذليين 2: 148. كما يلي:

فَتَقَعْدُ أَوْ تَرْضَى مَكَانِي خَلِيفَةً ... وَكَادَ خِرَاشٌ، يَوْمَ ذَلِكَ، يَبْتِمُ

وكذلك رواية شرح أشعار الهذليين، وفيه الرواية التي أثبتها ابن عصفور، مقدمًا لها بالعبرة التالية: قال
أبو سعيد: وسمعت من ينشد.

2 كذا، بإغفال نون النسوة الغائبات. وانظر ص 293، 295، 296، 307.

3 المنصف 1: 234.

4 يعني الجامد. م: غير المنصرف.

5 م: أليست.

6 المنصف 1: 258-259.

7 ف: أنه.

8 م: لا تحذف.

(288/1)

مضمومة العين؛ لأنَّ "فَعَلَّ" ممَّا عينه ياء لم يُوجد1، فلم يبقِ إلَّا أن تكون في الأصل مكسورة العين.
فإن كان الفعل على "فَعَلَّ" فإنه لا يخلو أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو. فإن كان من
ذوات الواو حوَّلته إلى "فَعَلَّ"2، بضمِّ العين، ثمَّ نقلت حركة العين إلى الفاء. فتقول: قُلْتُ وَقُلْتَ.
وإن كان من ذوات الياء حوَّلته إلى "فَعِلَّ"3، بكسر العين، ثمَّ نقلت حركة العين إلى الفاء. فتقول:
بِعْتُ وَبِعْتَ.

فإن قيل: ولأَيِّ شيءٍ حوَّلْتَ "فَعَلَّ" إلى "فَعِلَّ" في ذوات الواو، وإلى "فَعِلَّ" في ذوات الياء؟ فالجواب
أنه لو نقلنا الفتحة من العين إلى الفاء، ولم نُحوِّلها كسرة ولا ضمَّة، لم يُدر: هل الفتحة التي في الفاء
هي الفتحة الأصليَّة التي كانت قبل النقل أو فتحة العين؟ بخلاف "فَعِلَّ" و"فَعَلَّ"؛ لأنَّه إذا انضمت
الفاء أو انكسرت، بعد أن كانت مفتوحة، علم أنَّ الحركة التي في الفاء حركة العين نُقلت. فلذلك
حوَّلْتَ الفتحة إلى غيرها، ليُعلم أنَّ الحركة التي في الفاء هي حركة العين، وحوَّلْتَ حركة العين4 في
ذوات الواو إلى الضمَّة وفي ذوات الياء إلى الكسرة، ليحصل بذلك الفرقُ بين ذوات الواو وذوات
الياء؛ لأنَّ الضمَّة تدلُّ على الواو لأنها منها، والكسرة تدلُّ على الياء لأنها أيضًا منها.

فإن قيل: فما الدليل على أن قال: 5 "فَعَلَ" في الأصل، ثم نُقل 6 إلى "فَعُل"؟ وهَلَّا ادُّعي أنه "فَعُل" في الأصل. فالجواب 7 أن الذي يدلُّ على أنه ليس بـ"فَعُل" في الأصل تَعَدِّيهِ نحو قُلْتُهُ -و"فَعُل" لا يتعدَّى- ومجيء اسم الفاعل منه على "فاعِل" إلا شاذًّا 8 نحو: حَمَضَ فهو حَامِضٌ 9. فأما "قام" وأمثاله، مما هو غير متعدِّ، فالذي يدلُّ على أنه "فَعَلَ" بفتح العين مجيء اسم الفاعل منه على "فاعِل" نحو: قائم.

فإن قيل: وما الدليل على أن باع: "فَعَلَ" في الأصل؟ وهَلَّا ادُّعيتم أنه "فَعِل" بكسر العين في

1 كذا. وقالوا: هَيُّو. انظر ص 302.

2 المنصف: 1: 235-236.

3 المنصف: 1: 242-244.

4 سقط "وحولت حركة العين" من م.

5 م: ذلك.

6 م: ونقل.

7 المنصف 1: 236-238.

8 ف: شاذ.

9 في الخصائص 1: 382 أن هذا من تداخل اللغات.

(289/1)

الأصل، ولم تدَّعوا أن هذا الكسرة في "بعث" 1 أبدلت من الفتحة. فالجواب 2 أن الذي يدلُّ على ذلك أن المضارع "يفعل" نحو: يبيع، و"يفعل" لا يكون مضارع "فعل" إلا شاذًّا. وأما "خاف" و"كاد" فالذي يدلُّ على أنهما "فعل" مجيء مضارعهما على "يفعل" بفتح العين، نحو: يكاد ويخاف.

وأما "طال" 3 فالذي يدلُّ على أنه "فعل" في الأصل مجيء اسم الفاعل منه على "فَعِيل". فتقول: طویل.

فأما مضارع "فعل" المضمومة العين فعلى "يفعل" بضمِّ العين، على قياس نظيرها من الصحيح. لم يشدَّ من ذلك شيء.

وأما "فَعَلَ" المكسورة العين فيجيء مضارعها أبداً على "يَفْعَلُ" بفتح العين، نحو: كِدْتَ تَكَادُ وَزِلْتَ تَزَالُ. ولم يشدَّ من ذلك شيء إلا لفظتان، وهما: مِتَّ تَمُوتُ وِدِمْتَ تَدُومُ، فجاء مضارعهما على "يَفْعَلُ" بضم العين. على أنه يمكن 4 أن يكون هذا من تداخل اللغات 5 وذلك أنهم قد قالوا: مُتَّ [41ب] وُدِمْتَ كـ"عُدْتَ" 6، فيكون "تدوم" و"تموت" 7 مضارعين لـ"دُمْتَ" و"مُتَّ". ومن قال 8 "مِتَّ" بالكسر و"دِمْتَ" لم يستعمل لهما مضارعاً 9، بل اجترأ بمضارع "مُتَّ" و"دُمْتَ" عنه.

وأما "فَعَلَ" من ذوات الياء فمضارعها أبداً على "يَفْعَلُ" بكسر العين، نحو: باعَ يَبِيعُ. ولم يشدَّ من ذلك شيء.

وأما "فَعَلَ" من ذوات الواو فمضارعها أبداً على "يَفْعَلُ" بضم العين، نحو: قَالَ يَقُولُ. ولم

1 سقط "في بعث" من م.

2 المنصف 1: 242-244.

3 المنصف 1: 238-241. المراد ما كان معناه: امتدَّ. أمَّا طاله بمعنى ناله فهو على "فَعَلَ". انظر

البحر المحيط 3: 220-221. وكذلك ما كان معناه: غلبه في الطول. واسم الفاعل من هذين:

طائل. ولعل منهما قولهم: طائل وطائلة.

4 ف: ممكن.

5 الخصائص 1: 374-381 والمنصف 1: 256-257.

6 م: قلت.

7 م: يدوم ويموت.

8 م: ومن ذلك.

9 كذا. وفي الخصائص 1: 380 أن مضارعهما هو "تَمَاتُ وَتَدَامُ". وانظر اللسان والتاج "دوم"

والمنصف 1: 256 وأضداد ابن الأنباري ص 12.

(290/1)

يشدَّ من ذلك شيء إلا لفظتان، وهما: 1: طاحَ يَطِيحُ وتَاهَ يَتِيهُ، في لغة من قال: ما أَطَوَّحَهُ وما أَتَوَّهَهُ!
2 ولا يمكن أن يكونا 3 على هذا "فَعَلَ" 4 بكسر العين؛ لأنَّ "فَعَلَ يَفْعَلُ" شاذٌّ من الصحيح والمعتلِّ، و"فَعَلَ يَفْعَلُ" وإن كان شاذًّا فيما عيَّنه واو فليس بشاذِّ في الصحيح. فحملهما على ما يكون مقيسًا

في حالٍ أُولَى.

فأما من قال "ما أتيتها" فقولُه "تِيَّة" على القياس. والدليل أيضًا على أن "تاه" قد يكون من ذوات الياء قولهم 5: وَقَعَ فِي التَّوْهِ والتَّيِّه. فقولهم "في التَّيِّه" دليلٌ على أنه من ذوات الياء، بقاءً مع الظاهر. وكذلك أيضًا "تِيَّة" يدلُّ على أن "تاه" من ذوات الياء.

فإن قيل: فعلٌ تِيَّةٌ: "فِيَعَل" 6، وهي 7 من ذوات الواو، والأصل "تِيَّوَةٌ" فقلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء. فالجواب 8 أن "فَعَل" أكثر من "فِيَعَل"، فيجب أن يحمل "تِيَّة" على "فَعَل" لذلك. وأيضًا فإنَّ "تِيَّة" للتكثير، فينبغي أن يكون على "فَعَل"؛ لأنَّ "فَعَل" من الأبنية التي وضعتها العرب للتكثير، نحو: قَطَعَ وَكَسَرَ.

وأيضًا فإنهم يقولون فيه إذا ردَّوه لما لم يُسمَّ فاعله: تِيَّةٌ 9. ولو كان "فِيَعَل" لقالوا 10 "تُؤِيَّة" إن كان من ذوات الياء، و"تُؤوَّة" إن كان من ذوات الواو 11 كـ"بُؤِطِر". ولم يجز الإدغام كما لم يُدغم مثل "سُؤِير"؛ لأنَّ الواو مدَّة. وسيبيِّن ذلك في بابه، إن شاء الله تعالى 12.

فإن قيل: فلايِّ شيء قالوا في مضارع "فَعَل" من ذوات الواو: "يَفْعَل"، ومن ذوات الياء: "يَفْعَل"، وقد

كان "فَعَل" من الصحيح يجوز في مضارعه "يَفْعَل" و"يَفْعَل"، نحو: يَضْرِبُ وَيَقْتُلُ؛ فالجواب عن ذلك شيئان:

1 المنصف 1: 261-262.

2 في م تقديم وتأخير وتصرف.

3 ف: يكون.

4 مذهب الخليل أن تاه وطاح هما على "فَعِل يَفْعَل". المنصف 1: 261-262.

5 رواه المازني عن أبي زيد في المنصف 1: 265.

6 المنصف 1: 262-263.

7 م: وهو.

8 المنصف 1: 263-264.

9 وأنشد فيه المازني وابن جني لرؤية.

تِيَّةٌ فِي تِيَّةِ الْمُتِيَّهِينَ

10 ف: لقال.

11 سقط "إن كان من ذوات الياء ... الواو" من م.

12 سقط من م. وانظر الورقة 45.

(291/1)

أحدهما: أنه لما حُوِّلَ "فَعَلَ" من ذوات الواو إلى "فَعُلَ" 1 جاء مضارعه كمضارع "فَعُلَ"، فالتزموا فيه "يَفْعُلُ" بضمّ العين. وأمّا "فَعَلَ" من ذوات الياء فلمّا حُوِّلَ إلى "فَعِلَ" أشبه "فَعُلَ" من ذوات الواو، في أنّ بناءهما في الأصل "فَعَلَ" مفتوح العين، وأنّ كلَّ 2 واحدٍ منهما حُوِّلَ 3 حركة عينه الأصليّة إلى حركة من جنس العين. فكما التزموا في مضارع "فَعَلَ" من ذوات الواو أن تكون حركة العين من جنسها، كذلك التزموا في مضارع "فَعَلَ" من ذوات الياء أن تكون حركة العين من جنسها. فإن قيل: فهلاًّ لما حُوِّلَ "فَعَلَ" من ذوات الياء إلى "فَعِلَ" جعلوا مضارعه "يَفْعَلُ" بفتح العين، كمضارع "فَعِلَ"، ثمّ حملوا "فَعَلَ" 4 من ذوات الواو على "فَعَلَ" من ذوات الياء. فالجواب أنّ "فَعِلَ" المكسور العين قد شدُّوا في مضارعه. فجاء على "يَفْعَلُ" نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ وَنَعِمَ يَنْعِمُ، وعلى "يَفْعُلُ" بضمّ العين نحو: فَضِلَ يَفْضُلُ. فإذا فعلوا ذلك فيما عينه مكسورة في الأصل فالأحرى أن يجيء ذلك فيما عينه في الأصل مفتوحة. وأمّا "فَعُلَ" فلم يشدُّوا في شيء من مضارعه. فلذلك لما حُوِّلَ "فَعَلَ" إليها التزموا في المضارع "يَفْعُلُ" بضمّ العين. وأيضاً فإنهم إذا جعلوا مضارع "فَعَلَ" 5 من ذوات الواو "يَفْعُلُ" بضمّ العين لم يُخرجوه عمّا كان يجوز فيه قبل نقله 6 إلى "فَعَلَ"؛ لأنّ "يَفْعُلُ" مضارع "فَعَلَ" في فصيح الكلام. بل يكون قد التزم فيه أحد البناءين اللذين كانا له في نظيره من الصحيح. ولو جعلت مضارع "فَعَلَ" ممّا عينه ياء على "يَفْعَلُ" بفتح العين 7 لكانت قد جعلت مضارعه بعد النقل خارجاً عن قياس ما كان عليه قبل النقل. والآخر 8: أنهم أرادوا التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء، فالتزموا في ذوات الواو "يَفْعُلُ" بضمّ العين؛ لأنّ الضمّة 9 من جنس الواو، وفي "فَعَلَ" من ذوات الياء "يَفْعَلُ" بكسر العين؛ لأنّ الكسرة من جنس الياء.

1 يريد: عندما اتصل بضمير رفع متحرك.

2 م: كان.

3 سقط من م.

1 المنصف 1: 245-246.

2 في الورقة 50.

3 ف: كما جعلوا.

4 م: المضمومة.

5 ف: إن.

6 م: سكن.

7 م: سكن.

8 م: في المعتل اللام فكيف في المعتل.

9 المنصف 1: 247.

10 ف: فأعلوا بنقل حركة العين.

11 كذا، بإغفال ضمير الإناث الغائبات. وانظر ص 288، 295، 296، 307.

12 م: يبيع.

13 م: لتحركها.

(293/1)

عارض بسبب النقل، والعارضُ الغالبُ فيه ألا يُعتدَّ به.

وكذلك: قُمْ وبع، وأصلهما "اقُوم" و"ابيع"، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فتحركَ 1 فذهبت

همزة الوصل؛ لأنها إنما أتت بها لأجل الساكن، فزالت بزواله، ثم سَكَّنوا الآخر، وحذفوا حرفَ العلة

لالتقاء الساكنين.

وُجِّحى 2 أنَّ أبا عُمرَ 3 الجرميَّ -رحمه الله- دخل بغداد، وكان بعض كبار الكوفيِّين يَغشاه ويكثر عليه

المسائل - ويقال هو الفراء 4- وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه: إنَّ هذا الرجل قد أَلَحَّ عليك

بكثر المسائل فلم لا تسأله؟ فلمَّا جاءه قال له: يا أبا فلان، ما الأصل في "قُمْ"؟ فقال له: "اقُوم".

فقال له: فما الذي عملوا به؟ فقال: استثقلوا الصِّمَّةَ على الواو، فأسكنوها. فقال له: أخطأت لأنَّ

القاف قبلها ساكنة. فلم يَعُدَّ إليه الرجل بعدها.

فأمَّا اسم الفاعل من "فَعَلَ" ف"فَاعِلٌ" نحو: قائم وبائع. وقد ذكرنا من أيِّ شيء أُبدلت الهمزة 5، في

باب البدل.

وأما من "فَعْلٌ" المضمومة العين فعلى قياس الصحيح. فتقول: طَوِيلٌ، كما تقول: ظَرِيفٌ.
وأما من "فَعِلٌ"، إن جاء على "فاعِلٌ"، فإنك تُبدل الهمزة من العين نحو "خائفٌ"، وقد ذكر في
البدل 6، وإن جاء على "فَعِلٌ" فإن حرف العلة ينقلب أَلْفًا لتحرُّكه وانفتاح ما قبله، كما فَعِلٌ
بالفعل 7، نحو: خاف 8 ومالٍ، اسما فاعل من "خاف 9 الرجلُ"، و"مالٌ" إذا كثر ماله. جاء على
"فَعِلٌ" على حدِّ قولهم: حَدِرٌ يَحْدِرُ فهو حَدِرٌ، في الصحيح 10.
فإن كان الفعل مبنياً للمفعول 11 صيرته على "فَعِلٌ"، فتضمُّ فاءه وتكسر عينه، فتقول "قَوْلٌ"

1 م: إلى فاء قبلها فتحرَّكت.

2 المنصف 1: 248.

3 م: أبا عمرو.

4 كان بين الفراء والجرمي مناظرات. انظر إنباء الرواة 2: 81 وتاريخ بغداد 9: 313-315.

والقصة هذه في الخصائص 3: 299 والمزهر 2: 377-378.

5 في الورقة 31.

6 في الورقة 31.

7 المنصف 1: 333.

8 م: جاف.

9 م: جاف.

10 سقط "جاء على فعل ... في الصحيح" من م.

11 المنصف 1: 248-250.

(294/1)

و"بُيع". فتستقل الكسرة في الياء والواو:

فمنهم من يحذفها فيُسكن الواو فتصيرُ: قَوْلٌ، ويُسكن الياء، فتصير ساكنة بعد ضمَّة فتقلب واوًا،

فيقول 1: بُوعٌ. وجُعِلت العين في هذا الوجه تابعة لحركة الفاء، كما كانت في فعل الفاعل.

ومنهم من ينقل الكسرة من العين إلى الفاء، فيقول: بِيَعٌ. وأما "قَوْلٌ" فينقل 2 الكسرة من العين إلى

الفاء فتصير الواو ساكنة بعد كسرة فتتقلب ياءً، فيقول 3: قِيلَ.
وأيما جاز نقل حركة العين إلى الفاء، في فعل المفعول، من غير أن يُسند إلى ضمير المتكلم أو
المخاطب 4، ولم يجز ذلك في فعل الفاعل إلا في "كاد" و"زال" كما تقدّم -تشيهاً 5 للكسرة التي في
عين "فَعِل" بالكسرة التي في عين "فَعِل" من ذوات الياء إذا حُوِّلت، من جهة أن كلَّ واحدة من
الكسرتين أصلها الفتح؛ ولأنَّ في نقل حركة العين إلى الفاء تخفيفاً بقلب الواو ياءً، والياء أخفُّ من
الواو، فتصير ذوات الواو والياء بلفظ واحد. وفي نقل حركة العين إلى الفاء في فعل الفاعل تنقيلاً؛
لأنك تقول: كَيْدٌ وَزَيْلٌ، و"كاد" و"زال" أخفُّ؛ لأنَّ الألف أخفُّ من الياء. ولذلك كان النقل في
"فَعِل" 6 أحسن من حذف الكسرة [42ب] من العين؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى قلب الياء واوًا، فتقول
"بُوع"، فتخرج الألف إلى الأثقل.

ومن العرب 7 من إذا نقل الكسرة من العين إلى الفاء أشمَّ الفاء الضمَّة، دليلاً على أن 8 الفاء
مضمومة في الأصل. وذلك بأن تضمَّ شفتيك ثم تنطق بالفعل، ولا تلفظ بشيء من الضمَّة. ولو
لفظت بشيء من الضمَّة لكان رومًا لا إثمًا. قال الزجاجي: "وذلك لا يضبط إلا بالمُشاهدة" 9.
إشارة إلى أنه لا يُسمَع بل يُرى. وأمَّا بعض النحويين. وكافة القراء فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمَّة
والكسرة. والذي عليه المحققون من النحويين ما ذكرت لك. ولذلك سمَّوه إثمًا.

1 م: فتقول.

2 سقط "الكسرة من العين ... فينقل" من م.

3 م: فتقول.

4 م: "ضمير متكلم أو مخاطب". وأغفل ابن عصفور ذكر ضمير الإناث الغائبات. وانظر ص 288،
293، 296، 307.

5 سقط من النسختين حتى قوله "أصلها الفتح"، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. وانظر الورقة 40.

6 م: فَعِل.

7 المنصف 1: 248-251.

8 سقط من م.

9 الجمل في النحو ص 76. والزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النحوي، توفي

سنة 340. البلغة ص 121.

هذا ما لم تُسندِ الفعلِ إلى ضمير المتكلمِ أو المخاطبِ 1. فإن أسندته إليهما 2 فإن الذي يُخلصُ الضمَّ، فيقول: بُوعٌ وكُولٌ 3 زيدُ الطعامِ. يقول: بُعثٌ وكُلْتُ الطعامَ، فيُخلصُ الضمَّ 4 أيضاً. والذي يقول: بِيَعٌ وكَيْلٌ، فيُشَمُّ يَقُولُ: بِيَعٌ وكَيْلٌ، والذي يقول: بِيَعٌ وكَيْلٌ، فيُخلصُ الكسر يقول: بِيَعٌ وكَيْلٌ، فيُشَمُّ، تفرقةً بين فعل الفاعل وفعل المفعول. ومنهم من يُخلصُ الكسر -وذلك قليل- ويتَّكَلُّ في التفرقة على القرائن وما يتَّصل بالفعل، من قبل أو بعد.

فإذا بنيت منه المضارع ضممت أوله وفتحت ما قبل آخره، فقلت "يُقُولُ" و"يُبِيَعُ". ثم تُعَلِّهُ حملاً على الماضي، كما كان ذلك في مضارع فعل الفاعل، فتنتقل فتحة العين إلى الفاء، فيصير "يُقُولُ" و"يُبِيَعُ". فتقلب الواو والياء ألفاً، لانفتاح ما قبلهما ولتحركهما 5 في الأصل؛ لأنَّ السكون عارض بسبب النقل، والأحسن في العارض ألا يُعتدَّ به، فيقال: يُقَالُ وَيُبَاعُ. وأمَّا اسم المفعول 6 فإنه يأتي على وزن "مَفْعُول" على قياس الصحيح، نحو "مَبْيُوع" و"مَقْوُول". فيُعَلُّ حملاً على فعله، فتنتقل حركة العين إلى الساكن قبل، فيصير "مَقْوُول" و"مَبْيُوع" فيجتمع ساكنان: واو "مَفْعُول" والعين، فتُحذَفُ واو "مَفْعُول"، فيقال: مَقْوُولٌ، في ذوات الواو. وأمَّا "مَبْيُوعٌ" فإنه إذا حُذِفَت واو "مَفْعُول" قلبت الضمَّة التي قبل العين كسرةً، لتصحَّ الياء، فتقول: مَبِيَعٌ. هذا مذهب الخليل وسيبويه 7.

وأما أبو الحسن 8 فإنه ينقل 9 الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلنتقي له ساكنان، فيحذف العين فيقول: مَقْوُولٌ. وفي ذوات الياء نحو "مَبْيُوع" ينقل 10 الضمَّة من الياء

1 كذا، بإغفال ضمير الغائبات. وانظر ص 288، 293، 296، 307.

2 المنصف 1: 253-255.

3 كول: أُعطي بالكيل.

4 م: الضمَّة.

5 م: ما قبلها لتحركها.

6 انظر المنصف 1: 269-272 والمقتضب لابن جني ص 1-27. وقد سماه الناشر "المغتصب" خطأ.

7 الكتاب 2: 263 والمنصف 1: 287 والمقتضب ص 1.

8 المنصف 1: 287-288 والمقتضب ص 2.

9 م: فانه يقول ينقل.

10 م: تنقل.

(296/1)

إلى ما قبلها، ثم يقبل 1 الضمة كسرة لتصح الياء فيلتقي الساكنان 2: الياء وواو "مفعول"، فتُحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فيقول 3 مبيع. فمما يُحْتَجُّ 4 به للخليل أن الساكنين، إذا اجتمعا في كلمة، حُرِّك الثاني منهما دون الأول 5، فكما يُوصَل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما، كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما. وأيضاً فإن حذف الزائد أسهل من حذف الأصل. فلذلك كان حذف واو "مفعول" أسهل من حذف العين.

وأيضاً فإنهم [قد] 6 قالوا 7: "مَشِيْبٌ" في مَشُوب، و"عَارٌ مَنِيْلٌ" 8 في مَنُوب، و"أَرْضٌ مَمِيْتٌ عَلَيْهَا" في مَمُوت، و"مَرِيْحٌ" 9 في مَرُوح. فقلبو الواو ياء شذوذاً. فدل ذلك على أن الواو المُبْقَاة هي العين، وأن الحذوفة واو "مفعول"؛ لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياء، فقالوا "حَيْرٌ" في حُور. أنشد أبو زيد 10.

عَيْنَاءُ حَوْرَاءُ، مِنَ الْعَيْنِ الْحَيْرِ

ولا يحفظ قلب واو "مفعول" ياء، إلا أن يُدغم 11 نحو: مَرَمِي. وأيضاً فإن واو "مفعول" أقرب إلى الطرف فحذفها أسهل.

وأما أبو الحسن فيستدل 12، على أن الحذوف هو العين، بأنها لغير معنى، وواو "مفعول" حرف معنى 13 يدل على المفعولية. فحذف ما لا معنى له أسهل، كما أنه لما اجتمعت التاءان

1 م: ثم تقلب.

2 م: ساكنان.

3 بالياء والتاء في ف.

4 انظر المنصف 1: 209-291 وأما ابن الشجري 1: 200-210.

5 ومثله في المنصف 1: 290. وذلك نحو لم يرد ولم يلد، ورد وانطلق في صيغة الأمر، حرك فيه

الثاني لالتقاء الساكنين. وزاد ابن جني في المنصف "ولأبي الحسن أن يرد هذا ويقول: إنهما إذا التقيا

- في كلمة واحدة حذف الأول نحو: خَفَّ وَقُلْ وَبِع. لا سيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى نحو التنوين في غازٍ". وانظر أمالي ابن الشجري 1: 277-208 وشرح الشافية 2: 238-240.
6 من م.
7 الكتاب 2: 363 والمنصف 1: 289 و300 والمقتضب ص 2-3.
8 المنيل: الذي ينال ما فيه.
9 الغصن المريح: الذي حركته الريح.
10 لمنظور بن مرثد. شرح المفصل 4: 114 و10: 79 والمخصص 1: 119 و4: 124. وكتاب مسائية بذيال النوادر ص 236 والمنصف 1: 288 وأمالي ابن الشجري 1: 209 واللسان "حور". والحير: جمع حوراء.
11 زاد في م: "معاً". الصواب: في ياء.
12 أمالي ابن الشجري 1: 205.
13 سقط من م.

(297/1)

في "تَدَكَّرُونَ" ونحوه حُذِفَتِ الثانية، ولم تُحذفِ الأولى حيث كانت لمعنى. وللخليل أن يفرق بينهما فيقول: 1 إنَّ التَّاءَ الأولى في "تَدَكَّرُونَ" وأمثاله حرف منفرد، فلو حُذِفَتْ لم يبق ما يدلُّ على المعنى الذي كانت التاء تعطيه. وأنت إذا حذفت واو "مَفْعُول" أَبَقَيْتَ الميمَ تدلُّ على معنى المفعوليَّة.
فإن قال 2: إنَّ الزِّيَادَةَ التي لمعنى إذا كانت معها زيادة أخرى فإنهما يجريان مجرى الزِّيَادَةِ الواحدة؛ ألا ترى أنَّ المعنى يقع بمجموعهما؟ فإذا وقع 3 بمجموعهما لم يَجْزُ أن تُحذفِ واحدة منهما، كما لم يجز أن تُحذفِ [43] الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أنَّ الزياتين إذا حَقَّقْنَا لمعنى فحُذِفَتْ إحداهما حُذِفَتْ الأخرى، نحو زيادتي "سَكَرَان" إذا رَحَّمْتَهُ اسم رجل؟ وكذلك الزياتان في "مَفْعُول"، لو حذفتِ واحدة منهما للزمك حذفُ الأخرى. فللخليل أن يقول 4:
لا تجري الزِّيَادَتَانِ مجرى الزيادة الواحدة. بل يجوز حذف إحداهما وإبقاء الأخرى، لتدلُّ على الأخرى المحذوفة؛ ألا ترى أنهم قالوا: اسطَاعَ يَسْطِيعُ 5، فحذفوا إحدى الزياتين -وهي التاء 6- وأبقوا السين، وهما جميعاً زيادا لمعنى، كما أنَّ الميم والواو في "مَفْعُول" كذلك؟ فأما "سَكَرَان" وبأبه فإتِّمَّا

حُذِفَتْ فِيهِ مَعًا، لَوْ قَوَّعَهُمَا طَرَفًا غَيْرَ مُفْتَرِقَتَيْنِ. فَكَانَ الْحَذْفُ أَغْلَبَ عَلَيْهِمَا، إِذَا كَانَ الطَّرْفُ مَوْضِعًا
تُحَذَفُ فِيهِ الْأَصُولُ فِي التَّرْخِيمِ وَالتَّكْسِيرِ 8. فَالزِّيَادَتَانِ فِي "مَفْعُولٍ" أَشْبَهَ بِالزِّيَادَتَيْنِ فِي "اسْطِعَ" مِنْ
زِيَادَتِي سَكَرَانَ، لَكَوْنَهُمَا حَشْوًا فِي "مَفْعُولٍ" كَمَا أَنَّهُمَا فِي "اسْطِعَ" كَذَلِكَ.
فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ 9 وَجَدْنَاهُمْ حَذَفُوا الْأَصْلَ وَأَبْقَوْا الزِّيَادَةَ، لَمَّا كَانَتْ لِمَعْنَى، فَقَالُوا "تَقَى" فِي اتَّقَى،
فَحَذَفُوا التَّاءَ الْأَصْلِيَّةَ وَأَبْقَوْا تَاءَ "افْتَعَلَ". فَالْجَوَابُ أَنَّ الَّذِي حَمَلَ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ الزِّيَادَةِ مُنْفَرَدَةً.
وَمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ سَبِيئِيهِ وَالْحَلِيلِ، وَفَسَادِ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، أَنَّكَ إِذَا نَقَلْتَ الضَّمَّةَ مِنَ
الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، فِي "مَفْعُولٍ" مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، اجْتَمَعَ لِكَ سَاكِنَانِ: وَ"مَفْعُولٍ"

1 أمالي ابن الشجري 1: 205.

2 المنصف 1: 289 وأمالي ابن الشجري 1: 205-206.

3 في النسختين: وقعت.

4 أمالي ابن الشجري 1: 205-207.

5 م: يُسْتَطِيعُ.

6 م: الياء.

7 م: "حذف". ونقل ابن عصفور نص أمالي ابن الشجري.

8 زاد في الأمالي: والتحقيق.

9 أمالي ابن الشجري 1: 205 والمنصف 1: 290. م: قد.

(298/1)

وَالْيَاءُ، فَتَحَذَفُ وَ"مَفْعُولٍ" فَتَجِيءُ 1 الْيَاءُ سَاكِنَةً بَعْدَ ضَمَّةٍ، قَرِيبَةً مِنَ الطَّرْفِ، فَتَقْلِبُ الضَّمَّةَ
كَسْرَةً، عَلَى مَذْهَبِ سَبِيئِيهِ فِي الْيَاءِ السَّاكِنَةِ بَعْدَ الضَّمَّةِ إِذَا كَانَتْ تَلِي الطَّرْفَ، فَإِنَّهُ تُقْلِبُ الضَّمَّةَ
كَسْرَةً، مَفْرَدًا كَانَ الْأِسْمُ أَوْ جَمِيعًا، نَحْوَ "بَيْضٍ" جَمْعِ أَيْضٍ. أَصْلُهُ "بَيْضٌ" نَحْوَ حُمْرٍ، ثُمَّ قُلِبَتِ الضَّمَّةُ
كَسْرَةً. وَكَذَلِكَ لَوْ بَنِيَتْ مِنَ الْبَيَاضِ 2 اسْمًا عَلَى "فُعَلٍ" لَقَلَّتْ: بَيْضٌ. فَالْأَصْلُ فِي مَبِيعٍ عَلَى أَصْلِهِ: 3
"مَبِئُوعٌ" ثُمَّ "مَبِئُوعٌ" ثُمَّ "مَبِئِعٌ" ثُمَّ مَبِيعٌ.

وَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ فَيَلْزِمُهُ 4، عَلَى مَذْهَبِهِ، أَنْ يَقُولَ: مَبُوعٌ. وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ "مَبِئُوعٌ". فَإِذَا
نُقِلَتِ الضَّمَّةُ اجْتَمَعَ لَهُ 5 سَاكِنَانِ، فَيَحذفُ الْيَاءَ، فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَقُولَ 6: مَبُوعٌ. فَإِنْ قَالَ: لَا أَحذفُ إِلَّا

بعد قلب الضمّة كسرة. فالجواب أن يقال له: لم تقلب الضمّة كسرة، وأنت تزعم أن الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمّة في مُفرد فإنّ الياء هي التي تُقلب واوًا، بشرط القرب من الطرف؟ فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمّة كسرة، في مذهب أحد من النحويين.

فإن قلت 7: فإنما قلبت الضمّة كسرة لتصحّ الياء؛ لأني لو لم أفعل ذلك، فقلت "مبوع"، لالتبسّت ذوات الياء بذوات الواو. فالجواب أن هذا القدر لو كان لازمًا لوجب أن تقول 8 "ميقن" في موقن، لئلا يلتبس بذوات الواو. فكما أن العرب لم تفعل ذلك في موقن، فكذلك لا تفعله في مبيع وأمثاله. وثمرة 9 الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تخفيف مسوء وأمثاله. قال أبو الفتح في "القد" 10 له: سألتني أبو علي عن تخفيف مسوء. فقلت: أمّا على قول أبي الحسن فأقول: رأيت مسوءًا 11؛ لأنها عنده واو "مفعول". وأمّا على مذهب سيبويه فأقول: رأيت مسوءًا، بتحريك الواو لأنها عنده العين. فقال لي أبو علي: كذلك هو، اللهم إلا أن تقول: إنهم حملوا الماضي على المضارع. وإذا كانت العرب قد حملت المضارع في الإعلال على

1 م: لحيء.

2 أمالي ابن الشجري 1: 209 والمنصف 1: 300.

3 أي: على مذهبه والأصل الذي يعتمده في الإعلال.

4 م: فيلزم.

5 ف: لك.

6 أمالي ابن الشجري: 209.

7 أمالي ابن الشجري: 1: 209.

8 ف: يقول.

9 سقط من النسختين حتى قوله "في ثبات الواو"، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.

10 القد: كتاب لابن جني، يُسمى أيضًا "ذا القد". الخزانة 2: 129.

11 علق عليه في الحاشية بما يلي: كما تقول في مقروء: مقروء.

الماضي، مع أن الأكثر على أن المضارع ... 1 فالأحرى أن يُحمل الماضي على المضارع في ثبات الواو.

ويجوز الإتمام 2 في "مفعول" من ذوات الياء، وهي لغة بني تميم. قال 3:
وكأَنَّهَا تُفَاحَةٌ، مَطْيُوبَةٌ
وقال علقمة 4:

[حَتَّى تَذَكَّرَ بِيَضَاتٍ، وَهَيَّجَهُ] ... يَوْمَ رَذَاذٍ، عَلَيْهِ الرِّيحُ، مَغْيُومٌ.
والإِعْلَالُ أَفْصَحُ.

ولا يجوز الإتمام 5 في ذوات الواو إلا فيما سُمع. والذي سُمع من ذلك 6: مِسْكٌ مَدُووفٌ، قال
الراجز 7.

والمِسْكُ فِي عَنَبِرِهِ المَدُووفُ

والأشهر: مَدُووفٌ. وقالوا: رَجُلٌ مَعُوودٌ وَفَرَسٌ مَقُوودٌ وَتَوْبٌ مَصُوونٌ وَقَوْلٌ مَقُوولٌ. وإنما لم يَجزِ
الإتمام 8 في "مفعول" من ذوات الواو، إلا فيما شُدَّ؛ لأنَّ الواو أثقل من الياء.
وخالف المبرد 9 كافة النحويين 10، فأجاز الإتمام 11 في ذوات الواو قياساً على ما ورد.

1 كلمة مخرومة لم أتبينها.

2 م: الإشمام.

3 أنشده الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء. المقتضب ص 3 وشرح المفصل 10: 8 وشرح الملوكي
ص 353 والخصائص 1: 261 ومقتضب المبرد 1: 101 والمنصف 1: 286 وأمالي ابن الشجري
1: 210 والعيبي 4: 574 والصحاح واللسان والتاج "طيب".

4 من مفضلية له. ديوانه ص 56 والمفضلية 120 والمنصف 1: 286 وأمالي ابن الشجري 1:
210.

5 م: الإشمام.

6 المقتضب ص 3 والمنصف 1: 285-287 وأمالي ابن الشجري 1: 209.

7 المقتضب ص 3 والمنصف 1: 285 والخصائص 1: 261 وشرح المفصل 10: 80 وشرح
الملوكي ص 355. واللسان والتاج "دوف". المدووف: المسحوق أو الممزوج أو المبلول. م:
"المدروف" بالذال وكذلك فيما يلي.

8 جعله سيبويه مكروهاً. انظر الكتاب 2: 363 والخصائص 1: 98. م: الإشمام.

9 كذا. والصواب أنه الكسائي. انظر شرح الشافية 4: 149-150 والمقتضب 1: 99-103.

وقد نقل أبو حيان إلى حاشية ف من خط ابن عصفور ما يلي: هذا الذي ذكرته عن المبرد هو الذي حكاه أبو الفتح عنه. وأمّا الذي ذهب إليه أبو العباس في تصريفه فخلافاً لهذا. وذلك أنه إنّما أجاز رد مبيع إلى أصله في الضرورة، ولم يجعله قياسياً، وحكى عن النحويين أجمعين أنهم يجيزون إتمام مفعول من ذوات الواو في الضرورة. وأجاز ذلك هو عند الضرورة، واحتج أنه قد جاء في الكلام مثله، لكنه معتل لاعتلال الفعل، والذي جاء في الكلام ليس على فعل. فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذلك. فمما جاء منه: التَّوُّور وقولهم: سُرْتُ سُوُورًا. ثمّ قال: وهذا أثقل من مفعول من الواو؛ لأنّ فيه واوين وضمة، وإنّما تمّ واوان بينهما ضمة.

10 انظر المقتضب ص 3-4 والمنصف 1: 285.

11 م: الإشمام.

(300/1)

منه، وقال: ليس بأثقل من: سُرْتُ سُوُورًا 1 وغارت عينه غُوُورًا؛ لأنّ في "سُوُور" و"غُوُور" واوين وضمتين، وليس في "مَعُوُود" 2 مع الواوين إلاّ ضمة واحدة. وهذا الذي ذهب إليه باطل 3؛ لأنّ ما ورد من الإتمام 4 في ذوات الواو من القلة بحيث لا يُقاس عليه. وأمّا احتجاجه بـ"سُوُور" و"غُوُور" فباطل؛ لأنّ مثل "سُوُور" شاذّ، ولو لم يُسمع لما قيل. وأيضاً فإنّ الضرورة دعت إلى ذلك في مثل "سُوُور"؛ لأنّهم لو أعلّوا فأسكنوا الواو الأولى، وبعدها واو ساكنة، لوجب حذف إحداهما، فيصير لفظ "فُعُول" و"فُعُل" واحداً، فيقع اللبس. وكذلك أيضاً لو أعلّوا الواو في مثل "قُوُول" فقلبوها [43ب] ألفاً لالتقى ساكنان: الألف والواو، فيجب حذف أحد الساكنين، فيصير "فُعُول" و"فُعُل" 5 في اللفظ واحداً. فيقع اللبس؛ لأنّ المصدر قد يأتي على "فُعُل" كظلم، وكذلك الصفة قد تأتي على "فُعُل" كضخم. ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال "مفعول"؛ لأنّ اسم المفعول لا يأتي أبداً من الفعل الثلاثي إلاّ على وزن "مفعول". فإذا أعلتته علم أنه مُعَيَّر من ذلك 6. فإن وقعت الواو والياء عينين، في اسم على ثلاثة أحرف، فإنه لا يخلو من أن يكون على وزن من أوزان الأفعال، أو لا يكون.

فإن كان على وزن 7 من أوزان الأفعال أعلّ الفعل، فقلبت الواو والياء ألفاً نحو: باب ودار وساق. فإنها في الأصل "بَوَبٌ" و"دَوَرٌ" و"سَوَقٌ" 8، على وزن "فُعُل"، فاستثقل حرف العلة واجتماع المثلين

- أعني الفتحين- فقلب حرف العلة ألفًا، كما فُعل بـ"قَالَ" و"بَاعَ". وكذلك: رجلٌ خافٌ ومالٌ، وكبشٌ صافٌ. الأصل فيها "خَوْفٌ" و"مَوْلٌ" و"صَوِّفٌ"، فاستثقلت الكسرة في حرف العلة، فقلب حرف العلة ألفًا، كما فَعَلُوا في الفعل نحو: خافَ وهابَ.
وكذلك لو أردت بناء اسم على "فَعِلَ" من البيع أو القول، لقلت: باعَ وقالَ، على قياس 9: خافٍ وصافٍ. وكذلك لو جاء 10 من المعتلِّ العين شيء على وزن "فَعُلَ"، بضمِّ العين،

1 م: سُورًا.

2 م: مصوون.

3 المنصف 1: 285 والمقتضب ص 3.

4 م: الإشمام.

5 م: وفَعَلَ.

6 م: فيقع اللبس ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال مفعول.

7 سقط "من أوزان ... على وزن" من م.

8 المنصف 1: 332.

9 م: على وزن.

10 المنصف 1: 334-335.

(301/1)

لوجب قلب حرف العلة ألفًا، كما وجب ذلك في "فَعَلٍ" و"فَعِلٍ" بفتح العين وكسرها، وإن لم يُحفظ شيء من ذلك في كلامهم.

فإن قيل: وما الدليل على أن بابًا ودارًا وساقًا وأمثالها على "فَعَلٍ" بفتح العين، في الأصل، ولعلها مضمومة في الأصل أو مكسورة؟ فالجواب أنه لا بد من ادِّعاء أن العين متحرِّكة في الأصل؛ لأنَّ الألف لا تكون أبدًا أصلًا، إلا مُنقلبةً عن ياء أو واو، ولا يُمكن أن يدعى قلبُ الألف في باب ودار وساق إلا عن حرف علة متحرِّك، إذ لو كان ساكنًا في الأصل لصحَّ كما صحَّ قولُ وبيِّن. فإذا ثبت أنه متحرِّك 2 في الأصل فأولى ما يدعى من الحركات الفتحه؛ لأنها أخفُّها؛ ولأنَّ "فَعَلًا" 3 المفتوح العين أكثر من "فَعُلٍ" و"فَعِلٍ"، بضمِّ العين وكسرها.

وأما 4 خاف ومال وصاب فالذي يدل على أنها "فعل"، في الأصل، أنها أسماء فاعلين، من "فعل" نحو: خاف يخاف وصاب يصاب ومال يمال. فمجيء المضارع على "يفعل" دليل على أن الماضي على "فعل". واسم الفاعل من "فعل" يأتي على "فعل" بكسر العين، نحو: فرق فهو فرق وحذر فهو حذر. ولا يأتي على "فعل" ولا "فعل" بضم العين أو فتحها. ولا تصح العين في شيء، مما جاء على وزن الفعل، إلا فيما 5 كان مصدراً للفعل لا يعتل، نحو: العور والصيد؛ لأنهما مصدران لـ"عور" و"صيد"، فصحا كما صح فعلهما. أو ما جاء شاذاً 6 -نحو: القود والحوكة وروع وحول- فإن العين صححت فيها 7، وكان القياس إعلالها كما تقدم. وفي ذلك منبهة على ما ادعينا من أن الأصل في باب: "بب"، وفي مال: "مؤل"، وأمثالهما. فإن 8 قال قائل: لأي شيء لم تجر هذه الأسماء التي هي على وزن الفعل، على أصلها فتصح، ليكون ذلك فرقاً بينها وبين الفعل، كما فعلوا ذلك فيما لحقته الزوائد، فقالوا "هو أطول منه" فصححوا، فرقاً بينه وبين "أطال" على ما تبين في موضعه؟ 9 فالجواب أن ما لحقته زيادة.

- 1 في حاشية ف بخط أبي حيان: "حفظ: هيؤ الرجل فهو هيئ: حسنت هيئته. نقله ابن مالك". قلت: وهذا وهم، فالحاشية ليس لها علاقة بما يذكره ابن عصفور؛ لأنه يتحدث عن الاسم الذي على وزن "فعل"، وما في الحاشية هذه خاص بالفعل. انظر ص 289.
- 2 سقط من م.
- 3 ف: فعل.
- 4 المنصف 1: 333.
- 5 م: إلا ما.
- 6 المنصف: 1: 333-334.
- 7 ف: فيهما.
- 8 سقط من النسختين حتى قوله "فأمن اللبس"، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
- 9 انظر ص 313.

(302/1)

من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لا ينصرف، فلو أعلتته لالتبس بالفعل؛ لأنه لا يدخله خفض ولا تنوين كما أنّ الفعل كذلك، وما كان على ثلاثة أحرف فالتنوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل، فأمن اللبس.

فإن لم يكن على وزن فعل من الأفعال فإنه لا يعتلّ، ولا يُعَيَّر عن بنائه الأصلي 1 بل يجري مجرى الصحيح نحو: سُؤْلَةٌ 2 وعَيْبَةٌ 3 وَحَوْلٌ 4 وَصَيْرٌ 5، وكذلك إذا بنيت 6 من القول أو البيع مثل "إبل" قلت 7: قَوْلٌ وَبَيْعٌ. إلا أن يكون الاسم على "فُعْلٌ" بضمّ العين والفاء من الواو، أو "فُعْلٌ" من الياء بضمّ الفاء وإسكان العين، أو "فِعْلٌ" من الواو بكسر الفاء وفتح العين، جمعاً لاسم قد اعتلّت عينه فقلبت الواو فيه ألفاً وياء، أو "فِعْلٌ" من الواو بإسكان العين وكسر الفاء. فإن كان على "فُعْلٌ" من الواو فإنه يخالف الصحيح، في التزام إسكان عينه 8. فتقول في جمع نَوَارٍ: "نُورٌ"، وَعَوَانٍ: "عُورٌ"، وَسَوَارٍ: "سُورٌ"، بالإسكان ليس إلا. وليس كذلك الصحيح، بل يجوز فيه التحريك والإسكان نحو: رُسُلٌ وَرُسُلٌ. وذلك أنه لما انضاف إلى ثقل الضمّة ثقل الواو لم يجز إلا السكون؛ لأنه كلما كثر الثقل كان أدعى للتخفيف.

ولا يجوز تحريك العين من "فُعْلٌ" المعتلّ العين، إلا في ضرورة، نحو، قوله 9: عَن مُّبْرَقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ، وَتَبِ ... لُدُو فِي، الْأَكْفَفِ اللَّامِعَاتِ، سُورٌ 10 وقول الآخر 11:

أَعْرُ الثَّنَائِيَا، أَحْمُ اللَّثَا ... تِ، تَمْنَحُهُ سُوكُ الْإِسْحَلِ

1 المنصف 1: 335-336.

2 السؤلة: الكثير السؤال، من: سِلْتَ تَسَأَلُ.

3 العيبة: الكثير العيب للناس.

4 الحول: التحول والخذق.

5 الصير: جمع صيرة، وهي الحظيرة. م: "صيد" وفي حاشية ف "سيبويه: وبيع وديم". انظر الكتاب 2: 368.

6 م والمنصف: إذا أردت.

7 م: فقلت.

8 المنصف 1: 336 والكتاب 2: 368-369.

9 عدي بن زيد. ديوانه ص 127 والكتاب 2: 368 وشرح الشافية 2: 127 و3: 146 وشرح

شواهد ص 121-125 والمنصف 1: 338 ورسال الغفران ص 179 وشرح المفصل 10: 84.

والمبرقات: النساء المتزينات المتعرضات. والبرون: جمع برة. وهي الخلخال.

10 م: بالبرير وتبدو وفي.

11 عبد الرحمن بن حسان. ديوانه ص 48 والمقتضب 1: 113 وشرح شواهد الشافية ص 122

والمنصف 1: 338 وشرح المفصل 10: 84 واللسان والتاج "سوك" والعيني 4: 350-351.

والأحم: من الحمة، وهي لون بين الدهمة والكممة. والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك.

(303/1)

وليس الأمر كذلك 1 في "فُعَلٍ" الذي عينه ياء. بل يجوز [فيه] 2 التحريك والتسكين، نحو: عِيَان 3 وعَيْنٌ. وقالوا: بِيُوضٌ 4 وبِيُضٌ. فإذا سَكَّنْتَ الياء [44] كان حكمه حكم "فُعَلٍ" بسكون العين، ممّا عينه ياء، وسَيَّبِيْنُ حكمه.

فإن قيل: ولأَيِّ شيء لم يَفْرُوا من الواو المضمومة في [مثل] 5 سُوك إلى الهمزة، كما قالوا: أَدُوْرٌ وَأَنُوْرٌ، في جمع دار ونار؟ فالجواب 6 أنه لا يُبدل من الواو المضمومة همزة، إلا حيث لا يمكن تخفيفها بالإسكان نحو أَدُوْرٌ؛ لأنَّك لو سَكَّنْتَ 7 الواو لالتقى ساكنان. وليس كذلك سُورٌ وَعُوْنٌ. وقد يجوز أن تُبدل الواو همزة، وإن أمكن التسكين. فقد حُكي: جَوَادٌ وَجُوْدٌ وَجُوْدٌ، بالهمزة وبإسكان الواو. فإن كان على "فُعَلٍ" وعينه ياء فلا يخلو من أن يكون مفردًا أو جمعًا.

فإن كان جمعًا فُلبتِ الضمّة كسرة، لتصحّ الياء، نحو: أبيض وبيض. أصله "بِيُضٌ" كحُمُرٍ، فُلبتِ الضمّة كسرة. وذلك أنَّ الياء 8 لما كانت تلي الطرف عوملت معاملة الطرف. فكما أنَّ الياء إذا كانت طرفًا وقبلها ضمّة تُقلب 9 الضمّة كسرة نحو "أَطْبٍ" في جمع طَبِيٍّ، أصله "أَطْبِيٍّ" نحو "أَفْلُسٍ"، فكذلك إذا كانت تلي الطرف، لا خلاف بين النحويين في ذلك.

وإن كان مفردًا فحكمه عند سيويه والخليل كحكم الجمع. فإذا بنيت من البياض اسمًا على "فُعَلٍ" قلت: بِيُضٌ. ف"ديك"، على مذهب سيويه، يحتمل أن يكون "فُعَلًا" و"فِعْلًا". وأبو الحسن يقلب الياء واوًا، ويقرّ الضمّة، فيقول: بُوْضٌ. ولا يكون "ديك" عنده إلا "فِعْلٌ". وحجّته أنَّ قلب الضمّة كسرة قد استقرّ في الجمع، نحو "بِيُضٌ" في جمع أبيض، ولم يستقرّ في المفرد، والقياس 10 يقتضي التفرقة؛ لأنَّ الجمع أثقل من الواحد، فهو أدعى للتخفيف. فلذلك فُلبتِ الضمّة كسرة في الجمع لتصحّ الياء، ولم تُقلب الياء واوًا؛ لأنَّ الياء أخفّ من الواو. وأمّا المفرد فلكونه أخفّ من الجمع يُحتمل فيه الواو.

1 المنصف 1: 339-340 وشرح الشافية 3: 87.

2 سقط من النسختين.

3 العيان: حديدة في متاع الفدان. م: عيان.

4 البيوض: الدجاجة الكثيرة البيض.

5 من م.

6 المنصف 1: 337-338.

7 ف: أسكنت.

8 م: الواو.

9 م: نقلت.

10 المنصف 1: 299-300.

(304/1)

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، بدليل ما ذكرناه 1 في مبيع وأمثاله، من أنه لما اجتمع ساكنان وحذفت الواو -على مذهب سيبويه- جاءت الياء ساكنةً، وقبلها ضمّة تلي الطّرف، فقلبت الضمّة كسرة لتصحّ الياء. وقد تقدّم الدليل على صحّة ذلك. فكذلك في "فعل" من الياء، ينبغي أن تقلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء. فأما 2 قوله 3.

وَكُنْتُ، إِذَا جَارِيَ دَعَا لِمَصُوفَةٍ، ... أَشْمُرٌ، حَتَّى يَنْصِفَ السَّاقَ مِزْرِي

فقلبت الياء من مصوفة واوا، وأقرّ الضمّة مع كون الياء تلي الطّرف؛ لأنّ الأصل "مضيفة" لأنّه من "ضاف يضيف"، ثمّ نقلت الضمّة إلى الساكن قبلها 4، فصار "مضيفة" فجاءت الياء ساكنة بعد ضمّة 5، ثمّ قلبت الياء واوا، فشاذّ لا يُعرّج عليه. بل ينبغي أن يُعَوَّل على باب: مبيع ومكيل؛ لأنّه مطرد.

وكذلك ما حكاه 6 الأصمعيّ، من أنهم يقولون للريح الحارّة: هيّف وهوّف. فلا حجة فيه لأبي الحسن، في قوله في "فعل" من البيع: "بوع"، فيقلب الياء واوا [ويقرّ الضمّة] 7، لاحتمال أن يكونا لغتين، فيكون هيّف من ذوات الياء، وهوّف من ذوات الواو، نحو: 8 التّيه والتّوه. ويحتمل أن يكون الهيّف والهوّف معاً من ذوات الواو، فيكون أصل هيّف: "هيوف" مثل ميّت، ثمّ أدغمت الياء في

الواو فقلبت الواو ياء فصار "هَيْف" وحذفت، فقالوا9: هَيْف، كما قالوا: مَيّت.
وإن كان10 على "فِعْل" من الواو، بكسر الفاء وفتح العين، جَمَعًا لِمَا قُلِبَتْ فِيهِ الْوَاوُ يَاءً أَوْ أَلْفًا،
فإنَّ الواو تَنقَلِبُ فِيهِ يَاءً لَانكسار ما قبلها، مع أنهم أرادوا أن تعتلَّ في الجمع كما اعتلَّت في المفرد.
وذلك [نحو] 11: قَامَةٌ وَقِيمٌ وَدِيمَةٌ وَدِيمٌ وَقِيمَةٌ وَقِيمٌ. والأصل "قَوْمٌ" و"دَوْمٌ"؛ لأنهما من: قَامَ يَقُومُ
وَدَامَ يَدُومُ.

1 في الورقة 43.

2 المنصف 1: 300-301.

3 لأبي جندب الهذلي. خرجناه في شرح اختيارات المفضل ص120.

4 ف: قبله.

5 سقط "فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة" من م.

6 المنصف 1: 299.

7 من م.

8 م: ونحو.

9 م: مثل ميت فقلبت الواو وحذفت فقالوا.

10 المنصف 1: 344-345 وشرح الشافية 3: 137-139.

11 سقط من النسختين.

(305/1)

فإن كانت الواو لم تعتلَّ في المفرد لم تعتلَّ في الجمع1، نحو: زَوْجٌ وَزَوْجَةٌ وَعُودٌ وَعِودَةٌ، إِلَّا لَفِظَةً وَاحِدَةً
شَدَّتْ وَهِيَ: ثَوْرٌ وَثِيرَةٌ. فذهب2 أبو بكر إلى أن الذي أوجب قلب الواو ياءً أن الأصل "ثِيَارَةٌ"
كحجارة وذكارة3، فقلبت الواو ياءً لأجل الألف التي بعدها. كما قلبت4 في سياط جمع سوط،
على ما يبيِّن بعدُ5. فلمَّا قَصَرَهُ مِنْهُ6 بقيت الياء، تنبيهًا على أنه مقصور من ثِيَارَةٌ7، كما صحَّ
"عَوْرٌ"8 حملاً على "اعْوَرَّ".

وذهب9 المبرد إلى أنهم أرادوا أن يفرِّقوا بين جمع "ثور" الذي هو الحيوان، والثور الذي يراد به القطعة
من الأقط10، فقالوا في الحيوان: ثِيرَةٌ، وفي الأقط: ثَوْرَةٌ، كما قالوا: نَشِيَانٌ لِلْحَبْرِ11، وأصله

نَشْوَان، فرقاً بينه وبين نَشْوَان بمعنى سكران.
ومنهم من ذهب إلى أنَّ الأصل "ثُورَة" بالإسكان، فقلبت الواو ياءً لوقوعها ساكنة بعد كسرة، ثمَّ حركَ بالفتح [44ب] ، وأُبقي 13 الياء؛ لأنَّ الأصل الإسكان.
ومنهم من علَّل ذلك بأنهم قد قالوا ثِيرَة وثيرانٌ فقلبوا الواو ياءً، فأحبُّوا أن يُجروا جمعه كلَّه على الياء، فقالوا: ثِيرَة، كما قالوا: ثِيرَة 14 وثيران، كما حملوا: أَعِدُّ وَتَعِدُّ وَنَعِدُّ، على "يَعِدُّ".
وكلُّ ذلك توجيهٌ شذوذٌ.
وكذلك لو كان "فِعْلٌ" من ذوات الواو مفردًا لم تقلب واوه ياءً، نحو: طَوَّل 15.
فإن كان الاسم على "فِعْلٍ" من الواو، بكسر الفاء وإسكان العين، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، نحو: قِيلَ. أصله "قَوْلٌ" لأنَّه من القول.

- 1 المنصف 1: 345-349.
- 2 المنصف 1: 347.
- 3 الذكارة: جمع الذكر. م: ذكارة.
- 4 م: تقلب.
- 5 في الورقة 46.
- 6 المنصف: فلما قصرت الكلمة بحذف الألف.
- 7 م: ثيار.
- 8 م: "عور". وانظر ص 309.
- 9 المنصف 1: 346-347 وشرح المفصل 10: 88.
- 10 الأقط: ضرب من الطعام.
- 11 النشيان للخبر: الذي يتخبر الخبر أول وروده.
- 12 كذا. ونسب ابن جني هذا المذهب إلى المبرد أيضاً، انظر المنصف 1: 346-347 و 349 حيث ضبطت "ثورة" بفتح الواو خطأ.
- 13 م: وإبقاء.
- 14 سقط "كما قالوا ثيرة" من م.
- 15 الطول: الحبل الطويل جداً.

فإن وقعت الواو أو الياء 1 عينًا في فعل، على أزيد من ثلاثة أحرف، فإنه لا يخلو أن يكون ما قبل حرف العلة ساكنًا أو متحركًا.

فإن كان متحركًا - وذلك في "انفَعَلَ" و"افتَعَلَ" نحو: انقَادَ واقتَادَ واختَارَ - فإنك 2 تُعامل ما بعد الساكن معاملة فعل، على ثلاثة أحرف. وذلك أن الأصل "انقَوْدَ" و"اقتَوْدَ" و"اختَبَرَ"، فعاملت "قَادَ" من "انقَادَ"، و"تَادَ" من "اقتَادَ"، و"تَارَ" من "اختَارَ"، معاملة: قَالَ وباعَ، فأعللت كما أعللتهما.

ولا يصحُّ شيءٌ من ذلك، إلا أن يكون في معنى ما لا يعتلُّ، نحو 3: اجتَوَرُوا واهتَوَشُوا واعتَوَّنُوا؛ لأنها في [معنى] 4: تجاورُوا وتعاونُوا وهماوَشُوا؛ ألا ترى أنَّ الفعل فيه ليس فعلٌ واحدٌ؛ فبأنه أن يكون على وزن "تفاعَلَ". وكذلك جميع ما يأتي على معنى "تفاعَلَ" لا يُعلُّ شيءٌ منه كما لم يعلِّ: عَوَّرَ وصَيَّدَ؛ لأنهما في معنى 5: اعوَّرَ واصبَدَ.

إلا أنك إذا أسندتهما 6 إلى ضمير متكلمٍ أو مخاطبٍ 7 لم تُحوَّلِ الفتحة التي في العين إذا كانت واوًا ضمةً، أو ياءً كسرةً، كما فعلت ذلك في "قُلْتُ" و"بَعْتُ" بل تقول: انقَدْتُ واختَرْتُ 8، فتُسكِّن آخر الفعل للضمير، وما قبله ساكن فتحذفه لالتقاء الساكنين من غير تحويل.

وإنما لم تُحوَّلِ لأنك لو حوَّلت في ذوات الواو حركة العين ضمةً لنقلت "انفَعَلَ" و"افتَعَلَ" إلى "انفَعَلْ" و"افتَعَلْ"، وهما بناءان غير موجودين. وكذلك لو حوَّلت في ذوات الياء حركة العين كسرةً لنقلتتهما إلى "انفَعِلْ" و"افتَعِلْ" 9، وهما بناءان غير موجودين. فلما كان النقل يؤدي إلى بناء غير موجود لم يُجز. وليس 10 كذلك "فَعَلَ"؛ لأنه إذا حوَّل إلى "فَعَلْ" بضمِّ العين، أو "فَعِلْ" بكسرها، كان محوَّلًا إلى بناءٍ موجودٍ.

1 ف. والياء.

2 المنصف 1: 306.

3 المنصف 1: 305-306.

4 من م.

5 علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: "حَمَلَ بَعْدَ اِفْعَالٍ عَلَى عَوَّرَ وَصَيَّدَ. فانظره" قلت: انظر ص312.

6 المنصف 1: 292-294.

7 أغفل نون النسوة الغائبات. وانظر ص 288 و 293 و 296 و 297.

8 زاد ههنا في ف: "فتنقل الحركة من حرف العلة إلى ما قبله". وهذا وهم.

9 م: افتعل.

10 م: وليست.

(307/1)

وإذا بَيَّنَّته للمفعول 1 عاملت ما بعد الساكن معاملة الفعل على ثلاثة أحرف. فمن قال في "قال" و"باع". قِيلَ وبيِعَ، قال: انقِيدَ اخْتِيَرُ واقْتِيدَ. ومن أشار إلى الضمَّة هنالك فأشَمَّ أَشَمَّ هنا. ومن قال: قَوْلَ وُبُوعَ، قال: انقُودَ واخْتُورَ واقْتُودَ2.

وكذلك إذا أسندته إلى ضمير المفعول المتكلم أو المخاطب 3 قلت: "اخْتَرْتُ"، على لغة من قال: اخْتُورَ. ومن أَشَمَّ فقال: اخْتِيَرُ، قال "اخْتَرْتُ" فأشَمَّ. ومن تَرَكَ الإِشْمام فقال: اخْتِيَرُ، تَرَكَ الإِشْمام فقال: "اخْتَرْتُ"؛ لأنَّه لا يدخله لبس كالذي يدخل في "بِعْتُ". والعمل في إعلال ذلك كِلِه كالعَمَل في إعلال: قِيلَ وبيِعَ، وقد تَقَدَّمَ4.

وكذلك المستقبل 5 مبنيًا كان للفاعل أو المفعول واسم الفاعل والمفعول، يجري ما بعد الساكن في جميع ذلك مجرى الفعل على ثلاثة أحرف، فتقول: يَنْقَادُ وَيُنْقَادُ وَيُقْتَادُ وَيُقْتَادُ وَمُنْقَادٌ. فتجري 7 "قَادَ" و"تَادَ" في جميع ذلك مجرى: قَالَ وْبَاعَ.

وإن كان ما قبل حرف العلة ساكنًا فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة، أو حرفًا صحيحًا. فإن كان حرف علة فإن العين لا تعتلُّ أصلًا. وذلك نحو 8 "فاعلتُ" و"تفاعلتُ" 9 و"فعلتُ" 10 و"فيعلتُ"، جميع ذلك لا تعتلُّ 11 فيه العين، وذلك نحو: سَايَرْتُ وَتَسَايَرُ وَعَاوَنْتُ وَتَعَاوَنَ وَقَوْمْتُهُ وَمَيَّرْتُهُ 12. وإنما لم تعتلَّ العين؛ لأنَّ ما قبلها ساكن. فلو أسكنتها لالتقى ساكنان فيجب الحذف، فيصير لفظ "فاعلتُ" كـ"فعلتُ"، نحو: سَايَرُ لو قلبت الياء ألفًا ثمَّ حذفتها لالتقاء الساكنين لقلت "سَارَ". وكذلك "فعلتُ" و"فيعلتُ" لو أعللت العين، فقلبت ألفًا ثمَّ حذفتها، أو الساكن قبلها، لصار اللفظ بمما كاللفظ بـ"فعلتُ" أو بـ"فعلتُ". فكنتم

1 المنصف 1: 293-294.

2 م: انقود واختر واقتود.

3 أغفل ضمير الإناث الغائبات. وانظر ص 288 و 293 و 296 و 297.

4 في الورقة 42.

5 المنصف 1: 293.

6 م: وتقتاد.

7 م: فيجري.

8 المنصف 1: 302-303.

9 في المنصف: تفاعلنا.

10 زاد في المنصف "تفعلنا" ولم يذكر "فيعلت".

11 ف: لا يعل.

12 ف: صيرته.

(308/1)

تقول في: مَيَّزَ 1 وَقَوْمَ، لو حذفت الساكن الأول بعد إعلال العين 2: "مازَ 3 و"قامَ". ولو حذفت العين لقلت: "مَيَّزَ 4 و"قَوْمَ". فلَمَّا كان الإعلال يُوَدِّي إلى حذف والإلباس لم تُعَلَّ شيئاً 5 من ذلك. إلا أنك تقلب الواو ياء في "فَيُعَلِّ" مِمَّا عينه واو، لاجتماع الياء والواو وسبق الياء بالسكون، فتقول في "فَيُعَلِّ" من القَوْل: قَبِّلَ.

وكذلك [45] تصحُّ 6 في المضارع، وفي الفعل المبني للمفعول، واسم الفاعل والمفعول، كما صحَّت في الفعل [الماضي المبني للفاعل] 7، فتقول 8 في الماضي المبني للمفعول: سُويِرَ وَعُوونَ 9، وتُسويِرَ وتُعُوونَ، وَقَوْمَ ومَيَّزَ. وفي "فَيُعَلِّ" 10 من القَوْل: قُؤُولَ، فتقلب ياء "فَيُعَلِّ" واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها 11، كما فعلت ذلك في بُوَطِرَ.

ولا تُدغم الواو من: سُويِرَ وَعُوونَ وتُسويِرَ وتُعُوونَ؛ لأنها بَدَلٌ من الألف في "سايِرَ" و"تسايِرَ" و"عاوَنَ" و"تعاوَنَ". فكما لا تُدغم الألف في الياء [أو الواو] 12 فكذلك ما هو بدل منها، وكذلك [أيضاً] 13 لا تدغم الواو من "قُؤُولَ" في الواو التي بعدها؛ لأنها لما صارت مَدَّةً أشبهت الواو المنقلبة من الألف في "سُويِرَ" وأمثاله، فلم تُدغم كما لم تُدغم 14 واو "سُويِرَ" فيما بعدها. وكذلك حكم كلِّ حرف قد كان لغير المدِّ ثم صار في بعض المواضع مَدَّةً، لا يُدغم لشبهه بالألف في "فاعِلَ"، من حيث هو للمدِّ ولا يلزم كما لم تلزم الألف. فإن كان حرف المدِّ لازماً أدغم نحو: مَعْرُؤَ،

أُدغمت واو "مفعول" في الواو التي بعدها، لما كانت لازمة لكونها في لفظ لا يتصرف.
[وتقول] ، في المضارع واسم الفاعل والمفعول: يُسَايِرُ 15 وَيُسَايِرُ وَيُعَاوَنُ وَيُعَاوَنُ،

- 1 م: مير.
- 2 ف: بعد الإعلال في العين.
- 3 م: مار.
- 4 م: مير.
- 5 ف: لم يعمل شيء.
- 6 ف: يصح.
- 7 تنمة يقتضيها السياق.
- 8 زاد في م: سوير.
- 9 ف: "عوور" بالراء. وكذلك فيما يلي.
- 10 كذا. دون قلب الباء واوا، لبيان لفظ الأصل.
- 11 م: لسكون ما قبلها.
- 12 تنمة يقتضيها السياق.
- 13 من م.
- 14 م: لم يدغم.
- 15 م: ويساير.

(309/1)

[ويُتَسَايِرُ] 1 وَيُتَعَاوَنُ وَيُعَاوَنُ، وَيُقَوِّمُ وَيُقَوِّمُ، وَمُمَيِّزٌ وَمُمَيِّزٌ، وَمُسَايِرٌ وَمُسَايِرٌ 2، وَمُعَاوَنٌ وَمُعَاوَنٌ، وَمُتَسَايِرٌ وَمُتَسَايِرٌ، وَمُتَعَاوَنٌ وَمُتَعَاوَنٌ عَلَيْهِ، وَمُقَوِّمٌ وَمُقَوِّمٌ 3، وَمُمَيِّزٌ وَمُمَيِّزٌ. فلا تعتلُ العين في شيء من ذلك.

وتقول في المضارع من "فِعَلٌ" واسم الفاعل واسم المفعول: يُقَيِّلُ وَيُقَيِّلُ وَمُقَيِّلٌ وَمُقَيِّلٌ. فتدغم ياء "فِعَلٌ": في الواو فتقلبها ياءً، ولا تُعَلِّ 4 العينَ بأكثرَ من قلبها ياءً، كما كان ذلك في الماضي المبني للفاعل.

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون الفعل على وزن "افعل" أو "افعال"، أو على غير ذلك من الأوزان.

فإن كان على غير ذلك من الأوزان - وذلك "أفعل" و"استفعل" - فإنك تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله، وتقلب حرف العلة ألفاً. وذلك نحو: أقام واستقام وأبان واستبان. الأصل "أقوم" و"استقوم" و"أبين" و"استبين". فنقلت الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله، فصار "أقوم" و"استقوم" و"أبين" و"استبين". فانفتح ما قبل الواو والياء في اللفظ، وهما متحركان في الأصل، والسكون عارض، فقلبت حرف العلة ألفاً، لانفتاح ما قبله في اللفظ وتحركه في الأصل. فإن قيل: ولأي شيء أُعِلَّ حرف العلة وما قبله ساكن؟ فالجواب أنه حُمِلَ عليه قبل لحاق الزيادة له؛ لأنَّ الزيادة في "أقام" و"استقام" لحقت "قام". وكذلك ما كان نحوهما. وكذلك أيضاً تفعل بالمضارع، فتقول: يُقيم ويُقام، وَيَسْتَقِيمُ وَيُسْتَقَامُ. والأصل "يُقوم" و"يُستقوم"، و"يُستقوم" و"يُستقوم". فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله، حملاً على مضارع الثلاثي غير المزيد نحو: يُقوم ويخاف.

فإن جاءت الواو ساكنة بعد كسرة قلبت ياء، نحو: يُقيم وَيَسْتَقِيمُ. وإن جاءت الياء 5 ساكنة بعد كسرة ثَبَّتَتْ، نحو: يُبين وَيَسْتَبِينُ.

وإن جاءت الياء أو الواو بعد فتحة قلبت 6 ألفاً، لانفتاح ما قبلها في اللفظ وتحركها 7 في

1 تنمة يقتضيها السياق.

2 م: ومساير ومساير.

3 زاد في م: عليه.

4 ف: ولا تعتل.

5 سقط "ساكنة بعد كسرة ... الياء" من م.

6 م: قبلنا.

7 م: وتحركهما.

الأصل، نحو: يُقَامُ وَيُسْتَقَامُ، وَيُبَانُ وَيُسْتَبَانُ.
وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول، تُعْلِمُهُمَا حَمَلًا عَلَى الْفِعْلِ. وذلك نحو: مُسْتَبِينٌ وَمُسْتَبَانٌ، وَمُسْتَقِيمٌ وَمُسْتَقَامٌ، وَمُقِيمٌ وَمُقَامٌ، وَمُبِينٌ وَمُبَانٌ، الأَصْلُ "مُسْتَقِيمٌ" و"مُسْتَقِيمٌ" 1، و"مُسْتَبِينٌ" و"مُسْتَبِينٌ"، و"مُقِيمٌ" و"مُقِيمٌ"، و"مُبِينٌ" و"مُبِينٌ". فَعَمِلَتْ بِمَا مَا عَمِلَتْ بِالْمَضَارِعِ.
ولا يصحُّ شيء من ذلك، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ تَعَجُّبٌ 2، نحو: مَا أَقُولُهُ وَمَا أَطُولُهُ! وَأَقُولُ بِهِ وَأَطُولُ بِهِ! فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِشَبْهِهِ بِ"أَفْعَلٍ" الَّتِي لِلْمَفَاذِلَةِ، نَحْوُ: هُوَ أَقُولُ مِنْهُ وَأَطُولُ. وَوَجْهَ الشَّبْهِ بَيْنَهُمَا أَنَّهُمَا لَا يُبْنِيَانِ إِلَّا مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ فِيهِ تَفْضِيلٌ لِلْمَتَّعِجِّبِ مِنْهُ عَلَى غَيْرِهِ 3، كَمَا أَنَّ "أَفْعَلٌ" يَقْتَضِي التَّفْضِيلَ، وَأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لَا مَصْدَرَ لَهُ وَلَا يَتَصَرَّفُ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ 4 لِذَلِكَ.
وما عدا فِعْلَ التَّعَجُّبِ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِيمَا شَدَّ. وَالَّذِي شَدَّ مِنْ 5 ذَلِكَ: اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ وَاسْتَصَوَّبَتْ 6 رَأْيَهُ -حَكَاهُمَا ابْنُ مِقْسَمٍ عَنِ ثَعْلَبِ 7- وَاسْتَتَيْسَتِ الشَّاةُ وَاسْتَرَوَّحَ 8 وَاسْتَحَوَّذَ. وَلَا يُحْفَظُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ [45ب] الْجَمْعُ عَلَى الْأَصْلِ.

وَشَدَّ مِنْ "أَفْعَلٍ": أَطْيَبَ وَأَجُودَ وَأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ وَأَطُولَتْ. قَالَ 9:
صَدَدَتْ، فَأَطُولَتْ الصُّدُودَ، وَقَلَّمَا ... وَصَالٌ، عَلَى طُولِ الصُّدُودِ، يَدُومُ
وَقَدْ سُمِعَ: أَطَالَ وَأَجَادَ وَأَطَابَ. وَأَمَّا "أَغْيَلٌ" فَلَا يُحْفَظُ فِيهِ كَافَّةُ النَّحْوِيِّينَ إِلَّا التَّصْحِيحَ، إِلَّا أَبَا زَيْدٍ
الْأَنْصَارِيَّ فَإِنَّهُ حَكَى: أَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ وَأَغَالَتْ بِالتَّصْحِيحِ وَالْإِعْلَالِ.
وَجَمِيعُ هَذِهِ الشُّوَادِذِ مَنْبَهَةٌ عَلَى مَا ادَّعَيْنَاهُ، مِنْ أَنَّ أَصْلَ 10 أَقَامَ: "أَقَوْمٌ"، وَاسْتَقَامَ: "اسْتَقَوْمٌ".

1 ف: يستقوم ويستقوم.

2 المنصف 1: 315-321.

3 سقط "على غيره" من م.

5 المنصف 1: 276-279.

6 م: استصويت.

7 مجالس ثعلب ص 470 والمنصف 1: 277.

8 سقط من م.

9 ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة والمرار الفقعسي. الكتاب 1: 12 و 459 وشرح أبياته 1: 104

والأغاني 10: 315 والمقتضب 1: 84 والإنصاف ص 84 والمغني ص 339 وشرح شواهد

ص 717 وشرح أبياته 5: 246 وديوان المرار ص 480 والمنصف 1: 191 و 2: 69 والمختص 1:

96 والخصائص 1: 143 و 257 وديوان عمر ص 494 والخزانة 4: 287-290 وشرح المفصل

10 : 76. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن إيجاز التعريف لابن مالك بعض ما شذ في تصحيحه
تنبيهًا على خفته، وأنَّ أبا زيد جعله قياسيًا لا سماعيًا.
10 المنصف 1 : 190-191.

(311/1)
